علي القادري

التنمية العربية الممنوعة

ديناميات التراكم بحروب الهيمنة

ترجمة

مجدي عبد الهادي

مراجعة الترجمة

غسان رملاوي



الفهرسة أثناء النشر ـ إعداد مركز دراسات الوحدة العربية

القادري، علي

التنمية العربية الممنوعة: ديناميات التراكم بحروب الهيمنة/علي القادري. ترجمة مجدي عبد الهادي؛ مراجعة الترجمة غسان رملاوي.

294 ص.

ببليوغرافية: ص 273 ـ 287.

يشتمل على فهرس.

ISBN 978-9953-82-914-2

1. الاقتصاد - البلدان العربية. 2. السياسة الاقتصادية - البلدان العربية.

3. التنمية. 4. النيوليبرالية. 5. العلاقات الاقتصادية الخارجية - البلدان العربية.

6. الإمبريالية. 7. العمل.

أ. العنوان. ب. عبد الهادي، مجدي (مترجم)؛ رملاوي، غسان (مراجع).

330.9174927

العنوان الأصلي بالإنكليزية

Arab Development Denied

Dynamics of Accumulation by Wars of Encroachment

مركز دراسات الوحدة العربية

email: info@caus.org.lb

http://www.caus.org.lb

الطبعة الأولى

بيروت، آب/أغسطس 2020

المحتويات

المقدمة

عبر العقود الثلاثة الماضية، شهد العالم العربي عملية تنمية عكسية، فتمّ تخليفه (من التخلُّف بالمعنى الاقتصادي لا الثقافي)، فانخفضت نوعية رصيده من رأس المال وتراجعت متوسطات الدخول وقفزت معدلات البطالة وشُددت القيود المفروضة أساسًا على الحريات المدنية. ونظرًا إلى الحروب والحروب المفتعلة التي غرق فيها السودان واليمن والعراق وليبيا والصومال ولبنان وفلسطين وسورية؛ فإن حجم الكوارث الإنسانية ربما يضاهي تلك التي حدثت في الكونغو. باختصار، فشل العالم العربي في اختبار التنمية، التي تُعرّف بوجه عام بأنها عملية النمو الاقتصادي مع توسّع النتاج والتشغيل والتقدم التكنولوجي والتحوّل المؤسسي الذي يحسّن باطّراد رفاهية الطبقات العاملة[1]. إن تصوّر أن الطبقات العربية الحاكمة ستحقق التنمية كان الأكذوبة التي روّجها مثقفو السلطة الحاكمة، وبدلاً من التنمية أو «إنجاز الحق في التنمية وإشباع المطالب المُستحقة للناس، بالأساس في دولتهم وكذلك على مستوى المجتمع الكبير ككل، بما فيه المجتمع الدولي، في سياق عملية تمكينهم من الحصول على حقوقهم المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان»، عانت الطبقات العاملة في العالم العربي العكس[2].

وليس أكثر ما يثير الدهشة هو غفلة «المجتمع الدولي» عن انتهاك الأنظمة العربية لحقوق الإنسان وتدميرها مستويات معيشة الطبقة العاملة، بل درجة التدخل بقيادة أمريكا والدعم العلني لتلك الأنظمة. فإلى أن حرق عدد من الناس في العالم العربي أنفسهم حتى الموت في الشارع،

---

(1) Economic and Social Council, Commission on Human Rights (ESCCHR), «Open-ended Working Group on the Right to Development», 5th Session, Geneva, 11–20 February 2004, <http://www.ohchr.org/EN/Issues/Development/Pages/WGRightToDevelopment.aspx> (viewed 5 October 2012).

(2) المصدر نفسه. استبدلت «الطبقات العاملة» بـ «الشعب» في التعريف الذي وضعته لجنة المجلس الاقتصادي والاجتماعي لحقوق الإنسان (2004)، كما يختلف استخدامي لمفهوم الحرية عن اعتباره مجموعة من الخيارات تتمشى مع احتمالات معينة لخيارات الفرد، فهذا تعريف رسمي، فحقوق الإنسان ليست منفصلة عن حقوق الطبقة العاملة أو الشعبية، والحرية هي وعي الضرورة في توسيط الذات بالخاص، أو ببساطة، التكامل بين الجزء والكل.

ظل التقييم السائد للتنمية العربية يبدو ورديًا. في الواقع، لا يوجد لهذا المعدل من التدهور التنموي الذي شهده العالم العربي والنجاح الذي حققته الأدوات الأيديولوجية لرأس المال في تصوير النقمة كنعمة ما يضاهيه إلا في عدد قليل من المناطق الأخرى في العالم.

يوجد الكثير من الأدلة التي تدعم فرضية تقويض التنمية (De-development). وللمفارقة، يعد نقص الأدلة في حد ذاته دليلاً؛ ففي حين تقدم الدول التي تسير في طريق التنمية إحصاءات دالة لتقييم مسارها التنموي، توقفت معظم الدول العربية عن تقديم إحصاءات وافية. لم يكن ذلك بسبب مخاوف متعلقة بالأمن القومي، فليس لهذه الدول من أمنها القومي سوى القليل، بل لأن تقويض التنمية بلغ حدًّا أصبح معه إنتاج المعرفة في صورة إحصاءات يتجاوز القدرات الإنتاجية لتلك الدول؛ فقد فُرّغت هذه الأمم من إنتاج المعرفة، وهو ما يقدم دليلاً إضافيًا على أنها خضعت لعملية تقويض التنمية. ففي الستينيات والسبعينيات أنتج العراق ومصر والجزائر وسورية نماذج مدخلات ومخرجات متطورة تستهدف توجيه تخطيط الاقتصاد، بينما تظهر لنا اليوم ندرة البيانات في جميع مجالات النشاط الاقتصادي والاجتماعي تقريبًا ما جرى من تدهور. وتوضح البيانات المُستقاة من السجلات الكلية المتوافرة التالي:

- ضعف النمو الطويل الأجل (المتوسط المُرجح المُجمع لثلاثة عقود، بيانات الأمم المتحدة).
- نمو قائم على عائدات النفط (مؤشرات التنمية الدولية، WDI).
- بعض من أعلى معدلات البطالة في العالم (المؤشرات الرئيسية لسوق العمل، KLIM سنوات متعددة).
- تفاوت متزايد في توزيع الدخل، الذي يعد أيضًا ضمن الأكثر تطرفًا في العالم (جامعة تكساس، مشروع التفاوت).
- تدفق لموارد مالية وحقيقية (تراوح دول الخليج بين المركزين الثالث والرابع لكبار مُشتري الديون الأمريكية).
- انتهاكات لحقوق الإنسان(*) أي لإنتهاك حقوق الطبقة العاملة في العيش الكريم نادرًا ما تُرى في مكان آخر[3].

وما يزيد من غرابة الأمر هو أنه حين حصل نمو إيجابي بالفعل، كما حدث في العقد الماضي، نما الفقر المدقع. فبعد عقد من النمو الحقيقي بمعدل 6 بالمئة تقريبًا في مصر، ذكرت شبكات

---

(3) منظمة العفو الدولية (2009)، <https://www.amnesty.org/ar>.

(*) حق الإنسان هو حق الفرد الإجتماعي المترابط مع الطبقة العاملة ككلٍ عضوي أي حق الطبقة العاملة.

المعلومات الإقليمية المتكاملة IRIN عام 2009 أن قرابة ثلث الأطفال المصريين يعانون سوء التغذية، وكذلك نصف الأطفال في اليمن[4]. وحين يقيّم المرء درجة تبعية الطبقات الحاكمة العربية لرأس المال المالي الدولي، فإنه سيميل إلى التساؤل لماذا لم يتدخل الامتداد المُنظم الأكثر تطورًا في رأس المال بقيادة أمريكا لوقف التدهور، حيث لا يتطلب الأمر سوى القليل جدًا من المال؟

ويجب عدم الخلط بين تقويض التنمية والتخلّف النسبي قياسًا على التشكيلات الغربية، أو خلطه مع فك ارتباط التشكيلات النامية عن عملية التراكم العالمي. فتقويض التنمية هو التفكيك الواعي والمقصود للكيانات النامية، وهو ينطوي في المقام الأول على التجريد القسري للطبقات العاملة في هذه الكيانات التي من حقها امتلاك مواردها والسيطرة عليها واستخدامها لمصلحتها. تقويض التنمية هو في حقيقته برهان على التدهور الرأسمالي مُتجسدًا في درجات حادة من البؤس في البلدان الأطراف المكشوفة أمنيًا، وهو ليس سوى نتاج لاقتصاد الهدر، بما في ذلك الحروب التي تردف التراكم الكلي الرأسمالي بمدى عمق أزمته. والتدهور ـ وهو مرحلة خمول في التنمية شبيهة بأنواع التراكم البدائي أو نزع الملكية من دون إعادة إدماج للموارد في الإنتاج الوطني، مثل تسييج الأراضي المشاع من دون إعادة إدراج الفلاحين في العمل المأجور ـ يبلغ مستويات غير مسبوقة حين تضفي الحروب الطابع الاجتماعي على بلدان بأكملها، تاركة مواردها لقمةً سائغةً للنهب[5]. وليس هذا بنموذج التطور الكلاسيكي الذي يجري فيه طرد آلاف الفلاحين من الأرض وتحويلهم بذلك إلى العمل الاجتماعي بحثًا عن العمل المأجور، ويمثل هذا وجهًا من أوجه الاستبعاد الذي أسس لتطور الرأسمالية في مراحلها الأولى، حيث ساد الاستغلال التجاري (Commercial Exploitation)، الذي مُثّل أولاً بالعبودية، إذ إن الحرب تنتزع موارد وطنية هائلة لتصبح خارج السوق العالمية أكثر مما هي داخله بسبب تصاعد الأمولة (Financialization). ويبرز عجز القدرات وضعف التطور التكنولوجي قدرًا كبيرًا من التخلف، لكن حين تجتمع الحرب والدناءة في منطقة معيّنة، فإن السيادة (النسبية) للدول والاعتبارات الجيوسياسية تقدم فهمًا أعمق للكارثة. وهذا الكتاب هو محاولة للوصول إلى مثل هذا الفهم.

وعلى الرغم من أنه من الممكن ملاحظة قطاعات ضيقة من التراكم عبر تصريف السلع أو توسّع السوق ببيع البضائع في العالم العربي، فإن التفكك الاجتماعي العنيف والقبضة المحكمة

---

(4) United Nations Children's Fund [UNICEF], *The State of the World's Children* (New York: UNICEF, 2012).

(5) استخدمت مفاهيم «يضفي الطابع الاجتماعي» (Socialise) و«إضفاء الطابع الاجتماعي» أو «التحويل الاجتماعي» (Socialisation) على نطاق واسع عبر النص، وإضفاء الطابع الاجتماعي هو تلك العملية التي من خلالها يتحول الخاص إلى اجتماعي، ما يأخذ الأشكال التالية: (أ) إضفاء الطابع الاجتماعي على الإنسان بحرمانه وسائل العيش لجعله عامـلًا اجتماعيًا؛ (ب) إضفاء الطابع الاجتماعي على البلدان عن طريق الحرب، حيث يتم حرمان الطبقات العاملة في هذه البلدان من تملّكها المشروع لمواردها؛ (ج) يشمل إضفاء الطابع الاجتماعي تأميم الأصول الخاصة.

على قيمة النفط والنشاط التجاري على حساب النشاط الصناعي، أصبحت صراحة السمات المهيمنة على النمط السائد للتراكم، وقليلاً ما يذكر اقتصاد الهدر صيرورة إنتاج القيمة؛ لأن ذوي النزعة الأوروبية التمركز لا يرون أن للعالم الثالث دوره الحقيقي في العملية الاقتصادية. ولأن التنمية والأمن والسيادة كلٌ متداخل يتحدد برفاهية الطبقات العاملة، فإنه لا بد للقوى الإمبريالية من أن تصعّد دائمًا قوتها وتمارس - غالبًا بدعم من تحالفها مع الطبقة الحاكمة المحلية - أسوأ أوجه التوحش ضد الطبقات العاملة العربية.

باختصار، إن ضعف قوة الدولة الوطنية العربية هو أساسًا نتاج ضعف قوة الطبقة العاملة. وسواءٌ كان ذلك حقيقيًا أم مجرد تصور، فإن عدم تمكين الطبقات العاملة يعرّض الأمن الوطني والشعبي والفردي للخطر. ومن بين كل أوجه العجز في المعرفة والديمقراطية وتكوين رأس المال (حيث التخلف هو عجز في جميع المتغيرات الاجتماعية تقريبًا)، فإن عجز الطبقة العاملة هو ما يحرم الناس الحقَّ في رسم مستقبلهم. وما لم تتم إعادة صوغ أولويات الأمن الإقليمي لإصلاح القصور في سيادة الدول الوطنية، بتسييد قوة الطبقة العاملة، لن يكون العالم العربي قادرًا على امتلاك أدوات التنمية ووسائلها. وما لم تستعد الطبقات العاملة القوة والسيادة (حق الشغيلة في تحديد شروط معيشتهم)، فإن التنمية بما تعنيه عمومًا من تحسين الحياة الروحية والمادية للإنسان، ستبقى صعبة المنال.

منذ النصف الثاني من القرن العشرين، شهد العالم العربي وجواره أعلى وتيرة صراعات في العالم، فحجبت الحرب وشبحها آفاق التنمية الحقيقية. وهكذا فإن كلًّا من الاحتلال في فلسطين والحروب المشتعلة أو الخاملة والحروب الأهلية في عدد من البلدان، والبلدان التي تعيش تهديدات النزاعات المفاجئة والعنيفة، كلها تهيّئ الظرف للتراكم من خلال حروب النهب والنزاع العنيف. أما الدافع للتراكم من خلال الاضطراب والاعتداء الحربي فيتشكل في الأزمة العالمية لتراكم رأس المال، هذا التراكم الذي يستوجب خضوع العالم الثالث بعمله وموارده لهيمنة رأس المال الذي تقوده أمريكا.

يؤدي العنف المُنظم ضد الطبقات العاملة في العالم العربي، الذي تمارسه القوى الإمبريالية أو الطبقات الحاكمة المحلية - غير المنفصلتين على أي حال - إلى عمليات إعادة توزيع معاكسة للتنمية، ويمثل سيادة حاسمة على سير الأحداث التاريخية؛ وأعني بالسيادة لحظة حاسمة في العلاقات الاجتماعية التي تحكم التطور التاريخي بالضرورة ولكن ليس على وجه الحصر. والتاريخ العربي الحديث، كما في منتصف القرن العشرين، هو قصة كفاح قاد إلى الهزيمة أمام جبروت قوة وتسليح القوى الإمبريالية بقيادة أمريكا، بما فيها إسرائيل.

لقد أعادت حروب النهب والهزائم العسكرية المريرة، سواء هيكليًا أو بصورة مباشرة، تشكيل التكوينات الطبقية الوطنية وفقًا للإرادة الإمبريالية، وسلبت الدولة العربية استقلاليتها التي تمكنها

من السعي للتنمية. فالتنمية الفاسدة، التي تتجلى من الناحية التحليلية في ضعف التوافق بين السياسة التنموية وما تحققه من جهة، وفي ضعف الأمن الوطني الذي يلغي السيادة السياسية من جهة أخرى، لا يمكن دراستها كليًا بدقة بإقامة براهين منفصلة لكل من مكوناتها فرادى. إن أي مقاربة تستند إلى الثنائية يمكن أن تكون غنية بالمعلومات، لكنها مضللة أيضًا. فالاختلافات الاجتماعية الأساسية تجعل الأدوات المفاهيمية لسياسات الاقتصاد الكلي أقل صلة في سياق عربي. فتقويض التنمية العربية (De-development) عملية شاملة تتحكم فيها ذاتٌ تاريخية غريبة عن الطبقات العاملة العربية. فالفصل بين التنمية وأمن الطبقة العاملة، اللذين يتحققان بواسطة سيادة الدولة الوطنية، غير ممكن في هذا السياق. وفي عملية الاستيلاء، حيث الذات التاريخية (رأس المال بقيادة أمريكا وحليفته الطبقات الحاكمة العربية) تفرض تفكيك الموارد والعمالة العربية، فإن طرح ما هو إشكالي وفق تحليل كلاسيكي ليس مجاملاً فقط بل مضللاً أيضًا. إن أسباب تقويض التنمية فيها إفراط بالتحديد Over Determination أي إنها أعقد من أن تحلّل تفصيليًا بالمنطق الرسمي. فالتنمية في جوهرها هي أمن الطبقة العاملة الناتج في سياق الصراع الطبقي؛ إنها وسيلة سيادة الطبقة العاملة وغايتها.

يعد الأمن السياسي أمرًا حاسمًا بالنسبة إلى التنمية العربية، فقد افتقرت التشكيلات الاجتماعية العربية غير الآمنة إلى الاستقلالية الضرورية لوضع سياساتها التنموية الخاصة بها. وما يحدد مسار الأحداث في العالم العربي هو السياسة الواقعية (realpolitik) وانتهاك القانون الدولي. فالهزائم المتوالية، والتراجع الأيديولوجي للاشتراكية، والسياسات النيوليبرالية التي سمحت بإهدار الموارد، قد جرفت معها الطبقة العاملة العربية والأمن القومي. ولم تتمكن الطبقات العاملة العربية من تكوين جبهة معادية للإمبرالية وفاعلة بوساطة الدولة، أو من فرض سياسات إعادة التوزيع الوطنية لبناء قدرتها على الإنتاج. وهكذا عكست التنمية المقوّضة الانكشاف الأمني العربي وتراجع الجبهات المعادية للإمبريالية.

أما الاستقطاب والانقسام الحادّان داخل الطبقة، اللذان تغذيهما الهويات (الطائفية) المُتخيَّلة المدعومة بالبترودولار، إضافة إلى التنظيم القمعي لسيرورة العمل، فقد عرّضا السيادة العربية وحقوق الطبقات العاملة في المشاركة في الحياة الاقتصادية والسياسية للانتهاك. وكان لا بد للإمبرياليين المتنافسين عسكريًا على موقع في تلك المنطقة الاستراتيجية من تجريد الطبقات العاملة من أي سيطرة ربما تمارسها على وسائل تنميتها. فالدولة العربية الخاضعة للإمبريالية، التي تعد بضعفها شكلاً مثاليًا من أشكال التنظيم الاجتماعي بالنسبة إلى رأس المال، قد جعلت نفسها غريبة عن الطبقات العاملة. أما الفرد في المجتمع المدني، فقد حُرم أن يكون مواطنًا فاعلاً، إذ ساعدت مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية ـ التي قامت الدولة

العربية الصورية بتحديدها انتقائيًا وفقًا لأهواء الإمبريالية ـ على إعاقة تحوّل الفرد إلى الشخص العام أو المواطن المثالي والحلول محله. وفي مصر على سبيل المثال، أعلنت جماعة الإخوان المسلمين مشاركتها في المنظمات غير الحكومية المُمولة أمريكيًا منذ ما قبل الثورة[6]. وحيث غابت الدولة العلمانية، غاب المواطن، وحضر الفرد المتديِّن. وفي ظل هذا التفكك الاجتماعي المدفوع بفعل فاعل، انعدم التعاون بين مؤسسات عامة تشترك في أهدافها وتطلعاتها إلى تحسين الظروف الاجتماعية، وساد الانقسام التخريبي بدلاً من ذلك. إن دوامة القوة الإمبريالية ـ أو جميع البُنى الثانوية التي تعمل كوسيط لرأس المال من خلال نقاط القوة في أيديولوجيته ـ قد ابتلعت البرجوازيات الوطنية وأدمجتها في فضاء الدولار المالي العالمي، حتى لم يتبق سوى القليل من اليسار القومي في القومية العربية[7]. والدول العربية، التي لم تضمّ الطبقة العاملة حتى أثناء حقبة القومية العربية الاشتراكية، تحلّلت على نحوٍ شبه كامل في ظل الهجوم الإمبريالي بقيادة الولايات المتحدة من التزاماتها تجاه مواطنيها. وتحوّلت بناها الطبقية في المقابل لتحتمل دورات من الهزائم المتوالية، فلم يكن هذا التآكل في التنمية نتيجةً للسياسات السيئة بقدر ما كان نتاجًا ثانويًا لحروب النهب الإمبريالية.

لقد تم التموضع الإمبريالي للهيمنة على النفط بالتوازي مع الحروب. فليست الهيمنة على النفط وحدها ما يعزز النفوذ الإمبريالي، بل إن العسكرة نفسها هي ميدان لتراكم رأس المال في البلدان الإمبريالية، فتصبح الحروب والصراعات في العالم العربي بالنسبة إلى الإمبريالية غايات في حد ذاتها. ويزيد الإرهاب من التكنولوجيا العسكرية والإنفاق العسكري فضلاً عن رأس المال المالي. كما تضعف الحروب الدول العربية وطبقاتها العاملة وتؤسس لهيمنة الإمبريالية بقيادة أمريكا لتمتلك السيادة على هذه المنطقة الاستراتيجية. أما الريوع الإمبريالية الناتجة من الهيمنة على المنطقة العربية وتسيّد رأس المال المالي بقيادة أمريكا ـ في مقابل القوى الصاعدة الأخرى ـ فتنمو بالتناسب مع ممارسات رأس المال بقيادة أمريكا على تدفق الموارد من المنطقة. ويمثل

(6) عن المتحدث باسم جماعة الإخوان المسلمين في محاضرة عامة، جامعة سنغافورة الوطنية، بتاريخ 22 شباط/فبراير 2012.

(7) تنمو قوة العاصفة الأيديولوجية لرأس المال بصورة قوية منذ انهيار الاتحاد السوفياتي، ولا يمكن فهم هذا الوضع كاملًا من دون ملاحظة النضالات العمالية المتفرقة حول العالم، فلا توجد جبهة عمالية عالمية لكبح تقدم رأس المال، لكن هناك بالتأكيد ماكينة أيديولوجية وسياسية رأسمالية مُنظمة، وحيث تتزايد القيود على رأس المال بقيادة أمريكية بسبب منافسيه المحتملين، كما في حالة إيران؛ تبرز الدوامة الأيديولوجية كما في تداعي العائلة المالكة السعودية وإسرائيل للهجوم على إيران، وهذا الموقف العدواني يتمشّى مع الاستراتيجية التي تقودها أمريكا للدفع قُدمًا بأجندتها كمكسب أيديولوجي، إنما هو ناتج من انتصارها ومن حشد الزخم من خلال نمو دوامتها الأيديولوجية، وإن النضالات المُجزأة للعمال المُفتقرة إلى هيكل واضح يجُسدهم في انتقالهم وتكوّنهم وتحولهم، إنما تثبت أنها جوهر الهزيمة الأيديولوجية لليسار، ولكن لا بد من الإيجاز بأن صعود الصين يوفر جدارًا جديدًا كي تنمو خلفه حركات التحرر العالمية.

تدفق الحروب في المنطقة العربية، شأنه في ذلك شأن تدفق النفط، أحد روافد تراكم رأس المال. وبالنسبة إلى رأس المال، تحلّ العلاقات الاجتماعية للهيمنة والتحكم محل توليد الشكل النقدي للقيمة بحد ذاته. وكما يُخضع رأس المال عملية العمل في العالم الغربي لتنظيم موحد صارم، مثلاً من خلال التقشف المفروض في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وجنوب أوروبا، كذلك تشعل الإمبريالية بقيادة أمريكا حروبًا للعدوان والهيمنة لإخضاع شعوب عاملة بأكملها في العالم العربي للغرض ذاته، لكن بدرجات مختلفة من الاستغلال.

أولاً: الخراب كضرورة للدورة الاقتصادية

من السهل أن نرى، عند أي نقطة من هذه التنمية التنكسية، أنَّ دفع الطبقات العاملة العربية نحو مزيد من الفقر هو أمر لا يمكن احتماله، اللهم إلا إذا بلغت أجهزة القمع ذرىً أعلى لم تعد ممكنةً، إلا إذا بلغت حد الإبادة الجماعية. وهذا الفقر المتفاقم لم يكن بالعاقبة غير المقصودة[8]؛ بل كان متعمدًا في جميع المراحل. والتاريخ بوصفه «التطور المحايث للقوى التاريخية الديالكتيكية والتناقضات المُتفاعلة»، هذا التطور الذي لا تني تتوسّطه في الواقع أشكال من التنظيمات الاجتماعية التي تتحدد بالعلاقة بالقوة الطبقية، لا يمكن اختزاله إلى تصورات مطلقة العنان عن أفعال مقصودة وغير مقصودة. فمن الجليّ إذاً أن من يقود مجلس الأمن أو صندوق النقد الدولي، أو البنك الدولي، أو المؤسسات المماثلة، ليس الموظف أو السياسي أو الأستاذ الجامعي ـ كأفراد ـ بل تمثلاتهم في أشكال معقدة من التنظيم الاجتماعي التي تغلّف بها الطبقة الحاكمة دورها. ولم تنتزع الإصلاحات المعادية للعمال العرب من الطبقة العاملة ضروراتها المادية فحسب، بل إمكان صعودها السياسي أيضًا. والأهم أنه حين يؤمن رأس المال بقيادة أمريكا الغطاء الأمني للطبقات الحاكمة العربية، فإنه يستطيع التأثير أيضًا في مدى إضعافها، ومدى الضغط الذي يمكن أن يمارسه عليها بطبقاتها العاملة نفسها. فلا بدّ في ظل هذا التأثير الواسع والحاسم من هدم أي منصة اجتماعية يحتمل أن تتحدى منها الطبقة العاملة هيمنة الإمبريالية بقيادة أمريكا.

وبالنظر إلى الماضي، نرى أنه كان من الممكن للمزيد فقط من الحريات المدنية وبعض المدفوعات غير المباشرة للشرائح الدنيا أن تؤدي لفترة وجيزة إلى تدارك الأوضاع السياسية والتوزيعية غير العادلة إلى تأجيل اندلاع الانتفاضات، لكن هذه التدابير لم يكن مُرحَّبًا بها حتى، ناهيك بتنفيذها. ولم تكن المؤسسات العقلانية الرأسمالية ـ التي ضمنت حتى الآن مرونتها ـ قصيرة النظر في هذا. بل كانت تتعمّد هذه النتائج. فالتاريخ هنا هو المسار المحكوم لرأس المال وهو تلك السيرورة العقلانية بامتياز التي تعيد إنتاج رأس المال من خلال استهلاك القيمة بالعنف

(8) A. K. Davis, «Decline and Fall,» *Monthly Review*, vol. 12, no. 5 (1960).

أي بتطبيق قانون القيمة. ولا يزال تراكم رأس المال العالمي في العصر الحديث مستمرًا باعتماده على تصريف السلع، تعززه الأيديولوجيا النيوليبرالية وكذلك حروب النهب وعمليات السلب العنيفة بتصميم أكبر. فالحرب ـ كميدان للتراكم ـ والقمع يمثلان الأداة النهائية للسلب. وفي العالم العربي، خدمت الحروب ـ بما فيها عنف الأنظمة وقمعها ضد شعوبها ـ الهدف المتعمد لتجريد العاملين من حقوقهم السياسية والاجتماعية ومن مواردهم. لقد تدهور أمن الطبقة العاملة وكذلك الأمن الوطني والسيادة الملازمان له.

وعلى الرغم وقوع الاعتداءات العسكرية تحت مظلة القانون الدولي وفكرة الإنسانية، فإنها في الواقع حروب انتهاك وظيفتها الحقيقية هي «إضفاء الطابع الاجتماعي» على موارد ضخمة. فالحروب تزيح العمال والفلاحين وتنتزع الموارد الوطنية من أي سيطرة سياسية محتملة للطبقات العاملة الوطنية. ومعظم الثروة الخاصة والوطنية، بما فيها العمال أنفسهم، ستبقى في وضع الخمول حتى يتم استدعاؤها لعملية الإنتاج بأثمان بخسة جدًا حين يرى رأس المال الدولي ذلك ضروريًا. ويصبح الناس ـ كما الأشياء ـ مواد رخيصة في خدمة رأس المال .

كما أن قوة الأيديولوجيا الرأسمالية تجعل تكاليف الحرب الإمبريالية تبدو كما لو أنها تتجاوز عائداتها. فالمتحدثون باسم رأس المال في مراكز فكر السياسة الغربية يعتقدون أن الدبابات أو وسائل الإعلام يمكنها الادعاء بأن الغاية الأساسية للحرب هي نشر الديمقراطية والحضارة، وليس السيطرة على النفط أو مواد خام أخرى. ولكن عند تبسيط الأمر، يمكن إظهار أن الأسعار ومجمل الموارد المالية التي تبلغها تجري السمسرة عليها وإعادة تشكيلها بمستويات متدنية إلى ما تحت القيمة بوساطة بنية سلطوية استبعدت منها الطبقات العاملة العربية. وبعد اغتصاب رأس المال بقيادة أمريكا ـ والطبقات الحاكمة العربية التابعة له ـ النصيب الأعظم من القيمة، أصبحت الموارد الباقية للطبقات العاملة غير كافية للحفاظ على مستوى لائق وثابت تاريخيًا للمعيشة. ولا تستطيع الطبقة العاملة المحرومة والمُستضعفَة التفاوض على شروط بقائها وإعادة إنتاجها الاجتماعي. وفي الواقع، لا بد أن تظل تنمية العالم العربي محظورة ليبقى أمن الطبقات العاملة، وبالتالي الأمن الوطني، مكشوفًا ومُهددًا؛ فقوة رأس المال بقيادة أمريكا تتعزز بإضعاف الطبقات العاملة العربية. ومن ثم فإن شروط القوة التي تشكل أساس التبادل وكذلك إنتاج التراكم العالمي والهيكل المالي المصاحب له، ستفضل جميعها رأس المال الذي تقوده أمريكا .

تتضمن الأزمة المتفاقمة لرأس المال مزيدًا من التصعيد في حروب النهب وعمليات سلب الثروات، وجنبًا إلى جنب مع الخصخصة القسرية في ظل النيوليبرالية تعمل الحروب كأداة لإدماج الموارد العربية النقدية وغير النقدية في تكوين القيمة في ظل التراكم الرأسمالي. إن الحروب على العالم العربي المهزوم مرة تلو المرة تحقق عدة أهداف؛ فهي تحافظ على هيمنة رأس المال بقيادة

أمريكا على إمدادات النفط من خلال الوجود العسكري المباشر، وتضمن استقرار النظام المالي من خلال التحكم في موارد النفط كبديل عن معيار الذهب الذي سبق ومثل الإحتياطي للدولار بما يبقي الدولار العملة الاحتياطية في العالم ووسيط حفظ الثروة، وتقوي النزعة العسكرية وما يتصل بها من تفوق مالي وتكنولوجي، وتثير الأيديولوجيات الدينية والقومية المتطرفة، وتساعد على ضغط الأجور العالمية، وفي نهاية المطاف تسمح لرأس المال بقيادة أمريكا بكبح تقدم القوى الإمبريالية الصاعدة والمنافسة . كما تفرض الحروب الضرائب على الطبقات العاملة في كل مكان بدرجات مختلفة، ففي الولايات المتحدة يدفع العمال ضرائب لتمويل الجهد الحربي، وفي العالم العربي يموت كثير من العمال.

في العالم العربي أيضًا أصبحت الحرب كرافد للتراكم عن طريق النزعة العسكرية غاية في حد ذاتها، وهي إما مستمرة وإما يسهل التحريض عليها. فمن حروب تصفية الاستعمار، مرورًا بالحروب الساخنة الإقليمية في إطار ما سمي الحرب الباردة، والحرب على العراق وقصف الولايات المتحدة والناتو الانتقائي، وصولاً إلى الحروب المُفتعلة الأخيرة والمستمرة، ولّد العنف دائمًا المزيد من العنف، لا لسبب آخر غير كونه المُكوِّن الأساسي للتراكم. فعندما لا ترتفع الأجور في دول المراكز الرأسمالية بما فيه الكفاية لشراء الإنتاج الزائد في أسواق المراكز الغنية، فإن الضغط سوف يزداد على الأرباح حتى تنخفض؛ حينها تأتي النزعة العسكرية لتنقذ رأس المال بإعادة هيكلة علاقات القيمة وتوزيعها، فالحروب الإمبريالية مُكون ورافد للتراكم في آن واحد. وحتى الآن، ليس ثمة دليل على محاولة أي لاعب ثقيل في العالم العربي نزع فتيل التوترات الإقليمية، ولو حكمنا بمعدل بناء إسرائيل للمستوطنات أثناء «عملية السلام» فسنحصل في الواقع على الأسباب كافة للاقتناع بأن الحرب ـ أو تفكيك المجتمعات بتحرير المعاهدات ـ هي الهدف الذي يتفاوض عليه الجميع. ويأتي توتير الصراع العربي ـ الإسرائيلي، الذي كان وسيلة عبثية لحل المسألة اليهودية بإعادة توطين يهود أوروبا في أراضٍ فلسطينية، دليلاً على الدافع المتأصل لدى الإمبريالية بقيادة أمريكا للحرب. وإذا أمكن لأي مشروع فانتازي كتوطين الملايين من اليهود على أساس وعد «الرب» أن يصبح أمرًا واقعًا بموافقة إمبريالية، فإن التوفيق بصورة قصصية مشابهة بين مختلف العرقيات في الإقليم نفسه في دولة ديمقراطية علمانية سيكون مهمة سهلة في المقابل، أي أن السلام أسهل من الحرب. وبتنحية الميثولوجيا جانبًا، يعمل الدفع التاريخي للحروب التي شنت على العالم العربي وسيطًا بين هؤلاء المتنافسين الإمبرياليين الذين تحوّلوا في مرحلة أَمْوَلَة الإمبريالية إلى بنى مختلفة ارتفعت فيها مصالح الطبقة الرأسمالية فوق الانتماءات الوطنية. ولم تحلّ المصالح المالية لرأس المال محل القومية، بل زادت من خضوعها لها. لقد عدّت القومية وسيلة لتراكم رأس المال، إذ إن التناقض في النصيب المتضخم لرأس المال بقيادة أمريكا من الريوع المالية الدولية يربك القوى الصاعدة ذات القواعد الإنتاجية الوطنية والتي تحتفظ بثرواتها بالدولار. فهذه القوى التي تنافس على نصيب أكبر في الريوع، يلزمها حل منهجي لمشكلة الدين الأمريكي يضمن عدم تعرّض

الدولار للخطر بوصفه وسيلة حفظ الثروة العالمية من جهة، والانتقال السلس لقوة الولايات المتحدة بحيث لا يؤدي التراجع في مكانتها الإمبريالية إلى انخفاض هائل في قيمة الدولار من جهة أخرى، فيكون الأمر بالنسبة إلى القوى الصاعدة (كالصين) أشبه بالدوران في حلقة مفرغة.

ثمة دائمًا عملية اجتماعية سابقة على الواجهات النقدية الاقتصادية؛ فالعرض والطلب، والأحرى القول الإنتاج والإستهلاك، عمليات حياتية واقعية تنطوي على تدمير المنظمات العمالية وقصف بلدان العالم الثالث، حيث يصوغ تراكم رأس المال الشروط الاجتماعية للإنتاج والإستهلاك. فالعلاقات المدفوعة بالربح تستثمر في قطاعات من الطبقة العاملة وتستبعد أخرى، وقد ساهم التفكك الداخلي الطويل للطبقات العاملة العربية بالضرورة ـ ولكن ليس حصرًا ـ في إعادة تنظيم معدل ربح رأس المال. وضمن دورة متكاملة ومتشابكة على نحو وثيق لرأس المال، التي يمثّل النفط العربي والتنمية العربية النقاط الأهمّ فيها، يصبح حظر التنمية العربية وغياب الأمن الإقليمي من أدوات التراكم. ويمثّل كلٌّ من اغتصاب الموارد وأيديولوجيا رأس المال الصاعدة المتحققة بالحرب ـ وخصوصًا الأيديولوجيات التي تفتت وتفكك الطبقات العاملة لهويات طائفية دينية وعرقية وقبلية وقومية مصغرة ـ مكونات ذاتية التعزيز لرأس المال.

ومن ثم يساهم تقويض التنمية العربية إلى حدٍّ كبير في إعادة إنتاج رأس المال العالمي اجتماعيًا وماديًا وأيديولوجيًا. وبغض النظر عن العسكرة، يسهل إفقار الطبقات العاملة العربية إدماج التشكيلات المُكونة للقيمة في الإنتاج، سواء بثمن مُخفض أو من دون ثمن. ومع ذلك فإن القيم والأرباح المُستخلصة من إفقار الطبقات العاملة العربية لا تقاس فقط على أساس القيمة المُطلقة المُنتجة من ساعات عمل أطول أو ظروف عمل وحياة أسوأ، إذ إن الإنتاج الاجتماعي العربي بالنسبة إلى الإنتاج العالمي تافه بالمعيار النقدي، فبينما يمثل العرب 5 بالمئة من عدد سكان العالم، يبلغ إجمالي دخلهم نحو 2.5 بالمئة من الدخل العالمي. وإذا أخذنا في الحسبان أن معظم هذا الدخل يتمتع به عدد ضئيل جدًا من العرب في الخليج (نحو 5 بالمئة من إجمالي العرب)؛ فإن النصيب العربي الحقيقي من الدخل العالمي يهبط إلى ما يقرب من 1 بالمئة، تمثل حصة الطبقة العاملة منه 0.3 بالمئة تقريبًا. وكمقارنة، تتلقى أفريقيا جنوب الصحراء، التي تمثّل 13 بالمئة من عدد سكان العالم، أقل من 2 بالمئة من الدخل العالمي؛ ومن ثم فإن الفائض (في شكل نقود لا قيمة) المُستخلص من قمع قوة العمل العربية قياسًا بالأرباح المُستخلصة من العرب، هو فائض نقدي صغير، لكنه بالوزن القيمي يصبح أكبر بمقدار هدر حياة العربي في عمليات الإفقار والحروب؛ فالهدر بما فيه الحروب والهلاك البيئي هو كذلك عملية إنتاج تتصل بقيمة عمل وقيمة تبادل تفوق في قيمتها أحيانًا قيمة سوق السلع العادية. لكن أين يمكن للمرء أن يرسم الخط الفاصل بين نصيب القيمة ـ في سلعة بعينها ـ المُستخلص من العالم الثالث من ناحية ونظيره المُستخلص

من العالم الأول؟ أليست هذه هي الحالة التي يجب أن تتساوى فيها قيمة حيوات العمل غير الماهر عبر الحدود؟ فلماذا إذًا لا تمثل حيوات الناس الذين قضوا تحت قصف حروب الهيمنة على النفط قيمة كبيرة إذا قُدِّرت في شكل نقود؟ وفي السلعة لا تنفصل القيمة (العمل الضروري اجتماعيًا) والشكل الطبيعي للقيمة (قيمة الاستعمال) والشكل الاجتماعي لها (قيمة التبادل) بعضها عن بعض، وإن تناقضت. هذه الأشكال من القيمة هي تجلّيات التعبير نفسه عن القيمة، التي ينتمي بعضها إلى بعض، ومشروطة ببعضها، ولا تنفصل عن الصنمية (Fetishism) المصاحبة لإنتاج السلع: «الصنمية التي تلتصق بمنتجات العمل بمجرد إنتاجها كسلع والتي لا يمكن أن تنفصل بالتالي عن إنتاج السلع»[9]. وبمجرد أن تدخل الصنمية في الصورة، يصبح تجسيد القيمة في التبادل مقيدًا باتفاق اجتماعي تحدد فيه القوة الأيديولوجية للطبقات الحاكمة وأرستقراطيتها العمالية سعر صرف المدخلات/الحياة البشرية في الإنتاج. وأحيانًا يُستخدم البشر كمدخلات في الحرب كعملية إنتاج بفنائهم ذاته تحت القصف، على مستويات متباينة تتحدد بالحدود الوطنية المشيّأة. وقبل أن نصل إلى الإنتاج، تكون القوى المهيمنة قد انتزعت الموارد التي تم استبعادها من المساهمة فيه وفرضت لها أسعارًا منخفضة، فتغدو بالضرورة مكونات لتراكم رأس المال.

إن النتاج الاجتماعي المستخلص من الهيمنة الإمبريالية على العالم الثالث والأصول العربية، الذي هو حصيلة ممارسات حرمان الطبقات العاملة من حقها في امتلاك واستخدام مواردها لما فيه مصلحتها، هو أمر بالغ الأهمية؛ فبدءًا من تشويه التنمية الصناعية والبنى الأساسية العربية وصولاً إلى الاعتداءات المتعاقبة على الطبقات العاملة العربية، تكدّس فائض القيمة التاريخي بين يدَي رأس المال بقيادة أمريكا، الوريث غير الشرعي للاستعماريين السابقين[10].

ومن زاوية كمية بحتة، لن يكون للمكاسب في الإنتاجية والأجور الأعلى التي قد تحققها التنمية أثر يذكر بالنسبة إلى رأس المال. فالمكاسب من البيع والشراء في العالم العربي غير ذات شأن مقارنة بالقوة التي يستمدها رأس المال بقيادة أمريكا من هيمنته على المنطقة؛ فالقوة جوهرية بالنسبة إلى رأس المال، إذ إنها علاقة نهب اعتمادًا على أدوات الهيمنة. إن هيمنة رأس المال بقيادة أمريكا على النفط ودعم الدولار، وتسعيره النفط بالدولار، ونصيبه الأعلى من الريوع الإمبريالية تتحدد جميعها بدرجة هيمنته على العالم العربي. وفي المعدل الأيضي[11] العالمي لإعادة إنتاج رأس المال، تقابل أدنى درجات التفكك الاجتماعي أعلاها من الازدهار الاجتماعي. ومن شأن

---

(9) Karl Marx, «The Value-Form,» Appendix to the 1st German edition of *Capital*, vol. 1 (1867), <http://www.marxists.org/archive/marx/works/1867-c1/appendix.htm> (viewed on 6 September 2012).

(10) أنور عبد الملك، **تغيير العالم**، عالم المعرفة؛ 95 (الكويت المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1985).

(11) István Mészáros, *Beyond Capital: Toward a Theory of Transition* (London: Merlin Press; New York: Monthly Review Press, 1995), <http://monthlyreview.org/press/books/pb8812/> (viewed on 17 August 2013).

تحسين الظروف المعيشية للطبقة العاملة وتمكين الشغيلة بما يعزز الأمن الوطني، أن يقوّض قوة الهيمنة بقيادة أمريكا. هذه ليست مشكلة يمكن حلها بحزمة مشيّأة من سياسات سعر الصرف والفائدة والضرائب، فالحل يبرز فقط من خلال فهم خصائص تاريخ الهجوم الإمبريالي على الطبقات العاملة العربية، وتشكيلاتها السياسية بما فيها كيان الدولة.

ثانيًا: توضيحات مفاهيمية

تشير المصطلحات التالية إلى خمسة مفاهيم سأستخدمها عبر هذا الكتاب:

1 ـ الطبقة العاملة

تبدو فكرة الطبقة العاملة (Working Class) في العالم العربي كما لو كانت فكرة مراوغة حيثما وجب ألا تكون كذلك. وفي التعريف الماركسي للطبقات، تكون للعلاقات الطبقية الغلبة على تعريفات الطبقة بحد ذاتها[12]. بالنسبة إلى ماركس، لا يمكن الطبقات الاجتماعية أن توجد خارج العلاقات الاجتماعية التي تربطها بعضها ببعض، وتحليل الطبقة في التشكيلات الاجتماعية الاقتصادية المختلفة يجب أن يبدأ من تلك العلاقات، وفي إطارها تتكوّن بنى تلك الطبقات، بما في ذلك تاريخها وتطورها. إن ماهية الطبقة وفعلها يعتمدان على كيفية تموضعها ضمن شبكة العلاقات مع الطبقات الأخرى، وفي مقدمة تلك العلاقات في مرحلة الرأسمالية المتأخرة علاقة الطبقة بالإمبريالية. فالبنية الطبقية أو مجموعة العلاقات بين الطبقات أمر حاسم في تحديد خصائص الطبقات الاجتماعية. بعبارة أخرى، الطبقات هي تعبير سوسيولوجي كلي عن العلاقات بين الطبقات، بما في ذلك أبعادها الذاتية والموضوعية والرمزية. تتأسس هذه العلاقات بين الطبقات على العلاقات الاجتماعية للإنتاج، وهي علاقات رأسمالية ويجب تعريفها في خصوصيتها وتطورها. والخصوصية هنا هي التشكيل القائم على النفط في العالم العربي، الذي تتكون فيه المصفوفة العلائقية للطبقة الحاكمة أساسًا من تحالف الطبقات الحاكمة العربية وتبعيّتها للنخب المالية الدولية. وبقدر ما تكون هذه العلاقات بين الطبقات قائمة على علاقات إنتاج، فإنها أساسًا ـ لكن ليس حصرًا ـ علاقات هيمنة واستغلال وسيطرة إمبريالية. وفي هذه العلاقات الاجتماعية للإنتاج، ينظّم الملاك ليس علاقاتهم بوسائل الإنتاج فقط، بل الترتيبات التوزيعية أيضًا في علاقتها بوتيرة تراكم رأس المال. هذا هو البعد المُنظم من رأس المال، الذي يتمثل بعملية سياسية تتوسط النطاق المتنامي لرأس المال، الذي تمثل سلطة الدولة مكون عمل رئيسيًا فيه. والطبقات العاملة في علاقتها بالطبقة المهيمنة تحافظ على تنظيمها ـ بالخبرات والنضالات المناهضة للإمبريالية ـ الذي

(12) اعتمد في عرضي على عمل بولانتزاس **الطبقات في الرأسمالية المعاصرة**، وهي هنا علاقة اجتماعية تاريخية يكوّنها التاريخ وتكوّن التاريخ بحكم علاقاتها بالعلاقات الاجتماعية الأخرى. انظر: Nicos A. Poulantzas, *Classes in Contemporary Capitalism* (London: NLB, 1975).

يؤثر في تماسك الشغيلة ككل، بمن فيهم الفلاحون. ويمثل الهجوم والتحكم الإمبريالي مكونًا جوهريًا ذا أولوية في إعادة هيكلة الطبقات الاجتماعية الطرفية.

وفي السياق العربي تحديدًا، فإن مسائل مثل سنة/شيعة، فلسطيني/أردني، عرب/ بربر، وغيرها من مفاهيم الهوية المتحولة تاريخيًا، غالبًا ما يقدمها المعلقون المحافظون كانقسامات أساسية جوهرية تتقاطع تحت الطبقات والتقسيمات الأخرى، وتؤخذ كدليل على أن محددات «الطبقة» القائمة على الثقافة والتقاليد أكثر قوة من المحددات الاقتصادية، كما لو أن المحددات الاقتصادية في لعبة تنافس مع التقاليد تبقى الطبقة حالة وجودية أو أنثولوجية تشكل الواقع كما هو أي علاقات إعادة إنتاج المجتمع، بينما تشكل الهوية ضروبًا من الأيديولوجيا التي إذا وقفت ضد الطبقة العاملة تساند دورة هدر المجتمع. أنا لا أنتقص من الوجه الثقافي في الصيرورة، إنما أشدّد على أن الظاهر الثقافي يؤكد هويته بمدى ابتعاده عن الإمبريالية لأن هذه الأخيرة تسلع الثقافة إلى حدٍ تنتهي فيه خصوصية الثقافة كسلعة بدل أن تكون ذخرًا إنسانيًا. إن فهم الغاية التي يخدمها هذا النوع من اللغة يمكننا من إدراك كيف يجري اسغلال العلوم الاجتماعية عمدًا لتناسب المبادئ الإمبريالية. بعبارة أخرى، يهدف هذا الخطاب إلى تقسيم الشغيلة مفاهيميًا وبالتالي عمليًا. إلا أنه ضمن هذه التعريفات التقليدية/الثقافية للطبقة، يمكن الخصوصيات الثقافية بسهولة أن تنوب عن الاختلافات الجينية. فالآخر ثقافيًا يطابق الآخر عرقيًا. وعلى الرغم أن ترسيم الحدود الثقافية مسألة جزافية وتتحدد وفقًا للقوى الأيديولوجية. المتحولة، فإن الاكتساب الفردي لخصائص ثقافية واقتصادية محددة يقرر أين يتموضع الفرد في النظام الطبقي وهكذا لا تسأل المقاربة التذريرية للطبقة كيف تعمل الطبقة على تشكيل الفرد، بل تسأل بدلاً من ذلك كيف يمكن الفرد عبر السعي الشخصي واكتساب قيم اقتصادية وثقافية معينة أن ينتمي إلى طبقة أو أخرى مُحددَة سلفًا. هكذا تحوّلت الطبقة مفاهيميًا إلى نادٍ لأناس مُتشابهي السمات. وفي هذا التصوّر يمكن أن تتغير الطبقة باستمرار وفقًا للسمات المتغيرة لأعضائها الأفراد إلى درجة أنها يمكن أن تنتهي من الوجود نظرًا إلى ما قد يوجد من خطوط فصل لا نهاية لها يحتمل أن توجد بين مجموعة من الناس وأخرى. بهذه الطريقة يُعاد تعريف الطبقة كمفهوم في علاقتها بالقوة الأيديولوجية لرأس المال. وفي ظل حالة التراجع التي دخلت فيها الأيديولوجيا الاشتراكية في العالم العربي وفي كل مكان آخر، يبدو تدهور الطبقة إلى مستوى الطائفة والإثنية كشيء شبه دائم، لكنه في واقع الأمر نتاج لتصارع القوى الأيديولوجي .

أكرر: الطبقة ليست مجموع الخصائص المتنوعة الشائعة بين مجموعة ما من الناس. فالطبقة توجد في علاقتها بالطبقات الأخرىَ وكعلاقة بالملكية و/أو أنماط التملّك، حيث تحدّد الترتيبات السياسية والاجتماعية والقانونية تقسيم العمل وفقًا لتوازنات القوى السائدة ضمن البنية السياسية القائمة. وعلى مستوى شديد التجريد، الطبقة هي توسّط (Mediation) لحالة محددة من الوجود المُجسد في الشكل السياسي الأعم. وهذه الخصائص الاجتماعية والثقافية في مشتركاتها واختلافاتها، هي نتاج درجة تماسك الطبقة وتوازن القوى، بمن فيها القوى الأيديولوجية، ضمن

البنية السياسية. فالطبقات بوصفها أشكالاً من التعبير السياسي تشكّل سيرورة تاريخية. ومرةً أخرى، وفي مستوى عام أيضًا، الطبقة في المجتمع الرأسمالي هي نوع من العلاقة بين رأس المال وذات تاريخية، حيث تتعين إعادة إنتاج الشروط الاجتماعية ماديًا، وتنتقل الصفات والخصائص المتنوعة إلى الطبقات الاجتماعية كنتائج للصراع الطبقي. لهذا، الطبقة ليست مجرد مجموعة خصائص مشتركة، بل هي سيرورة تكشف الخصائص الاجتماعية المتعددة التي توجد في العلاقة بالطبقة نفسها (العلاقة الكلية أو بالأحرى على نحوٍ أكثر عمومية في العلاقة الديالكتيكية)[13]. ويبرز القمع الذي تتعرض له الطبقات العاملة في العالم العربي في علاقته بالهيمنة الإمبريالية على النفط كانفصال بين الوجود الاجتماعي والوعي الاجتماعي.

معظم التشكيلات العربية هي تشكيلات غنية بالنفط، والطبقة التي يرتبط بها النفط هي طبقة رأس المال بقيادة أمريكا، وعلاقة عائدات النفط بالطبقة هي علاقة فوق وطنية، وتفسّرها مجموعة من القوى العالمية التي يمثل تعجيز الطبقات العاملة العربية بالنسبة إليها وسيلة لغاية. هكذا، فبينما يتم تفتيت الطبقة العاملة بوابل أيديولوجي رأسمالي من التصنيفات الدينية والثقافية في كل مكان، تحطم ريوع النفط والهيمنة الإمبريالية بقوة أكبر البيئة التي يمكن للظروف الاجتماعية ضمنها أن تؤدي إلى نشاط سياسي للطبقة العاملة. وهذه الطبقات العاملة في العالم العربي التي لا تعرّف نفسها سياسيًا على أساس الطبقة الاجتماعية ليست شيئًا استثنائيًا إذا نظرنا إلى الأمر بصورة مقارنة، فهي مثل غيرها لا توجد اجتماعيًا خارج النظام الطبقي، ودور العلم ألا يستسلم لصنمية أو وهم أن الهوية تعلو فوق الطبقة، وخصوصًا في إطار صيرورتها في خضم الصراع مع الإمبريالية.

2 ـ التشكيلة الاجتماعية

التشكيلة الاجتماعية بصفة عامة هي الكل المادي الذي يشمل الممارسة الاجتماعية. وبصفة خاصة، لن تكون الدولة/ البلد العربي بشكلها الحالي كمفهوم تعبوي، ومليء بالتناقضات ومتخلخل، قادرة على احتضان دور القوى الاجتماعية في العملية السياسية. فالبلدان العربية هي فعلاً في مسار تدهور، ما يمثل دليلاً واقعيًا على هيمنة الطبقة على الدولة. ولأغراض هذا الكتاب أيضًا، فإن مفهوم التشكيلة الاجتماعية Social Formation ليس تفاعلاً شكليًا بين الفاعلية المذررة والبنية بل هو صياغة للطبقات التي يمكن إعادة تشكيلها في الكفاح ضد العدوان الإمبريالي.

3 ـ الإمبريالية

تشير الإمبريالية (Imperialism) إلى عملية تراكم رأس المال على نطاق عالمي في مرحلة الرأسمالية الاحتكارية، ونظرية الإمبريالية تتعلق ببحث التراكم في سياق السوق العالمية التي خلقها

(13) Evald V. Ilyenkov, *Dialectical Logic, Essays on its History and Theory* (Moscow: Progress Publishers, 1974).

ذلك التراكم[14]. يشير أنور عبد الملك إلى أنه من الممكن تكييف دراسة الإمبريالية مع المنهج الاقتصادي السياسي الفردي، وخلافه أن النظرة اللينينية هي سوسيولوجية بالأساس. فالإمبريالية عند لينين هي دراسة لأداء النظم الرأسمالية في مطلع القرن العشرين، في إطار التوازن بين القوى الدولية ووحدة الجبهة العالمية للطبقة العاملة والحركات الوطنية في مواجهة مجموعة من القوى الاستعمارية والإمبريالية المتصارعة.

انطلاقًا من جانب أزمة قصور الاستهلاك في التراكم، كانت أزمة المركز الرأسمالي مدفوعةً بانخفاض الأجور المُقلِص للطلب. وقد رأى لينين قصور الاستهلاك نتاجًا ثانويًا للمنافسة العمياء، التي تنتج كلاً من فائض الإنتاج وقصور الاستهلاك في الوقت نفسه. وليصل إلى هذا الاستنتاج، اعتمد أساسًا على الأزمات الاجتماعية الناتجة من الإنتاج، التي امتلكت قوة دفعها الخاصة في ظل الرأسمالية. يعيد رأس المال خلق البنى الاجتماعية الحقيقية والرمزية التي تتوسط المواقع الطبقية وتجدّد أزمات فائض الإنتاج. وتعكس الأشكال الاجتماعية والصنميات والتشيؤ والبُنى الفوقية عمومًا متطلبات التراكم. من هنا كانت ملاحظة ماركس كثيرة الاقتباس: التراكم، التراكم؛ هو موسى والأنبياء[15].

لا يمكن تحليل الجانب الاقتصادي السياسي للأزمة بالتصريف مقابل فرط الإنتاج. إن مسار التراكم الأعمى وأولوية الإنتاج يجعلان الأزمة تبدو كأحد سيناريوهات فرط الإنتاج مقابل نتائج قصور الاستهلاك أو انخفاض التصريف. هنا يجب تجنب هذا التحليل البراغماتي لجانبَي العرض والطلب الذي يختفي في ظله التاريخ الحقيقي للتراكم اعتمادًا على الانتهاكات العنيفة[16]. فتفاصيل كيفية انخفاض الأجور وهبوط الطلب أو وصول الأرباح إلى حالة استقرار تتجاهل جميعها قضية نهب العالم الثالث. وإذا كانت نظرية لينين في الإمبريالية المبنية على صعود رأس المال المالي، والاحتكارات والتركّز، ومركزية وتصدير رأس المال، تمثل تحليلاً تفكيكيًا لمكونات التراكم على نطاق عالمي فإن الجانب التاريخي والأكثر حسمًا هو أداء رأس المال في مجال السياسة، الذي يتجلى في تدابير تجنب الأزمات، التي تمثل الحرب أكثرها أهمية. فبالنسبة إلى لينين، الإمبريالية مرادفة للحرب.

والسؤال هنا: ما هي الوسائل الأخرى غير الحرب التي يمكن الرأسمالية أن تتغلب بها على

---

(14) John Weeks, «Imperialism,» in: Tom Bottomore, ed., *Dictionary of Marxist Thought* (Oxford: Blackwell, 1983).

(15) Marx, «The Value-Form,» Appendix to the 1st German edition of *Capital*, vol. 1 (1867).

(16) Niebyl, *A Problem of Methodology* <http://www.marxistlibr.org/meth.html>. (Accessed 12 March 2017).

التنافر بين تطور القوى الإنتاجية وتراكم رأس المال من جانب، وتقسيم المستعمَرات ومجالات النفوذ أمام رأس المال المالي من جانب آخر[17]؟

بعد سنوات من الأمْوَلة، التي أخذ رأس المال الصناعي فيها دور التمويل وتصرّفت الصناعات كالبنوك، بدأت إعادة هيكلة المجتمع من دون انقطاع منذ لاحظ هيلفردينغ التحوّل:

يغيّر تطور رأس المال المالي بنية المجتمع اقتصاديًا أساسًا؛ ومن ثم يغيّره سياسيًا. كان الرأسماليون الأفراد في الرأسمالية المبكرة يواجهون بعضهم بعضًا كمتنافسين في صراع تنافسي، وقد منعهم هذا الصراع من القيام بأي عمل مشترك في السياسة كما في المجالات الأخرى. كما تجب الإشارة إلى أن حاجات طبقتهم لم تكن قد تطورت بعد للقيام بمثل هذا العمل المشترك؛ حيث إن الموقف السلبي لرأس المال الصناعي من الدولة لم يسمح لها بالتقدم بوصفها الممثل للمصالح الرأسمالية العامة[18].

وفي ضوء تراجع الأيديولوجيا الاشتراكية في العصر الحالي، فإن الطبقة العاملة المنقسمة هي ما يواجه رأس المال ككتلة عالمية واحدة، حيث ذابت الطبقات الرأسمالية الوطنية في إمبريالية مالية يصبح فيها الدولار هو العملة الدولية. من هنا يأتي استخدامي مصطلحَي رأس المال بقيادة أمريكا والإمبريالية بقيادة أمريكا على نحو متبادل. كما قد يُلاحظ أيضًا أن مسألة هبوط الولايات المتحدة تشير إلى حقيقة أن رأس المال، الذي أصبح دوليًا بصورة أكبر، في صعود.

4 ـ رأس المال التجاري (Merchant Capital)

يماثل رأس المال في العالم العربي، من منظور بعده الاجتماعي من استهلاك وتخصيص موارد، تقريبًا النمط المركنتيلي للتراكم، الذي تتمثل سمته الأساسية في غياب شبه كامل للوساطة الإيجابية بين الثروة العامة والخاصة. ويدور النمط المركنتيلي حول المكاسب الخاصة السريعة وعدم الحاجة إلى إعادة الاستثمار الإنتاجي في المجتمع؛ إذ إن الاستيلاء على القيمة بالوسائل المالية هو نتاج جانبي. وتحاكي ممارسة رأس المال التجاري تلك الخاصة برأس المال المالي من ناحية أن النقود يتم تحويلها إلى نقود دونما انخراط مباشر في عمليات الإنتاج. وربما تكون الريعية أو استملاك الريع تصنيفًا عامًا جدًا، بل إنها أيضًا تسمية خاطئة، تدعم مغالطة (وطنية مصطنعة) تخفي حقيقة أن تحويلات القيمة من الطبقات العاملة تتم بفعل رأس المال الوطني كما بفعل

---

(17) Vladimir I. Lenin, «Imperialism, the Highest Stage of Capitalism,» ([1916] 1963) <http://www.marxists.org/archive/lenin/works/1916/imp-hsc/ch07.htm> (viewed on 12 September 2013).

(18) Rudolf Hilferding, *Financial Capital: A Study of the Latest Phase of Capitalist Development* (London: Routledge and Kegan Paul, 1981), <http://www.marxists.org/archive/hilferding/1910/finkap/> (viewed 12 January 2013).

رأس المال المالي الدولي بقيادة أمريكا. ونمط التراكم التجاري المُعاد إحياؤه هو تجسّد جديد لمركنتيلية معاصرة في مظهر حديث، وكما ظهر في وقت مبكر جدًا من العصر الصناعي، «حيثما بقي رأس المال التجاري سائدًا، نجد شروط التخلّف»[19]. والسياق الأوسع الذي تنبع منه هذه الإدانة هو أن:

«تطور «رأس المال التجاري»، كما سنرى، غير قادر بذاته على دفع وتفسير الانتقال من نمط إنتاج إلى آخر. وضمن الإنتاج الرأسمالي يتقلّص وجود رأس المال التجاري من وجوده المستقل السابق إلى مجرد مرحلة خاصة ضمن استثمار رأس المال، وينخفض معدل أرباحه ليساوي المتوسط العام. وهو يعمل فقط كوسيط لرأس المال الإنتاجي. والظروف الاجتماعية الخاصة التي تتشكّل مع تطور رأس المال التجاري، لم تعد هنا ذات أهمية. على العكس، حيثما لا يزال رأس المال التجاري سائدًا نجد ظروف التخلف، وهو ما يصح حتى في/وداخل البلد نفسه، الذي تقدم المدن التجارية فيه خصوصًا، على سبيل المثال، تشابهات مدهشة مع ظروف الماضي بأكثر مما تفعل المدن الصناعية. إن التطور المستقل والسائد لرأس المال كرأس مال تجاري هو بمنزلة عدم خضوع الإنتاج لرأس المال؛ ومن ثم تطور رأس المال على أساس نمط اجتماعي للإنتاج غريب بل ومستقل عنه؛ لذلك يعتمد التطور المستقل لرأس المال التجاري على التناسب العكسي مع التطور الاقتصادي العام للمجتمع»[20].

وهكذا، فالكفاءة ضرورية للسماح بالتجاور بين الصناعة والتجارة؛ فباستثناء العبودية والعدوان الإمبريالي والإبادة الاستعمارية، كان التطور من نمط تجار البندقية الذي بدأ يسيطر ويمتلك من المنبع الورش الصغيرة والأعمال على نطاق منزلي، هو ما مثّل نقطة تحول وتقدم في تنظيم الإنتاج الاجتماعي حول العمل المأجور[21].

شكّل دمج نمط التاجر مع نمط الصناعي خطوة ثقافية إلى الأمام، وتعني الثقافة هنا الرصيد العالمي من المعرفة البشرية. وما حدث في العالم العربي هو الفصل التدريجي لرأس المال الصناعي الوطني عن رأس المال التجاري، بعدما أصبح الأخير النمط السائد. وتمثل سياسات الاستيلاء على القيمة، والتطور غير المتكافئ بطبيعته، ومنع تجانس العمل (أي التساوي في التنمية)، واستملاك القيمة بالغزو الإمبريالي، بعضًا من العمليات التي عززت إحياء رأس المال

---

(19) Karl Marx, *Capital: The Law of the Tendency of the Rate of Profit to Fall* (Moscow: Progress Publishers, 1887), vol. 3, p. 327

(20) المصدر نفسه، ج 3، ص 327.

(21) Friedrich Engels, ed., *Capital, vol. 3: The Process of Capitalist Production as a Whole* (New York: International Publishers, 1894), <http://www.marxists.org/archive/marx/works/1894-c3/> (viewed 12 January 2013).

التجاري في هذه الحالة. هنا أستند إلى مفهوم ميسزاروس بأن رأس المال كعلاقة اجتماعية ينظم معدلات أيضه لإعادة الإنتاج، في علاقتها باستملاك القيمة وخلق القيمة، وإن كان ذلك ضمن سياق الصراع الطبقي وبنية السلطة المرتبطة به[22]. يمكن تعميم هذه الحالة، في صورة الدولة المكشوفة أمنيًا في أفريقيا والعالم العربي، التي تقع في منطقة «استيلاء» رأس المال كسيرورة تاريخية، وتصبح انقساماتها السمة المحددة لذواتها التاريخية، أي الطبقات التي تشكّل تاريخها. ويبرز تمييز آخر بين الطبقة الكومبرادورية والطبقة المهيمنة التي تستولي على عمليات رأس المال التجاري. فبينما تختلف البرجوازية الوطنية عن الطبقة الكومبرادورية وفقًا لما إذا كان مجال التراكم ودورته مرتبطين وطنيًا أم دوليًا على التوالي، نرى الطبقة التي يقودها رأس المال التجاري هي أكثر اندماجًا في رأس المال المالي الدولي؛ لأن أنشطتها الملموسة تميل للاستثمار القصير الأجل، حيث تكون تكاليف تصفية ونقل الأصول ضئيلة. ولا يقتصر الأمر على أن معدل الواردات يقرب من نصف الدخل في العالم العربي، بل إن رأس المال التجاري يحاكي نظراءه الماليين الدوليين في عدد من المجالات؛ فبصرف النظر عن البيع والشراء خارج الوطن، تكون أعماله الأساسية داخله في مجالات المضاربة في الاقتصاد المالي والاستثماري والعقارات. وهذه الطبقة لديها القليل لتخسره نتيجة فقدان قاعدتها الإنتاجية في اقتصادها الوطني، فنشاطها الأساسي هو الضغط على الموارد الوطنية (الأصول الوطنية ومكاسب النقد الأجنبي) بالمضاربة وخفض قيمة الأصول الوطنية وبيع الواردات للاقتصاد الوطني. وهذه الطبقة التجارية لا تسهم بأية طريقة مفيدة في تطور الطبقات العاملة، وطبقات رأس المال التجاري الرائدة تلك إما منفصلة عن العملية الصناعية وإما تظهر ارتباطًا عرضيًا بها، ومثلها مثل الطبقة الكومبرادورية الكلاسيكية، هي شريك تابع لرأس المال (بقيادة أمريكا)، أي أن صيرورتها النهائية تصب في نهش الموارد الوطنية بما فيها الموارد البشرية.

عززت ضغوط الهيمنة الإمبريالية مع رسوخ النمط التجاري دوامة التنمية (المقوّضة). وبالفعل، بحلول عام 1980 منعت سيادة العائدات النفطية والتدفقات الريعية التوسع المحتمل في فرص العمل المُنتجة، لذلك أصبح العالم العربي اقتصادًا عاجزًا لأسباب بنيوية عن توليد الوظائف، وأصبح الاضمحلال السمة الاقتصادية، حيث سيطرت الأرباح بلا جهد على عقلية الطبقة الحاكمة. وفي هذا السياق أصبح خفض ثمن الحياة والناس إلى مجرد سلع جزءًا من التحول إلى النمط التجاري وعملية استملاك القيمة. وهي، بالنسبة إلى الطبقة العاملة العربية، عملية يكون فيها الاغتراب الديني (الإسقاط الخيالي لسبب البؤس في العالم على قوى غيبية) مجرد خلاص لحظي. وفي حين يتحمل الشغيلة ظروفًا أكثر قسوة، يبدو أن أسلمة الحياة السياسية، من خلال الإسلام السياسي المُتذيّل للإمبريالية، تقدم نافذة محدودة إلى الطبقة التجارية القائدة. ومع غياب

(22) Mészáros, *Beyond Capital: Toward a Theory of Transition.*

بديل اجتماعي يمكن أن تسعى إليه الحركات الشعبية؛ فإن التغيير لا يعني بالضرورة تحقيق تقدم.

5 ـ تراكم رأس المال

«يمكن أيضًا فهم رأس المال كوسيلة لتنظيم الإنتاج والنشاط الاقتصادي؛ بحيث يكون تراكم رأس المال هو امتداد هذا الشكل من التنظيم لمناطق كان يخضع فيها الإنتاج والتبادل والتوزيع لقواعد أخرى»[23]، وعادةً ما يعني رأس المال كتلة من السلع أو النقود المرتبطة بوجه خاص من أشكال هذا التنظيم. ومع ذلك يفتقر هذا التعريف إلى ثلاثة مستويات مترابطة: أولها، أنه في ضوء أن السلع وأشكال التنظيم كانت موجودة دائمًا، فإن الاكتفاء بتعريف رأس المال ببساطة بوصفه كومةً من السلع وشكلاً من التنظيم، يجعله مفهومًا عابرًا للتاريخ؛ وثانيها، أن بدء الوجود المشابه للسلع في مراحل تاريخية أخرى كان محددًا بعلاقات اجتماعية واقعية، إنما يعني أن هذه الأشكال من التنظيم هي أيضًا مُحددة تاريخيًا، لذلك فطبيعة التراكم تتباين إلى حدٍّ كبير وتكتسب محتوىً جديدًا في العصور التاريخية المختلفة؛ وثالثها، أنه في ظل الرأسمالية ومع سيادة شكل النقود، لم يعد إنتاج السلع غاية في ذاته، بل وسيلة للحصول على رأسمال نقدي[24]، وهذا الشكل من تراكم رأس المال خاص بالرأسمالية. علاوةً على ذلك، فرأس المال بالنسبة إلى ماركس ليس شيئًا، بل هو علاقة إنتاج اجتماعية محددة تنتمي إلى تشكيلة تاريخية اجتماعية محددة، تتجلّى في شيء مادي وتسبغ على هذا الشيء طابعًا اجتماعيًا محددًا. «إنها وسائل الإنتاج التي يحتكرها قسم معين من المجتمع في مقابل القوة العاملة، وهي منتجات وشروط عمل مستقلة عن قوة العمل ذاتها، وهو ما تجسده الأطروحة النقيض في رأس المال»[25]. يبرز رأس المال التناقض الأساس بين الثروة المُنتَجة اجتماعيًا والتملك الخاص لهذه الثروة المنتجة اجتماعيًا[26]، وتراكم رأس المال هو العملية التي ترتبط من خلالها الطبقات الاجتماعية في ظل الرأسمالية بعضها ببعض في سيرورة الإنتاج والتبادل والتوزيع بصفة عامة، فأزمة تراكم رأس المال ليست تمزقًا ضمن العملية الاجتماعية (فأنا لا أنطلق من مقاربة توازنية)، بل هي متأصلة في الرأسمالية على نطاق عالمي، حيث تتحمل الطبقات الطرفية(*) عبء التفكك الناتج من التراكم بالمنافسة العمياء، ولا تنتهي الأمور عند هذا الحد طبعًا،

(23) John Eatwell, «The Liberalisation of International Capital Movements: The Impact on Europe, West and East,» in: John Eatwell [et al.], *Understanding Globalisation: The Nation-state, Democracy and Economic Policies in the New Epoch: Essays* (Stockholm: Almqvist and Wiksell, 1998), p. 14.

(24) Mészáros, Ibid.

(25) Karl Marx, *Grundrisse: Outlines of the Critique of Political Economy* (1857-1861), <http://www.marxists.org/archive/marx/works/1857/grundrisse/> (viewed 22 November 2012).

(26) Mészáros, Ibid.

(*) أي في الأطراف الرأسمالية (المترجم).

فالمنافسة هي إعادة تشكيل عملية العمل لإنتاج فائض القيمة، بما في ذلك إعادة إنتاجها بالحرب وبما يلائم أزمة فائض الإنتاج التي تقابلها تنحية الموارد بما فيها الموارد البشرية[*].

ثالثًا: مُلخص الفصول

يبحث هذا الكتاب في العوائق أمام التنمية في العالم العربي، ويخوض عميقًا وعميقًا في النقاط الرئيسية نفسها بهدف تسليط الضوء على القوى التي تعيق التنمية القويمة، وهو يبدأ بموجز للتاريخ الاقتصادي للعالم العربي، ثم ينتقل لمناقشة الظاهرة الاقتصادية الكلية الواضحة والسياسات المتعلقة بها، وهذا نهج عام، حيث في كل نظرة عامة للأمور، تسقط كثير من التفاصيل داخلها.

لكن هدفي هو الوصول إلى مستوى تعميم كافيًا لإنتاج دلالة لا تتأثر كثيرًا في حال إضافة تفاصيل جديدة، ولن يكون هذا بالتجريد من المظاهر الخارجية للأوضاع القابلة للقياس الكمي، بل بالتركيز على طريقة عملها، وعند هذه النقطة يصبح ضروريًا مناقشة الديناميات الاجتماعية والإطار الذي ضمنه فشلت التنمية.

وهكذا فموضوعات كالتركيب الطبقي والدمقرطة والحرب والنفط والإمبريالية أتناولها مُطولاً في عدة فصول متتالية، وتقيّم الفصول الأخيرة طرائق تعزيز التفكك العربي لهيمنة رأس المال الأمريكي، وأثر تراجع التنمية في تسليع حياة البشر.

وفيما يلي ملخصات بمحتويات كل فصل.

الفصل الأول: جرد وتقويم

الغرض من هذا الفصل هو استكشاف الخلفية الواقعية للاقتصاد العربي وتوضيح محركات دورة الأعمال، وهو يعرض السجلات التاريخية على أساس الإحصاءات المتوافرة، ويوضح أن دورة الأعمال مُحددة بأولويات الإمبريالية بقيادة أمريكا، كما يعالج بعضًا من التزييفات التي رسمت صورة وردية عن المرحلة السابقة على الانتفاضات العربية.

ورغم العدوان الإمبريالي السريع بعد الاستقلال ضد البلدان العربية الرائدة، فإن التنمية بقيادة الدولة قدمت نموذجًا تنمويًا ورفاهيةً أفضل مما فعلت التنمية النيوليبرالية، فعندما انهار نموذج التنمية بقيادة الدولة؛ ارتفعت معدلات الفقر والجوع والقمع في ظل النيوليبرالية.

ومقارنة بالتجربة النيوليبرالية اللاحقة، ارتفعت معدلات معرفة القراءة والكتابة ومستويات المعيشة ومؤشرات التنمية الأخرى في حقبة ما بعد الاستقلال الدولتية (Étatiste) (واستخدمت الكلمة الفرنسية بدلاً من الإنكليزية (Statism) الدولانية، حيث سأستخدم الأخيرة كما استخدمها

(*) التنمية المعكوسة أو التنمية الرثة كما قالها أندريه فرانك (A.G.Frank)، هي نتاج لتراكم يضعف إعادة إنتاج الإنسان، وبما أن التراكم عملية اجتماعية يتكثف فيها المنتوج الهدري مع اضمحلال الأيديولوجيا الاشتراكية، تعتلي العسكرة قمة سلم الإنتاج. عندئذ تتبلور في الربحية الرأسمالية الاستثمارات الاجتماعية في الصحة والثقافة التي أنتجت الإنسان الذي يرغب في الموت إما بالاستهلاك المفرط أو الحرب.

بالبيار (Balibar) بمعنى دولة القمع غير الملتزمة بالقانون)؛ بما يشير إلى أن النموذج «الاشتراكي» العربي أدى على نحوٍ أفضل فيما يتعلق بالرفاهية والمعايير الاقتصادية الدينامية.

وإذا نظرنا إلى التنمية بوصفها الحفاظ على الموارد وإعادة توزيعها عبر الاقتصاد الوطني، فإن الموقف المناهض للإمبريالية الذي اتخذته البلدان العربية الحديثة الاستقلال حينها، يمثل خطوة ضرورية لحشد الموارد الحقيقية في اقتصاداتها الوطنية، وهو ما أدى باستمرار إلى نتائج تنموية إيجابية.

الفصل الثاني: التنمية المعكوسة والسياسات المحافظة

يراجع هذا الفصل كما ينتقد السياسات الاقتصادية الكلية القائمة، فالدول العربية تزعم أنها نجت من هجمة الأزمة المالية العالمية (2007 ـ 2008) قبيل اندلاع الانتفاضات العربية 2011. وفي الحقيقة، تبدو الحكومات العربية ناجحة في استخدام التدابير النقدية والمالية المتاحة لتفادي الانكماش، لكن القضية الحقيقية مع ذلك، التي تم التغاضي عنها عمدًا، هي أن أسعار النفط ظلت مرتفعة بما فيه الكفاية قبل الأزمة المالية الكبيرة وبعدها؛ ونتيجةً لذلك لم يكن هناك أي انكماش بأي حال في منطقة يعتمد نموها على تصدير النفط؛ فكانت معدلات النمو الاقتصادي إيجابية على الدوام، ولم يكن للأمر علاقة بكيفية تفاعل السياسات واقعيًا مع الانكماش؛ فلم تتغير السياسات الاقتصادية الكلية والاجتماعية، وعلى أية حال لم تكن الدول العربية قادرة على التحرك في أي اتجاه؛ لأن معظم عملاتها كانت مربوطة بالدولار كما كانت العجوزات المالية ملتزمةً الحد الأدنى.

ومنذ ارتفاع أسعار النفط في عام 2002، سجلّت البلدان العربية ـ ومعظمها منتج للنفط ـ معدلات نمو إيجابية مطردة تدور حول 5 بالمئة، ومع ذلك، كان هذا «النمو» أجوفَ وضموريًا، يشبه انتفاخ بطون من يعانون سوء التغذية. وفي الحقيقة، اندلعت الانتفاضات في سورية وتونس واليمن وليبيا ومصر، حيث تحققت معدلات نمو حقيقية قياسية.

ينتقد الفصل السياسات القائمة، ويخلص إلى أن افتراض أن مشكلة العالم العربي هي لعنة الموارد (Curse Resource) لا يعدو كونه افتراضًا خاطئًا، فاللعنة الحقيقية تتجلّى في لعنة الهجوم الإمبريالي الذي تعانيه الطبقات العاملة العربية، كما انتهى إلى ضرورة بحث إعادة تمكين الطبقة العاملة من العملية السياسية.

الفصل الثالث: تنكّر سياسات الطبقة في ثياب الديمقراطية

للسياسة أولوية؛ وهكذا لا بد من مقدمة مُسبقة حول دور الديمقراطية في التنمية، فقد أصبحت الديمقراطية الغطاء الذي دمرت تحته الصراعات العراق وليبيا وسورية، أو الذي شوّش به الإسلام السياسي على التركيب الطبقي.

إن الخطاب السائد عنصري إلى حدٍ صارخ، وبعد تفجير التكوينات العربية ومأسسة الانقسامات داخل دساتيرها وتركها تنزلق إلى حروب لا نهاية لها، يرى التيار السائد أن هذه التحولات العنيفة ضرورية للديمقراطية، لكن كيف يمكن ديمقراطية من أي نوع أن تنشأ في دولة يُعاد توزيع القيمة

بها على أساس الطوائف الدينية والهويات العرقية؟ وتصبح المواطنة للعرق وليس للفرد، لتفتيت الهوية القومية، إذ ليس مسموحًا لدساتير العالم العربي أن تصبح ديمقراطية قومية؛ لأن العرب ـ حسبما يُفترض ـ طائفيون و/أو بدائيون بطبيعتهم، ويكشف انتظار رؤية كيف سيحوّل حمام دم الحرب المتوحشين لأناس ديمقراطيين، عن العنصرية التي تنضح بها أدبيات التيار السائد.

والأكثر أهمية أن فكرة جلب الديمقراطية لسورية ـ البلد الذي سيعزز تدميره الهيمنة الأمريكية ـ الإسرائيلية على المنطقة ـ هي أكثر خرافات الدمقرطة العربية عبثية، وفي بلدان لم تؤد الفتن الطائفية فيها إلى حرب داخلية صريحة، أصبحت ديمقراطية صندوق الاقتراع قاعدة تضع الصندوق فوق المجتمع (صندوقراطية) (Boxocracy)(*). ففي مصر مثلاً رفعت الإسلام السياسي التابع للإمبريالية إلى السلطة، وقد أراد متحدثه الرسمي محاكاة «الحكومة الصغيرة» لتاتشر في التنمية.

والديمقراطية السياسية بوصفها كل ما يؤمّن الحماية للحقوق الأساسية والحقوق السياسية على قدم المساواة أمام القانون، وحرية التعبير والصحافة والتنظيم السياسي، تتحول على نحو متزايد إلى مهزلة أكثر مما هي عليه، حتى في نصف الكوكب الغربي. ومن الواضح لأي مراقب مطلعٍ أن البلدان العربية تبتعد كثيرًا من هذا التعريف للديمقراطية، حيث تراوح بدرجات دقيقة حول مستوى ديمقراطي منخفض يخصّها، لأن طبقاتها العاملة أقل أمنًا من غيرها؛ وهو ما يضعف كذلك السيادة الوطنية.

إن اختراق المذهب السلفي ـ المُعاد بناؤه بما يلائم الإمبريالية ـ للإسلام السياسي، وضع فلسفيًا في المقدمة تكافؤ الفرص قبل تكافؤ الظروف؛ بما يفسد حالة العدالة من أساسها.

ويقوم عمل المؤسسات السياسية بالكثير لكبح التحويل الاجتماعي (Socialisation)، ولتحويل القوى القانونية والمؤسسية للطبقات العاملة إلى أشكال مُستحدثة من التنظيم الاجتماعي تهدف إلى تفتيتها. وفي هذا الفصل، أبحث القضية الشائكة الخاصة بالانتقال إلى إطار مؤسسي يسمح للطبقات العاملة بحقها في قدر من السلطة في الدولة وذلك استكمالاً للفرضية الأولية لهذا العمل، ألا وهي أن أمن الطبقة العاملة وبناء قدرات حرب الشعب هي جوهر السيادة والتنمية.

الفصل الرابع: الدولة العربية وُلدت ميتة ومُتحللة

حين جدَّدت القوى الاستعمارية الشكل العثماني من التنظيم الاجتماعي في شكل الدول العربية الحديثة، صممت نماذجها وأهدافها لتشكل دولاً مستعمرة، كما أعادت تصميم المؤسسات بحيث تنظم العلاقات الاجتماعية على نحوٍ يتمشى واستراتيجياتها وأيديولوجياتها، أي في صيرورتها من وهن إلى تشرذم.

(*) صندوق الاقتراع الكبير هو التاريخ، وبهذا الصندوق يدلي الفاعل التاريخي، أي القوة المتمثّلة بالعسكرة المتفوقة والأيديولوجية السائدة بصوته حسب خياراته التي يتخذها لنزع استقلالية الشعوب. هذا الفاعل يقصف أو يحتل ويضع دساتير مُسبقة الصنع تحدد قوانين اللعبة والهوامش التي تتحرك ضمنها الشعوب والتي على أي حال تتشكّل ما بين المباضع الإمبريالية، يُفضي إلى التماثل مع إرادة الفاعل التاريخي. لذا كان التركيز دومًا في أدبيات اليسار على تحكم البروليتاريا بالسلطة. فمن دون خلخلة البرهة التاريخية أو موازين القوى، فإن ديمقراطية الصناديق تجذر حكم علاقة رأس المال بالرغم من أنها في بعض الأحيان تتبنى إصلاحات اجتماعية ذات صيغة اشتراكية.

وهكذا فإن عددًا من البلدان العربية التي تكونت، كانت قابلة للتحلل بسرعة نتيجةً للهزائم العسكرية أو توازن القوى المُرهق أو النيوليبرالية. ومن المفيد أن نشير مقدمًا إلى أن التحول النيوليبرالي (أي التحوّل الذي يُرجّح كفة الخاص على العام) في العالم العربي ليس منفصلاً عن النزاعات أو الاعتداءات العسكرية، بل هو نتيجة هزيمة سياسية وضعف في السيادة. فلا يمكن لأي كيان اجتماعي متماسك مُمثلاً بدولة ما أن يتسامح مع استنزاف موارده وثروته في ظل النيوليبرالية عبر سنوات متعددة، إلا إذا كان في حالة استسلام، أو بالأحرى إذا كانت طبقاته الاجتماعية في حالة صراع حاد وفي طريقها لتدمير الدولة.

لقد فرضت الحروب والهزائم سياسات استنزاف الثروات، بتحويل التكوينات الطبقية الوطنية لتقبل بشروط الخضوع الإمبريالية، وفي الآونة الأخيرة، تفتت عدد من هذه الدول لمناطق ضعيفة الحكم، كما ترنح عدد الآخر منها على حافة الفشل، فيمكن اليوم إضافة ليبيا والعراق ولبنان واليمن وسورية إلى أفغانستان والصومال.

ومع ذلك، فهذه الإخفاقات ليست من نوع حدث لمرة واحدة، ستنهض بعده تلك الدول في صورة أفضل، فقد انحدر عدد من البلدان العربية إلى حالة مستمرة من التدهور والعنف والانهيار، فليست فقط فاعليتها التنموية هي ما ينهار كأشكال من التنظيم الاجتماعي، بل إنها فعليًا تندفع باتجاه الخراب، فيحلل هذا الفصل أسباب هذه الصيرورة التفكيكية.

الفصل الخامس: الحروب والتحكم في النفط

إذا نحيّنا العجرفة جانبًا، صنّفت الإدارات الأمريكية المتعاقبة الصراع العربي - الإسرائيلي بوصفه المصدر الأول لعدم الاستقرار العالمي. والواقع أن الحروب هي الثابت الوحيد، وهي كذلك جزء لا يتجزأ من الاقتصاد العالمي؛ فهي تعيد تكوين الشروط الاجتماعية التي تنتج القيمة، وتدعم قوة الطبقة الاجتماعية التي تعتمد على اقتصاد الحرب لإعادة إنتاج نفسها، كما أنها تحفّز تطوير «التكنولوجيا المدنية العرضية» بالتمويل العام للحفاظ على ميزة رأس المال بقيادة أمريكا في التقدم التكنولوجي وبراءات الملكية الفكرية الضرورية للتفوق في عملية الإنتاج العالمية[27]. فالحرب والتكنولوجيا تتكوّنان بمعزل عن الإرادة الاجتماعية المسؤولة في ظل الرأسمالية. وماليًا توسّع الحروب مديونية الدولة الإمبريالية، فهي تزيد المعروض النقدي من الدولار الذي يتعيّن معادلته بإنفاق عسكري أكبر وبهيمنة على الموارد الاستراتيجية، أي النفط.

---

(27) لا تزال الحكومة الفدرالية الأمريكية تموّل نحو نصف الاستثمارات في مجال البحوث والتطوير (R&D)، وهو ما يقل قليلًا عن 3 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي، وأكثر من نصف ذلك التمويل الحكومي يُوجه للإنفاق على الدفاع، كما أن الشركات العسكرية مساهم رئيسي في الإنفاق على البحوث والتطوير، المصدر: National Science Foundation, Science and Engineering Indicators (2012), tables A47 A48, A49 and A410.

وفي العصر المالي الحالي، يتطلب نمو الديون النقدية المُنفقة على الحروب معدلات ضرائب أعلى أيضًا وأنصبة أقل لأجور الطبقات العاملة في بلدان المراكز، حيث إن الحروب تعيد إنتاج العلاقات الاجتماعية التي من خلالها تنخفض قيم الأصول الحقيقية، بما فيها الموارد البشرية، وهي تعيد توازن القوى ليس في ما يتعلق بالبلدان العربية المُحتلة أو المُعتدى عليها فقط، بل ـ وهو الأكثر أهمية ـ في مقابل دوائر رأس المال المتقدمة الأخرى. إن الحروب هي عمليات اجتماعية تعيد تحديد الشروط الاجتماعية، بهدف الاستيلاء على معظم الثروة البشرية لمصلحة القلة، من خلال أقل المدخلات تكلفةً، وأرخص أنواع القوة الحقيقية أو الرمزية تكلفةً ضد الطبقة العاملة. العالم العربي هو نقطة جذب في صناعة اسمها الحرب، وأرض للحشد لأجل «الحرب على الإرهاب»، وهو لا يستهلك العتاد الحربي والأرواح البشرية فقط، بل يثير أيضًا أسبابًا للحروب في أماكن أخرى، وهكذا فالحروب في العالم العربي ـ إلى جانب القوة المُستمَدة من الهيمنة على النفط ـ هي شرط اجتماعي أساسي لتراكم رأس المال العالمي.

الفصل السادس: اقتلاع الموارد تحت وطأة العدوان الإمبريالي

إن الدول الأقل نموًا ـ ومعظمها في أفريقيا ـ والدول الإسلامية، حيث استخراج المواد الخام حيوي لتراكم رأس المال العالمي، وحيث علاقات القوى تعمل لمصلحة الإمبرياليين، هذه الدول هي مناطق تمثل حالة لتراجع التنمية مع كل ما أمكن ممارسته من حقارة إمبريالية. وتتوسع معركة رأس المال الأمريكي في العالم العربي بالتناسب مع أهمية النفط كسلعة استراتيجية، وبالقدر نفسه بالتناسب مع اعتماده على النفط، وبقدر محدود لاعتبارات استخدام الطاقة والتطوير التكنولوجي اعتمادًا على المشتقات التي يوفرها (فالنفط يدخل عمليًا في الإنتاج كافة بصورة أو بأخرى)، لكن الأهم بالنسبة لرأس المال الأمريكي هو الهيمنة والتموضع الجيوستراتيجي.

كما تتطلب استفادة الولايات المتحدة من أرباح إصدار العملة (Seigniorage) والريع الإمبريالي ـ حيث المنافسون الاستعماريون والشركاء الإمبرياليون غير راضين عن التوزيع الإمبريالي غير المستقر الحالي ـ جَعْل النظام المالي تحت السيطرة وبعيدًا من أيديهم، فيرصد هذا الفصل اقتلاع وتجييش الموارد كرافد تراكم لرأس المال الدولي.

الفصل السابع: التفكك العربي وتزايد نفوذ الإمبريالية

يُقال إن «الريوع» من الموارد الطبيعية سبب الانقسام العربي، والنتيجة العرضية لهذا الواقع هي القدرة على كسب دخل دونما جهد ببيع أصل موجود في الطبيعة، دونما حاجة إلى رسملته أو توسيعه أو تحسينه، لكن الحقيقة أن الطبقات العاملة العربية مسلوبة الإرادة تتحمل الكثير في علاقتها بطبقاتها الحاكمة المدعومة من رأس المال الأمريكي، التي تخلّت عن السيادة على تلك

الموارد؛ وهو ما يعرّض بقاءها لخطر متزايد، ففي الواقع تكسب الطبقة العاملة بجهد ضخم يتضمن الغرق في لجّة الحروب والسياسات الإمبريالية.

ويتحدد توزيع الموارد والعائدات الوطنية بين العمالة المحلية والكومبرادور ورأس المال الدولي من خلال ممارسات سيطرة وقهر، ويمثّل تجريد الطبقات العاملة من مواردها الأساس المكين للدورة الإقليمية لرأس المال. ولا تستطيع الطبقة التجارية الإفادة من إعادة توزيع الأصول، فاللايقين يلغي الأجل الطويل للاستثمارات المُجدية أو الصناعية، ويعطي الأولية للمكاسب التجارية قصيرة الأجل، وهذا يجعل من الصعب جدًا تحقيق هدف المكاسب الاقتصادية مع الرفاهية الاجتماعية (لقاء الاقتصادي بالاجتماعي)، من دون مشروع تصنيع إقليمي متكامل، إلى جانب توزيع أكثر عدالة للدخل.

الفصل الثامن: تسليع العمل

هيمنت سياسات اقتصاد جانب العرض على المشهد التنموي في العالم العربي لأكثر من عقدين قبل انتفاضات عام 2011، وحينما كان مقابل كل خمسة وافدين جدد في سوق العمل لا يكاد يوجد أكثر من وظيفتين جديدتين، كانت توجيهات السياسات النيوليبرالية هي ذلك النظام التعليمي الذي أنتج أناسًا غير مُؤهلين للوظائف المُتاحة، وعندما كانت الأجور والدخول تنخفض بانتظام، وبينما يدفعها انكماش القطاع العام، كانت توجيهات السياسات أن سوق العمل جامدة جدًا، أي تتحكم فيها قيود اشتراكية المضمون، فمحور التركيز النيوليبرالي على أن التعليم هو الحل كان نوعًا من التلفيق الديماغوجي، الذي أرادت به طمس الحقيقة الأساسية: إن سياسات التقشف تؤدي إلى تدني معدلات خلق الوظائف.

ومع خنق الدخل القومي وتدهور الإنتاجية وتزايد التفاوت وغياب مؤسسات المجتمع المدني المستقلة، كان خلق الثروة بالمطلق يتم ـ وتمييزًا عن التدابير النسبية ـ بتمديد ساعات العمل دونما زيادة موازية في الأجور، وبصورة أكثر عمومية بدفع أجور للشغيلة لمستوى أقل مما يحتاجون إليه للحفاظ على مستوى معيشتهم، أي حصرًا الانتقاص من القيمة الضرورية لإعادة إنتاج العامل.

وفي عالم تفصل فيه كلٌ من قوى التكنولوجيا والسوق العاملين عن عملية الإنتاج، يصبح تسليع الحياة البشرية بالإدماج العنيف والمدمر للإنسان بقوته العاملة التي يبيعها بأجر تحصيلَ حاصل، وبهذا يبرهن رأس المال على عدم قيمة سلعة قوة العمل، أي انعدام قيمة الحياة بالاستغناء عن بعض الشغيلة بوسائل الحرب أو بالنيوليبرالية أو ببعض الأشكال ذات الصلة من الكوارث المُنتجة اجتماعيًا، مثل الوفيات المستمرة الناجمة عن الجوع عالميًا، التي تقصّر الأعمار إلى ما دون المستوى المُحدد تاريخيًا بفضل التقدم التكنولوجي.

وخلافًا للوضع ضمن النموذج المالثوسي (Malthusian) ـ حيث تدابير الرفاهية المُقررَة لمساعدة الفقراء ستتسبب لاحقًا في فوضى وتدهور يقللان تورّم السكان، ومن ثم يرفعان الأجور ـ فإن فائض العمل بحلول أواخر القرن العشرين هو من الضخامة بحيث إنه بإزهاق الأرواح البشرية، يتخلّص رأس المال من السلع غير الضرورية ويخفض سعر العمل المشارك في الإنتاج بالفعل. حين يكون هناك 1.1 مليار شخص معطلين من العمل رسميًا على مستوى العالم؛ فإن خفض عرض قوة العمل لا يرفع الأجور، والتقديرات الرسمية لمنظمة العمل الدولية تقترب من 200 مليون شخص، لكن ربما خجل رئيس المنظمة كثيرًا من ذكر ذلك، ومن تضمين تقريره بعض العاملين بصفة غير رسمية بأجور في مستوى الفقر؛ ما يرفع الرقم لخمسة أمثاله.

وحين يكون المُهمَّشون بالمليارت؛ فإن موت عدة ملايين خلال التراكم بالهدر لا يقلل عرض العمالة الفائضة، ولكنه يصدم ويشتت المزيد من الناس ليخفض العمل والأجور، وهذا الفائض الضخم وخفضه بالحرب والتجويع يظهر عدم أهمية العمل؛ فيبرر العائدات المنخفضة على العمل بحكم كونه «غير نادر جدًا»؛ ومن ثم يمارس ضغطًا لأسفل على معدل الأجور في كل مكان.

الفصل التاسع: الحسم في زمن تراجع الأيديولوجيا الاشتراكية

تعود التنمية الرديئة، **أولاً** وقبل أي شيء، إلى سياسات العدوان الإمبريالي، **وثانيًا** إلى الترابط بين سياسات «السوق الحرة» ونتائجها المُضادة للتنمية، وتتبدى هيمنة أيديولوجيا السوق الحرة في أنه بعد ثلاثة عقود من فشل التنمية، لا يُوجه أي اتهام لسياسات الماضي الفاشلة ولا لمن نفّذوها.

وفي البلدان التي أدت بها الانتفاضات إلى ديمقراطية صناديق الاقتراع، أغفلت الحكومات الإسلامية الجديدة المُتذّيلة للغرب سياساتِ الماضي، وعزت الفشل إلى الفساد كمفهوم أخلاقي. فبحسب هؤلاء الإسلاميين لم تكن المشكلة أن «السوق الحرة» بطبيعتها تدفع بالثروة الاجتماعية إلى أيدي أفراد وتعزز الإهدار، بل هي أن ابتعاد أولئك الذين كانوا في السلطة من الأخلاق التوحيدية بدّد الموارد، أي النظر إلى الأخلاق الفردية كما لو كانت خارج الإطار الاجتماعي.

بعبارة أكثر تحديدًا، تعيش التنمية العربية في ظل هيمنة القوة والأيديولوجيا الدوليتين، فهي تتراجع بحسب درجة التنافس الضمني أو الصريح على موارد المنطقة العربية بين القوى الإمبريالية. وحيث إن رأس المال الأمريكي يميّز نفسه من دوائر رأس المال المنافسة من حيث نصيبه في الريوع الإمبريالية؛ فإن استقلالية الدول العربية في تنفيذ سياساتها الخاصة تتضاءل. ومن المؤكد أن العالم العربي قد اختبر حدود التواطؤ بين القوى الإمبريالية عندما انتهكت الإمبريالية بقيادة أمريكا مواثيق الأمن الدولي واحتلت العراق، وأن تباين الآراء الإمبريالية بخصوص احتلال العراق يظهر أهمية العالم العربي للإمبريالية ومدى إضعاف الأَمْولة للهوية الوطنية لرأس المال.

إن التنمية العربية لا تبعد من أيدي صنّاع السياسات، فهم من يعيدون تشكيلها لتصبح هدفًا بعيد المنال، وإن حجم ونطاق السياسة الاقتصادية والاجتماعية المُنسقَة ـ التي تعزز القدرة الإنتاجية الوطنية من خلال الروابط الدولية ـ يزداد بضعف سيادة الدولة العربية، فأزمة التخلف تقوّض أمن الطبقات العاملة، ما يهدم السيادة بدوره.

والسيادة في ممارسة التنمية هي حالة الحكم التي تتيح للطبقات العاملة السيطرة على مواردها وتحسين مستويات معيشتها، وانكشاف الأمن الوطني يقوّض الأمن الشخصي والمؤسسات المجتمعية والديمقراطية في الوقت نفسه، فضرب عناصر الأمن هذه يقضي على السيادة الحقيقية، التي تدعمها هيمنة الطبقة العاملة على المجتمع والدولة بوصفها الممثل الرئيسي للتنمية، التي تواجه حلقة خبيثة مفرغة تعيق تقدمها.

ويعيد هذا الفصل التشديد على ضرورة تمكين الطبقة العاملة في الدولة، ويخلص إلى ضرورة إعادة الاعتبار لمفاهيم السياسة من نوع المساواة والتوزيع والإصلاح الزراعي والتأميم.

رابعًا: ملاحظة حول البيانات

البيانات عن العالم العربي ضئيلة ورديئة عمومًا، إذ يعني تراجع الدولة ضمن ما يعني تراجع قدرتها على إنتاج بيانات عن تنميتها الاقتصادية، والبيانات الوحيدة التي يمكن الاعتماد عليها بأي درجة من الدقة هي البيانات التي تتعامل مع السجلات المالية لميزان المدفوعات؛ وهذا لأن هذه البيانات هي جزء من ترسانة الهيمنة الاستعمارية، أي هي أداة القيد الاستعماري التي من خلالها تتحكم الإمبريالية في لقمة العيش، أي حلقة العجز ـ المديونية ـ تدني العملة الوطنية ـ التضخم.

واليوم لا يمكن تقييم العالم العربي بدقة من خلال البيانات الكلية، ومن الأسهل التقييم باستخدام المسوح الأنثروبولوجية أكثر مما يمكن باستخدام البيانات الكلية، كما كانت الحال قبل تكوُّن الدول الحديثة، كأننا عدنا إلى نقطة الصفر. ومن الغريب أن كثيرًا من المطبوعات حول العالم العربي تذكر البيانات دون تنبيه القارئ بخصوص جودتها.

على سبيل المثال، انخفضت البطالة الرسمية في سورية من 15 بالمئة إلى 2 بالمئة بين عامي 1997 و2000، ثم ارتفعت إلى 12 بالمئة عام 2002، ثم انخفضت إلى 8 بالمئة عام 2005. وفي حالة سورية أوصى البنك الدولي بحساب العمالة الموسمية أثناء موسم قطف الزيتون كعمالة كاملة الاستخدام عام 2007 تقريبًا. المشكلة أن معدل البطالة ذاك وصل إلى نسبة 8 بالمئة حتى مجيء الكارثة في 2011، ما يعني أن موسم قطف الزيتون لم يكن موسمًا بل حالة دائمة، وهذا غير واقعي إلى حد بعيد.

وفي حالة تونس، انخفض معدل البطالة من نحو 16 بالمئة أوائل عام 2000 إلى 12 بالمئة في منتصف العقد الأول من القرن، أما في المغرب فانخفض من 20 بالمئة عام 1999 إلى نحو 10 بالمئة بحلول عام 2004. بينما هبط في الجزائر من 30 بالمئة أوائل عام 2000 إلى 10 بالمئة أواخر العام نفسه، وهذه جميعًا صوّرها البنك الدولي كإنجازات خرافية لإعطاء طابع النجاح للنيوليبرالية.

عندما يحدّق المرء خلف هذه النجاحات المذهلة، يرى أنه بينما كانت البطالة تنخفض، كان عدد الأشخاص المُسجلين كعاملين في القطاع غير الرسمي (قطاع الفقر) يزداد بمعدل واحد مقابل واحد تقريبًا، فتوضح هذه التحسينات الكبيرة في معدلات البطالة بعضًا من عدم الصدقية ومشكلات البيانات؛ إذ لو تحققت مثل هذه التحسينات في معدلات البطالة في مثل هذه الفترات القصيرة من الزمن؛ لكان العالم العربي قد أصبح نموذجًا لا يُبارى للتنمية القوية.

وإذا انتقلنا إلى معدلات الاستثمار، نجد أنه وفقًا لمؤشرات التنمية الدولية قبل الانتفاضات، كان المعدل المتوسط للاستثمار لسنوات متعددة قبل عام 2010 ينخفض تحت 20 بالمئة، فيما عُدلت الأرقام نفسها بعد الانتفاضات لتصبح فوق 20 بالمئة دون زيادة موازية ـ للغرابة ـ مناسبة في معدل النمو.

علاوةً على ذلك، سحب العراق كثيرًا من بياناته في الماضي من قاعدة بيانات البنك الدولي، فبياناته الآن متقطعة كثيرًا، أما لبنان فلا يكاد يملك عمليًا مكتب إحصاءات، وفي الواقع يقدّر بنك خاص البيانات الوطنية.

وفي هذا الكتاب، حيثما أجمع بيانات عن العالم العربي في الستينيات، فإنني أتحدث فقط عن ثلثَي البلدان العربية تقريبًا، وهي التي لديها بيانات تعود إلى هذه الفترة. وكانت مصر أكبر الدول العربية ضمنها دائمًا البيانات في هذا العمل جُمعت بفترة 2010 إلى 2012.

الفصل الأول

جرد وتقويم

لا يمكن فهم تجربة «التنمية» العربية عبر العقود الثلاثة الأخيرة خارج سياق عملية تقويض التنمية (De-development). ورغم الحروب والحروب الأهلية والاحتلال الإسرائيلي المستمر لفلسطين، شكّلت الانتفاضات التي اندلعت بسبب البؤس والقمع ـ وقبل أي شيء بسبب أزمة حكم الطبقات الحاكمة[1] ـ التاريخ الحديث للمنطقة. وبدلاً من تعبئة الموارد لأجل التنمية، موّلت فوائض البترودولار لدى الدول الخليجية نهوض هويات طائفية انقسامية، ما ساهم في الاستهلاك الإهداري وتعزيز التدهور. ورغم وجود اختلافات وقواسم مشتركة في التنمية العربية، فإنه سيكون من المدرسي إلى حد ما تحديد التدرجات المتمايزة المتنوعة للخلل التنموي. وبدلاً من ذلك، يتناول نطاق البحث هنا العلاقات الاجتماعية التي تولّد الأزمات مرارًا وتكرارًا عبر الزمن. على أي حال، افتقدت جميع البلدان العربية التنمية الحقيقية بدرجات مختلفة، ولن يضيف تفصيل الفروق الدقيقة بينها الكثير لفهمنا الديناميات التاريخية الكامنة خلف انهيار التنمية المشترك بين البلدان العربية، حيث إن مجرد مراكمة هذه الفروق التفصيلية هو نوع من التجريبية (الإمبيريقية) الذي ينتهي إلى عدمية نظرية[2].

إن دراسة العلاقات الاجتماعية المشتركة التي تؤطر التنمية البائسة تقدم تحليــلاً أكثر فائدةً؛

---

(1) Antonio Gramsci, *Selections from the Prison Notebooks* (New York: International Publishers, 1971).
إن التفاوت المُطلق والنسبي موجود في كل مكان في ظل الرأسمالية، ولا تندلع شرارة الثورات بسبب تزايد اللامساواة، بل بسبب أزمة الطبقة الحاكمة، وبالنسبة إلى غرامشي خصوصًا، ما دامت البرجوازية محتفظة بوضعها المهيمن؛ فإن الثورة تظل غير محتملة إذا اعتمدت فقط على تدهور الأوضاع الاجتماعية.

(2) من المؤكد أن هناك فروقًا كمية وكيفية، لكن دراسة أسباب أعراض ضعف التنمية واسع الانتشار من وجهة نظر العلاقات الاجتماعية ـ حيث التمفصل الإنساني الذي يتوسط الهياكل الاجتماعية التي تنطلق من سياسة معادية للعمل ـ ستسهم بصورة أكبر كثيرًا من ناحية القدرة على معرفة إلى أي مدى تختلف الأشياء عما نعرفه، بخلاف الإمبيريقية التي تقود إلى عدمية نظرية.

لأنها تتيح لنا المعالجة المفاهيمية للأسباب الكامنة، وأهم هذه العلاقات الاجتماعية هي علاقة ارتباط الطبقات الحاكمة العربية برأس المال المالي الدولي، فهذه التنويعات من رأس المال لديها من المشترك في ما بينها أكثر مما لديها مع طبقاتها العاملة. من بين المظاهر التدميرية المتعددة لهذه العلاقة، يبرز بوجه خاص توليد الانقسامات الطائفية/العرقية داخل الطبقة العاملة في البلدان العربية وعبرها، إلى درجة إشعال حروب داخلية تؤدي إلى تدمير الأساس المادي لإعادة إنتاج الطبقات العاملة، فتواجه بلدان كالعراق وسورية وليبيا ومصر والبحرين ولبنان وغيرها، احتمالات الانفجار في أي وقت، بل إن بعضها انزلق إليه بالفعل، وقد وصل تفتيت الطبقات العاملة العربية إلى أقصى مستوياته في أماكن كسورية والعراق، ولم يُبذل سوى قليل من الجهد الفعّال لإيقاف المذبحة، ففي عملية التراكم الإهداري تصبح المذبحة بذاتها المولّد الأوّلي والنهائي للقيمة في آن واحد.

إن التنمية تعزز الأمن؛ لهذا فالشغيلة العرب يُقسمون بهذه الطريقة، تحديدًا لأن السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي تدعم استراتيجية تنمية أوسع في العالم العربي، إنما تتحقق أساسًا من خلال تحالفات أعمق للطبقات العاملة؛ ومن ثم فإن تفتيت الشغيلة يعني فرض التخلف عليهم. سيؤدي استبدال الهويات الطائفية أو الإثنية المدعومة بالريع بتحالفات الطبقة العاملة إلى توفير شروط أساسية حاسمة للاعتماد على الذات الضروري لتحقيق نمو وتوزيع أفضل. لكن هذه التحالفات غدت صعبة؛ فقد تزايد تراجع الأيديولوجيا الاشتراكية منذ الثمانينيات ومعها دور العمل والطبقات العاملة عبر العالم. ولو كانت تحالفات الطبقة العاملة القوية المُتجسدة عبر الدولة موجودة في العالم العربي، لكانت ولدت زخمًا في سياسات المنطقة يعزز الاستثمار الإنتاجي والبيئة الضرورية لإنجاز مشروع تنموي، فقد كانت البنية التحتية الاقتصادية التعاونية الناشئة عن تكامل الطبقة العاملة عبر العالم العربي، بحد ذاتها ستحل كليًا إشكالية نيركسه، أي إشكالية الأسواق الصغيرة أو مستويات الطلب المنخفضة الناتجة من الفقر، التي تؤدي إلى انخفاض الاستثمار، ومن ثم إلى الحلقة المُفرغة. لكن ما حدث في الواقع أن الاستثمار لم يرتفع؛ فبسبب الانقسامات اتخذت جميع مكونات الاقتصاد الكلي اتجاهات خاطئة أو معادية للتنمية[3].

كما تزايد تحول عملية التراكم من التصنيع التحويلي إلى النشاط التجاري، كتجلّ آخر لتحالف الطبقات التجارية العربية ورأس المال المالي الدولي، فحلّت عملية الشراء من الخارج والبيع في الداخل تدريجًا محل التصنيع، وقوَى التجانس الخاصة باقتصاد سوق صناعي. إضافة إلى دور التحالف الطبقي الإمبريالي ـ الكومبرادوري الذي ينشئ ويدعم الأنماط الثقافية للتقسيم

(3) Ragnar Nurkse, «Growth in Underdeveloped Countries: Some International Aspects of the Problem of Economic Development,» *American Economic Review*, vol. 42, no. 2 (1952).

الاجتماعي، رسّخ الابتعاد من التصنيع في حد ذاته الاختلافات الاجتماعية كافة داخل البلدان وعبرها؛ وهذا ما أضفى قداسة على المظاهر الاستبدادية من الحكم السياسي في كلٍ منها. كما أن الهياكل الاقتصادية المتمايزة ـ حجوم كل منها وحيازاتها من الأصول الأجنبية وثرواتها الطبيعية ومعدلات استنفادها المتباينة لهذه الثروات وأنماط إدماجها التابعة في الاقتصاد العالمي ـ للبلدان العربية عادلت القوى الجاذبة التي كانت في ظروف أخرى ستجمع الطبقات العاملة العربية عبر الحدود. كما أدى إغلاق المصانع (حيثما وُجدت) وخلق كتل من الناس يعملون ضمن أنظمة أقرب إلى الزبونية (Patronage-like Schemes) إلى إلغاء المساحات العامة أو الجماعية التي يمكن أن يجتمع فيها العمال لينظّموا أنفسهم.

إن الدافع المتأصل والدائم لدى رأس المال لتقسيم الشغيلة تواطأ مع مجموعة من الوقائع الناشئة التي تعزز بذاتها الانقسام، فتنسيق التكامل الاقتصادي والاجتماعي داخل البلدان وفي ما بينها يواجه قوىً هائلةً للطبقات الحاكمة المحلية التي يتمثل نشاطها الرئيسي بالتجارة المُجردة من الصناعة، التي لأجلها يُبرم العقد الاجتماعي مع رأس المال المالي الدولي، لا مع السكان التابعين لها. وبالنسبة إلى هذه الطبقات الحاكمة، وظيفة الهيكل الاجتماعي هي تسريع القبض على القيمة والموارد.

هذه بعض القضايا التي سيتناولها هذا الكتاب بتوسّع، ولكن في هذا الفصل أبدأ بتصوير جوانب من الواقع الحافل بتسليط الضوء على بعض الحقائق التجريبية وبحثها، فما يلي إذاً هو تاريخ اقتصادي موجز مدعوم ببيانات، حيثما يسمح لنا توافر الأدلة بمسح وجه العالم العربي، قبل أن أبدأ في عرض عملية التراكم كما تحددها سياسات وعدوانية الإمبريالية التي تقودها أمريكا.

أولاً: موجز للتاريخ الاقتصادي

يمكن تقسيم تاريخ النمو الاقتصادي الحديث في العالم العربي إلى ثلاث مراحل متمايزة: مرحلة نمو مرتفع مدفوع بتدخل حكومي كبير نسبيًا بدءًا من أوائل الستينيات إلى أوائل الثمانينيات، ومرحلة نمو منخفض اتسمت بانخفاض أسعار النفط وإصلاحات «السوق الحرة» والتكيف الهيكلي التدريجي امتدت من أوائل الثمانينيات حتى أوائل عام 2000، ثم مرحلة من أسعار النفط العالية والنمو المرتفع غير المتكافئ من أوائل عام 2000 حتى الآن. وتمثل حساسية العالم العربي العالية للصدمات الخارجية عامــلاً مؤثرًا في عملية نمو رأس المال، ففي بيئة يسودها اللايقين، تفاقمت الصدمات الاقتصادية لاحقًا من جرّاء لبرلة السوق المالية وتوسيع حرية التجارة وخصخصة القطاع العام المتزايدة لمصلحة الطبقات الحاكمة، فانتقلت دورة الأعمال إلى مستوى أبعد ما يكون من النمو التنموي غير المعرض للصدمات الخارجية، بحيث أصبح أقرب من أي وقت مضى إلى عملية لاتنموية، وقد وصل هذا التطور إلى درجة أنه ما إن انطلق النمو الاقتصادي، حتى تبين أن

الموارد التجارية لا الصناعية هي التي تسيِّره، فتراجعت القيمة الصناعية المُضافة وزاد التفاوت، ولا تزال هذه السمات تميّز اقتصادات ما بعد الانتفاضات العربية. فالنظامان الجديدان في مصر وتونس، البلدين اللذين نجيا من انهيار ما بعد الانتفاضة، استمرا في اتباع طريق سلفيهما.

يستخدم التيار السائد في البحث في دراسته أداء النمو العربي، منهجًا يخلص إلى أن القطاع القائم على المعرفة والتكنولوجيات المُطورة داخليًا، إما غائبان وإما لهما أثر سلبي صاف في النمو الاقتصادي بسبب التسرّب المالي[4]، ويُقال إن نمو العالم العربي تدفعه أساسًا مكوناته المُوسعة (Extensive)[*] أو الإضافات الصافية من رأس المال والعمل، من دون التحسّن الذي يحققه اقتصاد المعرفة، أو ما يُشار إليه بعنصر التكثيف (Intensive)[**]. وهذا شائع في الاقتصادات ذات التصنيع المتدهور (Deindustrialising)، فوفقًا لبيانات اليونيدو (UNDO) بين عامي 1970 و2010، تراجعت نسبة مساهمة الصناعة في سورية من 19 إلى 5 بالمئة، وفي مصر من 21 إلى 15 بالمئة[5]، وفي الجزائر من 10 إلى 2 بالمئة، وفي العراق من 12 إلى 4 بالمئة (مع التحفّظ عن نوعية البيانات، ولكنها تعطينا لمحة عن الاتجاه)؛ وبالتالي كان القطاع الذي يتطلب أكبر قدر من المعرفة لإدماجه في الإنتاج في تراجع؛ فليس من الغريب إذًا أن نرى الاقتصادات العربية تنزلق بعيدًا من الاقتصادات القائمة على المعرفة لتقع ضمن الاقتصادات منخفضة الإنتاجية.

وفي حالة الاقتصادات العربية، فإن ما يصوغ العلاقة التي تحدد تخصيص الموارد هو المعدل العالي لتسرّب الأصول ومعدل رأس المال ـ الناتج المنخفض وهروب رؤوس الأموال، فلم تنخفض معدلات الاستثمار فحسب من 30 بالمئة عام 1974 إلى 18 بالمئة عام 2010، بل إن معظم الاستثمارات تدفقت إلى مجالات ذات صلة ضعيفة بالنمو الإنتاجي أو عديمة الصلة به أصـــلًا[6]، فذهب أغلب الاستثمارات إلى رأس المال السريع العائد وإلى ما يُعرف عادة بالاقتصاد الـ FIRE القائم على التمويل والتأمين والعقارات. تولّد الواردات العالية معظم القيمة المُضافة في الاقتصادات التي تقودها الواردات، وتعود أصول رأس المال المالي لتتدفق إلى الخارج كأصول دولارية، فجزء أكبر من الاستهلاك يتكون من سلع مُستوردة، بل يبلغ هروب رأس المال في حالة

(4) Xavier Sala-i-Martin and Elsa Vila-Artadi, «Economic Growth and Investment in the Arab World,» (Columbia University, Department of Economics Working Paper, no. 020308) (2002).

(*) أي الإضافات الكمية (المترجم).

(**) أي ارتفاع الإنتاجية (المترجم).

(5) البيانات عن مصر ربما تكون غير سليمة؛ حيث تذكر المصادر الوطنية أن نصيب الصناعة التحويلية 9 بالمئة عام 2009.

(6) كنت قد بحثت قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية عام 2010، وحين راجعتها بعد الانتفاضات العربية، أظهر معدل الاستثمار تقلبًا واسعًا (من 20 بالمئة عام 2006 إلى 26 بالمئة عام 2009)، بينما بقيت معدلات النمو ثابتة ومنخفضة، وبالدراسة الأعمق، تظهر بيانات الاستثمار السعودي أنها قد أُعيدت صياغتها؛ ما أظهر حركة المعدل غير المنتظمة كليًا.

السعودية قرابة ربع الناتج المحلي الإجمالي[7]. ومن دون إعادة توظيف رأس المال النقدي المولد في البنية التحتية الاجتماعية والمصانع والمعدات، فإن تعبئة الموارد الوطنية ستتم بمعدلات أقل بالضرورة للحفاظ على الطبقة العاملة و/أو استيعاب النمو السكاني بفاعلية في عمالة مُنتجة. وفي المرحلة الدولتية، ما بعد مرحلة الاستقلال مباشرة وحتى أوائل الثمانينيات، قامت السياسة العامة على تنظيم أسعار الصرف وأسعار الفائدة على وقف تدفق الموارد إلى الخارج بأسعار أقل كثيرًا من قيمتها؛ كضرورة للحفاظ على مستويات معيشة السكان المحليين، ثم لاحقًا، في المرحلة النيوليبرالية، حُررت الأجور الكلية (الماكرو) وأسعار الفائدة وأسعار الصرف بناءً على طلب رأس المال المالي الدولي؛ لتقييد وخفض توسّع رصيد رأس المال الوطني؛ فأصبحت تغيرات معدلات النمو أكثر اعتمادًا على نصيب النفط من الناتج الكلي، الذي نما بمرور الزمن، وقد وسمت الاستثمارات غير الرشيدة والمستويات العالية للواردات والتسرب الكبير للأصول المرحلة النيوليبرالية.

من الواضح أن أسعار النفط وعائداته تؤثر تأثيرًا كبيرًا في اقتصادات العالم العربي، ومع ذلك فالقضية ليست «لعنة النفط» نفسها بقدر ما هي دورها في استدعاء العدوان الإمبريالي، ومن الاعتبارات الجوهرية في هذا البحث البيئة الاقتصادية الكلية المتغيرة التي انحرفت بعائدات النفط بعيدًا من المساهمة في النمو والتنمية العادلين. تعاني المنطقة الصراعات، وتخصص للإنفاق على الدفاع ما لا يقل عن ضعفي معدل الإنفاق العالمي عليه[8]؛ وبالتالي فتحديد سماتها الاقتصادية وتحديد العتبة التي عندها تبدأ عائدات النفط في التدفق نحو التنمية، ليس سهــلاً بأي صورة من الصور. أولاً ما يهم التنمية الإقليمية ليس مستوى أسعار النفط أو عائداته في حد ذاته، بل سياسة حفظ القيمة بالأساس، ويليها في الأهمية مستوى أسعار النفط الذي يعوض تكاليف اللايقين ويبدأ في التدفق في نشاط استثماري مُنتج. ومع أخذ باقي العوامل في الحسبان، فإن المستوى الأعلى من عدم الاستقرار السياسي الذي يؤكده انعدام أمن الطبقة العاملة والعداء الإمبريالي، يشيران بالضرورة إلى أنه لتجذير التنمية الإقليمية، يجب أن تعوّض عائدات النفط إنفاق الدفاع، فضــلاً عن ترشيد الاستهلاك الحكومي وجعل الحكومة تعمل كمحرك للاستثمار العام وتتحمل عبء التأمين على الاستثمار الخاص. ومع استمرار التوتر السياسي بمستويات مرتفعة في الشرق الأوسط، ربما يكون هذا كله أكبر من طاقة النفط، كأحد أكثر السلع التصديرية تقلبًا في التجارة

---

(7) United Nations, Economic and Social Commission for Western Asia [ESCWA], *Survey of Economic and Social Developments in the ESCWA Region 20072008* (New York: ESCWA, 2008), <http://www.arab-hdr.org/publications/other/escwa/sum-ecosocial-dev-08e.pdf> (viewed 10 September 2013).

(8) SIPRI Military Expenditure Database and World Bank WDI database (Various Years).

العالمية[9]، وفي الوقت الحاضر يبدو من المُمتنع هيكليًا التخلص من الاعتماد على النفط، أي «التخلص من عادة النفط»؛ فالاعتماد المستمر على النفط ليس مصادفة، بل إنه يتحدد ويُعاد إنتاجه بفعل تحالف الطبقات الحاكمة العربية والقوى الإمبريالية بقيادة أمريكا. وحتى بافتراض أن التنمية في سبيلها إلى التحقق، فإن آثار التنمية العربية في هيمنة القوى التي تنمو بالتراكم من خلال التعدي والعسكرة ستكون كبيرة؛ فهذه منطقة حرب تمثل حالة الصراع فيها مُدخلاً من مدخلات التراكم العالمي، وحيث اضطر العالم إلى أن يضفي عليها هذه الحالة كضرورة.

القول إن العالم العربي يواجه «صعوبة» في الهروب من شبكة النفط الخانقة، هو تبسيط شديد لحقيقة الوضع، فنصيب النفط النسبي من الناتج الوطني ارتفع عبر الزمن ليصل الآن إلى أكثر من نصف الدخل القومي[10]، كما أن القوى التي تعوق التنمية تتجاوز الحدود الوطنية العربية، فعملية التصنيع في العالم العربي ستؤدي إلى استهلاك داخلي أعلى للنفط سيقلل من الكمية المُتبقية للعالم الذي يعتمد عليه. إن التغافل عن بؤس العالم العربي هو نتاج لهذا الاعتماد العالمي، وربما هو الذي أدى إلى اتفاق ضمني، ويمكن القول دولي إلى حد ما، على إعاقة التنمية العربية.

ثانيًا: أثر الصراعات

ألقت الصراعات والتهديدات المستمرة الناتجة منها العالمَ العربيَ بعبءٍ ثقيل، ففي عام 1991 خسر هذا العالم 14 بالمئة من ناتجه الإجمالي (أساسًا من خسائر العراق) عقب حرب الخليج الأولى، وهو ما كان يعادل نحو 50 مليار دولار بأسعار عام 1990 (نحو عُشر الناتج العربي الإجمالي)، فلو لم تحدث الحرب واستمر معدل النمو في المنطقة بمعدل متواضع يبلغ 3 بالمئة سنويًا بعد عام 1990؛ فإن الخسائر التراكمية بالأسعار الثابتة لسنة 1990 خلال المرحلة 1990 - 2002 كانت لتُقدَّر بنحو 600 مليار دولار (وهذه خسائر القيم المُضافة المُفترضة، وليست الخسائر الحقيقية التي يكاد يكون مُؤكدًا أنها فلكية، وخصوصًا مع خسارة العراق ككيان متماسك)، وقد كان التعافي من الحرب بطيئًا وغير كاف، إذ استغرقت استعادة الإنتاج إلى مستوياته ما قبل التسعينيات زهاء خمس سنوات، ورغم صعوبة تقويم الرقم، فإن فرص التوظيف الضائعة ربما راوحت ما بين ستة وسبعة ملايين وظيفة في التسعينيات وحدها. فرضت محنة الحرب، سواء بصورة مباشرة أو من خلال التهديدات المزعزعة للاستقرار، عبئًا ثقيـلاً وقاسيًا على الاقتصاد الإقليمي،

(9) Jörg Mayer, Arunas Butkevicius and Ali Kadri, «Dynamic Products in World Exports,» United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD), *Discussion Papers*, no. 159 (May 2002), <http://unctad.org/en/docs/dp_159.en.pdf>.

(10) حُسب نصيب النفط من الناتج المحلي الإجمالي بعد استنتاج نصيبه من ذلك الناتج المحلي الإجمالي باستخدام بيانات الأوبك.

كما يبرر شبح الحرب بشكل دائري تعزيز قبضة الطبقة الحاكمة والأجهزة الأمنية الداعمة للأنظمة العربية، الأمر الذي أدى إلى تحويلات للموارد من الاستثمار الإنتاجي إلى جهود تحقيق الاستقرار.

شهد الشرق الأوسط عبر الأعوام الخمسين الماضية، حروبًا أكثر من أي منطقة أخرى في العالم[11]، ورغم الأثر السلبي للحروب في التنمية البشرية، فإن المدهش هو أن قلة من الدراسات فقط تحاول تقييم آثار الصراعات المسلحة في النمو في العالم العربي، فأدبيات التيار السائد في هذا الموضوع تقتصر على الربط بين الصراعات المسلحة والتجارة، وتقويم العلاقة السببية بينهما. ومع ذلك فإن أي منظور أوسع يتطلب التشديد على الآثار السلبية للحروب من ناحية تدمير جزء معتبر من البنية التحتية المادية والبشرية؛ فلبنان والعراق لم يعوّضا أبدًا كامل خسائرهما، كما أن الحروب تؤثر في النمو الطويل الأجل، وخصوصًا بتدمير القدرة الإنتاجية، وفي السياق العربي بإخضاع السياسات لشروط استسلام ضمنية أو صريحة، ويضمن الدمار الواقع على العالم العربي أن يميل توازن القوى على نحوٍ أكبر لمصلحة القوى الإمبريالية ذات المصلحة المباشرة في خفض قيم الموارد العربية والاستيلاء عليها، شأنه في هذا شأن غيره من بلدان العالم الثالث.

وعلى الرغم من بيع السلع وتبادلها في الأسواق ظاهريًا، فإن الإمبريالية هي علاقة تتمكن ضمنها البلدان الأكثر تقدمًا من خفض قيم الموارد والاستيلاء عليها بما يساهم في رفع معدلات أرباحها. والحرب مُكلفة بمعنى أنها تزيد الديون العامة وأعباء الضرائب وتشوّه الإنتاج الصناعي من خلال التوسع اللامتوازن في التصنيع العسكري والواردات، إلا أن هذا ليس هو ما جعل أثر الحرب في المنطقة العربية يبدو دائمًا وليس مجرد أثر ممتد. وفي العالم العربي معدلات الضرائب منخفضة جدًا والحيِّز العام يهيمن عليه القطاع العام، ومعظم الأسلحة يتم استيرادها؛ ومن ثم فالآثار الضريبية للحرب قليلة الأهمية بالنسبة إلى الأداء الاقتصادي، وتعزز المبالغة المصطنعة في الاعتماد على النفط مرةً بعد مرةً التدافعَ على موارد المنطقة على حساب العاملين، ليس في العالم العربي فقط بل على مستوى العالم، كنتيجة لتكاليف الحرب والخسائر البيئية.

إن إفقار الطبقة العاملة العربية وإخضاعها لبؤس الحرب إنما يقوم عبر تقديم النموذج[*] بدعم أيديولوجيات التعصب القومي في المركز، إذ يتم الترويج، عبر أخلاقيات قارب النجاة، أن جحافل البرابرة يقفون على أبواب الحضارة الغربية العظيمة، وتعمل الدول القومية، بتوصية من رأس المال، على إخضاع الطبقات العاملة داخلها والسعي خلف مصالحها الحيوية، سواء بالحروب أو بغيرها من وسائل العدوان غير العنيفة، إلا أن الطبقات التجارية العربية ـ مُقدمة

---

(11) *SIPRI Military Expenditure Database* (Stockholm: Stockholm International Peace Research Institute, 2009), <http://www.sipri.org/databases/milex> (viewed 23 August 2012).

(*) أي النموذج الذي يمارس تأثيرًا قيميًا وإعلاميًا (المترجم).

نفسها على صنم الدولة الأمة ـ المسؤولة عن التنمية، أضعفت الطبقات العاملة، وخصوصًا بتجريدها من سيادتها على الموارد الوطنية، ومن بين كل أدوات نزع الملكية تمثل الحرب الأداة الأقوى لمشاركة أصول العالم الثالث؛ لحرمان الطبقة العاملة الوطنية من امتلاك مواردها.

تعمل الحرب بصورة أسوأ كثيرًا من حركة نزع الملكية ـ التي تطرد الفلاحين من ممتلكاتهم؛ لينضموا إلى قوة العمل (المأجورة) المعدومة الملكية ـ على منع كامل السكان من امتلاك مواردهم الوطنية؛ فالحرب مفيدة في انتزاع الموارد، إنها العملية التي تجمع بها التشكيلات المتقدمة موارد العالم الثالث بشروط مجحفة جدًا، تفرضها في أغلب الأحيان بالتفوق العسكري، وكما هو مُوضح في الفصل الرابع، ففي منطقة استراتيجية كالعالم العربي تستهدفها الهيمنة الإمبريالية، يدعم تحالف الطبقة الحاكمة العربية، مع رأس المال بقيادة أمريكا، إعادة إنتاج الحرب.

ثالثًا: أداء العالم العربي في الماضي

على مدى أكثر من ثلاثين عامًا اتسم العالم العربي بأحد أقل معدلات النمو الحقيقي لمتوسط الناتج المحلي للفرد في العالم (إذ يبلغ متوسط النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي للفرد 0.5 بالمئة سنويًا وفقًا لقاعدة بيانات مؤشرات التنمية الدولية للبنك الدولي بين عامَي 1980 و2010)، ويشمل المتوسط المعدلات العالية لأوائل السبعينيات في أثناء الطفرة النفطية الأولى. إن مقولة أن العالم العربي غني برأس المال هي أسطورة سائدة، على الرغم من ذلك، على خطاب التنمية. إن التنمية الحقيقية تتصل بتعبئة موارد حقيقية وليس كتلة من رأس المال النقدي، بينما الأنظمة العربية بحكم مشاركتها لأمنها وسيادتها مع الولايات المتحدة، ليست سوى حارسة على موارد النفط التي لا تملكها فعليًا. ومعظم الموارد المالية العربية الخاصة في الخارج ذات طابع شخصي و/ أو خاص. ولا تزال هذه الأصول تمثل تحويلات بلا مقابل أو حسابات مُجمدة وغير مُتاحة عمليًا للتنمية الإقليمية؛ وهكذا فبقدر ما تروّج وسائل الإعلام السائدة صورة العرب الأغنياء، فإن الصورة الأوسع المُتمثلة بأن نحو 50 بالمئة من السكان يعيشون على أقل من دولارين في اليوم وينفقون أكثر من نصف دخولهم على الغذاء الأساسي، يتم التغاضي عنها و/أو التستر عليها لعلّة في نفس يعقوب[12].

على أي حال، فإن عتبات الدولار والدولارين يوميًا هي معايير اعْتباطِيّة لا تعني الكثير

---

(12) تعتمد جميع الحسابات على بيانات الأمم المتحدة أو قاعدة بيانات مؤشرات التنمية الدولية للبنك الدولي. انظر أيضًا: قاعدة بيانات الحسابات القومية لجامعة الدول العربية، في **التقرير الاقتصادي العربي الموحد** (سنوات مختلفة)، والبنك الدولي على الإنترنت بتاريخ 4 حزيران/يونيو 2013،

<http://wwwwds.worldbank.org/external/defaultWDSContentServer/WDSP/IB/2011/0527/000001843_20110601143246/RenderedPDF/P126506000AWIFS000PID000Concept0Stage.pdf>

في السياق العربي. فالبلدان العربية هي الأكثر اعتمادية غذائيًا في العالم، وهكذا فمعيار الدولار والدولارين كمعيار فقر، لا يخبرنا الكثير عن الفقر في بلدان معتمدة بدرجة عالية على واردات الغذاء. ففي الهند، حيث يُنتج الغذاء في الغالب محليًا، يحقق الدولار آثارًا إيجابية، أما في العراق ولبنان وليبيا فيُنفق الدولار على الأغذية المُستوردة التي تتحدد أسعارها دوليًا؛ وبالتالي يدفع السكان المحليون الأسعار الدولية برواتبهم الهزيلة. ومع ذلك لا تزال معدلات الفقر المتزايدة مخفية؛ فنظرة سريعة على الأرقام قبل الانتفاضات «الربيع» العربي تشير إلى أن معدلات الفقر المُدقع ـ ذلك الذي يقل عن دولار يوميًا ـ كانت تدور حول معدل 5 بالمئة (وفق مؤشرات التنمية الدولية، سنوات مختلفة)، وهي معدلات منخفضة بالمعايير العالمية. وبعد تلك الانتفاضات نُقحت هذه الأرقام لترتفع أكثر فأكثر (إلى قرابة 20 بالمئة)، لينتقل 15 بالمئة من السكان بين ليلة وضحاها من الفقر العادي إلى الفقر المُدقع. إن الغرض من هذا التزييف كان تجميل صورة ظروف التنمية وتعزيز وضع حلفاء رأس المال الأمريكي، ومع ذلك اتسع نطاق الفقر على الرغم من معدلات النمو الأعلى أوائل العقد الأول من الألفية، إذ كان «نموًا» يسوده سوء التوزيع في دول خاضعة بالأساس لقوى أجنبية؛ فقد كانت دولاً تابعة بصورة مباشرة أو غير مباشرة للولايات المتحدة؛ بحكم التزامها بسياسات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

قد يكون من المناسب في هذا السياق تبديد صورة «العرب الأغنياء» وبيان الحقائق كما يلي:

في تلك الأوضاع القاسية للثروة الاقتصادية هناك أفراد أغنياء في العالم العربي، لكن أغلبية الشغيلة العرب فقيرة جدًا، ووفقًا لمشروع بحث اللامساواة في جامعة تكساس، يُظهر العالم العربي أحد أعلى معدلات التفاوت مقابلة بجميع المناطق الأخرى في العالم[13]. والأرقام التي يجدها المرء في مؤشرات التنمية الدولية عن الفقر، حيثما وُجدت، أرقام مُضللة، فمصر مثلاً في تلك المؤشرات تظهر على قدم المساواة مع النمسا، كما تظهر ثباتًا على ذلك الاتجاه، بينما تظهر مصر في بيانات تفاوت الدخل الخاص بمشروع جامعة تكساس كأحد أكثر بلدان العالم تفاوتًا في الدخل[14].

ورغم التغيير الشكلي في الوجوه الحاكمة في بعض بلدان «الانتفاضات العربية»، لا يزال تدفق الموارد على حاله، ولا يزال الانقسام بين رأس المال الخاص المتكامل مع الاقتصاد الدولي وبين الدوائر الاجتماعية آخذًا في التزايد؛ على نحوٍ لا يؤدي إلا إلى تعميق الأوضاع السابقة. وبفحص أعمق في أداء الدخل الفردي؛ تميل الصورة الأوسع إلى إخفاء بعض الأنماط المتغايرة،

(13) Estimated Household Income Inequality Data Set (EHII) (various years).

(14) «Estimated Household Income Inequality Data Set (EHII),» <http://utip.gov.utexas.edu/data.html> (viewed 8 October 2012).

وأبرزها أنه منذ أوائل الثمانينيات كانت الاقتصادات الأكثر تنوعًا (الأقل اعتمادًا على النفط) متفوقة باستمرار على اقتصادات تصدير النفط الكبيرة، فبرهنت تلك الاقتصادات الأكثر تنوعًا على سلوكها مسارَ نمو أكثر استقرارًا؛ وبالتالي أقل تعرضًا للاضطرابات بسبب الصدمات الخارجية، وخصوصًا انخفاض أسعار النفط، كما أن الاقتصادات الأكثر تنوعًا تستوعب القيمة في سلاسل الإنتاج المعقدة، بينما لا تستوعب اقتصادات الخليج قيمًا جديدة في هيكلها الإنتاجي الضحل، إلا بصورة سطحية.

ورغم أن الرؤية السائدة تؤكد أن أسعار النفط المنخفضة كانت السبب وراء أداء النمو الضعيف، إلا أن تحليلاً أوسع سينتهي إلى أن هذا تقدير شديد الجزئية، ذلك بأنه بفضل ارتفاع مستويات الإنتاج، ارتفعت عائدات الصادرات، المُكونة أساسًا من عائدات النفط، بمتوسط سنوي 2 بالمئة بين عامي 1985 و2002 (وهذه حقبة انخفاض أسعار النفط، وهذا يعني أن النمو المنخفض هذا كان بسبب تحول السياسات أكثر منه بسبب انخفاض عائدات النفط)، ومنذ عام 2002 ارتفعت عائدات النفط بسرعة بسبب ارتفاع أسعار النفط من مستوى 20 دولارًا للبرميل إلى مستوى 100 دولار للبرميل، ومع ذلك لا تزال المسألة الرئيسة هي أن هذه العائدات لم تعزز معدل الاستثمار، أي العنصر الرئيسي في آلية النمو. ثم تحوّلت السياسة منذ بداية الحقبة النيوليبرالية باتجاه الاستثمار بقيادة القطاع الخاص، فانخفض معدل الاستثمار ـ المعتمد على اعتبارات المخاطر واللايقين، وخصوصًا المخاطر غير القابلة للتقدير ـ في المتوسط بنحو نقطتين مئويتين خلال التسعينيات. في المقابل، نجد عائدات الصادرات زادت في السبعينيات بمعدل أعلى كثيرًا (8 بالمئة) مع تدفق موارد أكثر بصورة متناسبة الى أنشطة الاستثمار الاقتصادي؛ وهو ما أدى إلى معدل استثمار ومعدل نمو أعلى كثيرًا.

كانت أسعار النفط الأعلى في السبعينيات، التي تتحكم فيها الدولتية (Étatisme)، تعني أن مزيدًا من الموارد كان متاحًا للاستثمار الإنتاجي رغم التوتر الدائم المخيِّم على المنطقة؛ فقد كانت قضايا الأمن الوطني والتنمية متوازية منذ بداية حقبة الاستقلال (تقريبًا من عام 1960 إلى عام 1980)، ورغم أن الإنفاق على الدفاع واعتبارات الأمن الأخرى اقتطع جزءًا كبيرًا نسبيًا من الموارد المتاحة، فإن الأرصدة المتبقية دعمت رأس المال الإنتاجي المُخصص للاستخدام المدني، وكان الارتباط بين الاستثمار والنمو الاقتصادي بمعدل ثلاث نقاط من الاستثمار لكل نقطة من النمو[15]، وهي العلاقة التي تغيرت أكثر فأكثر مع لبْرلة الاقتصادات الكلية لأول مرة أوائل الثمانينيات؛ فأصبح الأمر يتطلب 5 بالمئة نمو في الاستثمار لتحقيق 1 بالمئة نمو اقتصادي. في المقابل، استجاب معدل النمو في ظل الدولتية والأسواق المنظمة لتوجيه المدخرات العامة في مسار العلاقة بين

(15) مؤشرات التنمية الدولية (سنوات مختلفة).

الاستثمار والنمو، بينما كانت حالة عدم الاستقرار مع إطار من سياسات «دعه يعمل» اللاتدخلية (التي بدأ العمل بها تدريجًا منذ أوائل الثمانينيات) تعني أن يبقى معدل الاستثمار منخفضًا، بل ينخفض في الواقع، كما كان مُفترضًا أن يُوجه ذلك الاستثمار لأنشطة خفيفة سريعة العائد وتتسم بمعامل رأسمال ـ ناتج منخفض.

من الصعب تحديد مستوى المخاطر الذي كان يمكن أن تتدفق عنده ريوع النفط الإقليمية إلى الاستثمار الإنتاجي ولا أثر النمو في التنمية ـ المحكوم بعلاقات القوة بين الطبقات الاجتماعية. لكن لو كانت المنطقة أنفقت على الدفاع بمستوى متوسط الإنفاق العالمي فقط لأمكن القول باطمئنان إنه بسبب عدم الاستقرار وحده خسر العالم العربي في المتوسط نقطتين مئويتين تقريبًا من النمو سنويًا منذ عام 1980[16]، مع العلم أن هذا التقدير للخسائر افتراضي واحتمالي لا غير؛ فالخسائر الحقيقية من الصراعات المرتبطة بعدم الاستقرار تشمل الخسائر في الأصول البشرية والرأسمالية (تدمير وهروب الموارد البشرية والرأسمالية)، التي لا يمكن ان تُحسب في الحقيقة.

رابعًا: أنماط النمو

تميزت دورة الأعمال العربية بمعدل نمو متباين إلى حدٍّ كبير ومنخفض كمتوسط سنوي كلي، ففي الحقب (1971 ـ 1980) و(1980 ـ 1990) و(1990 ـ 2000) التي تقع بين عامي 1970 و2000، كانت معدلات نمو الدخل الفردي لبلدان الخليج 2 و –7.5 و0.5 و –2.5 على التوالي. والناتج المحلي الإجمالي هو حساب للقيمة المُضافة لا يشمل فائض مدخرات دول الخليج (أي أنه لا يشمل مدخرات دول الخليج واستثماراتها في الخارج). وبالنسبة إلى باقي العالم العربي، كانت معدلات النمو المتوسطة في الحقب نفسها (1971 ـ 1980) و(1980 ـ 1990) و(1990 ـ 2000) التي تقع بين عامي 1970 ـ 2000 أيضًا، 6 وصفر و0.5 وصفر على التوالي، وكان معدل نمو الدخل الفردي المتوسط بين عامي 1971 و2000 يبلغ –0.5 (أي ما يقرب من الصفر)، وحتى عام 2011، ظلّ أقل من 1 بالمئة (وفق بيانات الأمم المتحدة، سنوات مختلفة). وفي العالم العربي النمو ممكن في ظروف استقرار مع أسعار نفط منخفضة؛ لأن أرباح السلام يمكن أن تُوجه إلى البنية التحتية والنشاط الإنتاجي في ظل إدارة رأسمال وحسابات تجارة مُنظمة، لكن النقيض هو ما حدث.

إن صعود رأس المال التجاري المتواشج مع دوافع الهيمنة الإمبريالية حال دون الاستثمار الاجتماعي في العمل وأعاد توزيع رأس المال بعيدًا من المكون الوطني، هذا الاستثمار الاجتماعي في العمل، بما في ذلك تعليم المرأة، حيثما يحدث، يؤلف جزءًا من استراتيجية استقرار النظام المرتبط بالتنمية، ويترتب على ذلك أنه في ظل التوتر المستمر وسياسات الارتباط التي تسهّل

---

(16) حساباتي باستخدام بيانات مؤشرات التنمية الدولية.

تحويل الموارد إلى الخارج، أظهر العالم العربي أحد أقل وأسوأ معدلات النمو النوعي للفرد (Quality per Capita) بين جميع مناطق العالم عبر العقود الثلاثة الماضية. كما كان أداء النمو المتدني النوعية هذا أكثر وضوحًا في البلدان التي أخذت في برامج «التكيّف الهيكلي»، مثل تونس ومصر، اللتين تُوصفان بأنهما تلميذتان لنموذج البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وفي كلٍ من البلدين اجتاح تفاوت الدخل مداخيل الشغيلة بمعدل أسرع من معدل النمو العالي في الناتج المحلي الإجمالي. باختصار، حددت ثلاث عمليات مناهضة للتنمية وعائق بارز مسار النمو في العالم العربي:

1 ـ تقلّب النمو واعتماده على تقلّبات أسعار النفط في الاقتصادات المُصدرة للنفط، وعلى اضطرابات التدفقات الجيوسياسية في حالة الاقتصادات الأكثر تنوعًا.

2 ـ تكامل تجاري ضعيف عمومًا مع الاقتصاد الإقليمي والعالمي (يعتمد أساسًا على صادرات النفط) مع استمرار الاعتماد الشديد على صادرات النفط والضعف الواضح في القدرة التنافسية.

3 ـ انخفاض معدل الاستثمار نسبة إلى السبعينيات وأوائل الثمانينيات؛ وهو ما أدى إلى انخفاض معدلات النمو في الثمانينيات والتسعينيات (انخفضت معدلات الاستثمار من 30 بالمئة عام 1980 إلى نحو 18 بالمئة عام 2010)، ويشمل ذلك التحوّل إلى استثمارات أضعف نوعيًا تتميز بالانخفاض النسبي لمساهمة التكنولوجيا والأنشطة الأخرى القائمة على المعرفة في النمو.

4 ـ اعتماد سياسات تسمح باغتصاب الموارد المالية والحقيقية، بالسماح لوكالات رأس المال بقيادة أمريكا أن تضع السياسات الكلية والأسعار.

ورغم أن تباطؤ معدل النمو في عائدات النفط يمكن أن يُظهر جزئيًا التدهور في الاستثمار منذ أوائل الثمانينيات، فإن تشجيع الاستثمار الخاص والانفتاح التجاري ـ بصرف النظر عن مداه ومدى سرعته ـ تسبّبا في ضعف الأداء الاستثماري والتجاري، حيث انخفض معدل الاستثمار في المتوسط بما يقرب من 1.5 بالمئة سنويًا. كما انخفضت أنصبة القطاعات الأساسية كالزراعة والصناعة في الناتج، فانخفض نصيب الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي بمعدل 1.5 بالمئة بعد عام 1990، كما انخفض نصيب الزراعة إلى ما دون 8 بالمئة منه (محسوبًا حتى عام 2010 على أساس بيانات اليونيدو والفاو على التوالي)[17].

طُبقت سياسات الإصلاح النيوليبرالي تدريجًا بقصد امتصاص الموارد من العالم العربي بأسعار أقل من قيمتها، وهذه سياسات تمثّل إحياءً غير مباشر للاستعمار، أي هيمنة قوة خارجية

(17) تتضمن هذه المؤشرات الدول العربية الرئيسية، في المغرب العربي والمشرق العربي بما فيها مصر، ولا تشمل دول الخليج.

على الموارد الوطنية ونقلها إلى الخارج بأقل من قيمتها. يُضاف إلى ما سبق أنه رغم التزام معظم البلدان العربية بشروط منظمة التجارة العالمية، فقد بقيت المشكلات في الوصول إلى الأسواق (بغرض التصدير) في المجالات التي أظهرت فيها المنطقة ميزة نسبية، ولا سيّما مجالات المنسوجات والزراعة، ومؤخرًا بقاياهما. والأهم من ذلك أنه على جانب الاستثمار، حيث كان الانخفاض كبيرًا؛ كانت المخاطر كبيرة نظرًا الى صغر حجم السوق المحلية والمؤسسات المُنحازة إلى رأس المال والتكامل الضعيف للمنطقة، وأخيرًا الدورات السياسية الغامضة والخطرة؛ وهكذا على سبيل المثال، فرغم إنشاء «مراكز الشباك الواحد» لتقليل الروتين ولتشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي؛ لم يتدفق سوى القليل جدًا من الاستثمار إلى الاقتصادات العربية.

تشمل التساؤلات المتعلقة بالاستقرار السؤال التالي: لماذا لم يُوضع في المقام الأول برنامج تأمين ضد المخاطر غير السوقية على الاستثمار الطويل الأجل، بافتراض أن الشركات تخشى التأميم أو آثار الحرب؟

إن تأمين المستقبل لجذب الاستثمار سيخلق أمنًا جيوسياسيًا إقليميًا؛ وهو ما ينزع فتيل التوترات الضرورية لرأس المال العالمي لتعزيز عسكرته، كما أن الاستثمار التنموي سيطلق العنان لنوع محظور من النمو الاقتصادي، وهو النمو القائم على الحقوق مع «التوسع في الناتج والتشغيل والتحول المؤسسي والتقدم التكنولوجي، الذي قد يحسّن باطّراد رفاهية الشغيلة». يعني هذا التطور كذلك سيادة الطبقة العاملة أو حق الطبقات العاملة في تصميم وتطبيق السياسات التي تتفق مع حاجاتها الاجتماعية. ولأن العالم العربي متكامل مع رأس المال العالمي عبر العسكرة؛ فلن يدخر التحالف الطبقي العابر للحدود بين رأس المال التجاري المحلي والإمبريالية جهدًا في منع أي سياسة تدفع قُدمًا باتجاه تمكين الطبقات العاملة اجتماعيًا.

يساهم استخراج القيمة من خلال الاستغلال التجاري في العالم العربي بشراء موارده بأسعار بخسة، في خفض تكاليف المدخلات الضرورية للتراكم العالمي، وفي رفع معدلات أرباح رأس المال المالي. وقد عملت النيوليبرالية والحرب معًا على ضمان تدهور الأوضاع الاجتماعية في العالم العربي، أما الآثار الجانبية لذلك فليست مادية فقط، بل هي أيديولوجية أيضًا، عبر تحفيز المواقف المماثلة للسلوك الحربي بين الشغيلة في كل مكان. ويختلف الاستغلال التجاري عن الاستغلال الفائق (Super Exploitation) بما أن الأول يلغي الذات من خلال الحرب، فالحرب مثلًا تنفي تمثيل الطبقة العاملة في الدولة، وبهذا يصبح قانون القيمة سيد الموقف في علاقة استبدادية وتصبح علاقة القيمة خاضعة للقيمة التبادلية على حساب القيمة الاجتماعية.

خامسًا: رؤية التيار السائد للنمو

يمكن تلخيص بحوث التيار السائد في النمو بوصفها جهدًا لتحقيق علاقة مستقرة بين الناتج الكلي وأرصدة المدخلات المادية والمعرفة التكنولوجية. وبافتراض وجود هذه العلاقة؛ يعتمد

نمو أي اقتصاد على معدل تراكم عوامل الإنتاج الرئيسية، كالعمل ورأس المال وسرعة التقدم التكنولوجي، وهي عوامل تدخل كرموز في معادلة النمو. ومن الطبيعي أن نتصوّر طائفة واسعة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر في نمو الاقتصاد، لكن هذه هي العوامل الرئيسة.

والغرض من أبحاث النمو هو تقديم إطار لدراسة كيف يمكن الاعتماد على هذه العوامل الاقتصادية والاجتماعية في تراكم عوامل الإنتاج الرئيسية وسرعة التقدم التكنولوجي، وأخيرًا أثرها في النمو الاقتصادي. ظهر الكثير من المعالجات البارعة التي تعتمد هذا المنهج في بحث النمو منذ إعادة تقديمه في نظرية النمو النيوكلاسيكية لروبرت سولو، لكن ظلت المسألة الحاسمة هي أن تدخّل الدولة يعزز النمو، وإلا تدهورت الاقتصادات إلى حالة خمول[18]. وما يزعج أتباع «السوق الحرة» خصوصًا هو ما للتدخل الخارجي للدولة في الاقتصاد من تأثير. في ما يلي مُقتطف من نقد الاقتصادي البارع باتنيك لهذه المقولة: «بمجرد أن نرفض قانون ساي (Say Law) ونعترف أن الرأسمالية عرضة لقصور الطلب الكلي؛ فإننا يجب أن نقبل فكرة أن النمو المُستدام في هذا النظام يتطلب مُحفزات خارجية، وأعني بالمحفزات الخارجية مجموعة العوامل التي ترفع الطلب الكلي، ولا تعتمد بذاتها على حدوث النمو في النظام تلقائيًا، أي أنها تعمل بصرف النظر عما إذا كان هناك نمو في النظام أم لا. علاوةً على ذلك، ترفع هذه العوامل الطلب الكلي بمقدار يتزايد مع حجم الاقتصاد، مثـلاً مع حجم رصيد رأس المال. بعبارة أخرى، هي تختلف عن «الصدمات غير المنتظمة» من جهة، وعن «المحفزات الداخلية» كآلية المضاعف المعجل من جهة أخرى؛ فالأخيرة تستطيع الاستمرار في حفز النمو فقط إذا ما بقيت هي نفسها مستمرة، أما «الصدمات غير المنتظمة» فتفسّر استمرار الأعمال فقط»[19].

وبالنسبة إلى أتباع السوق الحرة، فإن فكرة أن الحكومة والسياسة الاجتماعية ضروريتان للنمو الطويل الأجل، هي فكرة متعارضة مع اعتقادهم في السوق الذاتية التنظيم، فواقع أن نموذجهم دائمًا ما يتعثّر في حالة الاستقرار ـ الحالة التي ينخفض فيها النمو بينما تنمو جميع المتغيرات المُحددة له بمعدلات ثابتة ـ ليس بأمر مرغوب فيه، وقد أدى تزايد نمذجة النمو السائدة إلى ظهور مجموعة من نماذج النمو الداخلي (Endogenous Growth Models) التي تشدد على الآليات السلوكية والظروف التكنولوجية التي من خلالها يمكن لتراكم عوامل الإنتاج أن يكون مصدرًا لنمو اقتصادي متصاعد[20]. وفي هذه المجموعة من النماذج، تعزز العوامل المرتبطة بالمعرفة توقعات

(18) Robert M. Solow, «A Contribution to the Theory of Economic Growth,» *Quarterly Journal of Economics*, vol. 70, no. 1 (1959), pp. 6594.

(19) Prabhat Patnaik, «Finance and Growth under Capitalism,» *IDEAs* Featured Articles (11 December 2012), <http://networkideas.org/ideasact/dec11/pdf/Prabhat_Patnaik.pdf> (viewed 5 June 2013).

(20) Paul M. Romer, «Increasing Returns and Long-Run Growth,» *The Journal of Political Economy*, vol. 94, no. 5 (1986), pp. 1002–1037.

النمو الطويل الأجل، ويصبح معدل النمو مُحدَّدًا داخليًا من خلال القرارات الدينامية للاقتصاد باستيعاب رأس المال المادي أو البشري.

الفرضية الحاسمة الكامنة في هذه المجموعة من النماذج هي أن القرارات الدينامية الخاصة بالاستثمار ليست خاضعة كليًا للعائدات المتناقصة، وتؤكد هذه المعالجة مع الرموز الجبرية «أثر التعلّم» وأنشطة البحث والتطوير في الشركات ودور المؤسسات الاقتصادية، وكذلك المؤسسات السياسية والاجتماعية، كمصادر مباشرة للنمو الاقتصادي الطويل الأجل، وقد ظلّت تنبؤات نظرية النمو الداخلي للنمو الاقتصادي الطويل الأجل غير مُستدامة على مستوى الاقتصاديات الكلية[21]. ومن الأبحاث اللاحقة المرتبطة بالاتجاه نفسه: مناقشة دور رأس المال البشري[22]، ودور الابتكار والتجارة الدولية[23]، ودور السياسة في النمو الاقتصادي أو كيف تؤثر سياسة توزيع الدخل في النمو الاقتصادي[24]. وقد نحت هذه التطورات نحوًا انتقائيًا، مُتجاهلةً التفكيك الاجتماعي الذي يسبق تحقيق النمو، وقدمت تفسيرات رمزية مدعومة بعوامل اقتصادية حقيقية وسياسة اجتماعية ومؤسسات، «وبحكم طبيعة تلك النماذج، كونها مشروطة بحقيقة النمو نفسه كموضوعها، فإنها تكون غير ذات جدوى حين يكون النظام في حالة استقرار؛ فلا يمكنها أن تمثل تفسيرًا لنظام يشهد اتجاهًا إيجابيًا؛ حيث لا يمكن أن يقوم هذا التفسير إلا على عمل المحفزات الخارجية؛ تلك المحفزات التي لا تعتمد هي نفسها على واقع أن هناك نموًا يحدث بالفعل»[25].

في هذه النماذج تنحّى العمل ورأس المال كشكلين حيّين للتنظيم الاجتماعي في تناقضهما مع بعضهما البعض جانبًا، وفي جميع صياغاتها كانت الظروف التاريخية الواقعية محصورة في نمذجة رياضية «مغلقة»، وبينما الواقع المتعدد الأوجه تحدده ممارسات الطبقات الاجتماعية المنظمة سياسيًا بطبيعة الحال في مواجهة بعضها البعض، نجده قد تمّ اختزاله في تلك النماذج إلى نظام قابل للإدارة، ويتكون من أفراد يتمتعون بهامش حركة ويصلون إلى عقود تحقق شروط توازن ما. إن الرياضيات تضللنا عن الظروف الاجتماعية، وتعبّر التوازنات من أي نوع عن حالات مستقرة في عالم غير مستقر في الحقيقة؛ فبغض النظر عن مدى ما ستجريه نماذج النمو الداخلي

(21) Erik S. Reinert, «Neo-classical Economics: A Trail of Economic Destruction since the 1970s,» *Real-World Economics Review*, no. 60 (June 2012).

(22) Robert E. Lucas, «On the Mechanics of Economic Development,» *Journal of Monetary Economics*, vol. 22, no. 1 (July 1988), pp. 3–42.

(23) Gene M. Grossman and Elhanan Helpman, «Comparative Advantage and Long-Run Growth,» *American Economic Review*, vol. 80, no. 4 (September 1990), pp. 796–815.

(24) Alberto Alesina and Dani Rodrik, «Distributive Politics and Economic Growth,» *Quarterly Journal of Economics*, vol. 109, no. 2 (May 1994), pp. 465–490.

(25) Patnaik, «Finance and Growth under Capitalism».

من تعديلات على رموزها في معادلات النمو، لتتوافق مع التناقص الحتمي في العائدات الحدّية لعناصر الإنتاج، فإن العالم العربي يعاني حروبًا وقوة عمل ضخمة معطّلة، كما أن متغيراتها التي ستفسِّر النمو العربي هي نفسها تُفسَّر بالنمو، لكن ليس نمو العالم العربي، بل نمو اقتصادات المراكز الرأسمالية.

إن المحفز الخارجي الذي كبح النمو العربي كان في الحقيقة تثبيط الإمبريالية. لقد أنتجت نظرية النمو السائدة كثيرًا من الأدبيات التجريبية المستخدمة لعيّنات من البيانات تغطي عدة دول، لتحليل النمو وإمكانات الدول الأفقر على اللحاق بالأغنى، وبالنسبة إلى هذه الأدبيات كانت المشكلة اقتصادية بحتة لا اجتماعية، فهي لا تتصل بالظروف الاجتماعية المثبطة في تلك الدول المُقيدة بقوة الهياكل المؤسسية الاستعمارية، فهيكل السلطة، وفي مقدمه القوة العسكرية أو التهديد بها، هو ما يخلّف المجتمع أو يفرض التخلف عليه. وقد أُخضعت الاقتصادات العربية الأكثر تقدمًا صناعيًا، بالحرب وبتدفق البترودولار الجيوسياسي إليها من الخليج، فتراجع التصنيع فيها، بينما يبدو الخليج، الذي لم يعرف الصناعة، كما لو أنه تصنّع لكن من دون أن يكتسب أي ثقافة صناعية، وهو أمر لا يعني تصنيعًا في الحقيقة على الإطلاق، كما أن حالة عدم الاستقرار والصراع السياسيين الدائمة عززت اعتماد المنطقة على صادرات النفط والمنتجات المرتبطة به.

تتمايز عملية التنمية بين المناطق لأسباب تاريخية لا يمكن توصيفها بمجرد مجموعة رموز تمثل الحكومة والمؤسسات ومقاييس «الفساد»، وفي كثير من المعالجات التجريبية فَسَّرت المعاملات الإحصائية المعبرة عن الحرب معظم عملية النمو في العالم العربي[26]. وخلاصة سياسات النظرية السائدة هي أن التنمية الاقتصادية تعتمد أساسًا على تهيئة البيئة الملائمة للقطاع الخاص والأسواق الحرة والحكم الرشيد، فترى النظرية أنه عندما تسود هذه الظروف؛ تنتشر التنمية، وبالنظر إلى أن هذه الظروف غير موجودة في أي مكان؛ فإن دعوة الطغاة العرب إلى اعتماد الحكم الرشيد هي دعوة عبثية بوجه خاص.

أما خلل الرؤية الأهم هنا فهو تصوّر أن الاقتصادات العربية كانت ستنمو فعليًا حتى لو اهتمت طبقاتها الحاكمة بحكم القانون والتزمت بمبادئ حقوق الإنسان، كما لو أن التنمية العربية لن تضعف هيمنة الإمبريالية بقيادة أمريكا على النفط، ومن الناحية المحاسبية، يمكن عزو النمو بالكامل لحصة النفط في الاقتصادات الوطنية. وقد تزامنت حلقة النمو الأخيرة التي بدأت عام 2002، شأنها شأن سابقتها التي بدأت عام 1973، مع ارتفاع أسعار النفط، وعلى العكس تباطأ

(26) United Nations, Economic and Social Commission for Western Asia [ESCWA], *Survey of Economic and Social Developments in the ESCWA Region 2005-2006* (Beirut: United Nations, 2006).

معدل النمو كثيرًا في السنوات العشرين الفاصلة بين فترتي ذروة أسعار النفط، وكذا مُعدل نمو الدخل الفردي الذي انخفض ليصبح سالبًا. وفي ضوء التباين في أسعار النفط ووجود مؤسسات وسياسات تجارية ذات طابع رأسمالي كومبرادوري ـ ذات ميل متأصل لتصفية أقسام ضخمة من الطبقات العاملة بدلاً من إدماجها في العملية الإنتاجية ـ كانت تجربة النمو الحديثة (التي بدأت عام 2002) غير متوازنة، سواء داخل كل بلد أو عبر المنطقة. ولا غرابة في أن التقييم التجريبي للأداء التنموي في بلدان العالم العربي يظهر أن رأس المال يولد ناتجًا لكل وحدة منه أقل نسبيًا من المناطق الأخرى[27]، وأن لتكوين رأس المال أثرًا إيجابيًا ضعيفًا في نمو الناتج المحلي الإجمالي في العالم العربي[28]. والواقع أن شبح الصراعات بطبيعتها الاستنزافية، يصفي مساهمة تكون رأس المال المادي، فضـــلاً عن كون المنطقة العربية تفتقر إلى القدرة على الاستيعاب المرن للتداعيات التكنولوجية للاستثمار الأجنبي[29].

لم يقدم الانفتاح التجاري أي مدخلات إضافية للنمو الطويل الأجل[30]، كذلك لا نجد لإدخال التكنولوجيا الجديدة أثرًا معنويًا إحصائيًا في نمو إنتاجية العمل في العالم العربي[31]، وليس من الغريب أن نرى هذه النتائج في منطقة كان متوسط معدلات نموها الاقتصادي مساويًا تقريبًا لمتوسط معدلات نموها السكاني، حيث ينمو الاقتصاد على أساس نقطة مئوية واحدة مقابل كل نقطة مئوية نمو في عدد السكان، ووفقًا لمقاربة معدل النمو الطبيعي (Natural Growth-Rate Approach)، يعني هذا أن إنتاجية العمل لم تحقق نموًا جوهريًا. ويتبيّن من مقابلة متوسط ناتج الفرد بالناتج المحلي الإجمالي، والبطالة بقوة العمل، وقوة العمل بإجمالي السكان، أن تسريح العمالة قد زاد، ويبدو أن إجراءات إضفاء المرونة على سوق العمل التي تم فرضها عام 2000، لم تفعل سوى تحويل متوسط الناتج للعامل من 1.5 إلى -0.7[32]؛ فأسعار وعائدات النفط شوّهت صورة متوسط ناتج العامل. وبتمرين حسابي بسيط نحذف فيه عائدات النفط من الناتج بدءًا من عام 2000؛ تبين النتائج أن متوسط الناتج للفرد ومتوسطه للعامل يصبح سلبيًا بدرجة كبيرة تتجاوز الحقبة السابقة (1980ـ 2000)، ورغم أن

(27) Sala-i-Martin and Vila-Artadi, «Economic Growth and Investment in the Arab World,» and Ibrahim Elbadawi, *Reviving Growth in the Arab World* (Washington, DC: World Bank, 2004).

(28) Mustapha K. Nabli, «Long-Term Economic Development Challenges and Prospects for the Arab Countries,» paper presented at: Conference of the Institut du Monde Arabe, World Bank, Paris, 12 February 2004.

(29) Signe Kroegstrup and Linda Matar, «Foreign Direct Investment, Absorptive Capacity and Growth in the Arab World,» *Graduate Institute of International Studies Working Paper*, no. 2 (2005), <http://repec.graduateinstitute.ch/pdfs/Working_papers/HEIWP022005.pdf>.

(30) Artadi-Vila and Martin-i-Sala, «World Arab the in Investment and Growth Economic».

(31) Kroegstrup and Matar ,Ibid.

(32) *World Development Indicators* (various years).

الإنتاجية اتخذت تقريبًا مسارَ متوسط ناتج العامل نفسَه، فإن معدلاتها كانت سلبية بصورة أكثر أو أقل نموذجية في جميع البلدان العربية؛ حيث مجموعة البلدان النفطية الصغيرة التي يبدو أن متوسط ناتج العامل فيها قد تضخّم بسبب عائدات النفط، هي ما رفعت المتوسط العام.

يؤكد ارتفاع التشغيل إلى معدل القوة العاملة بدءًا من عام 2000، ارتفاع معدل المشاركة في عمالة القطاع غير الرسمي الفقيرة وانخفاض معدل الإعالة؛ حيث يضطر المزيد من أفراد الأسرة إلى المشاركة في العمل للحفاظ على مستوى دخل المعيشة نفسه. علاوةً على ذلك، فإن الفجوة بين النمو والتنمية تبرز ضعف التوسط بين رأس المال المالي والموارد الحقيقية، ولا يعود هذا إلى الثراء النقدي للخليج فقط، وكونه في قبضة الولايات المتحدة، وبالتالي ما الذي يدفع المرء إلى التفكير في ضرورة نقل الخليج أمواله إلى البلدان العربية الأفقر!

المهم أن هذه الفجوة تعود أكثر فأكثر إلى البلدان العربية التي تعوزها الأموال ولا تستطيع تعبئة أموالها الخاصة على الصعيد الوطني بسبب تحرير حسابات رأس المال، فخلافًا لكثير من البلدان النامية الأخرى، فشل العالم العربي في تعبئة موارده الحقيقة على الصعيد الوطني بنظامه المالي غير المُنظم، فكل موارده الحقيقية، من رأس مال وعمل، تخضع لعلاقات سوء تخصيص ولتسربات إلى الخارج. وتعني ممارسة التقشف في السياق العربي الذي يتطلب بناء القدرات، أنه بينما ينمو العمل طبيعيًا، تكبح السياسات النيوليبرالية توسّع رأس المال (تخفض الاستثمار)؛ فتتقلص الصناعة حتى مع انتفاخ الهرم السكاني بطبقة الشباب، فهذه ليست حالة عدم تناسب مهارات بين رأس المال والعمل - بحيث يطلب الاقتصاد مثلاً مهندسين بينما ننتج اقتصاديين - بل هي حالة تخفض فيها السياسات مدى التوسّع في رأس المال المنتج بينما ينمو العمل، وما لم تُنفذ بعض التنظيمات لتعويض التسرب وتُنسق سياسات لتوسع رأس المال؛ فإن البطالة ستنمو كقيمة مطلقة؛ حيث البطالة العالية في المنطقة متأصلة هيكليًا في عملية التراكم المُصابة بالضعف هذه.

سادسًا: نظرية النمو السائدة: رطانة منفصلة عن الواقع

النظرية السائدة ليست معنية أصلاً بأن تكون خطابًا للنمو، إذ إن «هدفها هو توفير مجال لفهم نهائي لجوانب مهمة مُحددة من النمو، وتقديم طريقة لتنظيم الأفكار حول المسائل المتعلقة به»[33]. ومع ذلك، ففي الأدبيات المفروضة على العالم العربي على الدوام، اعتمدت السياسات المُصممة للتنمية على اللبْرلة الكاملة، من دون نظر إلى تاريخ، والأهم إلى خصوصية عملية التراكم

---

(33) هذا الشرح لنظرية النمو النيوكلاسيكية مأخوذ من: *The New Palgrave Dictionary of Economics* (London: Palgrave, 1998).

في ظل اللايقين. وبغض النظر عن مدى الرضا عن ذلك، يجب أن ندرك أن اللبْرلة في حالة تملّك رأس المال التجاري ـ ذي المصالح المُتجاوزة للحدود الوطنية ـ للدولة وظيفيًا، إنما تعني أسبقية الخاص على العام وخنق الموارد الوطنية. هناك احتمال ضئيل أن يكون البنك الدولي وصندوق النقد الدولي المحكومان غربيًا، غير واعيين بهذه الحقيقة؛ فالسوق حتى بالمعنى النيوكلاسيكي الوهمي، لا تعني السيطرة التي لا نزاع فيها لقلة من الأفراد على التخصيص والتوزيع، بل هي مجموعة كاملة من المؤسسات التي تضمن التوسط بين الأطراف والرفاهية لهم، من خلال منصات متكافئة القوة بدرجة أو بأخرى.

إن السياسة المعتادة للبنك الدولي وصندوق النقد، الشبيهة بالوعظ، هي اللبْرلة وزيادة كفاءة العمل وتحسين التكنولوجيا: «ستتطلب استعادة النمو زيادة الاستثمار الخاص... وتحسين كفاءة الاستثمار من خلال مزيد من التكامل مع الاقتصاد العالمي»[34]، وفي ضوء مثل هذه الفروض غير الواقعية، تُصاغ سياسات أقرب إلى التشويش؛ فزيادة النمو ليست مسألة بسيطة تُختزل في إضافة حجج منطقية (رموز) حول النمو: أي وضع رأس المال والعمل والتكنولوجيا في معادلة.

إن النمو يمثل مؤشرًا كميًا لتراكم رأس المال، ومع ذلك فتراكم رأس المال هو عملية تاريخية ـ اجتماعية تقررها السلطة المُنظمة والطبقات، وليست شيئًا يمكن اختزاله في حجة شكلية؛ فالحجة الشكلية تستطيع توضيح الأمور، لكنها يجب أن تلتزم أولاً ببعض الافتراضات الواقعية، وأمامنا ثلاثون عامًا من الإصلاحات الهادفة إلى توسيع وتعزيز كفاءة القطاع الخاص لم تُظهر أي توسع جوهري في الاستثمار القادر على الخروج من مسار النمو غير المنصف. ألا يجب أن يطرح هذا سؤالاً حول مدى قدرة إطار النمو النيوكلاسيكي على خلق أرض سليمة يمكن أن نبني عليها سياسة لتراكم رأس المال؟ يقوم النهج البديل على تاريخ الطبقات الاجتماعية التي تستطيع المبادرة بالتغيير في المنطقة، وفي مقدم هذا التغيير اعتماد سياسة اقتصادية تضمن إعادة تدوير الثروة داخل الاقتصادات الوطنية، أي إغلاق حنفيات تسرّب الموارد إلى الخارج، بتقييد حساب رأس المال كما في النموذج الصيني، وبصيغة ملموسة، أن تُحوَّل المدخرات الحكومية التي تحققها التنمية المستقبلية، إلى نشاط استثماري مُوسع.

وبغض النظر عن الاستثمار، الذي يعوقه اللايقين وصغر الأسواق، شهدت المنطقة تسربًا كبيرًا للموارد و/أو بذخًا في الاستهلاك، وهو ما يقلل من المدخرات الخاصة والعامة المُحتجزة محليًا، فعندما تبلغ الموارد المُهربة والواردات قرابة 50 بالمئة في المتوسط من الناتج المحلي

(34) John Page, «From Boom to Bust - and Back?: The Crisis of Growth in the Middle East and North Africa,» in: Nemat Shafik, ed., *Prospects for Middle Eastern and North African Economies: From Boom to Bust?*, foreword by Heba Handoussa (New York: Macmillan Press, 1998).

الإجمالي (أرقام عام 2011)؛ فإن نظرية المُضاعف، التي يتضاعف الدولار وفقًا لها عدة مرات في الاقتصاد خلال دورته الاستهلاكية، لا تنطبق(*). كما أن تدفقات رأس المال تتجه إلى زيادة الاستهلاك، وخصوصًا للسلع الترفية للطبقة التجارية التي تقلّد نظيرتها الأجنبية، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، فتحول الموارد بعيدًا من الاستثمار، ومع الزيادة الواضحة في الاستهلاك والتوترات الإقليمية؛ انخفضت المدخرات الخاصة في الاقتصاد الوطني. كذلك انخفضت المدخرات العامة مع انخفاض الإيرادات الضريبية (في ظل التكيّف الهيكلي) أو بسبب التغير في هيكل الإنفاق الحكومي، في ظل الإصلاحات الهيكلية الهادفة إلى تعزيز مدخرات الطبقة التجارية بخفض الضرائب عليها.

على أي حال، عملت إيرادات النفط في الاقتصادات المُنتجة للنفط، وحُقَن الريع الجيوسياسية لتحقيق الاستقرار في الاقتصادات الأكثر تنوعًا، على مزاحمة المدخرات المُحتجزة؛ حيث رفعت الاستهلاك الترفي مع انخفاض عائدات الضرائب (فالأغنياء ادخروا في الخارج)، ومع ذلك يبقى أكبر ضغط على المدخرات المحلية هو مزيجُ انعدام الأمن والطبيعة الكومبرادورية للطبقات التجارية الحاكمة، ولا يقل أهميةً، سياسات انفتاح حسابات رأس المال التي اختطفت سعر الفائدة كأداة «ادخار» فقط، وهذا لأن معدلات الفائدة يجب أن تبقى عالية لمنع هروب رؤوس الأموال، وهو ما يحبط دورها كمُحفّز للاستثمار.

سابعًا: الخطاب المفقود في الانتفاضات العربية

كان أداء العالم العربي، قياسًا على ثروته، أقل كثيرًا من إمكانياته، ففي حين كان متوسط الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد في المنطقة ككل ينمو بمعدل 6 بالمئة سنويًا خلال السبعينيات، وإذا به يتدهور خلال الثمانينيات إلى متوسط معدل نمو سنوي صفري، وينمو في التسعينيات بمعدل 3 بالمئة فقط، وحين عاود الارتفاع ثانيةً إلى متوسط 5 بالمئة سنويًا أوائل الألفية الثالثة، كان نموًا أجوف وغير منصف. إن الترتيبات التوزيعية غير المنصفة تعمل، مع انخفاض معدلات الاستثمار ـ وخصوصًا معدلات الاستثمار في المصانع والتجهيزات المرتبطة عادةً بالاستقرار الطويل الأجل والأسواق الكبيرة ـ على إضعاف الطلب، لتشكّلا عبئًا على الأداء الاقتصادي، وقد كانت معدلات الاستثمار في المنطقة العربية تبلغ في المتوسط ما يقل عن أربع نقاط مئوية عن المتوسط في العالم النامي خلال الحقبة 2000 ـ 2010. وقد تزامنت انتفاضة 2011 مع توترات إقليمية متصاعدة ودور مُبالغ فيه للقطاع الخاص المدعوم بالتمويل الإسلاموي، وهو القطاع المتجذّر بعمق حاليًا في التجارة لا الصناعة؛ لذا لا يمكنه تولي مهمة التنمية، فهو بالأساس

(*) أي ينخفض تأثيرها العملي بانخفاض قيمة وتأثير المضاعف نفسه بسبب التسرّب (المترجم).

يشتري واردات للاستهلاك المحلي ويستفيد من عائدات النفط. وربما كان لرأس المال الصناعي قدم راسخة في المنطقة لمرحلة طويلة، لكن شروط التصنيع تآكلت مع الزمن، وربما يكون من السابق لأوانه القول بأنه في الدول التي انتخبت إسلاميين لم تُتخذ أي سياسة لتشجيع الاستثمار في البنية التحتية المادية والاجتماعية أو لتعزيز المشروعات الصناعية المدعومة من الدولة، فلم يتم التعامل مع التنمية حتى الآن بوصفها مشروعًا اجتماعيًا طويل الأجل كما هي في حقيقتها، كما لم يُتخذ أي إجراء لإعادة توزيع الثروة والأرض التي سبق وصادرتها الأنظمة العربية الكليبتوقراطية(*) من الطبقة العاملة، فالاقتصاد الإسلامي إذن لا يختلف عن سلفه.

إن اعتماد المنطقة على النفط، بآثاره المدمرة للبيئة، والمبالغة في أهميته لأسباب أكثرها أيديولوجي لا يمت بصلة لأي غايات اجتماعية، هي أسباب ونتائج للتخلف، فالنفط نفسه، تلك المادة السوداء، لا يمكن أن تكون له حياة خاصة به تفسّر التخلف، بل إن التفسير يكمن في عملية تبعية غير مالوفة، يقوم ضمنها المسؤول عن التنمية (تحالف الطبقة التجارية والإمبريالية بقيادة أمريكا) بتفكيك العمل وإعادة تدوير ثروة المنطقة خارجها بدلاً من داخلها كما يُفترض. ومن الواضح أن طريقة العمل هذه هي السياسة الصريحة للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، اللذين لاحظا نتائجه ولكنهما استمرا في اتباعها على أي حال. لكن الأمور لم تكن دائمًا بهذه القتامة؛ ففي الستينيات والسبعينيات، وفّر إطار السياسات التدخلية الفرصة لتحسين القدرة الصناعية للعالم العربي، ومّكنت عائدات النفط، حيثما وُجدت، اقتصاداتِ العالم العربي من الحصول على موارد إضافية عززتَ التصنيع وبناء بنية تحتية، كانت مفقودة كثيرًا كما في حالة بلدان الخليج.

ضمنت تدفقات العملة الأجنبية الجديدة زيادة الإنفاق بالعملة المحلية، حيث كانت الأولى قد دُولت واستُبدلت بالعملة المحلية، فأدَّت تدفقات العملة إلى تحقيق مستويات أعلى من النشاط في الاقتصاد المحلي، كما أدت في بعض الحالات إلى ارتفاع حقيقي في قيمة العملة المحلية، وهو ما قد يصبح مصدرًا للصعوبات بالنسبة إلى الاقتصاد، إذا ما أعاق التصنيع وتنويع الصادرات، أو إذا ما أضعف القدرة التنافسية لمجالات النشاط التقليدية. ولاحقًا بدأت التدفقات المالية من دول لخليج - في صورة مساعدات وتحويلات إلى البلدان العربية الأكثر تصنيعًا مثل مصر وسورية - تصبح ضارة وساهمت في ظهور أعراض المرض الهولندي (تراجع التصنيع (Deindustrialization) كنتيجة لسعر الصرف المُبالغ فيه).

وكما سنرى في الفصل الثاني، فإن قصة سعر الصرف رغم ذلك ليست سوى جزء صغير من الصورة، إذ إن العنصر الرئيس وراء تراجع التصنيع هو الهزيمة في الحرب وصعود أيديولوجيا

(*) المافيوية القائمة على السرقة (المترجم).

الهزيمة التي أعدتها تلك الطبقة التجارية مع حجج تهرب بها من خطاب المساواة الشعبية وتحويل ولائها نحو رأس المال العالمي؛ لذلك، بدلاً من تعزيز أمن اقتصادات الحرب، زادت أرصدة وتحويلات الخليج تدريجًا الهشاشة البنيوية لموازين المدفوعات، وجعلت هذه الاقتصادات أقل قدرة على التعامل مع التحويلات العكسية في تدفقات الموارد. وفي الستينيات والسبعينيات، كان تشويه مكاسب النفط لأسعار الصرف ضئيــلاً وقـابلاً للاحتواء، ففي تلك االحقبة كانت الأنظمة الشعبوية تسيطر على حسابات رأس المال وتتحكم في أسعار الفائدة وأسعار الصرف؛ لموازنة الادخار والاستثمار، مع حماية سلة الاستهلاك الأساسي، التي كانت جزءًا لا يتجزأ من الأمن القومي، وكانت هذه الأسعار الكليانية تُبنى وتُضبط لوقف التسربات إلى الخارج واستيعاب التراكم وعمليات المعرفة. وفي الثمانينيات، وبسبب التحولات في التحالف الطبقي للأنظمة الحاكمة السالف مناقشته، لم تستوعب البلدان الغنية بالنفط بسكانها القليلين، ولا البلدان الأكثر سكانًا نسبيًا والأقل اعتمادًا على النفط اقتصاديًا، سلاسل النشاط الاقتصادي المعقدة، التي تستطيع أن تمكّنها من التنمية المُستدامة والمُستقلة.

علاوةً على ذلك، فإن السياسات الإصلاحية الداعمة للقطاع الخاص كانت مبنية على قناعة ضمنية بأن القطاعين العام والخاص يتنافسان على الموارد نفسها، رغم أن القطاعين في البلدان النامية التي تشغّل أقل من إمكانياتها كثيرًا لا يتنافسان، وخصوصًا عندما لا تتعرض الموارد المالية لضغوط دولية، فهناك مجال واسع في الاقتصاد لكلٍ من القطاعين العام والخاص ليعملا بصورة تكاملية. وبالنظر إلى عدم تعبئة الموارد (Demobilization) والمخاطر التي يواجهها القطاع الخاص في هذه البلدان، يعمل القطاع العام كمنصة إطلاق للمشاريع الخاصة. لكن بدلاً من خطة مارشال (Marshall Plan)، تقوم على حُقنة رأسمال مبدئية لرفع الاستثمارات العامة والخاصة بالتوازي، عمل العالم العربي بخطة مورغنتاو (Morgenthau Plan) (الخطة التي عُرضت على ألمانيا في البداية بعد الحرب العالمية الثانية بهدف الحد من التصنيع الألماني)، وكان هذا يتناقض مع ما كان قائمًا في حقبة ما بعد الاستقلال مباشرةً، حين كان الاستثمار الخاص مضمونًا بالتزام الدولة بزيادة الاستثمار العام وبحمل القطاع الخاص على أكتاف القطاع العام. ورغم الحقيقة الساطعة بأنه إذا ما تَلَبْرَلَت الاقتصادات ستحوّل الطبقاتُ التجارية الحاكمة المواردَ إلى الخارج، فإن البنك الدولي وصندوق النقد الدولي شجّعا الاستثمار الخاص كعلاج شافٍ في وقت لم يكن هناك مستثمر خاص عقلاني يستطيع الاستثمار في الأجل الطويل في سياقٍ اللايقين في المنطقة العربية. وببطء طبع تصدير المنتجات الأولية العالم العربي، وأصبحت مكاسب النفط دخولاً «غير مُكتسبة» لرأس المال التجاري ورأس المال المالي الدولي، تلك المكاسب التي هي ملك الطبقات العاملة. وبدءًا من عام 1997، كان أثر استخراج النفط في البيئة عند حسابه بمعدل الادخار، يخفض المعدل الإيجابي بنسبة 10 بالمئة في المتوسط (بالنسبة إلى المنطقة ككل بما

فيها تركيا وإيران)[35]؛ وهكذا تُركت الأجيال المقبلة بلا تنمية وبيئة متدهورة، كما توازى النمو غير المنصف والتشوهات المؤسسية مع التحولات في العلاقات الطبقية. لقد أدت هذه الإصلاحات إلى خلق «بلدان غنية بشعوب فقيرة»، لكن هذا لم يكن بسبب المرض الهولندي، بل بسبب تخلّي الأغنياء عن إعادة تدوير الثروة داخل الحدود الوطنية.

خاتمة

إن الأداء الضعيف المرتبط بالهجوم الإمبريالي لا يتعلق بالنفط العربي في حد ذاته، بل هو ظاهرة اجتماعية أوسع نطاقًا تسود حيثما تسعى الإمبريالية للسيطرة على المنتجات الأولية بوسائل عدوانية. ولتحليل هذا الفشل، لا بد من تقييم اجتماعي وسياسي وتاريخي للوساطة بين رأس المال والعمل. لقد تغافلت سياسة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي (عمدًا) عما هو واضح، وهو علاقات الطبقات التجارية العربية بالإمبريالية بقيادة أمريكا وبسياق الحرب، وكذلك الطبقات الحاكمة العربية التي تمارس انتهاكات قبيحة ضد حقوق الإنسان، بحيث لن تستجيب للنصح بالسعي إلى «الحكم الرشيد». والواقع أن نصائح البنك الدولي بتغيير استراتيجية الإدارة مع علمه بكون التغيير مستحيلاً، هي ببساطة تجميل للصورة العامة للدكتاتوريين أصدقاء الولايات المتحدة.

وبالطبع فإن توصية بلد بتجاهل أن لديه موارد محتملة من الثروة النفطية ـ كما فعل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في بعض الحالات ـ هي توصية لا معنى لها؛ فالنفط يمكن أن يكون مصدرًا لأرصدة مالية تخدم النمو الاقتصادي المستمر والتطويرات في مستويات الحياة الاجتماعية والرفاهية. وتأكيدًا لهذه النقطة، نجد أنه حتى عام 1977 نما متوسط الدخل الحقيقي للفرد في العالم العربي بنفس معدل نموه في شرق آسيا، لكن بعد ذلك، تضاعف ذلك المتوسط في شرق آسيا ثلاث مرات بحلول عام 1996، بينما ركد في العالم العربي منذ أوائل الثمانينيات وحتى حينه. ولا يمكن عزو كل هذا التراجع إلى أسعار أو عائدات النفط؛ حيث إن الأخيرة انخفضت مرة واحدة، ثم عادت إلى الارتفاع مرةً أخرى بدءًا من منتصف الثمانينيات.

إن تعاقب الهزائم العربية يغير نمط الاستهلاك؛ وتُحوّل الطبقات الحاكمة من الصناعة إلى التجارة، وثنائية العسكرة والتحكّم بالنفط، تمثّل سياق التنمية والسبب الرئيسي للتراجع العربي. يمكن عزو التقلبات في دورة الأعمال الإقليمية إلى الضغوط الناشئة عن قوى خارجية، وليس إلى قوى ناتجة من الآليات الداخلية للاقتصاد؛ فدورة أعمال العالم العربي تجسّد حالة «الدورة المدفوعة

(35) *Expanding the Measure of Wealth: Indicators of Environmentally Sustainable Development*, Environmentally Sustainable Development Studies and Monograph Series; no. 17 (Washington, DC: World Bank, 1997).

إمبرياليًا» (Imperialistically Determined Cycle) أو الدورة المدفوعة أساسًا بضغوط خارجية. لا تقيّد أسعار النفط وعائداته التنمية إلا بقدر ما تتجاوز تكاليف التوترات السياسية في الدولة التي تتوسط التعبير عن مصالح الطبقة العاملة، وإلا فإنها تعمل ببساطة كأداة استقرار من دون أن تتحول إلى نشاط إنتاجي، فإذا كانت السياسات تهدف إلى تحسينات في الرفاهية الاجتماعية والتشغيل المنتج من خلال إعادة توجيه عائدات النفط داخليًا؛ فإن الطبقات العاملة العربية وهي في يدها السلطة ستعمل على إضعاف القبضة الإمبريالية على النفط، على الأقل إلى الدرجة التي تملك معها سيادتها فعلاً.

إن تقويض التنمية العربية هو مفتاح هيمنة الإمبريالية بقيادة أمريكا على المنطقة، وما لم تعمل السياسات بعد الانتفاضات العربية على تمكين الطبقة العاملة، من خلال إغلاق دائرة القيمة وإعادة التوزيع المباشر والإصلاح الزراعي؛ فإن التنمية ستظل في حالة تراجع.

وقبل أن أبدأ في مناقشة المحددات السياسية للتنمية، سأعرض وانتقد في الفصل الثاني بعض السياسات الاقتصادية الكلية المُطبقة في العالم العربي مذ بدأت الحقبة النيوليبرالية.

الفصل الثاني

التنمية المعكوسة والسياسات المحافظة

بعد هزائم عسكرية متكررة، تخلّت الطبقات الحاكمة العربية ذات المصالح التي أصبحت أكثر تجذرًا مع رأس المال الدولي، عن سيادة سياستها واستقلالها. وقد تزامن هذا التحول الحاسم مع اتفاقيات كامب دايفيد عام 1979، هذه الاتفاقيات التي أزاحت مصر بعيدًا من محيطها العربي وشقت صف العالم العربي؛ فتردت منظومة الأمن العربي أكثر فأكثر. في هذا السياق كان من الضروري أن تتجاوز عائدات النفط، أو بصورة أفضل التمويل المُولّد وطنيًا، تكلفة عدم الاستقرار السياسي؛ إذ ليستمر النمو التنموي يجب أن تتجاوز تلك العائدات أو ذلك التمويل تكاليف الأمن والتكاليف الغارقة(*) للإنفاق والاستثمار العام. من الممكن افتراضيًا أن ينمو اقتصاد عربي في ظل ظروف مستقرة مع أسعار نفط منخفضة؛ لأن «السلام» (أو التوترات الخاملة) مُربح لدولة تعزز حقوق العمل، وهي الأرباح التي يمكن توجيهها للبنية الاجتماعية والإنتاج، ولكن المسار العكسي هو ما حدث في الواقع؛ فعملية التنمية المعكوسة التي ساهمت في الانتفاضات العربية، كانت بدفع من السياسات المسايرة للدورات المُقترحة من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في كل مرحلة، ففاقمت التدابير المبنية عليها الصدمات المتعددة التي تعرّض لها العالم العربي، كما كانت الانكماشات دائمة بسبب تقلبات أسعار النفط المتشابكة مع البيئة السياسية غير المستقرة، وهو ما عمّق الهبوط إلى القعر. لقد أدى التزام الطبقات الحاكمة بالإطار النيوليبرالي للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، انطلاقًا من مصالحها الطبقية المتجذِّرة، إلى هندسة حزمة من السياسات الاقتصادية الكلية، بما فيها الأسعار الكلية (الأجور وأسعار الصرف ومعدلات الفائدة) التي أدت إلى نتائج مضادة للتنمية.

(*) أي التكاليف التي لا يمكن استعادتها (المترجم).

تحددت الأسعار الكلية، بما فيها الأجور، عند مستويات غير كافية حتى للحفاظ على مستويات معيشة الأغلبية، ناهيك بتحسينها. ويجب أن نكون متأكدين أن الأسعار لا تهبط علينا من السماء، بل يتم إعادة إنتاجها عبر الزمن من خلال علاقات السلطة شبه الاستعمارية، التي تُقدّر الموارد العربية ضمنها بأقل من قيمتها، ولا يمكن للتفسيرات ذات الطابع النقدي أن تكفي لبحث اجتماعي، وإلا لكانت المحاسبة سيدة العلوم، فالأسعار تنتج من عمليات اجتماعية عضوية، يُستهلك فيها العمال والطبيعة ضمن شرَه الإنتاج لأجل الربح. ونظرًا إلى ضعف قوة الطبقات العاملة العربية تنظيميًا وأيديولوجيًا، فإن مواردها إما تُنتزع بأسعار زهيدة وإما تذهب عائداتها لتدور في اقتصاد الدولار في حال بيع النفط بأسعار عالية، وخلال عملية إعادة التدوير هذه، يثير البترودولار الخليجي الفوضى في المجتمعات ويغذي الانقسامات الهوياتية (الطائفية الدينية والقبلية العرقية) التي تشق صف الطبقة العاملة، كما يؤدي إلى تعطيل استخدام الموارد الحقيقية.

لقد احتاجت الأجندة النيوليبرالية إلى دعم نظري، وهكذا وظّف البنك الدولي وصندوق النقد الدولي - بالتزامن مع تراجع الأيديولوجيا الاشتراكية - الإطار النيوكلاسيكي، الذي رفع مكانة التنمية بقيادة القطاع الخاص من موقعها كرؤية منطقية لها عيوب وقصورات مُعترف بها إلى نظام إيماني. بلغ هذا التشويه ذروته في السنوات السابقة مباشرةً على الانتفاضات العربية، حيث طرح البنك الدولي وصندوق النقد مجموعة من الأدبيات التي أوصت بإلغاء التدخل الحكومي، وطالبت بتحرير الأسعار من قبضة السلطة الطبقية، وأوصلت الحكام العرب بنفاق سخيف بالحكم الرشيد كما ذكرنا في الفصل الأول، فتقديم المشورة لحكام مُطلقي الطغيان من نوع حسني مبارك وعلي عبد الله صالح في شأن الحكم بطرائق «رشيدة» لم يكن خطأً ناتجًا من الجهل أو المثالية، بل كان أمرًا محسوبًا، فكان توسل «الحكم الرشيد» من حكام فاسدين نوعًا من توهم خلق الواقع من الوهم بقوة الأيديولوجيا[1].

إن الأنظمة العربية لم تكتفِ بتنسيق حزمة كاملة من علاقات القوة التي تمكنها من العمل، بل قامت كذلك بمصادرة كل القوة[2]. وربما كان العالم العربي هو المكان الوحيد الذي كانت فيه هيمنة رأس المال على المجال الاقتصادي والسياسي كاملة؛ وهو ما يعني بالتالي أن الحكم الرشيد والإصلاح الممكنين في ظل هذه الأنظمة كانا مجرد ذر للرماد في عيون الطبقات العاملة لتهدئتها

---

(1) World Bank, *Better Governance for Development in the Middle East and North Africa: Enhancing Inclusiveness and Accountability: Overview* (Washington DC: World Bank, 2007), <http://documents.worldbank.org/curated/en/2007/09/10123610/better-governance-development-middle-east-north-africa-enhancing-inclusivenessaccountability-overview> (viewed 25 September 2012).

(2) Michel Foucault, *Power/Knowledge* (New York; Toronto: Pantheon Books, 1980).

وكبح ثورتها. ومن خلال استخدام لغة الإصلاحات في وضع لا يمكن إصلاحه، أيّد تحالف البنك الدولي وصندوق النقد الدولي القمع وتدمير التنمية. وإضافة إلى وضع اللايقين المرتبط بحروب العدوان الإمبريالي الذي يكتسب مظهر القوة القاهرة، أدى التفاعل بين السياسات الكلية المعتمِدة على القطاع الخاص والآثار المنبثقة منها إلى نتائج كارثية؛ ففي ظل الكارثة المزدوجة للحرب والسياسات السيئة، سمح طاقم الخصخصة وعدم التدخل الحكومي وانفتاح حسابات رأس المال، بنقل القيمة بأسعار بخسة أو من دون تكلفة تقريبًا، حيث تم تفكيك العمل والموارد الأخرى من خلال الخصخصة؛ ليتم انتزاع الأصول ذات الطابع الاجتماعي، وعادةً ما تفقد الطبقة التي تكتسب عيشها بوسائل إنتاج خاصة بها، وسائل إعادة إنتاجها الذاتية، وتضطر إلى الالتحاق بالسوق بحثًا عن وظيفة، وخلال ثلاثة عقود من إصلاحات السوق، انخفضت حصة العمل من الدخل الكلي في العالم العربي من نحو الثلث إلى أحد أقل الأنصبة عالميًا[3]، وقد وصلت الأسعار القائمة على السلطة الطبقية ـ في إطار «التوازن النيوكلاسيكي الذي يجب أن يتحقق» ـ إلى النقطة التي يملك رأس المال عندها كل شيء تقريبًا في حين لا يكاد العمل يملك شيئًا.

لقد حولت دوغما الكفاءة النيوكلاسيكية الوهم إلى حقيقة وشلّت النمو التنموي، فالشغيلة أصبحوا يملكون أقل ليشتروا به، بينما يشترون سلعًا أساسية مُستوردة أكثر، ومع ذلك كان هذا الوضع يتجه نحو الحقيقة خلف كفاءة باريتو: الفقراء يصلون إلى القاع الذي لا يوجد بعده حال أسوأ؛ وبالتالي دمّرت الكيمياء بين باريتو ـ وهو عضو مجلس شيوخ إيطالي فاشي ميت منذ زمن

---

(3) Key Indicators of the Labour Market [KILM] (various years).

اعتمادًا على البيانات المتاحة ليس من الممكن تقدير نصيب العمل العربي من الناتج الإجمالي باستخدام نصيب العمل غير المُعدل، الذي يساوي معدل تعويضات العاملين إلى القيمة المُضافة (صافي الضرائب غير المباشرة واستهلاك رأس المال الثابت)، وبطريقة أخرى، فإن تقدير نصيب العمل ربما يُستخلص من نصيب العمال في الاستهلاك مُرجحًا ببيانات توزيع الدخل حيثما توافرت، كون العمال العرب لا يدخرون، ومن خلال هذه النتائج سيشكل نصيب العمال العرب قرابة ربع الدخل الإجمالي، وهو ما يقترب من تقارير منظمة العمل الدولية غير المنتظمة.

وقد استخدمت غيريرو بعض التقنيات الإحصائية وتوصلت إلى النتائج التالية بخصوص أنصبة العمال العرب: اليمن 0.27، تونس 0.45، السودان 0.41، العربية السعودية 0.36، قطر 0.29، عُمان 0.34، المغرب 0.37، ليبيا 0.28، لبنان 0.40، الكويت 0.32، الأردن 0.49، العراق 0.11، مصر 0.29، الجزائر 0.41، وتقدّر بيانات منظمة العمل الدولية نصيب العمل العربي بأقل من ذلك، انظر: Marta Guerriero, *The Labour Share of Income around the World: Evidence from a Panel Dataset*, Working Paper Series; no. 32 (Institute for Development Policy and Management [IDPM], Development Economics and Public Policy, 2012).

يُظهر تقرير الأجور العالمي الصادر عن منظمة العمل الدولية عام 2012 ـ 2013، أن معظم البلدان شهدت منذ الثمانينيات اتجاهًا تنازليًا في «حصة أجر العمل»، ما يعني أن تعويضات العمل أصبحت تحوز حصة أقل من الدخل القومي مقابل حصة أكبر منه لدخول رأس المال، كما أظهر نفس التقرير أن الأجور الحقيقية انخفضت باطراد بالنسبة إلى البلاد التي غطتها بيانات الأجور بين عامي 2000 و2011.

طويل - والمؤسسات المالية الدولية التي تحكمها أمريكا، بطريقة كافكاوية(*)، خريطة الطريق العربية إلى «التنمية» فوق رؤوس الطبقة العاملة العربية.

سأراجع في هذا الفصل وأنقد بعضًا من تلك السياسات، بهدف فهم السياق الاجتماعي والسياسي الذي توقفت فيه التنمية.

أولًا: سنوات الطفرة

بدءًا من عام 2002 ونتيجة ارتفاع أسعار النفط، بدأ العالم العربي يشهد طفرة نفطية جديدة تشبه في كثير من الجوانب الطفرة السابقة التي شهدها بين عامي 1974 و1981. ومنذ ذلك العام (2002)، بلغت المدخرات الزائدة على الاستثمار بالأسعار الثابتة للدولار عام 2000، 1.2 تريليون دولار على مستوى العالم العربي، كما تُقدر المدخرات المُرسملة الزائدة على الاستثمار المحلي لدول الخليج منذ عام 1970، بما يراوح بين أربعة وخمسة تريليونات دولار، وبين عامي 2001 و2011، بلغت المُدخرات غير المُرسملة الزائدة على الاستثمار في دول الخليج وحدها نحو 2.2 تريليون دولار[4]. قامت الطفرة الحالية على ارتفاع أسعار النفط أكثر مما فعلت الطفرة النفطية السابقة؛ نظرًا إلى دور الدولة في الاقتصاد سابقًا، أما بين الطفرتين، وكنتيجة لانخفاض عائدات النفط والسياسات الخاطئة، فقد شهد العالم العربي أحد أعلى معدلات البطالة وأقل معدلات نمو الدخل الفردي وأسرع فجوات توزيع الدخل اتساعًا في العالم[5]، فكانت حقبة خانقة. ومع الانفتاح وانخفاض عائدات النفط منذ الثمانينيات، تقلص تمويل البنية التحتية الاجتماعية. وفي عام 2002 كانت معدلات الاستثمار في معظم الاقتصادات العربية عند مستوى 16 بالمئة، وهي الأقل مقارنةً بجميع مناطق العالم[6]، بينما كان النمو في إنتاجية العامل في المتوسط سلبيًا، وظلّت التجارة البينية في المنطقة عند مستوى منخفض بلغ 10 بالمئة[7]، وبلغ هروب رأس المال في حالة السعودية، أكبر اقتصاد عربي، ربع الناتج المحلي الإجمالي[8].

وعلى الرغم من القدرة الاستيعابية العالية محليًا، فقد هرب رأس المال النقدي إلى الخارج.

(*) أي التكاليف التي لا يمكن استعادتها (المترجم).

(4) *World Development Indicators* (various years).

(5) *World Development Indicators* (various years), and Estimated Household Income Inequality Data Set (EHII) (various years).

(6) *World Development Indicators* (various years).

(7) Key Indicators of the Labour Market [KILM] (various years).

(8) United Nations, Economic and Social Commission for Western Asia, *Survey of Economic and Social Developments in the ESCWA Region 2007-2008* (New York: ESCWA, 2008), <http://www.arab-hdr.org/publications/other/escwa/sum-ecosocial-dev-08e.pdf> (viewed 10 September 2013).

وخلال السنوات العشرين ما بين الطفرتين النفطيتين، كانت المنطقة في ما يشبه سقوط حر، مسجلة رقمًا قياسيًا في سوء الأداء وفق المؤشرات الاقتصادية الأساسية، مواكبًا ذلك التدني الملحوظ والتراجع في الأيديولوجيا الاشتراكية. وعندما عادت أسعار النفط وعائداته ومداخيله إلى الارتفاع ثانيةً عام 2002، وبغض النظر عن النمو العالي المدفوع بارتفاع نصيب الصادرات، ظل نمو الاستثمار والإنتاجية في اتجاه تنازلي[9]، ولم يكن تدفق رأس المال النقدي ليعالج الضرر الناتج من السياسات التي رعاها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي طوال الأعوام الثلاثين الماضية. وخلافًا للطفرة النقدية الأولى 1974 ـ 1981، عندما قادت الدولة عملية تخصيص الموارد، هناك سمات مميزة للطفرة النفطية الحالية، أولها المشاركة الأكبر للقطاع الخاص، وإن ترافق مع ارتفاع الاستثمار الخاص وانخفاض الاستثمار الكلي نتيجة انحسار نصيب الاستثمار العام فيه. وذهب الاستثمار الخاص إلى ما يُعرف بالاقتصاد الناري: التمويل والتأمين والعقارات (FIRE - Finance, Insurance, and Real Estate Economy) أو إلى مناطق الربح السريع المرتبطة برأس المال السريع الغلة أو نشاط المضاربة. إلى جانب التحوُّل إلى القطاع الخاص، أدت احتمالات توسّع الصراعات الإقليمية إلى توريط الطبقة والهيكل المؤسسي، فاستولى وكيل التنمية الرئيسي ـ تحالف التجار العرب ورأس المال المالي بقيادة أمريكا ـ على مؤسسات الدولة، وللمفارقة كان رأس المال التجاري أكثر شراهةً وولاءً للغرب ممن سبقه.

وبينما كانت تتشكل فقاعات الأصول، وبخاصة في قطاع العقارات، نتيجة فائض السيولة، أدى انعدام الأمن السياسي إلى انخفاض القيم الحقيقية للموارد؛ فالأصول في مناطق الحروب لا قيمة لها، وكانت النقود التي أغرقت قطاع العقارات وغيرها من الأصول لتشكّل الأسعار المضاربية (Prices Speculative)، لا تكاد تُتداول أو كانت تدور بين حلقات ضيقة من المضاربين الأثرياء، فولّدت الأصول المتضخمة والعمليات المالية قيمة مُضافة ضئيلة، ومع ذلك فإن فصل القطاع المموَّل (Financialised) عن باقي الاقتصاد لم يكن بلا أضرار بالتأكيد، حيث لم يحرك التراكم النقدي تراكمًا إنتاجيًا. ومن خلال سياسة البنك المركزي النقدية المُنحازة إلى الطبقة التجارية، استنزف القطاع المُمَوَّل خزانات الدولة وسحب الأموال العامة تدريجًا؛ وهو ما وفر التمويل لصفقات الأصول التي يقوم بها الأثرياء على حساب الأصول الاجتماعية، وإحدى صور تصور هذه العملية هي تخيل أن البنك المركزي خلق أموالاً لتوسيع الائتمان لأجل الطبقات الأكثر ثراءً، وهو ما لا يختلف كثيرًا عن جرعات إنقاذ المؤسسات المالية في الأزمة المالية عام 2007 ـ 2008.

هكذا زادت أصول القطاع الخاص المضمونة بسبب قوة رأس المال وقدرته على تحويلها إلى دولار مُثبّت مقابل العملة المحلية، في حين مارست حكومات متعددة التقشف لخدمة ديونها،

(9) *World Development Indicators* (various years).

وهو ما أدى إلى فوائض أولية في ميزانيات الحكومات. وبينما كان معدل الاستثمار ينخفض، كان الائتمان المحلي للقطاع الخاص يرتفع من حدود 15 بالمئة في الستينيات والسبعينيات إلى مستوى عالٍ بلغ 46 بالمئة عام 2009[10]. خلال هذه العملية، عزت أدبيات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي التدهور التنموي إلى التدخل الحكومي في الاقتصاد[11]، لكن مع تراجع دور الدولة، وجهت قوى «السوق الحرة» المُفترضةُ المواردَ إلى أقلية كانت قد استولت على الدولة بالفعل. وفي ظل استمرار أوضاع انخفاض النمو وانخفاض نمو الإنتاجية مقابل تزيد البطالة والفقر، افترض البنك الدولي وصندوق النقد الدولي أن الإخفاقات ترجع إلى تشوُّه السياسة الضريبية والدعم والمبالغة في قيمة العملة وجمود أسواق العمل. وعلى الرغم من تراجع الأداء الاقتصادي استمر الترويج لسياسات السوق الحرة وخفض النفقات العامة وخفض التضخم وانفتاح حسابات رأس المال والتجارة والاعتماد على القطاع الخاص كحلول، فقيل إن نمو العمالة سيتحقق بخفض العمالة العامة والاستثمار العام، الذي سيهيئ المجال لنمو الاستثمار الخاص[12]. وحين تراجع القطاع العام وارتفعت البطالة حُمِّل تزايد الفساد وارتفاع النمو السكاني وسوء الحكم مسؤولية الانهيار؛ وكان نموذج السوق الحرة بالنسبة إلى القوادين الأيديولوجيين للمؤسسات المالية الدولية وكتابها في صحافة المال، خارج مجال النقد، وكانت رموزه الرياضية ـ وهذا كل ما كانوه ويكونونه، رموزاً في معادلة ـ محاكاة هازلة للواقع؛ ولقد كانوا أبعد ما يكون من تعقيدات الظروف الحقيقية، بحيث كان يمكن أن يعنوا أي شيء في أي وقت.

أما الخصوبة السكانية والتقاليد الثقافية التي افتُرض ضمنًا أنها متغيرات يمكن التعامل معها بسياسات قصيرة الأجل، فساد تصور بأنها ستنخفض مع سياسات التكيف الهيكلي، فكانت سياسات «السوق الحرة» هذه باعتمادها على متغيِّرَين يمثلان بُعدين فقط، السعر والكمية، تلقي بالنموذج جانبًا كحل كلما ظهرت حالة اجتماعية حقيقية، فكان نموذج التوازن نفسه (بمصطلحات المنطق الأفلاطوني المحدث) صحيحًا منطقيًا لكن غير قابل للتطبيق واقعيًا، بينما ماثلت سياسات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي الطقوس الدينية، لكن للادينيين. وكانت آثار نهب اقتصادات

---

(10) *World Development Indicators* (various years).

(11) World Bank, *Reducing Vulnerability and Increasing Opportunity Social Protection in the Middle East and North Africa*, Orientations in Development Series (Washington DC: World Bank, 2002), <http://www.wds.worldbank.org/servlet/WDSContentServer/WDSP/IB/2002/08/09/000094946_02073004020126/Rendered/PDF/multi0page.pdf> (viewed 4 January 2013).

(12) Karen Pfeiffer, «Does Structural Adjustment Spell Relief from Unemployment?: A Comparison of Four IMF «Success Stories» in the Middle East and North Africa,» in: Wassim N. Shahin and Ghassan Dibeh, eds., *Earnings Inequality, Unemployment, and Poverty in the Middle East and North Africa* (Westport, CT: Greenwood Press, 2000), pp. 113–114.

العالم العربي، في عكس كامل للحقائق، تُعزى إلى عدم تبنّي العرب سياسة السوق الحرة (غير الموجودة لا هي ولا الحرية في أي مكان) بالكامل، فقد تم تشييء السياسات وسياسات العرض لتغييب الفاعل التاريخي، ألا وهو الإمبريالية. وقد غطى تحالف البنك الدولي وصندوق النقد الدولي توسع فجوة التفاوت في الدخل والانحياز السياسي ضد العمل، بالجهود الرمزية لتحسين التعليم ومشاركة المرأة في سوق العمل. ومع ذلك، فمع غرق الطبقة العاملة في الفقر، اشتدت رموز قمع المرأة، الحقيقية والمخترعة، ومع اعتياد توزيع نصيب متناقص من الدخل على الطبقة العاملة، أُعيد توزيع نسبة أقل فأقل من ذلك النصيب لشرائح متنامية من الرجال الفقراء وأكثر للنساء الفقيرات كذلك، على الرغم من أنه فعليًا كان يتم إفقار الجنسين بالطبع.

هكذا استخرج تحالفُ البنك الدولي وصندوق النقد الدولي السوقَ الحرةَ من واقع ليس موجودًا، فارضًا أنماطًا من الإدارة على أساس من التجريد الآحادي الجانب، ومُوظِّفًا مجموعة من الحجج التافهة لإلقاء اللوم على التقاليد الثقافية والموروثة للطبقات العاملة الوطنية، وقد غطّيا سياساتهما الكلية التي ساهمت في الإفقار، بستار الدفاع عن حقوق المرأة والحق في التعليم. لقد كان تكافؤ الفرص والمؤسسات التمثيلية الواسعة، وبصورة حاسمة خلو المنطقة من التدخلات الإمبريالية، شروطًا تنموية ضرورية في السياق العربي، الذي يبدو في سبيله للتخلص من عماه الأيديولوجي (الناتج من الكليات الأيديولوجية لهذه المؤسسات)، لكن العامل المُحقق للتنمية يرتبط عضويًا بصيرورة سلطة العمل في الدولة. ومع زيادة حرية السوق في العصر المالي، زادت ثروات ومدخرات الأقلية الضيقة التي تمارس السلطة من خلال الدولة أو تحت الغطاء الأمني للإمبريالية التي تقودها أمريكا. وبدلًا من الاستثمار في الوطن، أظهرت الطبقات التجارية براعة تنظيمية واستثمرت بالخارج حيث العائدات أكثر أمنًا، وتجاهل تحالف البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في قاموسهما ما كان بديهيًا، فالمقصود في الحقيقة كان دائمًا هو تفكيك التشكيلات الاجتماعية العربية. أما بالنسبة إلى رأس المال في المراكز الرأسمالية، فلم يكن تحطيم النقابات فيها أو التدمير الاجتماعي في الأطراف الرأسمالية عواقب عرضية أبدًا، بل كانت تدابير اجتماعية ضرورية لتراكم رأس المال.

ثانيًا: من السياسات الوطنية إلى السياسات اللاوطنية

مارس عدد من الدول العربية سياسات تحكُّم انتقائية في حسابات رأس المال والتجارة، قبل تحرير قنوات نقل الموارد ما قبل الثمانينيات، فكانت تحدد معدلات فائدة وأسعار صرف مختلفة لضبط الادخار والاستثمار وتقييد تدفقات رأس المال إلى الخارج. وقد عززت السندات الطويلة الأجل التي بيعت في السوق الداخلية، خلال حقبة إعادة البناء بعد دحر الاستعمار، توسّع عرض النقود والاستثمار المُمول. أما في ظل النيوليبرالية فقد انفتحت حسابات رأس المال وتقلّصت معدلات الفائدة وأسعار الصرف المتعددة إلى معدل وسعر واحد، وأصبحت العملة الوطنية موضوعًا

للتداول الدولي، بينما لجأت الدول التي تصدر القليل من النفط والتي تعرضت لمشكلات في ميزان المدفوعات (الدول ذات الكثافة السكانية العالية واحتياطيات النفط القليلة) إلى الاقتراض الخارجي، لتحافظ على أسعار صرف عملاتها؛ وبالتداخل مع تزايد التدخل الإمبريالي والحروب، زادت مخاطر السوق اللايقين المرتبط بها، كذا زادت علاوة المخاطرة ضمن سعر الفائدة الوطني الموحد أكثر فأكثر ليمنع ذلك تدفقات رؤوس الأموال إلى الخارج؛ فأدت تكاليف الاقتراض العالية على تمويل المشروعات الوطنية إلى إضعاف الاستثمار، حيث لا قدرة على الادخار العام أو الاستثمار الخاص. أما تدابير الاستقرار القصيرة الأجل في الموازنة العامة المنوطة بالنيوليبرالية، فاقتضت تقليل الاستثمار العام بالتزامن مع تقليص عرض النقود؛ ولم تعد الدول قادرة على إصدار النقود، لأن متحصلاتها من النقد الأجنبي كانت تتناقص أو يجب حفظها في الاحتياطيات لضمان استقرار سعر الصرف، وفي الدول المنخفضة القدرة النفطية، انتُهك النطاق النقودي نتيجة حلول الدولار محل العملة الوطنية المتدهورة، وضربت الدولرة (Dollarization) الضمنية أو الصريحة سوق النقود تدريجًا، التي تمثل الدليل الملموس على غياب السيادة على السياسة النقدية. شملت سياسات الاستقرار القصيرة الأجل تدابير لتقليص الرعاية الاجتماعية، أدت إلى تقليص العمالة والأصول الوطنية. وتراكمت الآثار الاجتماعية السلبية للتقشف القصير الأجل عبر الزمن لتؤدي إلى كارثة في الأجل الطويل، فساءت الأوضاع في كلٍ من الأجلين القصير والطويل، اللذين لا يمكن فصلهما في الواقع في جدل التواصل والانقطاع التاريخي؛ ففي الحقيقة، كان الفصل التحليلي للأجل القصير عن الطويل حيلة زائفة أخرى، كان نتاجها تقويض النمو والتنمية في الأجل الطويل، فتم التعامل مع هذا البناء الشكلي للزمن على نحوٍ حرفي كما لو كان زمنًا تاريخيًا حقيقيًا. لذلك، فمقولة «بعد مدّة من شد الأحزمة، سيحلّ الازدهار على العرب» هي نسخة أخرى من وعود الأحد الذي لا يأتي، فالأمر لا يعدو كونه حيلة لإخضاع الطبقة العاملة.

لم تكن حزمة سياسات السوق الحرة هذه تتعلق كثيرًا بتقليص الإنفاق الحكومي وعرض النقود، الذي كان قد تحقق على أي حال، بل كان غرضها الحقيقي هو التحويل الهيكلي لملكية هذه السياسات بعيدًا من القبضة الوطنية، لتنتقل إلى رأس المال بقيادة أمريكا؛ ولتكبح آفاق النمو الطويل الأجل؛ فالسيادة على السياسة الوطنية هي الأساس. ففي ظروف ضعف القدرة الإنتاجية، يقود تدخل الدولة عملية التنمية[13]، لكن البنك الدولي وصندوق النقد الدولي سعيًا لتقليص القطاع العام وخفض الضرائب ومنع تدخل الدولة وخفض الاستثمار العام وموازنة الموازنة الحكومية، ثم زعما أن الدولة ستحصل على موارد كافية في القطاع الخاص لقيادة التنمية. لكن

(13) Alfredo Saad-Filho, «Life beyond the Washington Consensus: An Introduction to Pro-Poor Macroeconomic Policies,» *Review of Political Economy*, vol. 19, no. 4 (2007).

الدولة العربية لم تفعل، فهي بوصفها أكبر جهة مسيطرة على أصول مالية، توفر الائتمان للنشاط الاقتصادي الكبير الحجم، فيضمن إنفاق الدولة التدفق المستمر لرأس المال النقدي، الذي ترتبط به الأنشطة الاقتصادية بمراحلها كافة، كما أن قدرة الدولة على القيام بالتزاماتها المالية يعمل كضامن للنشاط الاقتصادي وللاستقرار الطويل الأجل، وقد غُيِّب كل هذا عمدًا في دراسات الاقتصاد النيوكلاسيكي.

إن نمو القطاع العام هو ما يدعم استقرار النشاط الاقتصادي أو ينزلق به، وخصوصًا في الدول العربية المكشوفة على التهديدات الخارجية التي تنتهك دورة أعمالها، والأهم من ذلك أن وساطة الدولة بين رأس المال والعمل يعدل الأثر التوزيعي للنمو[14]، كما يمكن هذا التدخل أن يعزز إما ادخار الطبقة الحاكمة وإما استهلاك الطبقة العاملة. وحين يسود اللايقين وارتفاع معدلات الواردات؛ يميل الأغنياء إلى الادخار في الخارج وكذلك الطبقات العاملة لاستهلاك السلع المُنتجة في الخارج بسبب الضعف الذي أصاب البنية الإنتاجية. كما أن كل الأنشطة الاقتصادية السريعة الدوران تضفي على الاستثمار صفة المضاربية قصيرة الأجل، ومع هذا تتضح صورة أبرز من نمط التراكم التجاري، تبدأ في تنظيم ترتيب الحياة البشرية.

منذ عام 1980، تراجع دور الدولة في الاقتصاد، وتغيّر اتجاه السياسة المالية مما يُسمى التدخل الحكومي المُشوِّه إلى ما يُفترض كونه نظام أسعار «نقيًا» يعمل على تخصيص الموارد بطريقة مرغوب فيها اجتماعيًا، وهو نقيٌّ بمعنى أنه عند كل حالة قصور في السوق، سيكون هناك سعر يلغي الفوائض ـ من عرض وطلب ـ بالسوق المذكورة من دون تدخل حكومي، وهو ما يعطي لهذا السعر مواصفات شبه إلهية. وقامت الدول العربية بدورها بخفض الإنفاق والضرائب، مُنفذةً تقشفًا ماليًا ومُنسحبةً من ميدان الرعاية الاجتماعية، التي تُدعم أساسًا بالاستثمار العام. ومع ذلك، استمرت هذه الدول في تقديم إعانات مباشرة إلى الطبقة العاملة كمسكّنات ومسكّنات فقط، أي لم يكن للاستهلاك «منفذ» على الإنتاج؛ وبقي استهلاكًا استهلاكيًا، فضعف التعاضد بين جانب الطلب وجانب الإنتاج؛ حيث أدى الانفتاح التجاري إلى استيراد الجزء الأكبر من سلة الاستهلاك من الخارج؛ فالدول العربية اليوم مثلاً هي مستورد مهم للغذاء[15]، وبينما كانت تُنفذ هذه التدابير، تسبب تآكل الزراعة الوطنية مع قوانين طرد قسري في أكبر عملية طرد من الأرض منذ بداية القرن العشرين[16].

(14) Ben Fine, «The Developmental State and the Political Economy of Development,» in: K. S. Jomo and Ben Fine, eds., *The New Development Economics: After the Washington Consensus* (New York: Zed Books, 2006).

(15) Food and Agriculture Organization (FAO), Country STAT, (various years), <http://www.fao.org/economic/ess/countrystat/en> (viewed 10 July 2012).

(16) United Nations, *The Demographic Profile of Arab Countries' Ageing Rural Population* (2008).

ومع ذلك، فالجانب الأساسي الذي مكّن قبضة السياسات النيوليبرالية الانكماشية كان إطار الاستثمار، إذ تستخدم السياسات النيوليبرالية مغالطة أخرى هي افتراض أن العجز المالي يرفع أسعار الفائدة ويزاحم القطاع الخاص، وهو ما لا يحدث إلا حين يكون الاقتصاد قريبًا من حالة التشغيل الكامل؛ أما حين توجد موارد غير مُستغلة، يكون هناك مجال اقتصادي لزيادة جميع أنواع الإنفاق العام والخاص، وحتى حين تحدث المزاحمة في ظل التشغيل الكامل، فإنها لا تكون كاملةً، إذ إن مرونة الاستثمار الخاص إلى الإنفاق الحكومي مهما كان نوعه ستكون أقل من سالب واحد صحيح[17]، فضلاً عن أن معدل الفائدة في اقتصاد مفتوح بموازين مدفوعات هشة، يخضع لإدارة البنوك المركزية لمنع تدفق رؤوس الأموال إلى الخارج، فليس لديها الكثير لتفعله لتمويل الاستثمار في المناطق الخطرة ذات الأسواق المالية الضحلة، كما أن معظم الاستثمارات العربية تبدأ بتمويل ذاتي على أية حال. وهكذا، فإسقاط التدابير التي تعمل على نحوٍ سيئ فعلاً في نصف الكوكب الغربي، على واقع العالم العربي، لا يبدو مجرد فقر في الخيال، بل إن مهندسي سياسات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي كانوا على وعي كامل بهذه الحقائق، فالغرض إذًا كان ببساطة خفض الإنفاق الحكومي ومعه نصيب الطبقة العاملة في القيمة.

لم تتمكن الحكومات العربية المأزومة ماليًا من السيطرة على العجز المالي؛ حيث ارتفع الإنفاق لأجل الاستقرار مع تراجع عائدات الضرائب، كما ارتفعت معدلات الفائدة، ليس بسبب ذلك العجز، بل بسبب المخاطر المحلية في علاقتها بالعائدات على أسواق رأس المال في الخارج، كما ارتفعت معدلات التضخم بسبب انخفاض الإنتاج الوطني واحتكارات الاستيراد القائمة على المحسوبية وارتفاع أسعار الواردات[18].

إن انفتاح حسابات رأس المال والتجارة يجعل تمويل العجز ممكنًا بالأساس من خلال المدخرات الخارجية أو الاقتراض، وهو ما يؤدي بدوره إلى انهيار العملة أو التضخم، وأزمة في الميزان التجاري؛ وسيزداد التضخم بدوره نسبيًا بنسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي تقريبًا. وعلى العكس، حين تُمارس الضوابط الانتقائية على حسابات التجارة ورأس المال؛ فإن قيود موازين المدفوعات تكون أقل صرامة، ويكون ممكنًا تمويل العجز المالي بعائدات الضرائب، كما يمكن تصميم أسعار فوائد ادخار واستثمار متعددة بما يدعم التوسع الصناعي، وهو ما كان يحدث في الماضي في دول «الاشتراكية» العربية حتى خسرت الحرب، ورممت هياكلها الاجتماعية،

(17) John Weeks [et al.], «On the Macroeconomics of Poverty Reduction Case Study of Viet Nam: Seeking Equity within Growth,» *CDPR Discussion Paper*, no. 2102 (2002).

(18) Elena Ianchovichina, Josef Loening, and Christina Wood, «How Vulnerable Are Arab Countries to Global Food Price Shocks?,» *Policy Research Working Paper*, no. 6018 (March 2012).

وسلكت الطبقة المالكة لجهاز الدولة بميلها الطبقي ووافقت على شروط العلاج النيوليبرالي.

وعدا بلدان الخليج، التي لديها ما يكفي من المال لتسد أي عجز طارئ، تعاني البلدان العربية قاعدة ضريبية ضحلة وحسابات رأس مال وتجارة مفتوحة. ولا تستطيع هذه الحكومات تسييل الدين (لأن النقود التي تصدرها تهرب إلى الخارج أو تشتري سلعًا من الخارج) أو فرض ضريبة دخل تصاعدية، على الرغم من كون الضرائب متدنية، وتمثل 10 بالمئة فقط من الناتج المحلي الإجمالي في المتوسط[19]، وبدلًا من ذلك تطبق هذه الحكومات ضرائب المبيعات والقيمة المضافة غير المباشرة، التي تعاقب الطبقات العاملة ويصعب تطبيقها في الاقتصادات النقدية وغير الرسمية. وفي الوقت نفسه، يعمل كلٌّ من انكشاف العملة الوطنية للضغوط الدولية وارتفاع معدلات الاستيراد وهيمنة الطبقة التجارية على أجهزة الدولة، على تحويل الحكومات إلى كاتب حسابات لحساب رأس المال المالي الدولي.

أُضعفت معدلات الفائدة العالية النمو الاقتصادي؛ ليس لأن المستثمرين لم يستطيعوا الاقتراض لأجل الاستثمار، بل بالأساس لأن تلك الأسعار العالية دولرت الاقتصادات وفتحت الباب للمضاربة على الأصول الحقيقية والعملة الوطنية. وما لا يثير الدهشة كذلك أن السياسة النقدية سحبت الأرصدة من الاستثمار العام وكثفت مشاكل موازين المدفوعات كما ضخمت أسعار السلع الأساسية؛ فعلى مدى عقد قبل الانتفاضات، كانت أسعار السلع الغذائية ترتفع بينما تتراجع الأجور[20]، في حين كانت سياسة البنوك المركزية تدعم أسعار العقارات بضمانها سيولة وفيرة وتسهيلها تحويل النقود لدولارات بأسعار صرف ثابتة. وبينما نمت أصول الطبقة الحاكمة بسبب سياسة تثبيت سعر الصرف مقابل الدولار، ارتفعت أسعار المواد الغذائية للطبقات العاملة بفعل السياسة نفسها. ونظرًا إلى ارتفاع نسبة أصول الطبقة الحاكمة إلى أصول الطبقة العاملة؛ كانت سياسة تثبيت سعر الصرف أو ربطه المرن أكثر دعمًا للأغنياء، فقد تحددت قيم ثرواتهم بسعر ثابت للدولار في الأسواق الدولية، بضمان الثروة الوطنية التي أنتجتها الطبقة العاملة، وحققت سياسة معدل الفائدة ـ بدلًا من معالجة مسائل الادخار والاستثمار ـ هدفًا وحيدًا هو إبطاء تدفق رأس المال إلى الخارج، بينما قلّصت السياسة النقدية الانكماشية مساحة الائتمان التي قد تساعد على نمو الصناعة وثروة الطبقات العاملة.

كانت البنوك المركزية في العالم العربي مرتبطة عضويًا بهيكل رأس المال التجاري، فهي

---

(19) United Nations, Economic and Social Commission for Western Asia, *Survey of Economic and Social Developments in the ESCWA Region 2005-2006* (Beirut: United Nations, 2006).

(20) Stephen Maher, «The Political Economy of the Egyptian Uprising,» *Monthly Review*, vol. 63, no. 6 (2011).

تمثل جزءًا من البعد المنظم لرأس المال، الذي يفرض القاعدة القائلة إن النقود شكل مغترب من القيمة يعلو على المجتمع، وكلما ازداد تعقد وساطة الائتمان ـ الطبقات المختلفة من الاستحقاقات على الاستحقاقات وصناديق التحوّط والتوريق الهادفة للحل الجزئي لتناقضات القيمة الناتجة عن الأزمة الحقيقية للتراكم ـ زادت لعنة النقود لدى الطبقات العاملة؛ ومن ثم ازداد التقشف. أدى التحول التدريجي، منذ الثمانينيات، في مرتكز العملة الوطنية من الفضاء الوطني المُؤمن إلى الفضاء المالي الدولي الأكثر تعقيدًا، إلى إخضاع الطبقات العاملة العربية لتقشف لم تتصدَّ له المعارضة الوطنية، وما حدث في أوروبا والولايات المتحدة بعد أزمة 2007 ـ 2008، كان قد اختُبر فعليًا في العالم الثالث باسم التكيُّف الهيكلي؛ ذلك بأن ارتباط العمل والتراكم الدولي عملية عضوية ومُكمّلة بعضها لبعض. لا تختلف السياسة النقدية الحالية ـ ما بعد الانتفاضات عن السابقة عليها؛ فالبنوك المركزية تهدف من خلال التلاعب بسعر الفائدة إلى خفض التضخم وتقليل القيود على ميزان المدفوعات بتنظيم وتيرة النشاط الاقتصادي، لكن ما حدث هو العكس، إذ خفَّضت معدلاتُ الفائدة العالية التي فرضتها تلك البنوك، كميةَ النقود المتاحة للدولة والعمال، بينما لم تنظم النشاط الاقتصادي. وبالنظر إلى سطحية تطور الأسواق المالية، أي عدم وصولها إلى الطبقات العاملة، إضافة إلى مطالبة البنوك الخاصة بضمانات عالية مقارنة بالمخاطر الوطنية وقلة مشاركتها في تمويل النشاط الصناعي، فإن سعر الفائدة كان غير ذي علاقة بالاقتصاد الوطني، أي كأنه هابط عليه من الفضاء الخارجي.

خلال الأزمة المالية الكبيرة عام 2007 ـ 2008، ظلت معدلات نمو الدول العربية إيجابية؛ بسبب قلة روابطها بالأسواق المالية العالمية، بينما تحمّل الممولون العرب ودول مجلس التعاون الخليجي ـ العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والبحرين والكويت وقطر وعمان ـ خسائر كبيرة، ولم يعالج معدل الفائدة الادخار والاستثمار أو العرض والطلب، ليوافق الاقتراض المُستهدف من الموارد الوطنية أو لتعزيز الاستثمار، وكل ما فعله كان تنظيم معدل تدفقات رأس المال مع قابلية تحويل العملة الوطنية إلى دولار. على أية حال، في ظل انفتاح حسابات رأس المال، يجب أن تبقى أسعار الفائدة عالية، ليس لتقييد الهروب المفرط لرأس المال إلى مناطق أكثر أمنًا فقط، بل لضمان استقرار سعر صرف العملة أيضًا؛ بحيث يمكن مبادلة الأرباح النقدية المُكتسبة بالعملة الوطنية بسعر صرف شبه ثابت للدولار، فيمكن القول إن أجهزة السياسة النقدية في العالم العربي تعمل على دعم تحويلات الطبقة الحاكمة للموارد إلى الخارج أو الحفاظ على القيم النقدية لثرواتها الوطنية بسعر صرف ثابت مقابل الدولار.

وفي البلدان العربية التي لا تصدِّر كميات كبيرة من النفط، خفضت سياسة معدل الفائدة ـ بخفضها الطلب ـ الادخار والاستثمار، بينما لم تؤثر على نحوٍ جوهري في التضخم، وكان

أثرها ضئيــلاً في ميزان المدفوعات، كما أدت في ظل انفتاح حسابات رأس المال وتثبيت سعر الصرف إلى إعادة توزيع الثروة نحو الأعلى. علاوةً على ذلك، يضارب رأس المال النقدي على الأدوات المالية الحكومية القصيرة الأجل وفي أسواق الأصول؛ ابتعادًا من المخاطر الطويلة الأجل للسندات الحكومية. وبالخبرة الواقعية، سواء ارتفع معدل الفائدة أو انخفض، فإن أثره في الأداء الاقتصادي كان غير ذي شأن[21]، وفي الحالات التي توجد فيها مراقبة من كثب وتنظيم لحسابات رأس المال، يمكن إدارة أسعار الفائدة أن تضمن استقرار أسواق المال والنقد، وأن تحفز الادخار بغرض إعادة الاستثمار بإصدار سندات طويلة الأجل. ففي ظل تنظيم سياسة ما قبل المرحلة النيوليبرالية، وتحديدًا في ظل سياسات «الاشتراكية العربية»، استهدف معدل الفائدة قطاعات اقتصادية محددة؛ أي معدلات فائدة تفاضلية على القروض بحسب أهمية المشاريع الاقتصادية وارتباطاتها بباقي الاقتصاد. وفي ظل أسواق مالية أكثر تطورًا، ربما يؤثر معدل الفائدة في التضخم؛ نتيجة تفاوت مستويات الادخار والاستثمار وإجمالي الدخل، لكن في البلدان العربية التي تستورد معظم حاجاتها الغذائية وسلعها الصناعية وتعاني بطالة عالية وتهدر ثروتها الوطنية؛ فإن معدل الفائدة سيعمل غالبًا على تعزيز سياسة سعر الصرف المربوط أو شبه الثابت (Pegged). وفي الاقتصادات الضعيفة ماليًا والمحدودة الأداء، يؤثر إنفاق الدولة في الاستثمار والاستهلاك بصورة مباشرة في بناء القدرات وتحسين الطلب في الوقت نفسه [22]، أما في التشكيلات الأكثر تطورًا، فربما يؤثر معدل الفائدة في التوسع الصناعي والتضخم؛ بتأثيره في توسع عرض النقود بما له من أثر في الطلب، لكن يبقى دور القطاع الخاص في مجال التنمية الصناعية ضئيــلاً[23]، إذ تهاجر الاستثمارات الصناعية إلى رأس المال القصير الأجل السريع الغلة[24].

علاوةً على ذلك، فإن القروض الشخصية وديون بطاقات الائتمان تمثل نسبة غير ذات أهمية من إجمالي الدين؛ فمعظم ديون الدولة ـ حيثما وُجدت في البلدان غير الخليجية ـ تدعم توسع الائتمان للطبقات الحاكمة، وفي الخليج تقع معظم مالية الدولة في قبضة الحكام السلطة المطلقة، وهكذا ففي اقتصادات بهذه الطبيعة، يرفع معدل الفائدة أساسًا أعباء خدمة الدين العام ويزيد من العجز المالي، إنه عمليًا يعمل كآلية استملاك لمصلحة المصرفيين بالبنوك الخاصة، حيث يكسبون

(21) United Nations, Economic and Social Commission for Western Asia, *Survey of Economic and Social Developments in the ESCWA Region 2005-2006.*

(22) Weeks [et al.], «On the Macroeconomics of Poverty Reduction Case Study of Viet Nam: Seeking Equity within Growth».

(23) Arab Industrial Development and Mining Organization (AIDMO), *Annual Report 2012*, p. 24.

(24) United Nations, *Summary of the Survey of Economic and Social Developments in the Economic and Social Commission for Western Asia Region, 2007–2008* (New York: UN Economic and Social Council, 2008).

نسبة معتبرة من خدمة الدين العام كجزء من الإنفاق الحكومي؛ وبالتالي يعمل ذلك المعدل لعكس الغرض الذي صُمم لأجله ظاهريًا. وفي ظل النظام النيوليبرالي، ستؤدي ـ كما يزعمون ـ سياسات مكافحة التضخم إلى مزيد من الاستثمار الخاص والنمو الاقتصادي، ويعتمد النهج النيوليبرالي في الحد من التضخم على خفض الدين وتقليص عرض النقود والحد من العجز المالي. وقد كانت الخصخصة وتحرير التجارة ولبْرلة الحسابات الرأسمالية والمالية ـ كما اتضح ـ أسلافًا ضرورية للتقشف. ومع ذلك، فإن السياسات المالية والنقدية التقييدية في مثل هذه البيئة لا تقلل التضخم إلا بصورة سطحية، ففي ظل ارتفاع نسبة الواردات والسياسات الكلية الانكماشية يتدَوْلَر الاقتصاد؛ إذ يعتمد توسع النشاط الاقتصادي في ظل النقص في الائتمان المُصدر وطنيًا، على الدولارات النقدية، فحيث تنسحب العملة الوطنية من الاقتصاد؛ يصبح الدولار هو العملة الوطنية الفعلية. وعلى الرغم من أن العملة الوطنية بحكم القانون، تبدو مستقرة من جهة سعر الصرف، سواء مع استقرار معدلات التضخم أو مع هبوطها، فإنها تغدو لا تمثل سوى جزء من قيمة الثروة الوطنية، فالجزء الأكبر منها يتدَوْلَر.

لا يختفي التضخم؛ فتضخم ديون الدولة يؤدي إلى تضخم الأصول الرأسمالية المملوكة للفئات المالكة، سواء بالقيم الحقيقية أو بأسعار الصرف الثابتة مقابل الدولار، والمدعومة بالثروة الوطنية. إضافة إلى ذلك، فمع تراجع النمو وعرض النقد الوطني وزيادة اعتماد الدولة على الواردات؛ يدخل الدولار السوق المحلية كعملة بديلة لتغطي التكاليف المتزايدة لهذه الواردات، وعلى الرغم من أن التضخم قد ينخفض بنسبة بسيطة؛ فإن الدولرة تعني أن العملة الوطنية قد تحوّلت جزئيًا على الأقل إلى رمز شكلي، حيث تكون العملة الوطنية عملة زائفة، بينما الدولار هو العملة الحقيقية.

وعليه كيف يمكننا قياس الانخفاض في المستوى العام للأسعار المُقومة بعملة زائفة؟ إن انخفاض معدَّل التضخم هنا انخفاض وهمي. تعني تلك السياسات في النهاية أن البلد يفقد النمو وسيادته النقدية معًا. إن التضخم العالي في السياق العربي نادرًا ما يكون ظاهرةً نقدية؛ فلم ترتفع أسعار الطعام وإيجارات السكن بسبب زيادة العرض النقدي أو تسييل الدين. ومع ضخ البنوك المركزية السيولة في نشاط المضاربة؛ ارتفعت أسعار الأصول والريوع على رأس المال في الوقت نفسه، وبينما استفاد ملاّك العقارات من ارتفاع أسعارها، واجهت الطبقات العاملة ارتفاع الإيجارات السكنية. ارتفعت أسعار الغذاء أيضًا بسبب ارتفاع الأسعار الزراعية عالميًا، كما أدت اتفاقات التجارة الحرة إلى تآكل جزء كبير من زراعة الكفاف. ومن الناحية الاقتصادية الكلية أخذ النمو يتباطأ، ليس بسبب التضخم، بل بسبب التسرب المالي الخاص والتقلص المالي العام السريع. وحين تضخِّم البنوك المركزية الأصول الرأسمالية المملوكة للطبقات الحاكمة، من

خلال احتياطيات العملة الأجنبية المحدودة من جهة، واستخدام التضخم كضريبة غير مباشرة على الطبقة العاملة من جهة أخرى؛ فإن معدل النمو ونوعيته ينهاران.

يمثل التضخم في السياق العربي، أيًا كان نوعه، ضريبةً على الطبقة العاملة، بحسب درجة استقلال العمل ونقابات العمال. وقد وضعت نقابات العمال عقودًا لمعادلة التضخم (اعتمادًا على مؤشر تكاليف المعيشة) تقلل من الأثر في الطبقات العاملة. ومع ذلك، فإن التضخم المعتدل أو غير المعتدل وإسراف الإنفاق الحكومي على الاستقرار والعجز المالي الضخم، ليست كلها جوهر إشكالية النمو المتقلب المنخفض النوعية، بل إن المشكلة الحقيقية هي إلغاء القيود على حسابات رأس المال والتجارة وما يرتبط بهما من إطار ميزان المدفوعات، وكما أُشير في الفصل الأول، كان قرار إلغاء تلك القيود هو ما تسبب بتراجع تصنيع البلدان العربية، التي كانت حتى عام 1977 تنمو بمعدلات أسرع من نظيرتها في شرق آسيا. إن التجارب العربية هي تعبير عن مرض عربي خاص جدًا، وهو مرض عمل الطبقة التجارية العربية كخولي(*) للإمبراطورية العالمية بقيادة أمريكا.

ثالثًا: الأمراض الهولندية ولعنة الموارد

لا توجد في العالم العربي لعنة موارد ولا مرض هولندي؛ فكما ذكرتُ سابقًا، المرض الاقتصادي العربي أكثر خطورة، وسببه لعنة إمبريالية. إن اعطاء البنى الاقتصادية السائدة (النيوليبرالية) قوىً متخيَّلة هو الذي يحجب التحولات في البُنى والتحالفات الطبقية، وهو ما أدى إلى تطبيق سياسات زادت الأثر السلبي لضعف القدرة الإنتاجية. وبينما عُولج ارتفاع سعر العملة في هولندا، المُترتب على التدفقات النفطية، وعولج المرض، ظهر المرض في جسد العالم العربي وانتشر حتى بلغ مراحله الأخيرة. وحيثما تكون القوة السياسية للطبقات العاملة كبيرة بما يكفي لتشارك في تشكيل السياسة، فإن عائدات النفط يمكن أن تحفز الإمكانات الخامدة وتخفف من وطأة الفقر. ويمثل النجاح النسبي لنموذج تشافيز في فنزويلا حالة تبرهن ذلك [25]، لكن الهيكلية السياسية التي تحكّمت في البيئة الاقتصادية الكلية في العالم العربي عبر العقود الثلاثة الماضية أدت إلى سوء تخصيص الموارد. وعلى الرغم من أن معظم الدول تسعى للإنفاق لتحقيق الاستقرار، الذي يمكن أن يحقق روابط تنموية إيجابية، فإن سياسات الاستقرار التي اتبعتها الأنظمة العربية ركزت على الإنفاق الاستهلاكي دونما روابط جوهرية بالإنتاج؛ فالإنفاق على الرعاية الصحية مثلاً كان كبيرًا، ومع ذلك لا يزال الوعي الصحي والبحث والتطوير الوطني في هذا المجال ضعيفًا.

(*) ناظر عزبة أو رئيس عبيد (المترجم).

(25) خفضت فنزويلا معدل الفقر بها من 48.6 بالمئة عام 2002 إلى 29.5 بالمئة عام، انظر 2011: United Nations, Economic Commission for Latin America and the Caribbean (UN-ECLAC), *Social Panorama of Latin America* (Chile: United Nations, 2011).

ويمثل الإنفاق على الأدوية المُستوردة تسربًا كبيرًا، حيث لا يمثل الإنتاج المحلي سوى 45 بالمئة من الاستهلاك[26].

وبالمعايير المُحددة تاريخيًا، كان التقدم الصحي بدائيًا، ونتج من تداعيات التقدم في العلوم واستيراد الأدوية العامة (Generic) المُنتجة اعتمادًا على اقتصاديات الإنتاج الكبير، بدلاً من أن ينتج من معايير للصحة العامة المُطورة محليًا. على أية حال، حين ارتفع متوسط العمر المتوقع كنتيجة لارتفاع مستويات المعيشة المُحددة تاريخيًا، فقد كان ذلك أثرًا جانبيًا لدورة المنتج الطبي، وليس بسبب تطور تحقق محليًا؛ ونعني بالمُحددة تاريخيًا أن الطبقات العاملة يجب أن يُعاد إنتاجها اعتمادًا على كمٍّ كافٍ من الطعام والسكن والتعليم والرعاية الصحية... إلخ؛ لتحقيق مستوى معين من الإنتاجية الاجتماعية. وفي ما يتعلق بما يمكن أن يكون عليه متوسط العمر المتوقّع، فإنه لا يزال قصيرًا في العالم العربي، ذلك بأنه على الرغم من أن الناس في المتوسط أصبحوا يعيشون حياةً أطول (وإن كان ذلك المتوسط قد انخفض في بعض أجزاء العالم العربي كسورية واليمن والعراق والسودان)، فإن غياب برامج بيئية وصحية عامة كافية يعني أنه مقارنة بمناطق أخرى، كانت مستويات معيشتهم معدمة.

تشير طريقة تمويل الصحة العامة إلى أن الإنفاق على العلاج كان أقل تركيزًا على تحقيق صحة أفضل، منه على زيادة أرباح مُستوردي الأدوية، ويكفي القول إنه في مصر واليمن والسودان، زاد سوء تغذية الأطفال أكثر فأكثر[27]. وقد ارتفع الإنفاق على التعليم كذلك، إلا أنه ركز على مجالات التأهيل غير ذات الصلة بحاجات الصناعة أو ما تبقى منها بعد اللبْرلة. ومع تقلّص الصناعة هاجر العمال المُؤهلون في المجالات التقنية أو ظلوا معطلين من العمل؛ ما فاقم من متلازمات استنزاف العقول واستنزاف الموارد. كما طبع الاستظهار التعليم، وغلبت الجوانب الإخضاعية للتعليم على جوانبه التنويرية[28]، وأكثر من ذلك سجّل الاستثمار في البحث والتطوير (R&D) كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في العالم العربي المعدل الأقل في العالم، ونظرًا إلى انخفاض عدد الوظائف المتاحة انتهى كثير من الاستثمار في التعليم إلى التسرب للخارج عبر مسارات هجرة معقدة؛ فأي إنفاق على التعليم لا يرتبط بهيكل الإنتاج ينتهي به المطاف إلى مزيد من التسرب المالي، لكن

(26) Organization of Islamic Cooperation [OIC], *Pharmaceutical Industry in OIC Member Countries: Production, Consumption and Trade* (Ankara: OIC, 2012), <http://www.sesric.org/files/article/433.pdf> (viewed 12 January 2013).

(27) United Nations Children's Fund [UNICEF], *The State of the World's Children* (New York: UNICEF, 2009).

(28) United Nations, Economic and Social Commission for Western Asia, *Survey of Economic and Social Developments in the ESCWA Region 2005-2006.*

الأهم هو التدهور في الإنتاج والإنتاجية؛ فلهما الأولوية في تحديد الارتباط بين التعليم والصناعة.

وفي العالم العربي، بدلاً من أن يكون تدفق النقد الأجنبي نعمة، نجده أدى إلى المبالغة في قيمة العملة الوطنية؛ خافضًا المنافسة ومُعجلاً بتراجع التصنيع، ولم تكن بعض مناطق العالم العربي كدول الخليج، التي صدَّرت النفط بداية، تمتلك أساسًا الكثير من الصناعة ، أما البلدان العربية التي كانت قد تصنّعت في حقبة ما بعد الاستقلال، أي مصر والعراق ولبنان والجزائر وتونس وسورية، فقد شهدت تراجعًا للتصنيع بعد اللبْرلة، وهنا لم ترفع عائدات النفط في مصر قيمة العملة الوطنية، وهو ما أدى خفض التنافسية وتراجع التصنيع، لكنها مع ذلك خرجت من الخليج إلى الدول الأكثر تصنيعًا؛ لتخلق طبقة برعاية سعودية، التزمت أيديولوجيًا بنموذج الاستهلاك التجاري للخليج، وأسبغت بركات القداسة على التجارة والسوق الحرة، على أساس تاريخ مُلفق للإسلام.

يُقال إن وفرة الموارد الطبيعية تُقوض الأداء الاقتصادي؛ حيث يؤدي الاعتماد على النقد الأجنبي المُكتسب بسهولة إلى الرضا عن الذات[29]، كما يمكن أن تبدأ الدول في اقتراض الأموال للحفاظ على مستويات الاستهلاك خلال مراحل الانكماش، وهي أموال ربما لا تسددها في الأجل الطويل؛ وبالتالي تؤدي مستويات الاستهلاك المستمرة بهذه الطريقة مع الوقت إلى خفض الادخار باستمرار؛ فتخفض بالتالي الاستثمار، وهي حجة تشبه حجة عدم جدوى تقديم المساعدات إلى العالم الثالث؛ ففي نظام غذائي حيثما استُخدمت المعونة، سواء استهلكت أم سرقت؛ ينخفض الادخار؛ وعليه فليست هناك حاجة إلى مزيد من المساعدات[30]. وتميل أسعار النفط إلى التقلب؛ وهو ما يجعل قرارات الإنفاق طويل الأجل مضطربة.

لكن بتطبيق هذا على الدول العربية، نجد أنه ليس سوى سوء إدراك للواقع، فالدولة التي اختطفتها الطبقة التجارية الوطنية، المُتملّكة للنفط المحمي أمريكيًا وصاحبة المدخرات الدولارية في الخارج، في الحقيقة ليس فيها الكثير من معنى الدولة، أي الدولة كوسيط وحامٍ للمصلحة الوطنية. فالمصلحة الحقيقية لهذه الطبقة، وخصوصًا في دول مجلس التعاون الخليجي، هي أساسًا في الثروة المُدولرة المُودعة في الخارج. ولا تزال دول مجلس التعاون تنتج سلة محدودة من السلع للتصدير، وهي النفط وبعض مشتقاته ذات القيمة المضافة التافهة. لهذا هي تظل دولاً متخلفة، لافتقادها كثافة الصناعة، وكذلك بالمعنى الوارد في المقدمة، وبالنظر إلى أنه بعد خمسين

(29) Terry Lynn Karl, *The Paradox of Plenty: Oil Booms and Petro-States* (Berkeley, CA: University of California Press, 1997), and Michael L. Ross, «The Political Economy of the Resource Curse,» *World Politics*, vol. 51, no. 2 (January 1999).

(30) Keith Griffin, «Foreign Capital, Domestic Savings and Economics Development,» *Bulletin of the Oxford University Institute of Economics and Statistics*, vol. 32, no. 2 (1970).

عامًا من الأرباح النفطية، نجد الجن يُستدعى للإدلاء بشهادته في المحاكم والمرأة ممنوعة من القيادة، فضلاً عن استمرار أشكال التخلف والخرافات كافة في تشكيل التشريع الاجتماعي، فإنه لا يوجد ما يدعم القول بـ«تطورهم» بأي معنى حقيقي[31][*].

إن توجيه عائدات النفط نحو التنمية يكون في سياق مُحدد طبقيًا، والسياق الصحي الذي يمكن أن تُعبأ فيه موارد حقيقية في عملية خلق قيمة، يتناقض مع التاريخ الطويل من تمويل الحروب ضد الطبقات العاملة وتدمير القيمة؛ فإضافة إلى هجمات الإمبريالية المُمولة ضد حركات التحرر العربية والعالمية بما في ذلك التمويل السعودي للكونترا في نيكاراغوا البعيدة، كسر البترودولار الخليجي الترابط الضروري للتنمية، مُمثلاً بالوساطة بين عائدات النفط والتطور التكنولوجي واقتصاديات الحجم. إن الموارد الطبيعية لم يصبها الدمار إلا حيث وصل العدوان الإمبريالي، ويمثل اختزال الأسباب الحقيقية بشرٍّ جوهري كامن في الموارد الطبيعية نفسها أو بغباء الطبقات الحاكمة الوطنية المُعلق في الفراغ والدافع ببلادها إلى التخلف عن غير قصد، تضليلاً يخفي الدور الحاسم للإمبريالية.

إن السلوك غير العقلاني لجزء من النخب الحاكمة، وسوء إدارة الموارد، وسعي السياسيين إلى الريع، والدول التي تعتمد على الدخل غير المُكتسب ولا تنمي اقتصاداتها، كلها أمور لا تسم الدول الملعونة بالموارد فقط، بل هي تنطبق على كل الدول الرأسمالية بدرجة أو بأخرى. والشبه بين تخبط التنمية في البلدان العربية ولعنة الموارد أو المرض الهولندي لا يعدو كونه شبهًا سطحيًا، فلعنات الموارد هي سياق محدد من ناحية الهياكل السياسية والمؤسسات في كل بلد، التي تتحدد بدورها بالتكوين الطبقي، وعندما تكون الطبقة الحاكمة أكثر اندماجًا في رأس المال المالي الدولي مما هي مع قاعدة الإنتاج المحلي في الدولة الرأسمالية الوطنية تكون لدينا لعنة الموارد. زد على ذلك أن دول الخليج لم تستوعب سلاسل التوريد المعقدة التي تتضمن تصنيعًا، أما البلدان العربية الأخرى التي تصنّعت بصعوبة في فترة ما بعد الاستقلال، فقد تراجعت عن التصنيع لاحقًا مع تحول الطبقات الحاكمة فيها من وطنية إلى كومبرادور.

هذه الحروب الإقليمية، بما فيها الأهلية، في ارتباطها داخليًا بالموارد الطبيعية والأنظمة غير الديمقراطية، لهي دليل واضح في العالم العربي، يدعم فكرة أن صناعة الحرب الإمبريالية وإضعاف الدول ناتج من القبول بالإملاءات الإمبريالية، ويتمثل الهدف الظاهري لسياسة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي، بتقليل الاستثمار العام وتقليص

(31) «Lawyer Wants Jinn to Testify in Court,» Emirates 24/7 (23 October 2010), <http://www.emirates247.com/news/region/lawyer-wants-jinn-to-testify-incourt-201010231.307686> (viewed 20 November 2012).

(*) المقصود هنا ليس التركيز على دول الخليج بأسباب تعود إلى عدم تطور المؤسسات الاجتماعية بما يوسع إطار الحريات المدنية. المقصود هو أنهم بتبعيتهم شبه المطلقة للإمبريالية يستأثرون بسمات التخلف الاجتماعي الأسوأ الذي يعكس التخلف المتوارث في العنصرية الضمنية في ثقافة الغرب.

النقود والوعظ بالحكم الرشيد لتغيير عقلية الحكام، وتقليص الخدمات المدنية وخصخصة الموارد الطبيعية وغيرها من القطاعات العالية الأداء[32]، ونظريًا وربما فانتازيًا، ستؤدي هذه السياسات ـ الدمقرطة وتقليص قوة مجموعات المصالح والدعم المستمر للأنشطة الخاصة التي تولد الوظائف ـ إلى التخلص من لعنة الموارد. ومع ذلك، فأقرب حلفاء الإمبريالية بقيادة أمريكا كانت الأنظمة غير الديمقراطية في العالم العربي، فعندما تنصح المؤسسات الدولية التي تسيطر عليها الولايات المتحدة أساسًا، بالحكم الرشيد والخصخصة، فإنها لا تنوي الإطاحة بالحكام السيئين، بل تنوي فقط تنفيذ الخصخصة والذهاب بعائداتها إلى جيوب الطبقات الحاكمة. تتجاهل السياسة المُصممة لهذه المؤسسات، بما تعتمد عليه من نماذج فكرية أفلاطونية (النظرية الحدية) أو معايير كفاءة نيوكلاسيكية وهمية للإنتاجية والأسعار المرتبطة بها، بعض الأسئلة العلمية المهمة من نوع من فعل ماذا؟ ولماذا؟ إن هذه التلفيقات لا تفهم الأفراد كما هم؛ ذلك بأنهم يتشكلون ضمن شبكة معقدة من العلاقات الاجتماعية ويتوسطون سياسيًا في فعل اجتماعي يتمأسس (أو يُولّد شعبيًا) في أشكال من التنظيم الاجتماعي، لكنها تستحضر عالمًا مثاليًا من العلاقات الفردية بين أفراد «عقلانيين». فكيف يمكن سياسةً نتجت من هذا البناء الخيالي أن تساعد على تحقيق تغيرات سلوكية ومؤسسية واجتماعية ضرورية للتغلب على اللعنة؟

إن شمولية الحالة التنموية يتم تجزئتها وتشويهها وإضعاف العلاقات المرتبطة بها، في الإطار الفكري الخاص بالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وحتى حين تُذكر القوى الاجتماعية والأنماط التاريخية والسياقية التي تشكّل أداء مؤسسات الدولة، فإنها تُشكلَن (Formalised) في رموز من دون صلة بالواقع في العالم العربي، حيث تصبح كلُ من الطبقات والعلاقات الاجتماعية وعملية التنمية في علاقتها بالعمليات الأخرى (ملكية وسائل الإنتاج بالأساس) وتشكُّل الوعي الثوري المصاحب وإعادة توزيع الثروة، كائنات ثابتة لا تتغير، تعيش خارج التاريخ. وتختفي الدولة كوسيط للصراع الطبقي، لتغدو في المذهب النيوليبرالي كأنها تلميذ مدرسة ابتدائية يمكن أن ينجح أو يفشل في الامتحان، ويتم تصور المؤسسات كما لو كانت تتكون من شخصيات ذرية؛ لتتحول إلى نسخة مثالية أفضل من أن تكون حقيقية؛ إنه نوع من التاريخية بلا تاريخ.

إن الخلل القاتل في منهج التجريد ذاك هو أنه يفشل في رسم مفاهيمه انطلاقًا من ظروف مُحددة تاريخيًا، فنقطة انطلاق الفكر النيوكلاسيكي هي الوضعية الفضلى (المفترضة) العبرتاريخية للموضوع، والموضوع هو كل كائن يؤثر في محيطه بفعل محدد، وليس هناك شيء لنختلف فيه مع الاقتصاد النيوكلاسيكي؛ ليس لأنه صحيح أو خاطئ؛ بل لأن رموزه يمكن أن تعني الشيء ونقيضه

---

(32) World Bank, *Claiming the Future: Choosing Prosperity in the Middle East and North Africa* (Washington, DC: World Bank, 1995).

في أي وقت، وهو يصبح خطرًا حين يؤقصِد (Economises) الحقيقة، كما هي الحال حين يتجاهل عبودية الأجر والعدوان الإمبريالي مثلاً، كظروف تاريخية ملموسة.

وفي العالم العربي، نجد التفاعل بين السياسات الاقتصادية الكلية والنتائج إما مضللاً وإما غير كافٍ، وهذا ترتيب مغرض يخدم أهدافًا مُحددة للطبقة الحاكمة؛ فقد عززت الموارد النفطية ملكية الأصول المالية والاستثمارات في الخارج، وهو ما ساعد هذه الدول على الإنفاق على الواردات من دون جهد، فقد تدفق البترودولار ليموّل الاستهلاك الترفي، وسحبت الصناديق السيادية الأموال الفائضة التي كان يمكن أن تبالغ في قيمة العملة، لذلك، مرةً أخرى، لم تنخفض القدرة التنافسية بسبب المبالغة في قيمة العملة؛ فهذه الدول لا تنتج سلعًا تنافسية أساسًا، ومع ذلك تم التخلي عن سياسة التصنيع وتقلصت أنصبة الصناعة في الإنتاج مع تحرير حسابات التجارة. أما في الدول العربية الأقل حظًا من النفط، التي عانت موازين مدفوعات غير مستقرة بسبب تكاليف الواردات، فقد شهدت ضغوطًا باتجاه ارتفاع قيمة العملة ارتبطت بسياسات البنك المركزي؛ ليستفيد القطاع غير القابل للتداول التجاري (Non-tradable) من نمو الطلب. وفي الطرح السائد، تحدث المبالغة في قيمة العملة حين يحدد البنك المركزي سعر الصرف عند نقطة أعلى من تلك التي تحددها ظروف السوق، فيخفف سعر الصرف المدعوم من الدولة أثر ارتفاعات أسعار الواردات على المستهلكين؛ فيخفض أسعار السلع الأساسية مثل الخبز في مصر وسورية، لكنه أكثر فأكثر يحفظ قيمة ثروة الطبقة المالكة مقابل الدولار.

وقد يُضعف سعر الصرف المرتفع تنافسية القطاع القابل للتداول التجاري هذا، إلا أنه في ظل تراجع الصناعة والقطاع القابل للتداول التجاري هذا فعلاً؛ فإنه ليس هناك الكثير للمنافسة به؛ حيث مرونة العرض منخفضة[33]، فقد تضررت الصناعة فعلاً برفع الحماية على جميع الأصعدة قبل الأوان، وليس بسبب ارتفاع أسعار الصرف. لذلك، فالتدهور الاقتصادي الكلي يتكون من شقين، من ناحية لم تتصنّع دول مجلس التعاون الخليجي أو تكتسب ثقافة التصنيع، ومن ناحية أخرى تدفق البترودولار من الخليج إلى الدول العربية الأكثر تصنيعًا؛ لتخلق أنماطًا اجتماعية خبيثة ساهمت في تراجع تصنيعها، وهي أنماط داعبت ميول الطبقات البرجوازية العربية الطبيعية للارتماء في أحضان الإمبريالية، بينما كانت مُقيدة سابقًا بخطابها العروبي لفظيًا فقط.

إن الضرر الحقيقي ليس الآثار الاقتصادية الكلية للبترودولار في التنافسية، بل دفعه لتمويل قطعان السلفيين المُفترض عداؤهم للإمبريالية، لكنهم ينتهون إلى أن يكونوا الأكثر دعمًا لها بسبب

(33) United Nations, Economic and Social Commission for Western Asia, *Survey of Economic and Social Developments in the ESCWA Region 2005-2006.*

استراتيجياتهم وتكتيكاتهم التي تشكّل أصولاً استخبارية (Assets Intelligence) للإمبريالية أكثر من أي شيء آخر.

رابعًا: لماذا لا يستطيع القطاع الخاص قيادة التنمية؟

إن الليبرالية الجديدة، المعروفة أيديولوجيًا بالاقتصاد الحر، تحبّذ «تحرير» (إزالة العوائق القانونية المقيدة) كل الأسواق، بما فيها حسابات التجارة ورأس المال. لهذا فتعزيز التقييد المالي على حساب الاستثمار العام في البنى المادية والاجتماعية، والاعتماد أكثر فأكثر على الضرائب غير المباشرة في مقابل الضرائب التصاعدية والضرائب على مكاسب رأس المال، هي خطوات لا بد من أن تسبق الاعتماد على القطاع الخاص في قيادة التنمية؛ عندها ستحدد الأسعار آليات التحويل الكفء وتخصيص الموارد. لكن القطاع الخاص فشل على نحوٍ مذهل في مهمة التنمية، وهو الفشل الذي يتطلب تفسيرًا.

إن نمو الاستثمار الخاص يعتمد على العائدات المُتوقعة ودرجة المخاطرة؛ وعند كاليسكي[34]، تتحدد علاقة الاستثمار ـ النمو، التي تمثل حافز الاستثمار، بالفجوة بين معدل الربح المُتوقع ومعدل الفائدة، وتتمثل كل أشكال التقدم النظري اللاحقة في تنويعات على هذه الفكرة الأساسية المتعلقة بالاستثمار المدفوع بالطلب (Investment led-Demand).

يعتمد معدل تراكم رأس المال على الربحية، التي تعتمد بصورة دائرية على النمو الاقتصادي، فإذا انخفضت معدلات الفائدة فجأة، ستنخفض المخاطر؛ فيرتفع معدل الناتج لرأس المال، ويرتفع معدل النمو[35]، وعلى الرغم من صحة ذلك تحليليًا، إلا أن هذه الحجة لا تتفق مع خصوصيات العالم العربي. فافتراض أنه يمكن إعادة ضبط معدلات العائدات بتعزيز النمو المتوازن (أي النمو المتناسب عبر جميع القطاعات)، هو غير واقعي، ذلك بأن عامل المخاطر يمثل تحديًا هائلاً في حالة العالم العربي، ففي ضوء مختلف المخاطر الأمنية الداخلية والخارجية، يقف الكثير من الدول العربية على حافة الانهيار، وهكذا فالمخاطر في العالم العربي جدية؛ لأن عناصر الاستقرار التي تسمح بحساب المخاطر لا تصمد في الأجل الطويل.

ميّز كينز بعدما عاش حربًا عالمية، بين اللايقين غير القابل للقياس والمخاطر القابلة للقياس، فقال: «لا أعني بالمعرفة [غير المُؤكدة]... مجرد التمييز بين ما هو معروف على سبيل التأكد وما هو مُحتمل لا غير،[...]، فالمعنى الذي استخدم به ذلك المصطلح إنما يشير إلى أن اندلاع حرب أوروبية هو احتمال غير مُؤكد،[...]، حيث لا يوجد لدينا أي أساس لحساب احتمالات من أي نوع لأمور كهذه، نحن ببساطة لا نعرف»[36].

(34) Michael Kalecki, «A Macrodynamic Theory of Business Cycles,» *Econometrica*, vol. 3, no. 3 (1935).

(35) F. Targetti and A. P. Thirwall, *The Essential Kaldor* (London: Gerald Duckworth, 1989).

(36) John M. Keynes, «The General Theory of Employment,» *Quarterly Journal of Economics*, vol. 51, no. 2 (1937).

إن احتمال الحرب، المنتشر في كل مكان في العالم العربي، يغيّر خلفية صنع قرارات الاستثمار، مُورطًا إياها في اللايقين التاريخي؛ وبالتالي لا نستطيع أن نفترض أي شيء بعيدًا من هذا السياق؛ بحيث يجب علينا إعادة تحديد مفهوم الخطر بما يناسب العالم العربي. ومن الناحية التحليلية، دالة المخاطر في العالم العربي مرتبطة جزئيًا فقط بالسوق النموذجية وتقلبات الأسعار، بينما يتحدد الجزء الأكبر منها بالأصول الرأسمالية التي يمكن أن تُشل فور تمزق الدولة؛ وبالتالي فدالة الاستثمار في العالم العربي تخضع لأفق زمني مُفكك في ظل تحولات هيكلية، وهذا هو الواقع الحقيقي لا المُفترض. وهكذا فهذه ليست من حالات المخاطر الاكتوارية[*]. وعلى الرغم من أن الأنواع العادية من مخاطر السوق ستظل موجودة دائمًا بدرجة ما، فإن احتمالية الانهيار الكامل قائمة بقوة، فيغيّر اللايقين الأرض الكامنة تحت التفضيلات عبر الزمنية، ويأتي بالمستقبل للحاضر؛ فلا يكون هناك شيء جدي لتخطط له في المستقبل إذا كانت الدولة نفسها قد تنهار فجأة؛ فينشغل المستثمرون في المقام الأول بكيفية استعادة تكاليف رأس المال الأساسية خلال مدة غلة قصيرة؛ وبالتالي يتجه رأس المال النقدي إلى الأنشطة السريعة.

من الواضح (ليس لأيديولوجيي النيوليبرالية بالتأكيد) أن رفع الاستثمار في ظل هذه الظروف الهشة، يجب أن يسبقه ضمان الاستقرار على المدى الطويل من خلال تعزيز الأمن. باختصار، لا يمكن معالجة التخلف بسياسات العرض والطلب، التي صُممت للاقتصادات المتقدمة ذات القدرات العالية، إنها مجرد محاولة لتوسيع جانبي العرض والطلب لتعزيز اقتصادات تفتقر إلى المهارات والمعرفة الإنتاجية واقتصاديات الحجم، فضلاً عن أن الاقتصادات العربية صغيرة تمثّل قرابة 2.5 بالمئة من الدخل العالمي. وكما ذكرنا سابقًا، يذهب ثلثا الدخل العربي إلى الخليج الذي يمثّل زهاء 5 بالمئة من السكان العرب، وإن كان قياس الناتج المحلي الإجمالي لا يشمل المدخرات في الخارج في حالة دول مجلس التعاون الخليجي. مع العلم أن هذه الحصص تضاءلت بعد الربيع العربي.

المفارقة أن الأسواق الصغيرة تحفز الاستثمار الصغير، والعكس صحيح، فالأسواق الكبيرة تحفز الاستثمار الكبير[37]. حاول نيركسه حل اللغز باقتراح «دفعة قوية» مُموّلة من الدولة؛ لتعزيز الطلب والعرض في الوقت نفسه، ضمن تنظيم دولتي لحسابات رأس المال والتجارة، وسيؤدي التزاحم التابع في الاستثمار الخاص إلى رفع الدخول وكسر الحلقة المُفرغة من التخلف. مع ذلك، فإن سياسات العرض والسوق المفتوحة الأحادية الجانب الخاصة بالعصر النيوليبرالي، تفعل نقيض

(*) أي القابلة للتنبؤ (المترجم).

(37) Ragnar Nurkse, «Growth in Underdeveloped Countries: Some International Aspects of the Problem of Economic Development,» *American Economic Review*, vol. 42, no. 2 (1952).

ذلك بالضبط، فدعه يعمل (Faire Laissez) تعني حرفيًا «اتركه يعمل» التي تُترجم تقريبًا «دعه يعمل كما يشاء». وفي غياب تكافؤ الفرص، توفر سياسات دعه يعمل تفويضًا مُطلقًا (Carte blanche) للطبقة التجارية العربية ورأسمالها المالي الدولي ليتصرفا كما يشاءان بالموارد العربية، وأصبحت السياسة التنموية أساسًا مجرد معالجة قصور الحسابات العامة، بتركيز معظم الإنفاق على بناء الولاء السياسي وتعزيز استقرار/عدم استقرار النظام بحسب طلب رأس المال بقيادة أمريكا.

كان معدل نمو السكان مرتفعًا منذ الستينيات، فكان من المفترض أن تعيد هذه السياسات الانكماشية ضبط الأساسات الاقتصادية العينية (التي تحفظ أساسًا استقرار ماليات الدولة) التي كان يُتصور أن تكيّف تلك الاقتصادات هيكليًا لتنطلق إلى عالم التنمية، لكنها فشلت! وتم إلقاء مسؤولية الفشل، بطريقة مالثوسية كلاسيكية أقرب ما تكون إلى الفاشية، على النمو السكاني، على الرغم من أن السياسات النيوليبرالية، لا معدلات المواليد المرتفعة، هي التي عطّلت تشغيل الموارد الحقيقية وقلّصت خلق الوظائف. وحين تنفتح حسابات رأس المال والتجارة تصبح البلدان المحدودة التصنيع الضعيفة الأمن مُتاحة للنهب. أدى تقلص القاعدة الإنتاجية مع استمرار تزايد السكان، إلى إلقاء الملايين خارج سوق العمل اللائق، في وهاد الأجور البائسة في القطاع غير الرسمي (الذي نتناوله بمزيد من التفصيل في الفصل الثامن الخاص بالبطالة).

إن السوق التي زعمت النيوليبرالية رغبتها في تحريرها ليست موجودة في العالم العربي لتُحرر، فالسوق العربية الأساسية كانت بتوجيه الدولة ومحمية بالصناعة، ومُمولة أساسًا بالاقتراض الحكومي الداخلي، وقد أصبحت تلك السوق بقيادة القطاع الخاص، وتعرضت صناعتها لمنافسة متفوقة، كما اعتمد تمويلها أكثر فأكثر على الاقتراض من مصادر خارجية، فتحوّل الاقتصاد من اقتصاد بتوزيع متوازن يقوده القطاع العام إلى اقتصاد شديد الاختلال يقوده القطاع الخاص والقطاع «العام» المملوك ملكية خاصة.

أدت ترتيبات تشجيع الاستثمار الخاص - نظام الشبَّاك الواحد وتسهيل تحويل الأرباح وحوافز الاستثمار الأجنبي المباشر - إلى انخفاض معدلات الاستثمار عمومًا، فسجّل الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم العربي أحد أقل المستويات عالميًا، كما تركّز على أنشطة البحث عن الموارد، أي نوع الأنشطة ذي علاقات الارتباط القليلة بالاقتصادات الوطنية والأكثر تدميرًا للبيئة[38].

لم تعوّض ضمانات إعادة رؤوس الأموال الاستثمارية لأوطانها حالة اللايقين ومشكلات

---

(38) United Nations Conference on Trade and Development [UNCTAD], *World Investment Report: Investing in a Low-Carbon Economy* (New York; Geneva: UNCTAD, 2010).

حجم السوق، فضلاً عن أن سياسات الاستثمار الخاص كانت مبنية على تصور ضمني بأن القطاعين العام والخاص يتنافسان على الموارد نفسها، بينما الواقع هو أنه في الاقتصادات المتخلفة والمُقيدة ماليًا، يعاني كلُ من نوعي الاستثمار الكثير من الركود؛ بما يدعو إلى العمل بطريقة تكاملية لا تنافسية.

عمومًا تعتمد التنمية في مجتمع منقسم طبقيًا في نهاية المطاف على مدى نزوع الطبقة الحاكمة لبناء القدرات. إن التحديات التنموية التي يواجهها العالم العربي، من تناقض بين السياسة النقدية الانكماشية وخطط التحفيز المالي النشطة، والانفصال بين المدخرات الإقليمية والاستثمارات الإقليمية، كذا غياب عوامل التوازن والاستقرار التلقائية، كلها لا يمكن معالجتها في ظل الانفتاح التجاري والمالي، فيتطلب الاحتفاظ بالموارد وإعادة تشغيلها وتوزيعها في الاقتصادات الوطنية من خلال أسعار انتقائية متنوعة وتدابير حمائية، درجة من العزلة. إن فهمًا أوسع للهيكل الاجتماعي والإطار المؤسسي الذي قد يسمح باستقلالية السياسة، هو نقطة انطلاق جيدة لتقييم خيارات السياسات، ولكي تعمل السياسات الكلية على نحوٍ مترابط وتعاوني، وتصبح أدوات تنموية؛ فلا بد من معالجة العنصر الهيكلي الأساسي الكامن خلف إطار السياسات، الذي يمثل الرابط بين التنمية والأمن والسيادة. إن تراكم رأس المال واستثمار الأجل الطويل يعتمدان على إعادة صياغة ترتيبات الأمن العربي بطريقة تضمن السيادة الوطنية والأمن للطبقات العاملة.

ملاحظات ختامية

لقد فاقم النمو المتقلب والسيئ التوزيع الحالة الاجتماعية لأغلبية الطبقات العاملة العربية، فتدهور الكثير من المجالات الاجتماعية، كالتعليم والمساواة الجندرية، كما تراجع التطور المستقل للمجتمع المدني أو ظل أقل من المستويات المُحددة تاريخيًا، وأدت الانتكاسة الاجتماعية بدورها إلى تعزيز دوامة النمو المنخفض النوعية. فبدلاً من زيادة كل من الاستثمارين العام والخاص من خلال وضع ترتيبات أمن إقليمية أقوى وتوفير التأمين على الاستثمار طويل الأجل ضد المخاطر السياسية وغير الاقتصادية كالحرب، فعلت الطبقات الحاكمة الضد. وبدلاً من اتباع نهج تدريجي وانتقائي في التكامل التجاري، تسبقه تدابير ملموسة متماسكة لتيسير دخول الاقتصاد العالمي ككتلة إقليمية، هرعت للانضمام إلى معاهدة منظمة التجارة العالمية. وبدلاً من تقوية التعاون النقدي العربي وفرض تنظيم حسابات رأس المال، فتحوا تلك الحسابات بما يصاحبها من ارتفاع للمخاطر المالية.

فضلاً عما سبق، قلّصت تلك الطبقات الاستثمار في البحث والتطوير. ونظرًا إلى ما تحمله الصناعات الثقافية من تأثير في تطوير الثقافة مُجملاً، فقد ساهم هذا التقليص إلى المساهمة في إغراق قوة العمل المعطّلة هيكليًا في الظلامية الدينية دعك عن وخفض الاستثمار العام، والحؤول

دون عائدات الصناعة القائمة على المعرفة. انتهى كل ذلك إلى صورة لا تزال جزئية، لكنها أوضح، بأن الحصيلة الإجمالية هي تراجع التنمية. ومع انعدام الأمن القومي، ليس من المجدي أن تضع الحكومات ضمانات مؤسسية لرأس المال والاستثمار الأجنبيان بتحويل الأرباح إلى الخارج، فالضامن يجب أن يكون دولة ذات سيادة، بينما الدول العربية الرئيسة هُزمت وتقلصت سيادتها. ثم بدأت دورة النمو الضعيف في أواخر الثمانينيات بانخفاض الاستثمار و أعادت آليات التحول تخصيص الموارد من القطاع العام إلى القطاع الخاص، كما لم يشجع الانفتاح التجاري التنافسية أو تنويع الصادرات، بل قلّص تصنيع الاقتصادات العربية.

وقد تم التخلي عن الانتقائية والتنظيم والتدرج في انفتاح حسابات رأس المال والتجارة والسياسات التي تخفف حدة تدفقات رأس المال ونقل القيمة إلى الخارج، لمصلحة نظم المضاربة التي كان من المُفترض أن تعجّل عمل آلية تخصيص الموارد، فلم تكن فكرة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بأن القطاعين العام والخاص يجب أن يتنافسا على الموارد نفسها في دول تعاني ضعف التمويل، فكرةً بريئة أو غير ضارة، بل كان الهدف منها هو تحويل أنماط الملكية، لتتوسّع أطر الملكية الخاصة في المناطق التي كان فيها ركود في الاقتصاد على حساب الحق العام؛ لضمان ألا تبني الدولة المتخلفة قدراتها الخاصة. كما عجّلت عملية الاستحواذ على الأصول بغرض الريع من صعود رأس المال التجاري، الذي يمثل التكامل العربي بالنسبة إليه لعنة، وقد أوقف عدم التكامل العربي صنوفًا متعددة من التعاون الإقليمي وتعاون الطبقة العاملة، كما ولّد النمو منخفض النوعية ظروفًا اجتماعية سيئة، أدت بدورها إلى نمو منخفض النوعية في الأجل الطويل.

إن السياسات الحالية والسابقة، بما فيها التركيبة المحاسبية لمعادلات توزيع الموارد، لا تقدم ـ وهذا أقل ما يمكن قوله ـ الإطار الأمثل لتحقيق مستويات عالية من التشغيل، ولا لتوزيع أفضل للدخل والثروة وخفض الفقر والنمو المُستدام والتضخم المنخفض والاستقرار الاقتصادي الكلي في العالم العربي، وسيتعيّن على السياسات الكلية أن تحدّ من تدفق القيمة بكل أشكالها المادية والبشرية والنقدية إلى خارج التشكيلات الوطنية، وينبغي أن يتحول التركيز الأساسي للسياسات إلى وقف هروب الموارد وإعادة تدوير القيمة وطنيًا وتحديد قيمة العمل وإعادة توزيع القيمة من خلال السياسات الاجتماعية.

ومن المُسلّم به أن الاستثمار طويل الأجل في البنية المادية والاجتماعية والمشروعات الصناعية هو جوهر صنع سياسات دولة فعّالة، ومع ذلك فإن التفاعل الضروري لأجل هذه الاستثمارات، بين السياسات النقدية والمالية والرأسمالية، لا يستطيع أن يقدم نتائج مرضية بسبب الانفتاح أولاً وسوء التوزيع؛ ولهذا فالإصلاح الزراعي وإعادة تأميم الأصول الاجتماعية التي

سرقها تحالف التجار والدولة القمعية، يجب أن يتقدم على أي شيء آخر. المسألة بسيطة جدًا: بسبب بؤس أجور وأصول الطبقات العاملة، لا يمكن للطلب أن يقوم بوظيفته الرائدة. إن الطلب يستدعي توزيعًا أكثر تساويًا للدخل، بينما يستدعي العرض قدرة الدولة على تمويل المستقبل؛ ومن ثم استخدام تعدد أسعار الصرف ومعدلات الفائدة، التي تعزل الاستثمار العام وسلة الاستهلاك الوطني عن تقلبات الأسواق الدولية.

هذه هي ركائز السياسات البديلة، وهي تستلزم إعادة هيكلة الطبقات، أي الفاعل التاريخي للتنمية. وفي العالم العربي، معظم ما يتم استهلاكه مُنتج في الخارج (معظم سلة الغذاء تُستورد في العالم العربي)[39]؛ فإذا كان يجب رفع الأجور؛ فإنها لن تعود بفائدة تُذكر على الاقتصاد الوطني؛ لأن السلع التي سيشتريها العمل ستأتي من أماكن أخرى، وكما اتضح من ضعف نمو الإنتاجية وتراجع العلاقة بين المعرفة والتكنولوجيا؛ هبطت سياسات الانفتاح بدورة الأعمال. وقد قطعت الضرائب غير المباشرة وتراجع التصنيع وانفتاح حسابات رأس المال والتجارة، الروابط الإيجابية بين القطاعات المختلفة للاقتصاد، وأصبحت سلسلة إمداد المنتجات محدودة وسطحية؛ فلم يعد ممكنًا تصنيع الكثير من مدخلات القيمة المُضافة في الاقتصاد الوطني، وهو ما صاحبه ضحالة في المعرفة الصناعية، فكان هذا الفراغ في التقدم الصناعي هو ما ساهم في تفريغ الثقافة كمُستودع للمعرفة، التي ساعدت بدورها على إفساد الزخم الأيديولوجي الضروري للوعي الثوري، لقد سحب هذا الفراغ الصناعي أساسًا قاعدة الاستقلال المادي، التي على أساسها يستطيع العمل بدء نضالاته. إن الأزمة الأيديولوجية للاشتراكية وغياب التنظيمات العمالية الحاملين للوعد المقاومة، أدتا مجتمعتين إلى المزيد من تقويض التنمية، وسأبحث في الفصل القادم السياسات الطبقية التي تعوق المقاومة وتقوض عملية التنمية السليمة.

---

(39) Food and Agriculture Organization (FAO), Country STAT (2009), <http://www.fao.org/economic/ess/countrystat/en> (viewed 10 July 2012).

الفصل الثالث

تنكّر سياسات الطبقة في ثياب الديمقراطية

التنمية كما عرّفناها في المقدمة، هي إطلاق العنان للإمكانات البشرية وتوسيع نطاق رفاهية الطبقات العاملة؛ وهي بهذا المعنى لا تتحقق نتيجة فاعلية بشرية مذرّرة تتجسد من خلال الدولة، بل نتيجة نضال سياسي تتوسطه تنظيمات الطبقة العاملة؛ لتحسين ظروف المعيشة. يمكن تعريف التنمية أيضًا كنتاج متوازن يجمع الحريات المدنية و«التحرر» من العوز الشديد للجميع[1]. هذا المفهوم للتنمية يشمل التحرر من الجوع والقمع وأي شيء آخر يقف في طريق المشاركة الكاملة للطبقات العاملة في تشكيل مستقبلهم الجماعي. هذا هو ببساطة تجسيد مفهوم أمارتيا سِن للتنمية مع زيادة للبعد الطبقي، أن يتحرر المرء بإشباع الضرورات؛ لتتحرر الطبقة العاملة كلها من العوز. وبصيغة أقل نوعية، تجمع التنمية بين ضخ المعرفة في الإنتاج والنمو المتزايد في رأس المال والتغير المؤسسي التقدمي؛ ومن ثم فهي تحسّن كلاً من مستويات المعيشة التي تتكوّن ضمن الصراع الطبقي، والنمو في رصيد رأس المال الفيزيائي مقابل النقدي، إنها تحقّق للتاريخ نفسه في سياق تفاعله مع مجمل الظرف الاجتماعي، أي الموضوع؛ وهكذا تصبح التنمية تعبيرًا عن ترابط القوى الاجتماعية التي تؤسس نتائج تراكم رأس المال. فكيف يمكن هذه الرؤية المُوسّعة للتنمية أن تتناسب مع الظروف العربية؟ إذ حين لا تتحقق الأهداف التنموية العربية باستمرار على الرغم من وجود موارد مادية ومالية خاملة، فلا بد أن نبحث عن السبب ليس في المسائل الثانوية، كمعدل إنشاءات البنية التحتية والاتصالات، بل في طريقة تقاسم السلطة بين الطبقات الاجتماعية.

---

(1) Amartya K. Sen, *Development as Freedom* (Oxford: Oxford University Press, 1999).

يختلف مفهوم الحرية هنا عن الظروف الاحتمالية التي يواجهها فرد ذري خارج استمرارية تاريخية يستخدمها أمارتيا سن في معالجة مسائل الرفاهية الاجتماعية، فلا يمكن للرفاهية الاجتماعية أن تكون مجموع المنافع المختلفة، بل هي مكاسب الطبقة العاملة ضمن الصراع الطبقي، أما أنا فأستخدم ببساطة مفهوم الحرية بوصفها ضرورة تجاوز العوز للحاجات الضرورية للبقاء في قيد الحياة بدرجة ما.

يعني عدم تحقيق هدف التنمية أساسًا وجود قصور في الطريقة التي تترابط بها الطبقات المختلفة والمؤسسات الوطنية بعضها مع بعض ومع العالم الخارجي، وتكون هذه العلاقات واضحة في مجال السياسة؛ وبالتالي يجب استكشاف أوجه التفاوت في التنمية على هذا المستوى الأساسي. تكشف مواجهة الحقائق السياسية في التاريخ العربي الحديث التناقضات التي تسهّل أو تعسّر تحقيق أهداف التنمية. تضمن التنمية ـ كعملية طويلة الأجل ـ الأشكال المتينة من التنظيم الاجتماعي التي تستبطن تحسين ظروف الطبقة العاملة، فلا يمكن اختزالها إلى حقل تجارب يعتمد على توازن موازنات قصيرة الأجل يتلاعب بحياة الناس؛ فربط موازنات الدولة بالأسواق المحدودة رأس المال المكشوفة ماليًا والعاجزة أمنيًا، يؤدي، لا محالة، إلى إضعاف تمويل التنمية الاجتماعية. إن معيار «الرفاهية الاجتماعية» السائد الذي تُقاس به التنمية، لا يمكن أن يُستنتج من أداء اقتصادي أفضل عندما تكون آلية التحويل من المجال الخاص إلى المجال العام متصدِّعة، ففي ظل وجود جيوش هائلة من القوى العاملة المعطّلة؛ لا تعمل الشروط الحدّية كما تذبل الكفاءة، حيث تصل الأسواق إلى الكفاءة نظريًا فقط ـ لأنها واقعيًا لا تصل إليها أبدًا ـ وهذا عند مستويات أجور لا تكفي لشراء حفنة سعرات حرارية، وهكذا فالكفاءة في سياق البلد النامي هي التقدم المُحرز من ترك الكفاءة الاقتصادية تنبع من القيم الاجتماعية لا العكس. وتتحدد القيم الاجتماعية بدورها بقيم الطبقة المالكة للسلطة وأيديولوجيتها؛ من هنا أهمية الدولة.

يوجد الكثير من أوجه الشبه والاختلاف في التنمية العربية. لكن على مستوى كُلي فكل البيانات تقريبًا حول التنمية تظهر سوء الأداء. وحين لا يكون أداء أحد المتغيرات سيئًا، فهذا يعني أن هذا المتغير رمزي أو غير جوهري.

لا أهدف إلى تقديم عرض مدرسي بمحاولة عرض هذه المتغيرات بالتفصيل، كما لن يضيف ذلك الكثير لفهم الديناميات التاريخية الكامنة خلف الفشل التنموي الذي تتشارك فيه كل الدول العربية. لكن دراسة أسباب الأداء التنموي الضعيف من ناحية علاقات الطبقات الاجتماعية الكامنة خلفه، ستضيف إلى معرفتنا من ناحية قدرتنا على المعرفة لا من ناحية كم نعرف فعلاً (أي كمّ المعلومات)، الذي لا يعدو كونه مجرد إضافة إلى مخزوننا من البيانات الوقائعية التي لا تفيد كثيرًا. إن التخلف هو وحدة كلّية من الظروف الاجتماعية المتدهورة المتعددة الأوجه وغير المُقاسة بطريقة جيدة. ومع ذلك فالعلاقات الاجتماعية التي تولِّد الديناميات التاريخية للتخلف هي علاقات الإمبريالية التي تقودها أمريكا، وأهمها تلك التي تخلق الانقسامات داخل الطبقات العاملة وبينها؛ فمن خلال الدولة وشبكات المحسوبية عزّز رأس المال السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي تولِّد الصراعات داخل الطبقات العاملة وبينها، والمسألة الرئيسية هنا هي استكشاف العمليات السياسية التي شرذمت الطبقات العاملة، سواء بانتخابات صناديق الاقتراع في مجتمعات مُدمرة أو بالقمع الاستبدادي. وكما

سبق أن أشرنا، تحوّلت الطبقات الحاكمة من الاستقلالية الصناعية إلى نمط التاجر، أي من إنتاج السلع إلى مجرد شرائها وبيعها، وقد أدى هذا التردي من التنمية الوطنية إلى التنمية العابرة للحدود إلى إبطال قوى المُجانسة (Homogenising) المتأصلة في اقتصاد السوق؛ فأصبح لدى رأس المال عمالة متباينة وأنصبة عمالة متفاوتة على نحوٍ متعمد ـ عبر مختلف أقسام الطبقات العاملة ـ وكل ذلك من فاتورة الأجور الآخذة في التدهور. لذلك، إضافة إلى الهياكل الاقتصادية المتمايزة، بما في ذلك قدراتها وحيازاتها من الأصول الأجنبية وهباتها من الموارد الطبيعية، نجد أن نمط التكامل الخاضع لرأس المال العالمي قد أعاق بدرجة أكبر القوى المركزية للسوق؛ وبالتحول إلى رأسمال تجاري منعت الطبقات الحاكمة العربية الأجور الناتجة من اقتصاد صناعي متكامل من التقارب. تواجه القوى الهائلة للطبقة التجارية شريكة الإمبريالية ـ تلك القوى التي يمثل أي عقد اجتماعي وطني لعنة بالنسبة إليها ـ تناسق السياسات وتجانس عنصر العمل.

في هذا الفصل، أحلل الشروط السياسية المُسبقة للتراكم القائم على القهر (الانتزاع بالقوة)، بهدف الانتقال بالنقاش في الفصل التالي إلى دور الدولة. وستتركز حججي على مسألة الأمن لكونه جوهر السيادة.

أولاً: الجوانب السياسية لإشكالية التنمية

لا بد من مقدمة حول دور الديمقراطية في التنمية، فبالأساس معظم الدول العربية غير ديمقراطية[*]. وهكذا يمكن لهذا القاسم المشترك بذاته، أي غياب الديمقراطية، أن يدعم الحجة المطروحة هنا حول أطروحة التنمية المفقودة؛ فسياسة التيار السائد، المعروفة جيدًا بأنها «فن الممكن»، لا تصلح للتشكيلات الصغيرة المكشوفة التي يتحدد مسارها التاريخي بالعدوان الإمبريالي، ففيها «مستحيلات» أكثر كثيرًا مما في سياسة بلدان المراكز، وفيها يتحقق الممكن فقط من خلال التضامن الدولي ضد الإمبريالية. يعرّف بعض المنظّرين السياسة بأنها تعاون أو تفاوض و/أو صراع داخل المجتمعات وفي ما بينها، ينظم استخدام الموارد البشرية والطبيعية... إلخ، وإنتاجها وتوزيعها... الخ [2]؛ وهكذا يمكن النظر إلى الديمقراطية بوصفها توافقًا منهجيًا بين تفضيلات الأغلبية والسياسات التي تختارها وتنفذها الحكومة، كما يمكن فهمها بوصفها خضوع الدولة للمحاسبة، بما في ذلك ما يتعلق بمسائل حماية الحقوق المدنية وخضوع مسؤولي الدولة لحكم القانون والتزامهم بمعايير سلوك تتوقعها الأغلبية. لكن مرةً أخرى، تتعلق هذه التعريفات

(*) الديمقراطية تُحدّد كشكل من أشكال ممارسة السلطة، والديمقراطية المثلى هي سلطة الطبقة العاملة.

(2) Adrian Leftwich, «Politics in Command: Development Studies and the Rediscovery of Social Science,» *New Political Economy*, vol. 10, no. 4 (December 2005), p. 591

بعالم مثالي تتصالح فيه السياسات الطبقية؛ لأن رأس المال في المراكز الرأسمالية يستطيع تعويض خسائره بالعدوان في الخارج. وبالنظر عبر عدسات المركزية الأوروبية التي ترى الرأسمالية مرحلة تقدمية في التاريخ بالنسبة إلى الجميع، بما في ذلك ضحايا الإبادات الجماعية في المستعمرات، فإن التوافق الطبقي يحدث وطنيًا في المراكز الرأسمالية، لكن دوليًا لا تعدّ الحروب ضد الطبقات العاملة في العالم الثالث جزءًا من العداوات الطبقية[3]. بهذا المنظور، فإن الطبقة العاملة في العالم الثالث بالنظر إلى جنسيتها، لا تعدّ جزءًا عضويًا من الطبقة العاملة الدولية، بل هي تنتمي إلى أجناس فرعية ليست متقدمة تكنولوجيًا.

وبينما لا يزال رأس المال منتصرًا، في الوقت الحاضر على الأقل، في تكريس الحدود الوطنية كحدود بين الطبقات في عقول الكثيرين، فإن الطبقات الاجتماعية المتورِّطة في علاقات القيمة وخلق القيمة هي طبقات مُدوَّلة (Internationalised) بالضرورة، فقليلة جدًا المنتجات التي لا يزال ممكنًا تصنيعها اعتمادًا على موارد وطنية فقط، وقليل من الأمم يستطيع البقاء في قيد الحياة بمفرده. بهذا المنظور الأوسع، فإن الصراع الطبقي الدولي هو العملية الديمقراطية الحقيقة في مقابل المصالحة الطبقية الشوفينية في المراكز الرأسمالية. وبما أن ثروة المراكز هي جزئيًا فائض القيمة التاريخي من المستعمرات، وحيث تمحورت الاستراتيجية اليسارية في المركز لمدة طويلة حول الإصلاح في التشكيلات المركزية للحصول على أجور أعلى للطبقات العاملة المركزية، كمكافأة على قمع بقية الطبقات العاملة في الأطراف، بدلًا من تبني استراتيجية ثورية، فهكذا شكّلت الإصلاحات في المركز نوعًا من إجهاض الحركة الثورية العالمية. من المهم بالطبع من الناحية النظرية معرفة ما إذا كنا نستخدم مفاهيم تصنيفية تعددية (Multitude)، كالشمال والجنوب أو العالم الأول والعالم الثالث؛ لنحدد نطاق سياسة الإصلاح، فحيث ينتهي هيكل الفكرة أو المفهوم يبدأ أثره السياسي والأيديولوجي. ونادرًا ما كان للإصلاح السياسي المتمركز في الغرب أثر إيجابي دولي في الشرق، فما لم تكن حسابات المخاطر مرتفعة، ليس في وسع الجهود الفردية أو الجماعية لأي حركة سلام في المراكز أن تمنع عدوانًا على العالم الثالث. وفي ظل الظروف التنموية العربية، يعمل نضال الطبقات العاملة ضد الطبقة التجارية الخاضعة لرأس المال بقيادة أمريكا، على صوغ سياسات الديمقراطية. تتجلى الديمقراطية ضمن أي عملية تنموية في شكل حقوق مدنية ونجاح للطبقات العاملة في السيطرة على دورة رأس المال وفي زيادة نصيب العمل من الدخل.

يتجنَّب هذا التعريف العام المسألة الأكثر حساسية المتعلقة بالانفصال بين الوجود الاجتماعي والوعي الاجتماعي، فهل تتوافق سياسة الطبقات العاملة مع تحسين ظروف معيشتها؟

---

(3) Bill Warren, «Imperialism and Capitalist Industrialization,» *New Left Review*, vol. 1, no. 81 (September-October 1973).

ففي الصراع داخل الطبقة مثـلاً، قد يضر قطاع من الطبقات العاملة قطاعًا آخر بأخذه حصة أكبر من الدخل من إجمالي فاتورة دخل متدهورة؛ لذلك فحتى مع انخفاض دخل العمال، قد يتحسّن وضع قطاع من الطبقات العاملة على حساب آخر. الهدف السياسي الأساسي لرأس المال هو بالضبط وضع قطاعات من الطبقات العاملة في مواجهة قطاعات أخرى، بما في ذلك عبر الافتراء على الكثير من الطبقات العاملة في العالم الثالث وتشويه سمعتها. وفي ثنايا هذا النوع من الفكر يتبدى لنا محتوى السياسة الطبقية كسياسة أيديولوجية وتآمرية. يتألف المفهوم المثالي للديمقراطية من حماية الحقوق المدنية والسياسية الأساسية والمساواة أمام القانون وحريات التعبير والصحافة والتنظيم السياسي والانتخاب المُنتظم للسلطتين التشريعية والتنفيذية والحكم المدني والسيطرة المدنية على القوات المسلحة[4]، وأقل ما يُقال إن الدول العربية تخرج من هذا التصنيف، فهي في الدرك الأسفل منه ولا تختلف فيما بينها إلا في تفاصيل بسيطة؛ فالتفاوتات الاقتصادية الشديدة تثقل كاهل العملية الديمقراطية. وبعمليات ملتوية تحول تلك التفاوتات المؤسسات الديمقراطية إلى هياكل تابعة لإعادة إنتاج ثروة الطبقات الحاكمة؛ ففي الواقع تسيطر الطبقات الحاكمة العربية على الحكم والاقتصاد في الوقت نفسه؛ فقد أعفى انهيار الأيديولوجيا المساواتية (الاشتراكية) الأنظمة العربية من الحاجة إلى تبرير واقع أن معظم الناتج الاجتماعي تأخذه الأقلية الحاكمة على نحو لا يتناسب مع حجمها، كما أصبحت المؤسسات السياسية غير ذات أهمية في تنظيم حياة العمال حول أهداف مشتركة، وتقلّصت الدولة في مواجهة المجتمع المدني المُمول إمبرياليًا، وهي من أجل الإفادة من تدفقها الأيديولوجي تخلّت عن بعض وظائفها الاجتماعية للمجتمع المدني، كما دعمت الانقسامات في صفوف الطبقات العاملة باتجاه الهويات الجديدة المُعاد اختراعها، أي أنها أدت إلى شرذمة الطبقات العاملة بسياسات الهوية.

على الرغم من أن العملية الديمقراطية المُثلى هي نوع من التجريد الميتافيزيقي الذي لا يمكن لأي بلد أن يعمل به بالكامل، إلا أن الطبقات الحاكمة العربية تقلّص الديمقراطية على مستويين تأسيسيين: القمع، نزع الصفة الاجتماعية عن المنتجات النهائية للإنتاج (ضرائب غير مباشرة وخصخصتها؛ وهو ما يؤدي إلى إفقار الطبقات العاملة العربية وقهرها. وقد عادت الديمقراطية التي صعدت بصندوق الاقتراع في مجتمعات مُفككة، لتتجسّد كدكتاتورية بصندوق الاقتراع، أو ما أطلق عليه النشطاء الفزعون من وصول الإسلاميين إلى السلطة الصندوقراطية (Boxocracy)[*]. سأستخدم هذا المصطلح هنا للإشارة إلى تفريغ الديمقراطية من جوهرها بالإجراءات الشكلية. لم يؤد إسباغ الصورة المثالية على عملية التصويت إلى تجسير الفجوة بين نضالات الطبقات العاملة وتوليفة الحقوق المدنية، إلى حصة أكبر من الفائض، بل على العكس، أعادت الصندوقراطية

---

(4) Robert Dahl, *Polyarchy: Participation and Opposition* (New Haven: Yale University Press, 1971).

(*) الفرد المُذرَّر الذي يصوت بكذا أو كذا ليس بالفاعل التاريخي إنما هو يتعاطى تلقائيًا مع ما أفرزه له الفاعل التاريخي. الطبقة المتمثلة بالإمبريالية هي الفاعل التاريخي التي تضع شروط إعادة ذاتها سياسيًا من خلال قوتها المتمثلة بإيديولوجيتها ومؤسساتها وطرق عملها.

نفسها الطبقةَ الحاكمة إلى السلطة مرةً بعد مرة بوجوه مختلفة، بينما استمرت سياسات «السوق الحرة» تولّد وتعمّق التفاوتات الهيكلية؛ فاختُزلت الديمقراطية إلى مجرد حكم ـ صندوق الاقتراع المقدس ـ للناس، بسبب الدساتير المتحيزة وقواعد اللعبة السياسية ـ الاقتصادية التي تعزز الاستملاك القصير الأجل وهيمنة هويات المجتمع المدني (الدينية أو العرقية) المدعومة إمبرياليًا؛ فأصبح المواطن يعكس ويستبطن الشكل الاجتماعي لاستملاك القسم الذي ينتمي إليه من الطبقة العاملة؛ فغدا ينتمي إلى الطائفة أو القبيلة أو العرق، ونادرًا إلى الدولة.

على أي حال، قلّص جانب السوق المُتمثل بانفتاح حسابات التجارة ورأس المال، المواطنة العربية العملية إلى حجم حساب ادخار الفرد بالخارج، وبالخارج فقط؛ حيث لا يستطيع أي مبلغ من المال أن يشتري الأمن في العالم العربي، فتقلّص المواطنة هو في الحقيقة سمة أساسية للديمقراطية الرأسمالية الحديثة. إن ميل المذهب الليبرالي إلى التركيز على التطورات التاريخية التي أنتجت المواطنة الرسمية بوصفها تعزيزًا للحرية الفردية فقط، هو ميل أحادي الجانب على نحوٍ غير مُبرر[5]. فالمؤسسات التي يُفترض أن تمثّل الجميع، في ظل تموضعها ضمن سياق هيكل قوة غير متكافئ، إنما تعيد إنتاج سلطة الطبقات التابعة للإمبريالية. والصندوقراطية ـ حكم صندوق الاقتراع كما ذكرنا ـ هي نوع من الفلتر الذي يمنع تمثيل الطبقة العاملة بينما ينقل سلطة سياسية أكبر على نحوٍ غير مسبوق للطبقات الحاكمة؛ وهي لذلك تمثل عملية سياسية راسخة تخفي خلفها قوة رأس المال، فلا توفر هذه الديمقراطية الزائفة الفارغة سوى الاختيار بين شكلين أو ثلاثة من برامج وأجندات رأس المال؛ فتفتقر إلى حزمة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية التي تنشأ عن مشاركة الطبقة العاملة في هيكل سلطة الدولة. وهكذا، فالديمقراطية البرجوازية تمثل اغترابًا للطبقة العاملة، وخصوصًا في السياق العربي.

تتناسب الحريات المدنية عكسيًا مع انعدام أمن النظام، لهذا تزدهر تلك الحريات في التشكيلات المتقدمة، ما دامت لا تهدد هياكل السلطة. يقول بول غودمان (Paul Goodman) إن الفرد في أمريكا يستطيع قول ما يريد ما دام لا يصنع فارقًا أو يظهر زيف الديمقراطية البرجوازية. وكلما زادت الشرعية المُستمدة من صندوق الاقتراع، زاد نفوذ الطبقات الحاكمة على الطبقات العاملة، التي أعني بها الطبقة العاملة العالمية. ومن ناحية طول عمر رأس المال، فإن اعتبارات الكفاءة والعوائد المترتبة على أشكال الممارسة السياسية تكشف أن الدكتاتوريات غير المعتمدة على التصويت تشكّل عبئًا على رأس المال أكثر من تلك المعتمدة على التصويت. شقت الحكومات الديمقراطية الغربية كذلك صفوف طبقاتها العاملة، وهكذا نجد أنه عبر الأعوام الثلاثين من

(5) Ellen M. Wood, *Democracy against Capitalism: Renewing Historical Materialism* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1995), p. 211.

النمو الأمريكي، ظلت الأجور راكدة، وزاد التفاوت بصورة درامية، من دون استجابة فعّالة من الطبقة العاملة[6]. ولا بد من التنويه هنا بأن زيادة الأجور منوطة بوحدة الطبقة العاملة وقوتها. تبدو الحرية الوهمية المُستمدة من الفخر بالقومية أو الشوفينية التي تختلف عن التحرر من العوز ـ كمجرد أضحوكة تماثل وعد الجهاديين بالجنّة. يتفوّق رأس المال بقيادة أمريكا من الناحية الأيديولوجية على الأصولية الدينية في خداع الطبقة العاملة، على الأقل من ناحية إقناعها بالتصويت لحكومات تمول حروبًا مُتلفزة في العالم الثالث اعتمادًا على إصدار قدر هائل من الديون[7]، فعلى خلفيات النشأة الاجتماعية والعنصرية المتأصلة بنيويًا، تولّد ديمقراطية صندوق الاقتراع الانقسامات إلى الدرجة التي تجعل تنظيمات العمل تسعى خلف المصالح الطائفية لا المصالح الطبقية، فـ «الطائفية هي نتاج الديمقراطية المحدودة»، لكنها بدرجة أهم نتاج التراجع الأيديولوجي الاشتراكي[8].

في جدلية النظرية والممارسة، يقلل تدخّل أنماط الوجود الذري من قبل العمال من إمكانية التطور الأيديولوجي المستمد من ظروف النضال الاجتماعي. وفي جدلية النظرية والممارسة، يقلل اعتماد العمال الأنماط الفردية المذرّرة من إمكان تطورهم أيديولوجيًا المستمد من ظروف الكفاح الاجتماعي، كما تولّد الثورات المُضادة للإصلاحات والفشل السياسي الروح الانهزامية وأزمة البديل، وما أعنيه بالإصلاح هو التدابير المُتخذة لتغذية النضال الطبقي العالمي، وليس المكافآت للطبقات العاملة بالمراكز الرأسمالية اعتمادًا على النهب الاستعماري. إن ديمقراطية صندوق الاقتراع تعمل كجزء من ترسانة الأيديولوجيا المهيمنة، التي تعمّق اغتراب العامل الهلِع من باقي المجتمع (يستخدم ريكاردو بيلوفوار مصطلح العامل الهلِع (Worker Traumatised) في محاضراته في تورينو ـ إيطاليا)، كما أنها تمتص الضغوط من أسفل، فلا يستطيع أي نظام بالتأكيد أن يتجاهل الضغوط من أسفل، لكن يبدو أن دور الصندوقراطية حتى الآن هو أن تكون العامل الأكثر محورية في ضمان ألّا يتماسك هذا «الأسفل» أبدًا إلى الدرجة الكافية لممارسة ضغط حقيقي على هذا الأعلى، وهذا هو أحد أسباب تجريب رأس المال بقيادة أمريكا ـ بعد عقود من دعم الأنظمة غير الديمقراطية ـ دمقرطة (Democratisation) التشكيلات العربية. على أية حال، ليس لدى رأس المال بقيادة أمريكا الكثير ليخشاه مع تراجع اليسار. وكما أظهرت الانتخابات البرلمانية المصرية عام 2012، حل المتطرفون الأصوليون وراء الإخوان المسلمين.

---

(6) Rick Wolff, «The Fallout from Falling US Wages,» *Monthly Review* (June 2006), <http://mrzine.monthlyreview.org/2006/wolff120606.html> (viewed 6 March 2013).

(7) Zhiyuan Cui, «The Bush Doctrine and Neoconservatism: A Chinese Perspective,» *Harvard International Law Journal*, vol. 46, no. 2 (Summer 2005).

(8) Sam Gindin, «Beyond the Economic Crisis: The Crisis in Trade Unionism,» *Socialist Project E-Bulletin*, no. 878 (2013).

إن الديمقراطيات التي تخلو من حقوق الطبقة العاملة تجهض نمو الفاعل التاريخي للعمل، وقد أثبتت موثوقيتها تمامًا لرأس المال كالاستبداد، وربما أكثر. تعمل ديمقراطية صندوق الاقتراع ضمن سياق هيكلي سابق التشكيل من التفاوت الاجتماعي المتقدم على المساواة السياسية الاسمية، وتدخل ضمن العوامل السابقة على طقس التصويت في الصندوقراطية عوامل هيمنة رأس المال الإعلامية والثقافية وضعف تنظيم الطبقات العاملة وموافقتها بسبب الوسائل الأيديولوجية والمالية والتشويش على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية. وفي العالم العربي، يتسنم كل ذلك إعادة اختراع الماضي في صورة سياسات هوية سريالية تتوّج الحكم الأيديولوجي لرأس المال.

تتجلى مركزية الدولة في هذا المجال في أنه يمكن للمواطن في ديمقراطية عمالية أن يحسّن من نوعية وجوده أكثر كثيرًا مما يمكن لفرد أن يحققه من تحسّن من خلال المجتمع المدني. أما رأس المال العربي، أو التحالف الطبقي عبر الوطني القائم على رأس العلاقات الاجتماعية المُنتجة للثروة في العالم العربي، وباستخدام القمع العنيف أكثر من الاستمالة الأيديولوجية، فيصوغ الدولة والمواطن وفقًا لرغباته. وقد أدى اندماج رأس المال بقيادة أمريكا في هذا التحالف الحاكم، إلى انحطاط الدولة العربية؛ حيث إن الجوع العالمي للنفط مع حاجة رأس المال الصناعي العسكري إلى الحرب الدائمة، يدفعانه إلى ذلك. أما في التشكيلات المركزية، فقد توافقت الطبقات المتصارعة مؤقتًا، بسبب تضافر تاريخ من الصراع الطبقي مع غنائم الإمبريالية، وهو التوافق الذي يتفكك الآن مع فقدان أسر الطبقات العاملة معظمَ أصولها تقريبًا؛ بسبب مزيج من ركود (أو انخفاض) الأجور النقدية والأزمات المالية المتعاقبة التي دمّرت مدخراتها، وحتى خفضت الأجور الاجتماعية. وللتنويه نحن هنا نتحدث عن الوتيرة التي سادت عبر العقود الأربعة الماضية في ظل النيوليبرالية. لكن برنامج التفكيك كان ناجحًا جدًا في أمريكا، إلى حد أن الأجهزة الأيديولوجية لرأس المال أعادت تسمية الطبقة العاملة المستقرة (وبخاصة البيضاء) «الطبقة الوسطى»، التي تعني ببساطة أنها ليست «فقيرة»؛ فتباهت الطبقات العاملة بتصنيفها كطبقات وسطى تأكيدًا لوضعها الاجتماعي؛ حيث يحل تعبير «وسطى» هنا محل مصطلح «العاملة» الذي يبدو قليل الشأن، وهكذا قُمعت الطبقة العاملة مفهوميًا، بزرع إدراك ذاتي سخيف للحدود داخل الطبقة العاملة على المستويين المركزي والطرفي عمومًا. مع ذلك، فإن الدولة في هذا العالم المُعاد صوغه، تبدو كما لو كانت مستقلة عن الهيكل الطبقي، على الرغم من أن احتقار المؤسسات الديمقراطية المزعومة (الصندوقراطية) لمواطني الطبقة العاملة بأشكال متعددة، أخذ في القضاء على هذا الوهم.

تحظى المراكز الإمبريالية في معظم الأطراف، بالكراهية بسبب اعتداءاتها وعسكرتها المتغطرسة، أما في دول الخليج العربية الوراثية، حيث يوجد خادم منزلي لكل اثنين من المواطنين، نجد أن كل الرعية تقريبًا غارقون أيديولوجيًا في رأس المال. ومع ذلك، فإن تكامل البرجوازيات الوطنية العربية مع رأس المال المالي الدولي في البلدان العربية غير الخليجية يشجع الدولة على

الانحلال من المجتمع، فتكون الدولة رخوة في مواجهة المجتمع المدني، وبالتالي يراها المجتمع ضعيفة أو متحيزة؛ ومن ثم يصعد المجتمع المدني على حساب الدولة. وحيث يتذلل رأس المال العربي لمركنتيلية الإمبراطورية؛ بتراجعه عن التصنيع؛ فإن ولاءه الوطني يغدو محل شك؛ فالتفاوتات في الدخل مع الاستعراض التفاخري للثروة والامتيازات كطبقة تجارية تحاكي أنماط نظيراتها في المراكز الرأسمالية، مع الأنشطة التجارية المُرخصة من الدولة والاستيلاء على الموارد، كلها تسحق التماسك الوطني، أو بصورة أعم العقد الاجتماعي.

كما أن نمط تنظيم الحياة الاجتماعية ـ المُحدد إمبرياليًا ـ حول استيراد السلع لبيعها في السوق العربية الوطنية وتصدير العائدات بالدولار إلى الخارج، يحطم عنق الصناعة الوطنية، ولا يفقد العمل مهارته فقط في سياق عملية تقليص الإنتاج هذه، بل إنه يتعطل. ولا يبقى نظام الأسعار الذي يشكّل عملية التبادل وطنيًا؛ إذ تحدد شروط التجارة الدولية معظم الأسعار الوطنية، فيصبح المواطنون الوطنيون ـ العامل والطبقات العاملة ـ في مواجهة لا البرجوازية الوطنية وحسب في العملية الديمقراطية، بل في مواجهة القوى التي تكوّن العالم. وما يزيد من تعقيد الأمور أن المواجهة مع رأس المال العالمي تتم من خلال الدولة، فالدولة هي أداة للعمل الجماعي، بصرف النظر عن أشكال التنظيم والعملية السياسية التي تميّز التشكيل الاجتماعي؛ والدولة التي تمثل من أحد جوانبها القوة الناتجة من اختلاف القوى السياسية على المستويين الوطني والدولي، تظل الوكيل الرئيسي للتنمية. إن تضافر الاستراتيجية الأمنية لدولة قادرة وذات سيادة مع أهدافها التنموية يؤهلانها لإنجاز تحوّل اجتماعي، وتعني السيادة على المستويات الثانوية بيروقراطية مستقلة ومحترفة مع نظام سياسي مغلق مع سيطرة الدولة على الجهات الفاعلة الخاصة[9]. ومع ذلك، فإن الأكثر أهمية هو أن جوهر السيادة هو الأمن الديمقراطي، أي أمن الطبقة العاملة مُتوسطًا ومُتجسدًا في الأمن الوطني. وفي السياق العربي لا يبدو أن الأمن الوطني ومظاهر السيادة المختلفة يساهمان في ذلك؛ وبالتالي فالدولة التي تحقق التنمية غير موجودة؛ فالدولة العربية تدور في الفلك الإمبريالي.

ثانيًا: الأمن بوصفه جوهر السيادة

عادةً ما يتم اختزال الأمن (أو عدم الأمن) في بناء تحليلي يدور حول قيم معينة أو غايات نفعية، وفي الواقع الأمن هو ظرف موضوعي ينبع من الوجود المُحدد تاريخيًا في إطار علاقات الصراع الطبقي، وأمن الطبقة العاملة من العوز هو ببساطة التنمية. يتطلب تحقيق هذا الأمن

---

(9) Ben Fine, «The Developmental State and the Political Economy of Development,» in: K. S. Jomo and Ben Fine, eds., *The New Development Economics: After the Washington Consensus* (New York: Zed Books, 2006).

الحقيقي وممارسته حزمة كاملة من آليات الدفاع المضادة للإمبريالية، بما في ذلك الدفاع الوطني. نشأ إحباط حالة الاعتراف بأن الأمن هو بُعد متأصل في التنمية من الشعور بالأمن الأيديولوجي الذي اكتسبته الإمبريالية نتيجة انكفاء الأيديولوجيا الاشتراكية. فالأيديولوجيا الاشتراكية أصبحت ضعيفة جدًا إلى درجة أن رأس المال لم يعد بحاجة إلى كثير من الخداع في سعيه لتحقيق أهدافه. ويشعر رأس المال بقيادة أمريكا كمحرك عدم الأمن الرئيسي في العالم، بالأمن الكافي ليقول إن الأمن مهم للتنمية؛ فالإمبراطورية التي بيدها كتابة التاريخ تستطيع تبرئة نفسها من تجاوزاتها.

لهذا أصبح ربط الأمن بالتنمية محور اهتمام عدد من المؤسسات الدولية ومراكز البحوث الحكومية والباحثين الأكاديميين. على سبيل المثال، أقرّ الفريق الرفيع المستوى في الأمم المتحدة المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير بأنه «في عالم متزايد الترابط، يجب أن يسير التقدم في مجالات التنمية والأمن وحقوق الإنسان جنبًا إلى جنب؛ فلن تكون هناك تنمية من دون أمن ولا أمن من دون تنمية»[10]. وبالمثل أقرّت لجنة الأمن البشري أن «النزاع والحرمان مترابطان؛ فللحرمان روابط سببية متعددة بالعنف، على الرغم من الحاجة إلى دراستها بعناية، بينما تقتل الحروب الناس وتقضي على الثقة بينهم وتزيد الفقر والجريمة وتضعف نمو الاقتصاد، ويتطلب التصدي لهذه المشكلات الأمنية منهجًا متكامــلًا»[11]. كما انتهى الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة للأمم المتحدة عام 2005 إلى نتيجة مشابهة، جاءت في مشروع الوثيقة الختامية على النحو التالي: «إننا ندرك أن بلادنا وشعوبنا لن تشعر بالتنمية من دون الأمن، ولن تستمتع بالأمن من دون التنمية، ولن تستفيدا من الاثنين من دون احترام حقوق الإنسان»[12]. ومع إصدار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقريرَ التنمية البشرية لعام 1994، ونشر البنك الدولي تقريره عن كسر فخ النزاع *(Breaking the Conflict Trap)* عام 2003، تطور موضوع الأمن والتنمية ليصبح مجالًا راسخًا للبحث والسياسات.

وفي هذا المجال من البحث، يبدو الفقر والنزاع والتخلف خارج نطاق التأريخ، فالصراعات والتخلف يبدوان مستقلين عن التاريخ الاستعماري وبقايا العدوان الإمبريالي، وفي نسخة جديدة من لعبة اللوم الإمبريالية المُتقنة «عبء الرجل الأبيض»، يتم تحميل شعوب المناطق النامية المنكوبة بالنزاعات مسؤولية التخلف. تسللت المسائل المؤسسية والشروط السياسية المُسبقة للتنمية جنبًا إلى جنب إلى أدبيات الحكم في دراسات التنمية بهدف الفصل المفاهيمي للروابط العضوية بين

---

(10) United Nations, «««A More Secure World: Our Shared Responsibility»: Report of the High-Level Panel on *Threats, Challenges and Change* (New York: United Nations, Department of Public Information, 2004).

(11) Commission on Human Security [CHS] (Communications Development, New York, 2003).

(12) United Nations, *Geneva, 7 April 2005 - Secretary-General's Address to the Commission on Human Rights* (2005).

الطبقات الحاكمة الوطنية ومراكز السلطة الإمبريالية؛ للزعم بأن العرب والأفارقة يحكمون أنفسهم بأنفسهم بصورة سيئة، وأنهم من يدمرون أمنهم رغم دوره الأساسي في تنميتهم، وحين يتم بحث موضوع الأمن باستفاضة، يتجه الخطاب إلى التدخلات الوهمية لمؤسسات «التنمية» الهادفة إلى السلام وتشكيل الدولة وبناء الأمة. يفترض كل هذا الأدب الرفيع ذهنيًا، لكن المتعالي، أن سكان المستعمرات السابقة غير قادرين لأسباب جينية أو (كما يُقال عادةً) ثقافية، على بناء الأمن والتنمية، وربما غير قادرين على عمل أي شيء ذي قيمة لأنفسهم.

وبصرف النظر عن البلدان العربية التي تعاني مستوى معتدلاً من انعدام الأمن، كالجزائر، تعاني البقية انعدام الأمن أو تراها غارقة في حالة نزاع عنيف (فكما ذكرنا سابقًا، كل البلدان العربية متخلفة بما فيها بلدان الخليج، على الرغم من ارتفاع مستوى الدخول الفردية فيها؛ لأن التنمية هي حالة من التصنيع والحقوق الاقتصادية والاجتماعية). ومن دون حساب حروب الاستقلال عن القوى الاستعمارية المباشرة، خسرت الدول العربية حربًا كبيرة تلو أخرى: الحرب العربية ـ الإسرائيلية عام 1948، وحرب عام 1956، وحرب عام 1967 وحرب عام 1973، وحين كانت هذه الدول لا تخسر حربًا، كانت تُعَدّ بنيويًا لتخسر الحرب التالية؛ فقد فُكّكت الدول العربية عمدًا بواسطة الحرب و/أو اغتصاب الموارد التي تخص الطبقات العاملة في نهاية المطاف؛ ونتيجة هذا التفكيك وآثاره الاقتصادية، نجد الكثير من الطبقات العاملة في البلدان العربية في حالة حرب في ما بينها وبعضها مع بعض.

يمثل انعدام الأمن وتراجع التنمية جانبين للعملية نفسها، وهو ما يبرز الصلة بين التدخل الإمبريالي والمحن التنموية الطرفية. ويؤدي عزل قضايا التنمية ومعاملتها بصورة منفصلة عن التسلسل التاريخي إلى تبرئة الإمبريالية، أما في ما يتعلق بالتنمية فتفرض الإمبريالية قواعد نيوليبرالية على الدول العربية، وحين لا تحقق تلك الدول أهداف «التنمية الجيدة»، يُقال إنه بسبب ضعف إيمانها بالدين العلماني مُتمثلاً بـ «السوق الحرة»، حيث ينتحل العلم صفة اللاهوت. وفي العالم الأحادي القطب الذي ظهر بعد سقوط الاتحاد السوفياتي، لم يعد ممكنًا عزو العدد المتزايد من الحروب في بلدان الأطراف إلى صد الخطر الأحمر. اجتاحت الحروب والحروب بالوكالة العالم العربي مُدمرة الأصول التي يملكها، ولم يقم رأس المال العربي بإعادة إدماج الموارد في الإنتاج بالكامل بعد النزاعات العسكرية؛ والسبب الرئيس للعدوان العسكري هو إعادة هيكلة علاقات القيمة وزيادة قوة رأس المال بقيادة أمريكا، ومعه سبب ثانوي هو أن الاقتصادات العربية متكاملة تقريبًا مع الاقتصادات المتقدمة في العالم، التي تعمل بالفعل بأقل من قدراتها، كما «موّل» رأس المال بقيادة أمريكا عملياته الربحية، وهذا يعني أنه لم يعد يركّز على توسيع صناعته أو شركاته التابعة في العالم العربي، فلديه بالفعل الكثير من الأصول الصناعية المفرطة الإنتاج؛

وبالتالي فالصناعات العربية التي دُمرت لم يُعَد بناؤها، وحتى الآن شطَّبت الحروب والحروب بالوكالة على سنوات من التنمية.

لقد أصبح حتميًا توجيه الطاقات العلمية لبحث العلاقات بين النزاع والأمن والتنمية كما برهن مسار الأحداث، أما مشكلة هذه الأدبيات فهي حصر أسباب الصراعات في المشاكل الداخلية[13]، فالبلاد التي يتم قصفها أو البلاد التي وضعها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي على طريق التدمير الذاتي بسياسات «السوق الحرة» والتي تنهار أجهزة الدولة فيها، هي المسؤولة عن كوارثها؛ ثم تُسمى «الدول الفاشلة». إن أنماط التنظيم السياسي العثمانية التي رممها المستعمرون الأوروبيون وأقاموا مكانها «الدولة العربية الحديثة»، ليست سوى اسم آخر لشكل من التنظيم السياسي، وهو ما يدحض الخطاب الغربي العنصري حول العرب والأفارقة بكونهم شعوبًا لاتاريخية وبلا دول، كما أن الدساتير التي صاغها المستعمرون والبيروقراطيات والعمليات القانونية المتحيزة (دينيًا أو عرقيًا) تتوافق على نحو سيئ جدًا مع متطلبات المجتمع العربي، ولقد أعاق القصور المادي الناتج من النهب الاستعماري والهزائم الحربية وسياسات الاغتصاب كل هذه الحقبة من نضال العالم العربي للحاق بنموذج الدولة الأوروبية. وكان نموذج الدولة المتطور جدًا الذي فرضته أوروبا متناغمًا مع التخلف الذي فرضه الاستعمار؛ ففي ظل الفجوة بين الدولة الفائقة التطور والقدرات المتخلفة، كان هناك دائمًا مجال للقطاعات الكومبرادورية من الطبقات الحاكمة أن تدفع الدولة أكثر من طاقتها وضد نفسها، فتغلّب النزعات الطبقية على الهوية الوطنية، وحين كانت القومية والأمن في حال صعود في أثناء حقبة ما بعد الاستقلال، سادت السلطوية الجانب التشغيلي للدولة، أي بيروقراطيتها، كما ازدهرت التنمية.

إن الدولة لم «تفشل»؛ فالتاريخ ليس اختبارًا مدرسيًا صممه الإمبرياليون للنجاح والرسوب، بل كانت الدولة العربية ما بعد الاستعمارية محكومة بالخلل بسبب اختلال التصميم الاستعماري الأوّلي، وبسبب هزيمتها في الحرب. شكلت الحروب المفروضة إمبرياليًا في بداية القرن العشرين الدول العربية كحاضنات للمآزق، ومنذ نهاية ذلك القرن يجمع رأس المال المالي بقيادة أمريكا الجزية.

ثالثًا: الأمن... من المجرد إلى الهزلي

ينتقل التحليل الأرثوذكسي، في سياق معالجته مسألة الأمن، من الميتافيزيقا إلى الهزل التجريبي[14]، فالأمن الحقيقي الملموس في سياق التنمية هو الأمن البشري، وهو ما يعني جزئيًا

(13) Mustapha K. Nabli, «Long-Term Economic Development Challenges and Prospects for the Arab Countries,» paper presented at: Conference of the Institut du Monde Arabe, World Bank, Paris, 12 February 2004.

(14) United Nations Development Programme [UNDP], *Human Development Report 1994: New Dimensions of Human Security* (New York; Oxford: Oxford University Press, 1994).

الأمن من التهديدات المزمنة كالجوع والمرض والقمع ـ وكذلك الحماية من الاضطرابات المفاجئة المدمرة لأنماط الحياة اليومية ـ سواء في المنزل أو في العمل أو في المجتمعات المحلية[15]. هذه هي المظاهر المتعددة للأمن، لكنها ليست الأمن نفسه، فالأمن كما ذكرنا سابقًا هو القاعدة العامة لنضال الطبقات العاملة في سبيل حقوقها، وفي مفهوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي غير المُسيّس للأمن، الذي يبدأ من طلاء الأظفار إلى الإعلان الحاسم عن «حق الولايات المتحدة في حماية طريقتها في الحياة» (الذي دخل معجم العلاقات الدولية كأساس للحرب العادلة)، يمكن القول إن الأمن يمكن أن يشمل كل شيء تحت الشمس، فتشمل الأبعاد الكاملة للأمن البشري كل ما يمكن أن يتأكد تجريبيًا تأثيره في الحياة، أو بكلمة واحدة الحياة نفسها. وعدم الأمن بهذا المعنى الواسع هو شرط وجودي، فهو تجسيد للحالة الإنسانية، لكنه مع ذلك يتكثّف في ظل الرأسمالية؛ فالخوف والعوز يسيطران على وجود الأغلبية العظمى من المجتمع العامل، وهو الأمر الواقع مذ ظهر المجتمع الطبقي، والواقع أن أنماطًا معينة من العلاقات الاجتماعية بما فيها علاقات الإنتاج والتبادل والتوزيع، هي ما يولد عدم الأمن. وما يتعيّن بحثه هو الاختلافات في العلاقات الاجتماعية التي تعيد تشكيل التوزيع، أكثر من الأوزان الإحصائية للمظاهر المختلفة لعدم الأمن.

في التشكيلات العربية المتخلفة التي تعاني الحرب، نجد أنه لا يُلبّى سوى قليل جدًا من حاجات «الأمن البشري» المذكورة لأغلبية السكان، وينشأ عدم الأمن من التحولات الاجتماعية الهيكلية (أو التشوهات) التي تدفع لها الحرب والنيوليبرالية، وهذه التحولات في الهيكل الطبقي التي تقوّض قدرات الطبقة العاملة، هي «الكليات» الحقيقية وعوامل تقويض الأمن. وانطلاقًا من الهزل المذكور، فإن الأمن في مفهوم لجنة الأمن البشري (CHS) يشمل أكثر كثيرًا من غياب الصراع العنيف؛ فهو يشمل حقوق الإنسان والحكم الرشيد وتوفير التعليم والرعاية الصحية وضمان توافر الفرص والخيارات لكل فرد، لتحقيق إمكاناته الذاتية[16]. هذه الكلمات الأخيرة تشبه من دون ترتيب تعريف كارل ماركس للشيوعية. لكن هل تسعى لجنة الأمن البشري للقضاء على النظام الطبقي؟ إن مفهوم الأمن البشري «يربط» بين التحرر من العوز والتحرر من الخوف وحرية الفرد في أفعاله. لكن الميتافيزيقا تظهر في طريقة تعريف اللجنة لـ «الربط»، فهي لا ترى النظام الطبقي مختلًا، ولا ترى أي عيب في السياق الذي «يترابط» فيه الأفراد. الأمن البشري مختلف عن الأمن القومي، لكنه مكمل له بجعل الناس محور اهتمامه[17]. وبغض النظر عن كلمة «الناس» التي تدفن الطبقات الاجتماعية تحت النص، فإن جميع جوانب الأمن لا يمكن أن تنفصل عن الأمن القومي بالتعريف،

---

(15) المصدر نفسه.

(16) Commission on Human Security [CHS] (Communications Development, New York, 2003), p. 4.

(17) المصدر نفسه.

ففصل أي جانب منها عن الأمن القومي هو أمر غير واقعي تمامًا، بينما يؤدي توسيع نطاق مكونات الأمن البشري إلى جعله مرادفًا لتحسين الظروف الاجتماعية، وهو ما يرادف بدوره التنمية برعاية الدولة.

وما لا تذكره لجنة الأمن البشري هو أن الأمن حالة كلّية يتجاوز فيها الأمن القومي (الذي يكوّن اللحظة الحاسمة في العملية) الوساطة بين الأمن الفردي والأمن الجماعي، كما أن توسيع مفهوم الأمن ليشمل أمن الناس بوجه عام والأمن البشري كمرجعية له، ينقل الاهتمام الفكري من التركيز على ماهية رأس المال إلى الظروف الاجتماعية التي ينتجها، ففي الواقع تتكاثر حالات عدم الأمن، إلا أن أي جهد فردي لن يثمر أي نتيجة على صعيد الأمن في ظل هيكل طبقي غير متوازن ـ وحتى يُعالج عدم التوازن ـ مهما كانت الآمال العريضة لدى الجميع بإنهاء عدم الأمن.

هذه التعريفات الضيقة لانعدام الأمن تقلل من أولوية التناقضات الطبقية التي تقسم الموارد، فرأس المال الذي يستملك الإنتاج الاجتماعي، هو أيضًا عملية تدخل بموجبها الموارد في الإنتاج من أجل الربح، ولكي يحصل على الربح، على رأس المال أن يفكك النقابات العمالية ويسحقها، وكذلك يدمر كل بلدان العالم الثالث بالحروب العدوانية؛ لخفض القيمة الفعلية أو الأيديولوجية لإعادة إنتاجها. هذه الحركة من الإنتاج إلى التفكيك هي ما تمثّل تكوين ظروف معيشة آمنة أو غير آمنة، وبالاستعارة من المنطق الجدلي، هذا هو القانون العام للحركة، على الرغم من أنه في المصطلح الماركسي، المفهوم عمومًا هو التجلّي الخارجي للخاص وليس للعام، أو هو السمات العامة في كل حالة فردية[18]. وفي العالم العربي المهزوم هيكليًا، الأمن القومي والسيادة شرطان مُسبقان لكل الأنواع الأخرى من الأمن، فلا يمكن أن يوجد أمن حقيقي في دولة غير آمنة وطنيًا على المستويات الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية.

إن الأمن الوطني يعسكر (Militarises) التنمية بالضرورة[19]. ومع ذلك تبرز البلدان العربية كنماذج كبلدان عاجزة عسكريًا بسبب التخلّف التنموي: لقد كانت دولاً قومية؛ لكن التخلف أفقدها قدرتها على الدفاع عن النفس، وتمثل انتصارات إسرائيل عليها بحروب خاطفة الدليل على ذلك. وقد تعزّز تخلفها في حقبة ما بعد الاستقلال تدريجًا بسبب إضعاف الطبقات العاملة، أي تقليل زخمها في حرب الشعب. أدى ضعف القدرة العسكرية للبلدان العربية واستبعاد الطبقات العاملة من تشكيل الأمن القومي في ظل النيوليبرالية، إلى خفض المخاطر التي يمكن أن تواجه

---

(18) Evald V. Ilyenkov, *Dialectical Logic, Essays on its History and Theory* (Moscow: Progress Publishers, 1977).

(19) Coopération Internationale pour le Développement et la Solidarité [CIDSE], «CIDSE Study on Security and Development,» *CIDSE Reflection Paper* (January 2006).

العدوان الإمبريالي بقيادة أمريكا؛ ومن ثم ازدادت العدوانية الإمبريالية جنبًا إلى جنب مع تكثيف التنمية المعكوسة. وهكذا يعبِّر عدم وجود صراعات، مع توافر السلع والخدمات، عن أمن الطبقات العاملة في نطاق الدولة القومية. إن تحليل الأمن إلى أجزائه التي لا حصر لها، يخفي الأشكال الاجتماعية المعقدة واللاشخصية التي تعيد تنظيم الفعل الاجتماعي، فالفرد لا يمثل قوة تاريخية حين لا تتجسد السياسة عبر الأشكال العامة من المقاومة الاجتماعية التي تتطلب وعيًا جماعيًا وفعلاً جماعيًا، فالأمن الاقتصادي أو السياسي هو نتيجة للفاعل الاجتماعي، الذي لا يمكن أن يكون مجرد جمع مُوجّه لإرادات فردية مُنظمة عبر مؤسسات سياسية، فهو ليست مجرد مسألة إضافة كمية، بل حركة منظمة نوعية.

الأمن الاقتصادي بوصفه نصيب العمل في القيمة الكلية يتحدد في شكل يكاد يكون كليًا عبر توازن القوى بين العمل ورأس المال، وعلى مستوى تجريدي، نجد أن فهم الأمن يبدأ في سياق التناقض بين هاتين العمليتين الأساسيتين، والمجرد (العام) هنا هو عملية تحوّل في الظروف الاجتماعية تؤدي إلى حالة من الأمن، تنتج من نجاح نضال الطبقة العاملة ضد رأس المال. وفي العالم العربي، أدى قمع وتراجع رسملة (Decapitalisation) التشكيلات الوطنية، بالحرب والنيوليبرالية، إلى تقليل الوسائل المتاحة للعمال، وأعادتهم إلى الوراء حيث أبعدت كثيرًا النقطة التي يمكن أن يبدأوا من عندها النضال في سبيل أمنهم. لا يعني القول بأولوية الأمن القومي تجاهل الأمن الفردي أو التقليل من أهميته، فهذا ليس سباقًا بين شكلين مستقلين، ولا هو تفضيل الكل على الجزء، فالمسألة هي تقييم تطورهما جنبًا إلى جنب في سياق التحول من الخاص - تنظيم الطبقات العاملة الواقعي بأشكاله ومداه وقتاليته - إلى العام، أي قوة العمل داخل الدولة، فهذا هو النسق التاريخي الذي يجعل العمل قوة فعلية؛ وبالتالي فتعزيز الغرف التجارية مع حظر النقابات العمالية، كما فعلت عدة دول عربية، إنما يشير إلى أن الحركة التاريخية تسير ضد التنمية وضد الأمن. والأكثر أهمية، هل يمكن فهم الأمن القومي في العالم العربي من دون الاستعانة بتحليل عالمي، وخصوصًا في ما يتعلق بأمن رأس المال المالي العالمي؟

في الواقع، إن الدول القومية ليست جزرًا منعزلة بذاتها عن القوى العالمية ومصالح الدول الأخرى، بل إنها جزء لا يتجزأ من العلاقات الدولية، وخصوصًا مواقعها من الاقتصاد الدولي وهيكل السلطة الدولية؛ وبالتالي يستلزم استكشافُ الأمن القومي استكشافًا للسياقات الإقليمية والدولية. لقد تم تدويل أمن العالم العربي، الذي كان ضحيةً لتأثيرات دولية مدمرة. بعبارة أخرى، لا يمكننا أن نفهم الأمن العربي على المستوى القومي من دون تحليل مُوحَّد يدمج بداخله كلاً من سياسات النفط والاختراق الخارجي للمنطقة والآثار الناتجة من الحرب الباردة والصراعات البينية الإقليمية في القوة، فهذه كلها تناقضات دولية يجب مرةً أخرى أخذها في الحسبان في عملية بناء الأمن.

والأمن إذا فهمناه بمعناه الواسع بوصفه عملية تاريخية تتحدد داخل المستويات المختلفة للتناقضات الوطنية والدولية، يدعم تحقيق التنمية، التي لا يكون النزاع شرطًا ضروريًا لتحقيقه، بل يكون أمرًا مرغوبًا فيه.

ينطبق التسلسل الميكانيكي من الأمن إلى السيادة إلى التنمية الناجحة، على الصين نموذج النمو الرائد عبر العقود الثلاثة الأخيرة. وعلاقة رأس المال الصيني بالأمريكي هي علاقة الند بالند، فالإنتاج الصيني إنتاج ذو أساس وطني، لكن اختلافات الصين مع الولايات المتحدة تدور حول تهديد حصة الدولار الأمريكي لأساس الثروة الصينية، وهو قدرة الصين الوطنية. وعلى النقيض من ذلك، يُخضِع رأس المال الأمريكي الطبقة التجارية كليًا في العالم العربي، تلك الطبقة التي لا تكسب كثيرًا من قاعدة إنتاج وطنية. لقد ارتفعت أجور العمال الصينيين نحو 300 بالمئة خلال عقد واحد بين عامي 2002 و2012، في حين انخفضت حصة العمل في الناتج الكلي في العالم العربي إلى أحد أقل المستويات عالميًا خلال الحقبة نفسها [20]. هذه هي المفارقة في اقتصاد سيادي واقتصادات تابعة. وسواء نظرنا إلى متسلسلة «الأمن ـ السيادة ـ التنمية» كمتسلسلة ميكانيكية أو كمعالجة لعلاقات تاريخية تتحدد على التوازي بالضرورة والمصادفة، فإنها تلقي المزيد من الضوء على الاختلافات التنموية بين العالم العربي والمناطق النامية الأخرى، فلم تكن هناك خطط مارشال في العالم العربي، كما استطال أمد الخسائر التي كابدتها القدرة الإنتاجية الوطنية بسبب الحرب والنيوليبرالية. وفي ظل التيارات الكامنة وراء التراكم العالمي، يتطلب رأس المال درجة معيَّنة من فك ارتباط الموارد ليخفض تكاليف المدخلات ـ وهو ما يستلزم إبقاء كثير من الموارد معطَّلة من الاستخدام لإبقائها رهن بنانه ـ كذا وبالقدر نفسه من الأهمية، ليعزز هيمنته الأيديولوجية. وبحكم ضعف وضع كثير من الطبقات المكشوفة في ظل هيكل السلطة القائم في النظام العالمي؛ فإن ظروفها تدهورت إلى أدنى مستويات الكفاف. وعلى الرغم من أن ظروف «العالم الثالث» هذه تحسّن مستويات معيشة قطاعات معينة من الطبقة العاملة بالمراكز الرأسمالية، إلا أنها تعود لتلاحق وتخفض ظروف العمل في كل مكان؛ فالإنتاج الاجتماعي بطبيعته يسحب العمل معه، ويتلاشى التقسيم الانتقائي للعمل بحصص الأجور غير المتساوية في أوقات الأزمات، حين يتعيّن على رأس المال فرض التقشف على الجميع. ويعود العمل ككل عضوي خالص، لا تشوِّهه الأرستقراطية العمالية في كل مرة تتعمّق أزمة الرأسمالية في المركز، كما بدأ يحدث مؤقتًا في الولايات المتحدة عام 2011، حيث أخذ الحوار العمالي متعدد القطاعات في مخيمات (احتلوا وول ستريت)، يجتذب كل من المهنيين المهرة والخريجين المُقيَّدين بالديون وعمال النقابات

(20) Key Indicators of the Labour Market [KILM] (various years).

وعمال الخدمات منخفضي الأجور والفقراء المعوزين[21]. وحتى الآن، فإن العمل من دون أيديولوجيا عمالية (طبقية اشتراكية أممية التفكير) يؤدي بقاع العالم الثالث إلى الغرق أكثر بدرجة أو أخرى؛ بسبب فئوية التحسينات القطاعية للظروف الاجتماعية في العالم المتقدم. وقد تحملت البلدان العربية الممزقة بالحرب والصراعات الداخلية العبء الأكبر الناتج من اختلال رأس المال العالمي؛ فقد شوّه العدوان الإمبريالي المتواصل بناها الاجتماعية وجرّد طبقاتها العاملة من الأمن الضروري للتنمية، حيث أصبح الصراع غير المتكافئ هو الأصل والقاعدة في العالم العربي، وقد عمل ثقل الجيش الإمبريالي الذي لا يمكن صدّه بوسائل عسكرية تقليدية، إذا ما استثنينا حرب الشعب، على إضعاف السيادة وتفكيك الموارد وشلّ التنمية.

رابعًا: من الأمن إلى السيادة

كما ذكرنا آنفًا، الأمن هو مجموعٌ أو كلٌّ من البرهات (برهة بالمعنى الهيغلي) مترابطة يجسّد فيها الأمن الوطني الأمن الجماعي أو أمن الطبقة العاملة، وتتمثل تجلّيات هذا الأمن بحقوق الطبقة العاملة في المواطنة والأمن الاقتصادي والاجتماعي والحماية الاجتماعية وتساوي الظروف كشرط لتكافؤ الفرص. وفي التشكيلات النامية المُعرضة باستمرار للعدوان الإمبريالي، يكون الصراع الطبقي في المقام الأول مناهضًا للإمبريالية، كما يكون مشروطًا بدوره بأمن الطبقات العاملة الوطنية[22]. إن ما هو كلي أو عام ليس الطبقات الاجتماعية؛ لأن الطبقات الاجتماعية هي عمليات متعددة الأشكال وموجودة في كل مكان، وقواسمها المشتركة لا يمكن أن تكون قاعدة لما هو عام؛ فالعام هنا هو عملية أو أشكال من النضال التي تتكوّن من خلالها التحالفات المناهضة للإمبريالية وتعمل ضدها سياسيًا، ويُقاس الأمن في هذا السياق بدرجة التحالف بين الطبقات العمالية والطبقات الحاكمة الوطنية، مُتجليًا في حفاظ البلدان النامية على استقلالها في مواجهة مراكز السلطة الإمبريالية (حالة الرأسمالية الوطنية). إن تحقيق الأمن الوطني عبر نضال الطبقات العمالية والهيكل الناشئ للتحالفات والجبهات الطبقية هو جوهر السيادة بالنسبة إلى الأمم النامية، ويقوم فاعل الطبقة العاملة في العملية السياسية وطنيًا ودوليًا، بتحديد درجة الأمن، التي ستتحول بدورها إلى سيادة وطنية على الموارد الوطنية والملكية الوطنية لسياسة التنمية. وهكذا فالتحالف القوي للطبقات الوطنية ضد الإمبريالية ـ الذي تسود في ظله حقوق الطبقات العاملة ـ هو دليل على السيادة.

العلاقة بين الأمن والسيادة سابقة تاريخيًا على الرأسمالية الحديثة، وغالبًا ما يتم اختزال الجدل

---

(21) يعود هذا التصوّر للشاعر والناشط آدم كورنفورد (Adam Cornford).

(22) Anouar Abdel-Malek, *Social Dialectics: Nation and Revolution* (New York: SUNY Press, 1981), vol. 2.

الكلاسيكي حول السيادة المنبثق من أعمال توماس هوبز وجون لوك، إلى الجدل حول ما إذا كان يتم تجميد السلطة السيادية حتى ضمان الأمن القومي أو تجميدها حتى في حال ضمانه، لكن مع ضمان الملكية والحريات الشخصية[23]، وكانت هذه المواقف من السيادة تنطلق من مواقف مختلفة من الملكية الإنكليزية. وعلى مستوى أعلى قليلاً من التعميم، يضمن الأمن السيادة، سواءٌ تعلق بالحكم (سلطة الدولة) أو امتد إلى الملكية الشخصية وغيرها من مجالات الحياة. واكتمال الأمن يوسع نطاق السيادة؛ وفي السياق المعاصر يمثل الأمن الشخصي والأمن من العوز نتاجات ثانوية لأمن الطبقة العاملة. إن السيادة، المدعومة بأمن الطبقة العاملة، تمثل العنصر الرئيسي للتنمية، وكما ثبت في حالة العراق، يؤدي دجل الحريات المدنية الفردية أو المفاهيم المجردة كالصندوقراطية في مجتمعات مُدمرة، ببساطة، إلى استنزاف السيادة؛ ويؤدي التصويت في وسط اجتماعي مُفكك خال من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية إلى انهيار اجتماعي. إن ظروف التنظيم السياسي تحت رعاية الإمبريالية تحرم اليد العاملة حقوقها، وقد أدى الإطار الأيديولوجي الذي قامت عليه صندوقراطية عراق ما بعد عام 2004، إلى إعادة توجيه تدفقات رأس المال بعيدًا من اليد العاملة (فيُظهر العراق أحد أدنى حصص العمل في الدخل عالميًا بنسبة 11 بالمئة)[24].

تتعايش السيادة والتنمية معًا في ظل ظروف يتجاوز فيها التمثيل السياسي للعمل الحدود الوطنية، وعلى الرغم من أن النضال ضد الإمبريالية في الأطراف الرأسمالية يتطلب تحالفًا بين الطبقات العاملة والحاكمة، إلا أن صعود قوة العمل وحصته في الدخل القومي لا يمكن أن تكون قطاعية، بل يجب أن تكون «عبر - وطنية لمصلحة الطبقات العاملة الأخرى؛ فيجب أن تحل سياسة الطبقة العاملة العالمية محل الحدود الوطنية؛ ذلك بأننا نرى أن نصيب العمل في القيمة يكون في خضم موازين القوى الدولية. إن السيادة في ممارسة التنمية تتجاوز التطلعات الوطنية الضيقة، وإلا سينتهي بناء الاستقلال في دول صغيرة إلى محاولة بناء الاشتراكية في بلد واحد، وهو عبء لم تستطع روسيا السوفياتية نفسها تحمله، أما السيادة الفئوية/الوطنية، كما في حالة تقدّم الصراع الطبقي من دون قاعدة من الدعم الدولي، فستؤدي إلى تنمية فئوية/وطنية. ومع تنامي درجة ممارسة أمة استقلالها على أراضيها؛ تتحقق النتائج الإنمائية الإيجابية، ومن الناحية المثالية، حين تضع السياسات أهداف طبقة العمال في مركز اهتمامها فإن التنمية تفترض تحققًا أكمل. أصبح

(23) Ellen M. Wood, *Liberty and Property: A Social History of Western Political Thought from the Renaissance to the Enlightenment* (Brooklyn: Verso, 2012).

(24) Marta Guerriero, «The Labour Share of Income around the World: Evidence from a Panel Dataset,» Working Paper Series; no. 32 (Institute for Development Policy and Management Development Economics and Public Policy, 2012), <http://piketty.pse.ens.fr/files/Guerriero2012.pdf >, and International Labour Organisation [ILO], *Key Indicators of the Labour Market* (Geneva: International Labour Organisation, 2003).

انكشاف الأمن في العالم العربي تجليًا لضعف السيادة، فقد استسلمت الطبقات الكادحة للقوى العسكرية الساحقة للإمبريالية، وقد أصبح ضعف السيادة الناتج من ذلك قناة نقل الموارد من العالم العربي؛ فهذه هي آلية النهب المدعومة بتشكيل السلطات الطبقية على المستويين الوطني والدولي، وهذا ما يفرض وضع التراكم من خلال النهب، الذي يزيد بدوره من تقويض الأمن والسيادة وإمكانات التنمية.

ربما كان ممكنًا تفسير مفهوم تخلف العرب على أساس من تباطؤ التجارة الطوعية (مفهوم فولتير عن التجارة السلعية من دون عنف أو إكراه) و/أو نظريات التبعية في ما يتعلق بتدهور شروط التجارة، لكن هذا يقلل من أهمية العنف الذي خضع له العالم العربي، فعلاقات القوة تكمن دائمًا خلف العقود والأسعار الناتجة من قوى غير متكافئة؛ حيث تتفوق اعتبارات القوة على شروط التجارة في كل مكان. أما في العالم فتتخذ القوة أساسًا مناحيَ عنيفة، فحتى مظهر تكافؤ القوى في التجارة الرأسمالية يتمزق في العالم العربي، حيث رأس المال ينمو بحروب النهب أو بالتهديد الجاد بها، إذ مكّنت القوة العسكرية الإمبريالية بقيادة أمريكا وبمساعدة إسرائيل، من السيطرة على الأصول العربية نقدية وغير نقدية، وبهذا يضمن وضع رأس المال بقيادة أمريكا مكانته الإمبراطورية وتوسع نظامه المالي القائم على الدولار. إن الأهمية الاستراتيجية الحقيقية أو المُبالغ فيها للعالم العربي، تجعل الكثير من الدول يصطف ضد الطبقات العاملة العربية؛ خوفًا من الاضطرابات الحادة لتدفقات النفط، فالتكاليف البشرية للحروب في الدول العربية والتخلف لم تثر يومًا استجابات سياسية عالمية كافية، لكن إعادة تأكيد التوازن الإمبريالي في العالم العربي هو ما يستلزم تدخلات من النوع الأكثر وحشية، ويكفي مجرد ادعاء إغلاق مضيق هرمز لتعبئة العالم كله خلف الهيمنة التي تقودها أمريكا على المنطقة، بما في ذلك القوى التي يتزايد قلقها من امتلاكها ديونًا أمريكية متعاظمة والتي تدعم ضمنيًا، وإن كانت لا ترغب في ذلك، المطامع الأمريكية في المنطقة. إن تكاليف الانتقال إلى عالم تنحسر فيه السيادة الأمريكية على المنطقة تقلق حكام الكوكب، سواءً كانت التكاليف الأقل من جهة تكاليف قصور واضطراب إمدادات النفط أو التكاليف الأكثر من جهة تكاليف التراجع المحتمل في المكانة الإمبراطورية الأمريكية وفي وضع الدولار؛ فيسهم الخوف من مخاطر احتمالية الانسحاب غير المنضبط من النظام المالي الذي تقوده الولايات المتحدة - الذي قد يكون مصحوبًا بانخفاض قيمة الدولار أي انخفاض قيمة مخزن الادخار العالمي - في دعم «الإمبريالية الفائقة» (Ultraimperialism). يذكّرنا هذا بملاحظة كارل كاوتسكي[25] عن القوى العظمى التي اتفقت على استغلال المستعمرات من دون اللجوء إلى الحرب. لكن عمليًا هذا التواطؤ نفسه غير مستقر؛ لأن الكثيرين ليسوا مستريحين للابتزاز المالي لرأس المال المالي

(25) Karl Kautsky, «Ultra-imperialism (Editorial Note),» *Die Neue Zeit* (September 1914).

بقيادة أمريكا، وهي مسألة سنناقشها بالتفصيل في الفصلين الرابع والخامس. ويحدد هذا سلبيًا المهمة الهائلة المُلقاة على عاتق الطبقات العاملة العربية وحلفائها في التشكيلات المركزية: إقناع سكان الكوكب بأن نفطهم يلحق الدمار بيئيًا بالكوكب، وأن بدائله النظيفة والمُستدامة موجودة، وأن جدلية الدم من أجل النفط تضرّ بهم أكثر من أي طرف آخر.

خامسًا: التنمية بحروب النهب

يمثل النفط مكونًا حاسمًا في التراكم العالمي، في شكله الخام وبالطريقة التي يُسعّر بها بالدولار وبالمبادلات اللانهائية لمشتقاته التي تضيف إلى قيمته. لهذا فالهيمنة على النفط بكل جوانبه تلك تمثل عنصراً محوريًا في الحفاظ على مكانة الإمبراطورية التي تقودها الولايات المتحدة والنظام المالي العالمي المعاصر والريوع الإمبريالية المرتبطة به. ويعمل التحالف الطبقي العابر للحدود بين رأس المال المالي والطبقات الحاكمة العربية على إعادة إنتاج شكل العلاقة بين التشكيل الاجتماعي العربي ورأس المال العالمي، كما عمل التفوُّق العسكري المطلق والهيمنة على الجماهير العربية العاملة على إعادة إنتاج تحالف الطبقة الحاكمة والحفاظ بالتوازي على استمرار التفوق العسكري لإسرائيل على المنطقة. ليس من الضروري لرأس المال تدمير الأصول العربية فقط، بل إن استمرار الصراعات والحروب (أو التهديد بها) في العالم العربي يتوسط النزاعات الإمبريالية الجامحة بين الولايات المتحدة والقوى الأخرى في أوروبا وآسيا، الناتجة من استئثارها المُفرط بالريوع الإمبريالية اعتمادًا على مكانتها القيادية وقوتها العسكرية. يتجلى التناقض بين ريوع رأس المال بقيادة أمريكا وتراجع مكانتها الإمبريالية في تنامي نزعة الولايات المتحدة إلى المغامرات العسكرية. يهدد تهور رأس المال بقيادة أمريكا الهيكل المالي العالمي والدولار كوسيط عالمي لحيازة الثروة، ويتقلّص حاليًا ميل الشركاء الإمبرياليين للولايات المتحدة وحائزي الثروات الدولارية إلى التعاون الإمبريالي، مع عجز النهب الإمبراطوري عن تدارك أزمة الجمهورية المتعمقة[26].

إن التحوّل المحتمل لدى ممارسة الطبقات العاملة العربية للسيادة على مواردها، هو أن موقع الولايات المتحدة سيتدهور عالميًا؛ فالتنمية العربية تتعارض جذريًا مع عملية صنع الثروة العالمية حاليًا ومع النظام المالي المرتبط بها؛ لهذا فقد تبيّن أن إفقار الطبقات العاملة العربية هو نتاج توافق إمبريالي وتشكيل معقد للقوى الدولية معًا، وهو ما يحتّم منع تنمية العالم العربي. وعلى الرغم من أنه يمكن التعبير عن القوة في مختلف الهياكل الرمزية، فإن مفهوم القوة الأكثر ملاءمة، الذي

(26) James Petras, «Empire or Republic: From Joplin, Missouri to Kabul, Afghanistan,» 4 June 2011, <http://petras.lahaine.org/?p=1857>. (viewed 5 March 2012).

أُطلق العنان له ضد الطبقات العاملة العربية، هو أساسًا قوة النيران. وقد أدى العدوان المستمر والمتعدد إلى زيادة عدد الدول المُفككة ـ العراق والسودان ولبنان وليبيا وسورية كأكثر الأمثلة وضوحًا ـ إضافة إلى تهديدات جدية بحروب إقليمية كبرى. وهكذا نجد أن حدود هذه الدول قائمة قانونًا، لكنها صورية ووهمية واقعًا، باستثناء تلك التي تقارع الإمبريالية، كسورية مثالاً آنيًا، نظرًا إلى أن هذه الحرب فرضت على سورية لاحقًا كعامل تدمير يوفر قاعدة للتراكم الدولي. أي أن الإمبريالية من الناحية الطبقية، تقضي على طبقةٍ كانت موالية لها من أجل إعادة تكوين الاقتصاد المركزي بالعسكرة.

يبدو العدوان الإمبريالي بقيادة أمريكا أكثر تكلفةً من المكاسب النقدية التي يحوزها من العالم العربي ذي الدخل التافه، وباستبعاد ذلك الجزء من الخليج، فإن باقي العالم العربي يشبه سوق أفريقيا جنوب الصحراء من ناحية القوة الشرائية، وهذا ظاهريًا صحيح، لكنه باطنًا غير صحيح. وبالنظر إلى المبالغ الصغيرة التي يبدو أن رأس المال بقيادة أمريكا يكسبها من جراء قصف العالم العربي مُقارنةً بنفقاته، فإنه يبدو كما لو كان يقوم بمهمة حضارية أو إنسانية، وهو ما يتجلّى، ويا للسخرية، في جلبه الديمقراطية لليبيا وسورية والعراق. وكثيرًا ما يتم طرح السؤال بطريقة تبريرية: لماذا يجب على القوى الغربية أن تنفق الكثير على الحرب في البلدان التي لن يعوِّض دخلها ومواردها تكاليف الحرب؟

تفسَّر الحروب الإمبريالية، التي يُنظر إليها من هذا الإطار المحاسبي المزدوج القيد، بوصفها جزءًا لا يتجزأ من عملية التحضير (Civilising) الغربي (أو الدمقرطة هذه الأيام)، التي خلّفت وراءها مئات الملايين من قتلى «الوحشية النبيلة» في القرون القليلة الماضية. وباستبعاد العنصرية المتأصلة في كل «القوميات»، لم نر بعد آخر ثمار عملية «التحضير» هذه، تلك العملية التي حين يتم تجريدها من الأكاذيب (التحضيرية المذكورة)؛ فإن الأسعار النقدية والموارد المالية التي تصل إلى تلك القوى، تتحدد من خلال هيكل السلطة الذي استُبعدت منه الطبقات العاملة العربية. وكما أشرنا بالفعل، فإن الموارد التي تتبقى للطبقات الكادحة العربية، بعد اغتصاب الطبقات الحاكمة العربية ورعاتها الأجانب للحصة الكبرى من الثروة الوطنية، تكون غير كافية للحفاظ على مستويات معيشة لائقة بالمعايير المُحددة تاريخيًا. ليست الأموال المُكتسبة من المستعمرة ما يفسّر الأعمال الاستعمارية، بل مجموع الأموال المُكتسبة من وضع الإمبراطورية، فاحتلال العراق لا يفيد الولايات المتحدة كثيرًا في شكل نقود؛ فمعظم تجارة العراق مع تركيا وكثير من عقود النفط مُبرمة مع شركات غير أمريكية، وفي الواقع تكلّفت الولايات المتحدة كثيرًا في غزو العراق، إلى درجة أنه حتى لو حُوِّل الناتج المحلي الإجمالي المركب للعراق للولايات المتحدة لعدة سنوات، فربما لا يعوّضها أبدًا. ومع ذلك، فإن تحويلات الأصول المُقوّمة بأقل من قيمتها

من باقي العالم وخفض قيم أصول العالم بالدولار، هي جزئيًا انعكاس لتفكيك أمريكا للعراق ولاستعراضها القوة هناك، فممارسة القوة لم تكن يومًا نزهة لأغراض نفسية، بل هي مرتبطة جدليًا بالتوسع في الإنتاج وبالتوسع الذاتي للقيمة، فالنمو لأجل النمو، أو أيديولوجيا الخلية السرطانية (The Ideology of the Cancer Cell) كما تُعرف شعبيًا، يستلزم استعراضًا غير محدود للقوة.

بالنسبة إلى الناتج العالمي (الناتج المحلي الإجمالي للعالم)، لن تمثل الأموال التي اغتُصبت من العالم العربي الكثير، لكن هيكل السلطة يشوّه بالفعل أسعار الصرف وشروط الأسعار، فالناتج الاجتماعي المُستمد من الهيمنة الإمبريالية على الأصول العربية كبير القيمة؛ لأنه يحافظ جزئيًا على استقرار معدلات أرباح رأس المال العالمي بفرض التخلف على العالم العربي. ومن زاوية كمية بحتة، لا يرى رأس المال بقيادة أمريكا أهمية كبيرة في أن يسبق التنمية العربية توسع للسوق وارتفاع للإنتاجية والأجور، فنمو من هذا النوع يقوم على توسع التجارة ستخفت قيمته أيضًا قياسًا على التجارة بين التشكيلات الغربية، مُقومةً نقدًا. هكذا، لم يتغير السبب الحقيقي للاستعمار: إنه ببساطة تجريد الطبقات العاملة في العالم الثالث من السيادة على مواردها، وتتمثل الخطة الأكبر وراء ذلك بجعل توازنات القوى وراء الكواليس تحدد أسعار السلع الأولية لتلك الطبقات بأقل كثيرًا من القيمة الاجتماعية الضرورية لإعادة إنتاج السكان، بمعنى أنه كما يهيئ القصف المسرح لنقل المواد الخام كجزء من رأس المال الثابت أو الميت من العالم الثالث بشروط تناسب المستعمر، فإن ذلك العمل الميت لن يكون لاستهلاك العضلات والأعصاب فحسب، ولكن يكون العمال القتلى أيضًا عربًا وأفارقة. إضافة إلى ذلك، فإن الحروب بتدميرها الحيوات البشرية في ظل وجود 1.1 مليار عاطل من العمل عالميًا، إنما تعمل على خفض أجور العمل والفاتورة الكلية للعمل الدولي أو العمل الضروري بالمفهوم الماركسي، حيث الاستيلاء على العمالة العربية من طريق الهجرة القسرية، فينخرط العمل في إنتاج رأسمالي في المركز لم يتحمل تكاليف تكوينه الأولية؛ بما يولد قيمة هائلة؛ ومن ثم ربحًا مُقومًا بالدولار؛ فتحصل الإمبريالية على شيء مقابل لا شيء . وهكذا، ليس في ذلك خروج عن الاتجاه الذي حدده رأس المال الاستعماري التوسعي، فرأس المال بقيادة أمريكا لا بد من أن يتوسع بالتدمير والاستيلاء على الأصول في الأطراف، وما يخفيه التسعير بواجهة الدولار الزائفة هو هذه القيم السريعة التغير في العالم العربي، التي تزيد أرباح رأس المال المركزي.

تعليق ختامي

على الرغم من الثروة المالية والموارد الطبيعية والبشرية الهائلة، لا يزال العالم العربي مُتخلفًا، بما في ذلك بلدان الخليج التي تحوز هذه المبالغ الهائلة من رأس المال النقدي. وقد ساءت الأحوال الاجتماعية أكثر بعد انتفاضات عام 2011؛ وفي البلدان التي مرت بانتقال أكثر سلمية للسلطة، كمصر وتونس، أعادت الصندوقراطية الشرعية للبارونات القدامى، وكما فصّلنا في

الفصل الأول، استمر تفاوت الدخل وسيطرة القطاع الخاص على الموارد والاستثمارات الخاصة المنخفضة الإنتاجية[27]، ولم تتحسّن معدلات التشغيل الإقليمية[28]، ويعيش أكثر من نصف السكان تحت خط الفقر المتمثل بدولارين يوميًا، في المنطقة ذات المتوسط الأعلى للاستيراد الغذائي للفرد في العالم[29]. أما الوضع المخيف للقوة التي تحدد شروط التجارة ـ بما فيها نظام الأسعار ـ فتُصاغ بوسائل حربية لمصلحة رأس المال بقيادة أمريكا. وإلى جانب التحولات القهرية من الملكية العامة إلى الملكية الخاصة في ظل النيوليبرالية، تمثل الحروب ضد الجماهير العاملة الأداة الحاسمة، التي تُدمج بها الموارد الاجتماعية وغير النقدية والعمل قهرًا في عمليات الإنتاج وتشكيل القيمة.

كما تعمل الحروب على عسكرة الاقتصاد العالمي. وعلى مدى عدة عقود، استوعب الاقتصاد العالمي الحروب أو ظروف العالم العربي الداخلية المشابهة لها، فطورت الأسواق استراتيجية تعايش مع هذه الظروف، وإن كانت غير مستقرة، ومع ذلك تعمل سحابة الخوف المتمحورة حول الإرهاب الإسلامي مع الصراع العربي ـ الإسرائيلي و«طموحات» إيران النووية، على حقن الإنتاج العالمي بجرعات مطردة من العسكرة[30]. وخلافًا للتراكم البدائي الذي أدمج الفلاحين الإنكليز اجتماعيًا في الإنتاج بصورة تدريجية، تدمج الحروب دولاً كاملة في آن واحد لغرض النهب (أي أنها تضعف الدولة كشكل اجتماعي يخصص الموارد الوطنية لأجل السكان العاملين)، والأكثر أهمية أن الديون الناتجة من الحرب ومن عسكرة الصناعة الأمريكية، تعيد هيكلة تقسيم القيمة لمصلحة رأس المال بقيادة أمريكا؛ لأنها تفرض تدابير التقشف على الطبقات العاملة في المراكز الرأسمالية.

لا يمكن عزو ما يبدو من فشل في العمليات الديمقراطية والتنموية في العالم العربي إلى الاختلافات الثقافية، فالتقاليد والأعراف الشعبية لا يمكن اختزالها إلى الثقافة أو تفسيرها بضعف الدمقرطة؛ فالسنّة والشيعة اليوم لا علاقة لهم بالماضي سوى بالاسم؛ فالأفكار لا تتجاوز التاريخ؛ لأن محتوياتها تتغير ارتباطًا بالظروف المادية الحقيقية للحياة؛ فمثلاً، أصدر البرلمان السوري المُنتخب عام 1955 بعض قوانين الإصلاح الزراعي والحماية الاجتماعية الأكثر تقدمًا[31]. أما الثقافة كمستودع للمعرفة الإنسانية (التي يملك رأس المال بالمراكز براءة اختراع تحويلها إلى ملكية

---

(27) United Nations, «UNICEF Warns on High Rates of Malnutrition among Children in Yemen,» UN News Centre, 25 January 2012, <http://www.un.org/apps/news/story.asp/html/realfile/story.asp?NewsID=41037&Cr=yemen&Cr1=#.UmSyo_mnoSU> (viewed 13 June 2012).

(28) Key Indicators of the Labour Market (KILM), 2012.

(29) Arab Monetary Fund, *Joint Arab Economic Report 2009* (Abu Dhabi: Arab Monetary Fund, 2009).

(30) Petras, «Empire or Republic: From Joplin, Missouri to Kabul, Afghanistan».

(31) A. Chouman, «The Socialist Experience in Syria, the Consequences of its Movement towards the Market Economy, and the Impact of Restructuring and Globalization,» (unpublished paper 2005).

خاصة) فتستطيع تفسير عدم تطور العالم العربي بشكل شديد الجزئية؛ فالفرق بين العالم العربي والدول الغربية الأكثر تقدمًا هو في نوعية الهياكل الاجتماعية. وكما شرحنا سابقًا، ترزح الطبقة العاملة تحت رحمة هجوم مشترك مستمر من الطبقات الحاكمة العربية ورأس المال بقيادة أمريكا. إن تنمية الطبقات العاملة العربية وأمنها يتحققان من خلال عملية ديمقراطية متمردة، تنهي قمع ذلك الوحش الثنائي الرأس، لكن الانتفاضات الأخيرة لم تُعِد هيكلة الطبقات الاجتماعية في جبهة مناهضة للإمبريالية، فقد أجهض الانقلاب العسكري في مصر التحول الديمقراطي بالمعنى البورجوازي للديمقراطية وجعل من الإسلام السياسي ـ الذي اتبع فعليًا سياسة نيوليبرالية أسوأ من سلفه نظام مبارك ـ ضحية (الإخوان المسلمون)، بينما تدير المعارضة والحكومة الحالية صراعهما على أرض الإمبريالية.

تجنّبت سياسات ما بعد الانتفاضات سياسات الإصلاح الزراعي والرقابة على حسابات رأس المال والحماية الانتقائية للصناعة الوطنية وضريبة الدخل التصاعدية وعدالة توزيع الدخل والسياسات الاجتماعية القائمة على الحاجات، وبصورة أكثر عمومية السياسات الاقتصادية الكلية التي تغلق دائرة رأس المال داخل البلد، فتفاوض الإخوان المسلمون في مصر مع صندوق النقد الدولي على قرض لاستقرار العملة وعلى إلغاء دعم الخبز والوقود، ولا توجد في الترسانة النظرية للمعارضة ولو فكرة باهتة عن أن الرأسمالية استغلالية بالضرورة، ولا بد بالتالي أن يعوض المجتمعُ العمالَ كحق لهم.

هذه هي أزمة الأيديولوجيا الاشتراكية التي تُصعِّبُ عملية إنجاز مهمة التحوُّل الثوري داخل حدود العالم العربي نفسه، حيث تستشبه سياسات الاحتفاظ بالموارد وإعادة توزيعها بناء الاشتراكية في بلد صغير، في عصر تتعزز فيه تراجع النظرية الإنسانية بالهيمنة الأيديولوجية لرأس المال كعمل دون كيشوطي. تبخر التهديد المُفترض من البديل الاشتراكي المفترض في الاتحاد السوفياتي السابق، وكذلك في روسيا التي أعادت خصخصة رأسمالها تحت هيمنة النخبة، وهي اليوم مع الصين تتشكّلان كقوى ندّية مُستقلة عن الإمبريالية. إن العنصر الحاسم في تنمية العالم العربي كما في كل مكان آخر، هو إعادة تصوّر المشروع الاشتراكي الدولي، وحتى في حال استمرار التواطؤ الرأسمالي على تخليف العالم العربي، فإن الهجوم المضاد للطبقة العاملة يلزمه المشاركة في النضال لأجل أمن الطبقة العاملة العربية؛ فالعالم العربي مكوّن محوري لاقتصاد عالمي مُنظم حول التمويل والعسكرة والنفط، فكل عنصر من هذه العناصر الثلاثة المكونة لرأس المال يصل إلى ذروته في الحرب على العالم العربي. وهكذا، لتفكيك رأس المال وتصفية حروبه واعتداءاته، يجب أن تستهدف الطبقات العاملة حول العالم، ليس أضعف حلقة في السلسلة، بل الحلقة الأكثر أهمية، وهي تشكيل دول بقيادة الطبقة العاملة في العالم العربي.

الفصل الرابع

الدولة العربية وُلدت ميتة ومُتحلِّلة

حين أعادت القوى الاستعمارية الغربية تجميع الولايات العثمانية واستبدلت الدول العربية الحديثة بالأشكال العثمانية الموروثة في التنظيم السياسي؛ فهي كانت ترسم المسار الذي سيشكّل النشاط السياسي في العالم العربي لسنوات مقبلة، وقد أعادت إنشاء المؤسسات ونظمت العلاقات الاجتماعية بهدف التنظيم الصارم لعملية العمل، كما أبقت على تدابير الهيمنة الاجتماعية الاستبدادية ما قبل الرأسمالية على حالها. وحين ضعف الكثير من هذه الدول بعد التحرر من الاستعمار، سواء بسبب العدوان العسكري أو بفعل النيوليبرالية، وُصِفت بالدول «الفاشلة». لا تنفصل الحزمة النيوليبرالية حقًا عن الاعتداءات العسكرية، ففي العالم العربي على الأقل، هي نتاج لهزيمة العرب وفقدانهم سيادتهم؛ فالنيوليبرالية في العالم النامي هي قناة لتحويل الجزية إلى الإمبراطورية، ولا يمكن لأي كيان اجتماعي متماسك مُمثلاً بدولة أن يتسامح مع استنزاف الفائض منه في ظل النيوليبرالية، إلا إذا كان في حالة استسلام، أي حالة تستنزف فيها شريحته الكومبرادورية الحاكمة موارده الوطنية. لقد فرضت الهزائم العسكرية سياسات استنزاف الثروة، بإعادة هيكلة الطبقات الاجتماعية لتقبل بشروط الإذعان الإمبريالية. وفي الآونة الأخيرة تفكك عدد من هذه الدول. وهذه الإخفاقات ليست من نوع يحدث مرة واحدة، ثم يتم بعده إحياء الدول في حالة أفضل؛ فالحروب الداخلية بالوكالة يتم تغذيتها لتستمر طويلاً. وعلى الرغم من أن الكثير من الدول العربية يحتفظ برموزه وحدوده الوطنية، إلا أنه ينهار على نحوٍ مطّرد وملموس. ولكون الدولة هي المسؤولة عن البناء الوطني، فليست فاعليتها التنموية فقط هي التي تنحسر، بل فاعليتها في مجالات الصحة والتعلم والعمر المُتوقع والبنية الأساسية الإنتاجية والاجتماعية أيضًا، التي تمثل الحيّز من القيمة الذي يتمتع به العمل أو الذخيرة الأساسية للأمن.

أصبحت الدولة العربية تعتمد أكثر فأكثر على عائدات النفط، ومن خلال ضمان هذا النفط

واستخدام عائدات الدولة بطرائق ترسّخ الانقسامات السياسية الهوياتية في صفوف الطبقة العاملة، يضمن التحالف الحاكم تحقيق أهدافه السياسية التي لا ترتبط بالاستقرار دائمًا؛ فقد انحطت الدولة إلى شيء يشبه الطائفة أو القبيلة وأصبحت تقوم بدور يشبه دور أي مؤسسة أخرى في المجتمع المدني، فتغلب سلطة الفصائل الاجتماعية الهوياتية سلطة الدولة في أقاليم معينة؛ وهكذا فما تتشاركه هذه الدول العربية الضعيفة مع المفهوم السائد للدولة هو فقط اسم «الدولة». مثلاً، اشترى العراق الجديد طائرات من دون طيار لحماية خطوط أنابيب نقل النفط، على الرغم من وجود مليون طفل يتيم في شوارع بغداد[1]، وفي ما يتعلق بمسألة «السيادة»، فتلك يشارك فيها رأس المال بقيادة أمريكا؛ فبروح العصور الاستعمارية تشكّل الطبقة الرأسمالية بقيادة أمريكا جزءًا من التحالف الطبقي الحاكم وتشارك في الحكومة، وكما سنرى في الفصل الأخير، لا تمثل حالة تردي الأوضاع الإنسانية حالة إنسانية البعد فقط، بل هي أيضًا هدر للقيمة وجزء من العملية الاقتصادية، أي أن سياسة القتل هي انتقاص من كم وقوات العمل وإعادة تطبيق لقانون القيمة.

وكنماذج للخضوع والضعف، تدعم الدول العربية رأس المال في المراكز بالموارد، والأخطر بالتخلي عن السيطرة على نفطها؛ فتفرض الأزمات الممتدة في المركز العالمي دورًا متزايدًا لرأس المال بقيادة أمريكا في تحميل الدول العربية الأعباء أو تفكيك حتى النزر اليسير من مكونات الدولة الاجتماعية (يقصد بالاجتماعية هنا الوظائف الاجتماعية المُفترضة من رعاية صحية مجانية وتعليم مجاني وإصلاح أراضٍ)، ويمثل قصف الناتو لليبيا وتغيير النظام فيها مثالاً حديثًا على ذلك. إضافةً إلى تدفق الموارد إلى المركز، تمثل ظروف الحرب المعززة للعسكرة العالمية روافد رئيسية لرأس المال؛ ففي إطار نمط متكامل عضويًا لإنتاج الثروة العالمية، يشترط تحسين الظروف الاجتماعية في بعض الدول تراجعًا في دول أخرى؛ لإعادة هيكلة القيمة ولضمان استمرار ضغط التكاليف في بعض مدخلات الإنتاج؛ فالضعف الاجتماعي، وبخاصة في البلدان العربية والأفريقية، ضرورة لاستمرار الدورة الأيضية لإعادة إنتاج رأس المال[2]؛ فتراكم رأس المال كعملية اجتماعية يشمل توظيف أصول بأقل من قيمتها في سياق جمع الثروات، بما في ذلك الأصول الأيديولوجية.

بغض النظر عن ضرورة الهيمنة الاستراتيجية، يخفض تدهور العالم العربي أسعار الموارد إلى أقل من قيمتها، ولا يقتصر ذلك على الموارد المأخوذة من العالم العربي نفسها، بل المأخوذة

---

(1) Jim Michaels, «Iraq Buys U.S. Drones to Protect Oil,» *USA Today*, 20/5/2012, <http://usatoday30.usatoday.com/news/world/story/20120520/iraqoil-drones/55099590/1> (viewed 17 August 2012), and Al Jazeera, «Iraq's Bandoned Children,» 10 May 2011, <http://www.aljazeera.com/video/middleeast/2011/05/201151041017174884.html> (viewed 17 August 2012).

(2) István Mészáros, *Beyond Capital: Toward a Theory of Transition* (London: Merlin Press; New York: Monthly Review Press, 1995), <http://monthlyreview.org/press/books/pb8812/> (viewed on 17 August 2013).

من باقي العالم أيضًا؛ كنتيجة للنفوذ الذي يمارسه رأس المال بقيادة أمريكا على منطقة استراتيجية بامتياز كالعالم العربي؛ لأن ممارسة السلطة على العالم العربي تتجاوز الحدود الوطنية وتؤثر في العالم كله. إنها تضعف أسطورة الأمة وتسلّط الضوء على أهمية تضامن الطبقة العاملة عبر الحدود.

سأبحث في هذا الفصل فشل التنمية في العالم العربي كنتيجة للاعتداء المستمر على سيادة الدول العربية؛ حيث وُلدت الدولة العربية ميتة تاريخيًا بسبب تصميمها الاستعماري، وفي ظل الغطاء الأمني للحرب الباردة، برزت كبرجوازية بديلة ذات وظيفة تنموية، حتى أدى صعود النيوليبرالية وسقوط الاتحاد السوفياتي إلى حقبة من الخراب، وتاليًا إلى الانتفاضات.

أولاً: الدولة المثالية

الدولة في القانون الدولي كما يعرّفها القاموس هي «اتحاد من الأشخاص الذين يعيشون في جزء محدد من سطح الأرض، مُنظم قانونيًا ومُشخصن ومُوجّه لحكمهم لأنفسهم»[3]، وهو تعريف فارغ تمامًا من المعنى، فهو مثله مثل القانون الدولي نفسه تقريبًا، يخلو من أي علاقة بأي شيء ملموس تاريخيًا، وهو يمكن أن ينطبق على أي شكل من التنظيم السياسي في التاريخ، وبالأحرى أي نادٍ ريفي اليوم. التعاريف الرسمية الشكلية عمومًا تتجاوز التاريخ، أي أنها لاتاريخية، وفي أحسن الأحوال تبدو بعيدة من الواقع؛ وبدلاً من أن تنير المفهوم، تؤدي إلى التعمية عليه لأسباب خبيثة، فهي تحاول التجريد من الواقع كشرط حاسم لتصل إلى القاسم المشترك بين كل شيء، الأمر الذي لا يفسّر أي شيء، إنها تخلق نماذج لا يمكن نقدها؛ لكونها لا يمكن تجاوزها بالتنمية الملموسة.

إن الدولة كتركيب اجتماعي واسع تمثل في الحقيقة شكلاً من التنظيم الاجتماعي، بل هي شكل تاريخي محدد منه، فالدولة ـ الأمة الحديثة مؤسسة أساسية تتوسط الصراعات الطبقية المتنامية عبر الساحة الرأسمالية، والدولة ـ الأمة هي حالة تحوّل، أي العملية المؤسسية الملموسة التي من خلالها تدرك الطبقات المتصارعة تاريخيًا ذاتها سياسيًا، ويتبع مسار تعريفها في المراحل المختلفة من التطور الرأسمالي الخطوط العامة للأزمات والتحولات المتعاقبة التي أصابت التشكيل الاجتماعي ومستويات تنظيم العمل ورأس المال؛ بما في ذلك تاريخها وقوتها وأبعادها الرمزية. أكدت تعريفات الدولة الحديثة، سواءٌ في نشأتها أو ذروتها، دورها كضامنة للحقوق (هوبز على سبيل المثال، أو إعلان الاستقلال الأمريكي). لكن مع إظهار تلك الدول لنفسها كأدوات للهيمنة الاجتماعية بوسائل العنف، أكدت التعريفات سلطتها على نحو متزايد، وإن كانت في ذروة المثالية قد غلبت التعليقاتُ المشددةُ على جانب الحقوق والداعمةُ لجانب سلطة الدولة. لقد أُعلنت

(3) Roger Scruton, *A Dictionary of Political Thought* (New York: Macmillan, 1982).

الدولة في المقام الأول بوصفها «تحقّق الروح» أو «تحقّق الفكرة الأخلاقية»[4]، وفي ذروة المثالية القائمة على الحقوق، أصبحت الدولة «كيانًا مستقلاً تكمن سلطة قوانينه في إرادة الشعب في تلك الدولة»[5]. مع ذلك، فمع تضخم الأحياء الفقيرة للطبقة العاملة في أواخر القرن التاسع عشر، سادت الرؤية بأن السلطة هي السمة الأساسية للدولة التي وُجدت لتهيمن على الخطاب؛ فأصبحت الدولة «مؤسسة عنف مُنظم تستخدمها الطبقة الحاكمة للحفاظ على شروط حكمها»، أو بصورة أكثر وضوحًا «المنظمة التي تحتكر العنف المشروع على إقليم معين»، وهذه تعريفات عامة للدولة من المفاهيم الماركسية والفيبرية على التوالي.

الفرد ككائن اجتماعي هو ممثل وموضوع لطبقة اجتماعية معيّنة، أما ما يشكّل العملية السياسية المُحددة للدولة فهو هيكل الطبقات، وفي الحالات المتطرفة كالعالم العربي، الدولة ـ نظرًا إلى حالة تفكك الطبقات العاملة ـ هي عملية تنظم وتحافظ الطبقات الحاكمة من خلالها على نمط الاندماج التابع في رأس المال العالمي. تكمن الجذور الاقتصادية ـ السياسية للدولة الاجتماعية وتطورها في دورها في التنظيم الصارم للعمل وإعادة توزيع حصة القيمة الخاصة بالسلع الأجرية للطبقة العاملة؛ فقبل أي شيء الأجور هي في الواقع اجتماعية أكثر منها فردية؛ فالإنتاج الفردي لا يحدث على نحوٍ منفصل عن الإنتاجية الاجتماعية وخارج هيكل السلطة، وتنطوي إعادة إنتاج أي كائن بشري فردي على عمل الكثير من الناس معًا. وبدرجة أكبر في الدوائر المتكاملة لرأس المال في ظل الأَمْوَلَة، تستلزم إعادة إنتاج منظومة الأجور مشاركة طبقات اجتماعية عابرة للحدود الوطنية كما تقتضي إعادة إنتاج رأس المال العالمي نفسه، وتوفر الدولة القوة والوقت والمساحة لرأسمال معين ليتفاعل ويتنافس[6].

إن البعد المُنظم لرأس المال، أي هيكله السياسي الذي تمثل الدولة شكله الفاعل، يدعم توسع القيمة وتحقيقها، أي التوسع في الإنتاج والمبيعات، ويعمل رأس المال في ظل خضوعه للحركات الدورية على تقييم وإعادة تقييم نفسه، بواسطة هيمنته الأيديولوجية، ومن الناحية التشغيلية بتدابير هيمنة يمثل عرض النقود عنصرًا محوريًا فيها في العصر المالي. يدل نشوء أنواع معينة من الظروف الإقليمية أو الدولية أو الإدارية على مستوى معين لعملية إعادة إنتاج رأس المال لنفسه، بمعنى ـ ليس هناك أي شيء غير عادي هنا ـ أن تطور رأس المال يرسم اتجاه تطور الدولة، فرأس المال المُنظم الساعي لخلق طلب وسياسات رعاية اجتماعية، يستلزم دولة أكثر احتواءً

(4) Georg W. Hegel, *Philosophy of Right* (Oxford: Oxford University Press, 1952).

(5) Henry Allison, *Kant's Theory of Freedom* (New York: Cambridge University Press, 1990).

(6) إن الحلقة الأولى في رأس المال بوصفها نتيجة لهذا التفاعل ـ الذي يمثل استملاكًا خاصًا للإنتاج الاجتماعي ـ تنمو ضمن الاتجاهات التحتية للعلاقات الاجتماعية في ظل الرأسمالية.

للعمل(الشغل) الوطني. وعلى الرغم من أن الدولة مُتمحورة بصورة جوهرية حول رأس المال، فهي بسبب سياسات الرفاهة الواسعة، قد تبدو في بعض الجوانب غير التقريرية متميزة ومستقلة عنه؛ وعلى الرغم من أن رأس المال لا يتبدد إذا اتسع نطاق الرفاهة الاجتماعية، فإن ما يصنع رأس المال ليس الطلب، بل استخلاص الثروة عبر نظام الأجور، فرأس المال يتضرر فقط حين يتضرر نظام الأجور[7].

لا ينبع خضوع الدولة لرأس المال من مجرد هيمنة الطبقة الرأسمالية عليها، بل من كليانية رأس المال كعلاقة اجتماعية أيضًا، وإدارته لأنماط التنظيم الاجتماعي وهيمنته الأيديولوجية، ونضال العمل للحلول مكان رأس المال كعلاقة اجتماعية. والعمل بأجر، بوصفه المكون المتغير في رأس المال الذي يخلق فائض القيمة، هو علاقة سائدة كرأس المال نفسه، ولا تزال معظم الدول الاشتراكية (الاشتراكية في المظهر) تستخلص ثروتها من كلٍ من طبقاتها العاملة وقوتها التي تحوزها من المشاركة في التقسيم الدولي للعمل (حيث تقف على سلم القيمة الدولية). يجب أن نتذكر أن المرحلة التاريخية وعادات وتقاليد الطبقة العاملة وقواعد اللعبة عمومًا وضعها رأس المال بالفعل؛ وبالتالي يستلزم تجاوز رأس المال أكثر من مجرد تأميم وسائل الإنتاج، بل من المهم كذلك تصفية الإدماج الرأسمالي للعمل في الإنتاج[8]. إن الاستقلال الحقيقي للدولة أو الصعود التدريجي للعمل كذات، أي كفاعل للتاريخ، مرتبط برأس المال، من خلال ارتفاع نصيب العمل والتدفق في قوة العمل ضمن الصراع الطبقي. وبصفة عامة، وفي ظل العملية التي تتكشف باستمرار عن أزمة متواصلة، تؤثر استجابة رأس المال من خلال الدولة في الرتب المُخصصة لكل طبقة من الطبقات الاجتماعية من خلال:

1 ـ علاقات الإنتاج، وبخاصة علاقات قوة الطبقة والملكية بوسائل الإنتاج الاجتماعية.

2 ـ التقسيم الاجتماعي للعمل ووظيفة كل طبقة في إعادة الإنتاج المادي والاجتماعي.

3 ـ توزيع الثروة الاجتماعية وشكل عائدات كل طبقة وحجمها؛ وبالتالي:

4 ـ شروط وجود أعضاء كل طبقة.

الأجور من منظور ماركسي، أجور طبقة اجتماعية هي الطبقة العاملة، وبالنسبة إلى كالسكي (Kalecki)، كما سنشرح بمزيد من التفصيل في الفصل الثامن، يتحدد الأجر الاسمي بفعل كلٍ من الظروف الكلية للقوة الاحتكارية وتسرّب الموارد إلى الخارج في الوقت نفسه، أما الأجر الحقيقي

(7) Isaak I. Rubin, *Essays on Marx's Theory of Value* (Detroit, MI: Black and Red, 1972), and Mészáros, *Beyond Capital: Toward a Theory of Transition.*

(8) المصدران نفسهما على التوالي.

فيتحدد بدوره بقوة النقابات والطبقة العاملة، وعلى عكس المفهوم النيوكلاسيكي، لا تمثل فاتورة الأجور حاصل جمع الأجور لكل عامل، الذي يتحدد أجره بأسطورة الإنتاجية الفردية. ومع ذلك، تعتمد حصة الأجور على الإنتاجية الفردية، أي نسبة الثراء الاجتماعي المنوطة بالتطور التقني، التي تمثل مسألة اجتماعية في المقام الأول (تكتسب الطابع الاجتماعي من خلال آلية الحد الأدنى من العمل الضروري اجتماعيًا وتعبيره عن نفسه في سعر الإنتاج)، وتعتمد في نهاية المطاف على قوة العمل في الدولة وعلى مرحلة الإنتاج. إن أجر كل عامل مُحدد اجتماعيًا؛ لأنه يمثل حصته من الأجور الاجتماعية للطبقة العاملة، وحين نرسم الخط الفاصل بين رواتب الجراحين وأجور عمال النظافة، فإننا نكون بصدد الانقسامات داخل الطبقة العاملة نفسها، لكن فاتورة الأجور الكلية تتفاوت بحسب قوة الطبقة العاملة وإنتاجيتها. بناء على ما سبق، يكمن هنا أساس الدولة الاقتصادية ـ السياسية (The Political-economic State) وتطورها.

لكن يجب تفسير كل من الانفصال الغريب عن هذا الأساس والنطاق الواسع لخصخصة الإنتاج الاجتماعي في ظل النيوليبرالية، من خلال محتوى الدولة العربية. في ما يتعلق بالوظيفة التوزيعية، عملت الدولة العربية كقاطرة للطبقات الحاكمة لتبديد الموارد بطريقة تقوّض وجودها هي نفسها؛ فقد تجاوزت الممارسات المتطرفة للطبقة الكومبرادورية التجارية ما هو ضروري للعمل المنظم للتشكيلات الرأسمالية الطرفية التي تديرها الدولة[9]، وهذه هي النهاية الطبيعية للاستحواذ التجاري على الدولة الوطنية، حيث تنتهي إلى تدمير الدولة نفسها؛ بتحوّل الاستحواذ إلى المضاربة على الكعكة الأكبر من الريوع الجيوسياسية الناشئة عن تحقيق القيمة بالعسكرة المدمرة. لذلك، لم تكن الدولة العربية وسيلةً لطبقتها البرجوازية المهيمنة ولا وسيطًا للطبقات الوطنية الأخرى، فسلطة الدولة مُنظمة في مواجهة الطبقات والمنظمات السياسية الأخرى ـ بما فيها مستوى المنظمات الإمبريالية ـ بحيث تستطيع أي منظمة مجتمع مدني أن تتخطى الدولة. إن الدولة ليست مؤسسة لذاتها (Institution of its Own) ولا هي مؤسسة المؤسسات (Institution of all Institutions). وفي ظل العدوان الإمبريالي تتفتت الدولة العربية أو تنزف سيادتها، أما تلك المؤسسات الوطنية القائمة على سياسات الهوية فلا تتخلى عن استقلالها للدولة، بل تستولي على الموارد مُتجاوزةً الدولة. ودائمًا، في ظل سلطة رأس المال بقيادة أمريكا، الهادف إلى تعجيز الاقتصاد الوطني، تقود الدولة المُجوَّفة العدوان على أمن العمل، الذي يُضعف بدوره سيادة الدولة؛ لذلك لا يتحدد نصيب العمل كثيرًا بقوته في مواجهة طبقته الحاكمة، بل بنضاله ضد القوى المتراصة للإمبريالية بقيادة أمريكا ووجودها العسكري الإقليمي.

---

(9) Hamza Alavi, «The State in Post-Colonial Societies: Pakistan and Bangladesh,» *New Left Review*, vol. 1, no. 74 (July-August 1972), pp. 59–81.

لذلك، الدولة العربية محكوم عليها بأن تكون دولانية (Statism) (لا دولتية: étatisme) من دون حتى مظهر الدولة المستقلة، والدولانية هي مزيج من الممارسات الإدارية والقمعية والتحكم العنيف لمصالح محددة تشمل مصالح الطبقات المهيمنة، وغالبًا ما ترتبط الدولانية المتطرفة في العالم الثالث بـ «التخلف»[10]. يوسِّع باليبار الدولانية لتشمل «الدولة» الحديثة في أوروبا؛ ونظرًا إلى صعود أنماط جديدة من العنصرية المنظمة والمتباينة، يمثل المسلمون فيها المجموعة الرئيسية في سلسلة الضحايا، فهو يرى أن الدولة الأوروبية توقفت عن الوجود كضامنة للحريات واكتسبت ملامح الدولانية العالمثالية: «لكن على وجه التحديد أصبح مستحيلاً اليوم رسم الحدود بين الحق الاجتماعي والحق العام، أو كما قد يفضل البعض «المواطنة الاجتماعية» و«المواطنة السياسية»؛ فالخلاصة النهائية أنه لا توجد دولة (أوروبية) يحكمها القانون؛ لذلك سأخاطر بالقول سارقًا تعبير هيغل الشهير: «لا توجد دولة قانونية في أوروبا» (Es gibt keinen (Rechts) staat in Europa)»[11]. إن التناقض بين الحقوق العامة والحقوق الاجتماعية يلغي دولة الحقوق (Rights-state). وفي الواقع لدينا مبرر قوي من ممارسات أوروبا العنصرية في المستعمرات، لوصف الدول الأوروبية بأنها دولانية من أقذر نوع منذ قرون مضت؛ وهكذا فدولة الحقوق لم توجد أبدًا لتبدأ أصلاً.

تتبع هيغل، ليصل إلى مفهومه عن الدولة كتحقّق للأخلاق، المسار المتناقض لتطور الروح عبر الزمن، في تذبذبها بين الروح في ذاتها (In-itself Mode) (الخاص) والروح لذاتها (Foritself Mode) (العام)، مُتوسطةً أشكالاً أكبر وأشمل من المنظمات الاجتماعية، وفي نهاية المطاف الوصول إلى المواطن ككائن أو وجود نوعي (Species-being) يؤثر في الدولة؛ لذلك ففي التسلسل الهيغلي للهيمنة، الفرد ليس حرًا في الشرق الاستبدادي بينما المجموع حر، وفي عصر العبودية البعض فقط حر، أما في الدولة البروسية فالفرد والمجموع أحرار[12]، وبإسقاط المنطق نفسه على التطور الديمقراطي البرجوازي/الروحي على الدولة العربية الحديثة، ربما نخلص بثقة إلى أنه في هذه الدول لا الفرد ولا المجموع أحرار.

هذا تراجع هائل للثقافة بما هي جزء من مستودع المعرفة الإنسانية، وليس بشرًا وأعرافًا فقط. لكن إذا قلبنا هيغل رأسًا على عقب (upside down) (أي وفقًا للاقتباس المشهور عن ماركس، بإيقافه على رجليه)؛ سنرى أن سبب التراجع هو تدمير الأساس المادي لإعادة إنتاج الطبقات

---

(10) Étienne Balibar, «Es Gibt Keinen Staat in Europa: Racism and Politics in Europe Today,» *New Left Review*, vol. 1, no. 186 (March-April 1991), <http://www.newleftreview.org/?view=1627> (viewed 17 August 2013).

(11) المصدر نفسه، ص 186.

(12) Georg W. Hegel, *The Philosophy of History* (New York: Cosimo, 2007).

العاملة؛ بسبب العدوان الإمبريالي. وبتنحية هيغل جانبًا، نجد أنه على الرغم من تمزق وانفصال الحقوق العامة والحقوق الاجتماعية عن بعضها في البلدان العربية، فلا يمكن لتطورهما أن يتحقق في ظل الدولانية. وكما ذكرنا سابقًا (ربما كان هذا الموضوع الأكثر أهمية في هذا الكتاب) الدولة العربية التي سرقها التاجر طيّعة على نحوٍ مفرط للإمبريالية وتعمل كمجرد قناة لأهدافها.

لقد حكمت الطبقات التجارية العربية بواسطة المراسيم (الاستبدادية) ووضعت العمل (الشغل) الوطني في خدمة مطالب رأس المال بقيادة أمريكا، ولأنها وسيط في الاقتصاد؛ عمل رأس المال بقيادة أمريكا أيضًا كوسيط في شؤون الدولة العربية. وحين بزغت آفاق التغيير الجذري في الانتفاضات الأخيرة، عمل رأس المال بقيادة أمريكا على دعم استقرار الطبقات الحاكمة بالبترودولار حيثما شاء - كما في التمويل الخليجي لمصر - أو على التحريض على الصراع الداخلي العنيف حيثما أراد وضع التشكيلات الاجتماعية على مسار التدمير الذاتي، كما في اليمن وليبيا وسورية. فالبترودولار الخليجي في الصناديق السيادية الأمريكية كجزء من دين الأوراق السيادية الأمريكي، هو ترسانة لا نهاية لها لعمل الهيمنة الإمبريالية. وكما ناقشنا في الفصل السابق، الهيمنة أعظم لرأس المال من الشكل النقدي للثروة، أي أولوية السياسة. على أية حال، فنظرًا إلى الدخل التافه الذي يناله العمال في العالم العربي، نجد أن حتى مجرد مبلغ صغير من البترودولار يتم تبادله في الأسواق المحلية له تأثير معتبر في الأحداث؛ فالطبقات العاملة العربية تمثل نحو 5 بالمئة من سكان العالم، وتكسب 0.3 بالمئة فقط من دخله، ونادرًا ما تقوم الدول العربية بتنظيم العلاقات الطبقية على أساس عقد اجتماعي بين الطبقات الوطنية؛ فالعقد الاجتماعي الموجود هو بين الطبقة التجارية الحاكمة ورأس المال المالي الدولي؛ وكلما أدى عمى نهب الموارد إلى ترك أقل القليل للطبقة العاملة الوطنية، فقدت الدولة دورها التوزيعي لمصلحة مجتمع مدني البديل؛ وهو ما يؤدي إلى انفصال أكبر بين الشخصية الاجتماعية للمجتمع والشخصية العامة له أو مواطنة الدولة.

إن مؤسسات المجتمع المدني المُنظمة إمبرياليًا تعزز قصور/لا جدوى الشخصية الاجتماعية، وهذا ينسجم مع بروز الهويات الأيديولوجية الانقسامية من التربة الخصبة للبطالة والندرة المُصطنعة والفقر، التي تقطع الطريق على الوعي الثوري، حيث يؤدي توهم الوجود كمجرد كينونة فردية إلى إلحاق آفة القهر الذاتي (Self-coercion) بالعمل. يستولي التجار المسؤولون عن الدولة على الأصول بصورة عمياء، فيضعفون البعد المُنظم لرأس المال الوطني، كما يتموضع التجار ضد الصناعيين؛ فيقوضون قاطرة وجودهم في الأجل الطويل داخل حدودهم الوطنية، فنرى في هذا المسار تحقق الشكل الخاص الذي لاحظ فيه «ألا في» الهزيمة الذاتية للطبقة/الدولة الحاكمة[13]؛

(13) Alavi, «The State in Post-Colonial Societies: Pakistan and Bangladesh».

حيث يتراجع البعد المنظم لرأس المال ـ جانبه السلس الإدارة الذي يمهد له الطريق بمرونته المتميزة ـ كما تتراجع الدولة كمجددة لرأس المال. يؤدي اختزال ممارسة الدولة إلى ممارسة نوع واحد من المهمات ـ مهمات جهاز الأمن المركزي ـ إلى تقييد قدرة الدولة على التنمية. وبما أن قدرة الدولة على تحويل المجتمع مُقيدة بمتطلبات طبقة تجارية وحيدة عنيدة، تجري إعادة إنتاجها ضمن الدوائر المالية الدولية؛ فإن التنمية الوطنية تسقط إلى قاع الأجندة الوطنية، فضلاً عن أن فعل مأسسة سياسة التنمية نفسه يعمل عمليًا كسياسة مضادة للتنمية (Antidevelopment)؛ ويصبح التخلف كلاً يعزز نفسه؛ حيث المسؤولون وسياساتهم يؤديان باستمرار لمزيد من سوء الأوضاع.

إن الدولانية تلغي التنمية دائمًا؛ لكن في العالم العربي تكتسب العملية معناها الخاص، فهي لا تقوم بذلك بسبب «سياسات بقاء النظام» أو تأثيرها في التنمية المؤسسية[14]، فالحروب الأهلية المتفاوتة الحدة والنيوليبرالية الكاملة تعطلان كلاً من النظام والدولة، وفي الدول «الضعيفة» يقال بلغة براغماتية إلى حد ما، إن القيد الوحيد على التنمية المؤسسية هو التهديد بتركّز السلطة[15]. مع ذلك فإن سياسات بقاء النظام العربي تؤدي إلى مفارقة أن القادة العرب عادةً ما يعطلون مؤسساتهم، التي تستطيع وحدها أن تؤمن قدرتهم على تعبئة القوة المطلوبة للسيطرة على مجتمعاتهم وتحويلها، لكن الواقع أنه بالنسبة إلى الطبقة التجارية، ليس ما يهم هو مجتمعها، بل تقلبات السوق الدولية، وقد بلغ معدل هروب رأس المال من العالم العربي عام 2008 ربع الناتج المحلي الإجمالي لبعض الدول[16]. لا يعدو الزعم أن مؤسسات الدولة العاملة يجب أن تواجه المخاطر المحلية والدولية أن يكون وهمًا؛ ففي العالم العربي لا تهتم الطبقات التجارية العربية إلا بتلبية متطلبات رأس المال العالمي التي تهم الشريك الرأسمالي الذي يحركها (رأس المال المالي بقيادة أمريكا). ومن خلال مهماتها المتعلقة بالرفاهة والقمع، تزعزع مؤسسات الدولة العربية استقرار حكم طبقاتها الحاكمة؛ فتجاهل هذه الطبقة للوطنية وعلاقات القيمة ليس من قبيل الخطأ غير المقصود. وما إن يدخل مفهوم التحالف الطبقي العابر للحدود التحليل السائد حاليًا؛ يصبح فشل التنمية العربية مسؤوليةً مشتركة بين الإمبريالية بقيادة أمريكا وشركائها في العالم العربي، فضلاً عن أن استراتيجيات البقاء في حالة العالم العربي لا تعدو أن تكون تسمية خاطئة، فهي ببساطة استراتيجيات لتأخير نهاية النظام والدولة، وبالتالي يجب في هذه الحالة أن ينبع تنظير بقاء الدولة والتنمية المؤسسية وفق

(14) Joel S. Migdal, *Strong Societies and Weak States: State-Society Relations and State Capabilities in the Third World* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1988).

(15) Joel S. Migdal, *State in Society: Studying How States and Societies Transform and Constitute One Another* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2001).

(16) United Nations, *Summary of the Survey of Economic and Social Developments in the Economic and Social Commission for Western Asia Region, 2007–2008* (New York: UN Economic and Social Council, 2008).

هذا الترتيب: فهمُ الهيكل الطبقي وفرضُ الإمبريالية لخفض قيم أصول العالم العربي وتبعيةُ الدولة العربية.

لا يمكن تعريف الدولة العربية بوصفها حالة يمنع فيها هيكلُ المجتمع الدولةَ من التعبئة السياسية للمعنيين بالأمر، وكذلك ليس بالأولويات المتغيرة لقادة الدول أو صعوبات تنفيذ السياسات بسبب السماح لجهات المجتمع المدني بالسيطرة على امتدادات الدولة[17]. يخنق الجدار الحديدي للإمبريالية بقيادة أمريكا الدول العربية، كما يخلّ بتوازن القوى، الذي يصوغ التشكيلات الطبقية في بنى طيّعة لإدارة عملية اغتصاب القيمة وفقًا لأوامر الإمبراطورية بقيادة أمريكا، والجدار الحديدي في هذه الحالة هو جدار فلاديمير جابوتنسكي المدعوم بالترسانة العسكرية الإسرائيلية الضخمة، الذي يطوّق العالم العربي ومعظم أفريقيا[18]. إن الشرعية السياسية وسلطة النظام في العالم العربي اليوم ليست وطنية سوى اسميًا، فرأس المال بقيادة أمريكا هو الذي يسيطر على دوامة القوة التي تصوغ أوجه القصور الاقتصادية والاختلالات المؤسسية. وبنظرة إلى الماضي، كانت الدول العربية أقل ضعفًا في سيطرتها على السياسات المحلية حين خرجت من عباءة الاستعمار في الستينيات والسبعينيات؛ وفي الثمانينيات لم تكن أيّ من العقبات المعتادة للديمقراطية البرلمانية الديكورية موجودة لتعرقل سياسات التنمية، ومع ذلك فكل السياسات تقريبًا المُنفذة منذ ذلك الحين كانت مضادة للتنمية. وحتى في مجالات تعليم المرأة، أدى تلقين القيم الذاتية القمع الرجعية، وخصوصًا لنساء وبنات الطبقة العاملة، إلى إعاقة تمثيلهن السياسي، الأمر الذي يؤثر كثيرًا في تحقيق المساواة بين الجنسين.

لا بد من الإشارة هنا، ولو عرضًا، إلى أن أمن النظام العربي بكل مقاصده وأغراضه، هو أمن أجهزة القمع والاستخبارات، أما عن الهزائم المتكررة والانهزامية الأيديولوجية، الناتجتين من العدوان العسكري المباشر أو التهديد به، فقد أدت بالمجتمع إلى حالة من قبول شروط الإذعان؛ حيث وهنت سيطرة الدولة على المجتمع المدني؛ فازدادت أزمة الحكم، وأصبحت الطبقة التجارية تابعًا أمينًا لرأس المال بقيادة أمريكا، وعمومًا فقبض الدولة على السلطة بالخيط الضعيف للاستخبارات (القمع البوليسي) هو نفسه هش.

إن ثلاثين عامًا من النيوليبرالية المفروضة من رأس المال بقيادة أمريكا والحروب الخاسرة،

---

(17) Migdal, *State in Society: Studying How States and Societies Transform and Constitute One Another*, p. 93.

(18) في إشارة إلى قول فلاديمير جابوتنسكي إن إسرائيل تحتاج إلى ضغط عسكري على محيطها العربي لتظل آمنة، انظر: Vladimir Jabotinsky, «The Iron Wall (We and the Arabs),» *Rassvyet*, 4/11/1923, <http://www.marxists.de/middleast/ironwall/ironwall.htm> (viewed 14 February 2012).

قد أعادت تشكيل الهيكل الطبقي الوطني والطريقة التي تسيطر بها الطبقات الاجتماعية على توليد الثروة. لا يتطلب الأمر كثيرًا من النظر في مسألة إعادة توزيع عائدات النفط، إذا كانت التنازلات الرمزية للشرائح الدنيا تعظم انقسامات الطبقة العاملة؛ بشحن الهويات الاجتماعية كما في ظاهرة صعود السلفية المذيلة إمبرياليًا. تزامن تدهور الأمن القومي وهبوط الطبقات الحاكمة الوطنية إلى ملحق برأس المال العالمي مع الاتجاه العالمي في ظل الأَمْوَلَة، فأدى توجيه القيمة بعيدًا من أيدي الطبقة العاملة إلى إضعاف استقرار الدولة والنظام في آن. ولم يبق إلا القليل فقط من الثروة التي تكسبها الدولة والنظام من مصادر وطنية، الذي تستطيع إعادة تدويره ضمن القدرة الإنتاجية وطنيًا؛ فإمكانات استقرار الثروة في الخارج كانت أكبر دائمًا؛ فأصبحت علاقة الطبقات الحاكمة بدولها نفسها عبارة عن لعبة جني أرباح لمرة واحدة، ففي ظل سيادة وضع «أضرب واهرب»، يشحن التدافع على النهب حرب الجميع ضد الجميع.

تُظهر الدول العربية كثيرًا من ملامح الدولانية التي لا تمنع ظهور دولة تنموية (Developmental State)، لكن الأخيرة تستلزم **أولًا** دولة حقيقية (لا مجرد إقليم خاضع لحكم مهلهل)، **وثانيًا** دولة مستقلة وقادرة، وفي معظم الحالات في العالم العربي، يمثل هذا توليفًا بعيد المنال. حتى لو امتلكت الدولة العربية شكلًا مستقلًا جزئيًا، فإن قدرتها غير كافية فيما يتعلق بتوفير الموارد الوطنية اللازمة لإشباع الشهوة الوطنية للثروة؛ فالبُعد المُشوّه تجاريًا من رأس المال كما ذكرنا سابقًا يدفع الدولة إلى خفض القيمة المتوافرة لطبقتها العاملة؛ ومن ثم يخفض الطلب على السلع المُنتجة وطنيًا. وبينما قد يمثل الاستقلال النسبي سمةً لكلٍ من الدولة التنموية ودولة النهب المتوحِّشة على حد سواء، فإن الاستقلال عن رأس المال بقيادة أمريكا لا يمكن أن يحدث، ما دامت الطبقة التجارية مُندمجة به على المستوى المالي كما على مستوى الترتيبات الأمنية، ففي معظم الأحوال نجد الأمن السياسي للأنظمة العميلة لا يعتمد عمليًا على قواه الخاصة فقط، بل كذلك على دعم القوة العسكرية الأمريكية وقواعدها.

لا تستطيع الدولة غير المستقلة أن تدمج مصالح طبقاتها العاملة ضمن سياساتها؛ فحيث تتحدد الأرباح قبل الأجور، يتحدد دور الدولة في إعادة توزيع العائدات ـ بما في ذلك الجزء المُحتفظ به لإعادة استثماره في الاقتصاد الوطني ـ بأولويات رأس المال بقيادة أمريكا. تعمل العائدات المُعاد إدخالها في الاقتصاد الوطني على بناء شبكات دعم قائمة على المحسوبية، ونادرًا ما تتجاوز الاستهلاك إلى النشاط المنتج. وفي العالم العربي يعمّق التناقض بين استقرار النظام والنتائج التنموية الضعيفة بفعل التأثير الاستراتيجي لرأس المال بقيادة أمريكا في المنطقة. وحيث لا يمكن سيطرة رأس مال بقيادة أمريكا بالكامل؛ فإنه يحدث أضرارًا هيكلية من خلال الحروب والنيوليبرالية والحروب بالوكالة؛ بحيث تتدهور التشكيلات الاجتماعية المُهلهلة من حالة الدولة إلى

الإقليم المفكك، فمسار الهيمنة الإمبريالي يملي الاستقرار أو الانهيار. وعلى الرغم من أن نفقات الدولة يمكن أن تؤدي إلى نتائج تنموية مُعززة للرفاهة، حيث تضبط الدولة سياسات الاستثمار وتضبط سلوك فاعلي القطاع الخاص[19]، فإن الدولة العربية لا يمكنها أن تتوافق مع هذا النموذج.

حين تخفض الدولة، بوصفها المُكون الرئيسي في البعد المنظم من رأس المال، الأرباحَ القصيرة الأجل؛ وتوجهها في اتجاه المزيد من تنظيم العمل (إنفاق الاستقرار)؛ فإنها تتبع إملاءات الإمبريالية بقيادة أمريكا، التي قد تكمن مصلحتها في إبقاء الأمور معلقة إلى حين. لكن أكثر فأكثر، لم تعد هذه هي الحال في العالم العربي؛ لأنه كما قلت سابقًا، لم يبق سوى القليل من الالتزام الوطني بتنظيم المجتمع داخليًا. يجب أن تضبط الدولة فاعلي القطاع الخاص من تجار ومتداولين بعلاقة إيجابية مع قوة الطبقة العاملة. ولأن الطبقة العاملة أضعفت فإن قليلاً من سياسات الدول تضبط القطاع الخاص وتوجِّه الجهد الصناعي لتحسين الظروف الإنتاجية للمجتمع. إن المزيد من الثروة كحصة من القيمة في شكلها الحقيقي أو النقدي يتدفق إلى أعلى أو إلى الخارج. كما ينعكس على مستويات المعيشة المتدهورة (قياسًا على الحد الأدنى المُحدد تاريخيًا). تقوم قيادات الدولة العربية بوساطة مُشوّهة بين استثمار الدولة ورفع معدلات عائد رأس المال، حيث تستثمر في أنشطة غير مُنتجة. فالأنظمة العربية يقل اعتمادها كثيرًا على المكونات الداخلية للأمن التنموي، بما في ذلك دور القطاعات الحساسة للأمن، كالصناعة والزراعة، في الاقتصاد الوطني؛ لأن الدولة تحصل على إيراداتها من تصدير المنتجات الأولية (أو يقوم استقرارها على ريوع جيوسياسية كما في حالة الأردن ولبنان).

تجتمع أوجه السيطرة السياسية والاقتصادية بين يدَي الطبقة الحاكمة نفسها، ذلك بأن إنفاق الاستقرار يحقق الاستقرارَ فقط بمعناه الضيق، لا أكثر ولا أقل. وفي مرحلة ما بعد التحرر من الاستعمار مباشرةً (من الستينيات إلى أواخر السبعينيات) تميّزت الدول العربية بالتدخل الحكومي وارتفاع معدلات الاستثمار العام وإعادة التوزيع الأكثر عدالة، وقد اتبعت مجموعة معيّنة من الدول العربية مسار «الاشتراكية العربية» ـ القائمة على إصلاح زراعي وتأميم صناعي في مصر والعراق والجزائر وليبيا وسورية ـ الذي أدى إلى مكاسب معتبرة في الرفاهية الاجتماعية.

ضعف الأمن القومي العربي والأمن المشترك بصورة خطيرة؛ بسبب هزيمتين عسكريتين كبيرتين في الحرب مع إسرائيل (حزيران/يونيو 1967 وتشرين الأول/أكتوبر 1973)، والاعتداءات المتكررة الصريحة والضمنية على الدول العربية، فضلاً عن اتفاقات كامب دايفيد التي ألحقت مصر بالفلك الأمريكي. واستبعدت سياسات المساواة الاشتراكية العربية الفاترة التي بدأت من أعلى إلى

(19) Mushtaq Khan, «State Failure in Weak States,» (Mimeo, University of Cambridge, 1994).

أسفل، الطبقةَ العاملةَ من المشاركة بنشاط في الدفاع عن مكاسبها، حيث بقي التنظيم الاستبدادي لعملية العمل قائمًا. وفي ظل النيوليبرالية، فقدت الطبقة العاملة كثيرًا من امتيازتها الموروثة لمصلحة الطبقات الحاكمة القديمة أو مثيلاتها المُعاد تشكيلها. وفي مراحل لاحقة كثفت الطبقات الحاكمة العربية القهر في نطاق عملية العمل وبدأت تنقلب تدريجًا على تشريك الأصول. ومنذ ذلك الحين واجه العمل المهمة الشاقة المتمثلة بمواجهة الطبقة الحاكمة المحلية المدعومة بقوى الإمبريالية بقيادة أمريكا. وفي ظل النيوليبرالية، أصبحت تدابير الرعاية الاجتماعية حيثما وُجدت مجرد خدعة. والواقع أن الدول العربية وقّعت تقريبًا جميع العهود المتعلقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية؛ فالأنظمة العربية قد تصادق على أي اتفاقات بخصوص حقوق الإنسان، ومع ذلك لم يتحقق تغيير يُذكر في ما يتعلق بحقوق المرأة التي وضع لها البرلمان العراقي الذي صممه بول بريمر (الكوتا)، ولم يشرع لبنان الزواج المدني ليقلل من حدة الطائفية، وهي سياسات تشكّل، في ظل التراجع الاشتراكي، غطاءً للهجمة الإمبريالية. تخضع التشكيلات الاجتماعية العربية لهياكل طبقية فاقدة للسيادة، وفيها يتعثّر التصنيع الداخلي وتكتسب قوة العمل الطابع الاجتماعي ـ يتحوّل العمل الخاص إلى عمل اجتماعي بتجريده من الملكية ـ من دون إشراك في الإنتاج الاجتماعي، كما يعزز البترودولار الاستهلاك والانقسامات القائمة على الهوية.

من الواضح أن تطوير تحالفات واسعة في مواجهة الإمبريالية ربما يعالج القصور في السيادة، إلا أن التراجع الأيديولوجي الاشتراكي العالمي يضاعف من صعوبات نضال الطبقة العاملة؛ فمن دون هدف مُوحد يتمثل بالتحول الاجتماعي الجذري في ظل حكم الطبقة العاملة؛ تميل نضالات العمال إلى البقاء منقسمة فئويًا؛ لتنتهي إما إلى الهزيمة وإما إلى تحقيق مكاسب مؤقتة وتسبب الانشقاقات في صفوفها غالبًا. يمثل الرهان على تناقضات القوى الإمبريالية لتصعيد القوى الديمقراطية العلمانية رهانًا خاسرًا؛ نظرًا إلى ضعف اليسار الديمقراطي العالمي، إذ يتوقف نجاح العمل على أممية صعبة المنال. وفي الدول العربية الملكية ـ الخليج والمغرب والأردن ـ يعتمد استقرار النظام على توسيع الترتيبات الأمنية الغربية وعلى الواقع الفج لامتلاك الملوك عمليًا الموارد الوطنية وإدارتهم إعادة التوزيع لغرض الاستقرار فقط. وحيث كان هناك تغيير للنظام الملكي، كما في سورية والعراق ومصر، فشلت البرجوازية الوطنية الضعيفة في الحكم في الحقبة اللاحقة مباشرةً على الاستقلال. وفي هذه الظروف عملت الدولة في ظل الاشتراكية العربية كبرجوازية بديلة من خلال تدابير الاستيلاء على رأس المال الخاص؛ فصعدت الدولة كمالكة لوسائل الإنتاج الرئيسة وكمتملكة للفائض، وانكمش القطاع الخاص وإن ظل يستوعب حصة معتبرة من القوة العاملة في المنشآت الحرفية والوحدات الزراعية الصغرى؛ فوُجدت ملكية الدولة جنبًا إلى جنب قطاع خاص مُقيد. ولم يُدرك سوى متأخرًا، أنه كان حتميًا عودة اتساع القطاع الخاص حين ينضج المناخ السياسي لسياسات «السوق الحرة» والانفتاح، كما حدث منذ أوائل الثمانينيات.

مثّلت الشريحة الاجتماعية التي بدأت التحول من الدول الاستعمارية إلى الدول ما بعد الاستعمارية وما بعد الملكية، على الرغم من ذلك، تحالفًا بين العسكريين والمهنيين(*) الذين استولوا على جهاز الدولة، وامتلكت طبقة برجوازية الدولة هذه وسائل الإنتاج، لا كحصص فردية كما تفعل البرجوازية، بل جماعيًا عبر الدولة. تتكون برجوازية الدولة هذه من رؤساء الحزب والمستوى الأعلى من بيروقراطية الدولة والإدارة العليا للمؤسسات الاقتصادية والرتب العليا في قوات الجيش والشرطة، وهي الطبقة التي سمّاها بتراس «الشريحة الموسّطة» (Intermediate Strata)[20]. عرّف بتراس الشريحة الموسّطة بوصفها شريحة اجتماعية مستقلة وواعية طبقيًا ، تختلف عن العمال وملاك الأراضي التقليديين، وترتبط أفقيًا ورأسيًا بالطبقة الوسطى التي تعمل بأجر، ولهذه الطبقة مشروعاتها السياسية والاقتصادية، التي تهدف في البداية إلى تحقيق غايات مساواتية، وفي المراحل الأولى من التنمية كانت مناهضة للإمبريالية وداعمة للإصلاحات الزراعية الموافقة لتطلعات الفلاحين والطبقات العاملة الأقل حظًا من الملكية، وحينما خيّمت الهزائم الأيديولوجية والعسكرية على المجتمع العربي؛ خضعت هذه الطبقة لانقلاب الأحوال، فدعمت الأسواق الحرة في ظل وجود شركات الدولة، وعند نقطة القطع التي تحولت عندها من التنمية بقيادة الدولة إلى التنمية بقيادة القطاع الخاص (بداية مرحلة النيوليبرالية (1980))، حدث انقلاب في البروباغندا الحكومية والخاصة، لتبيع للشعب سلامة البراغماتية الأمريكية في مقابل تفاهة النضال الثوري البالي، وأصبحت البراغماتية ـ الاسم الذي أعطاه تشارلز بيرس (Charles Peirce) لفلسفته الوضعية الجديدة ـ الغلاف الأيديولوجي للاستسلام للإرادة الإمبريالية.

خلف واجهة من المخاطر المحسوبة، تسللت السياسات الماكرة للطبقة البرجوازية المُقيدة بالدولة، تلك الطبقة المُتلهفة للنمو لتصبح الفضاء المالي الأوسع للدولار، وقدمت الهزائم المتوالية، وما نتج منها من انهزامية حجةً للبرجوازية الوطنية لتلتقي بنظيرتها الدولية. تعني البراغماتية في سياق إلغاء الأيديولوجيا الإمبريالية لبديل المقاومة أنه ليس هناك سقف لكمية الموارد الوطنية الممكن رهنها للخارج. وكما يشير الاسم، فإن الطبقة البرجوازية، سواءٌ كانت برجوازية دولة أو برجوازية خاصة، تحافظ على عملية العمل المُحددة رأسماليًا، أي نظام الأجور؛ أما درجة إعادة التوزيع العادل فكانت متناسبة مع موازين القوى داخليًا وخارجيًا ومع زخم الديماغوجية الشعبوية (Populist Cant)، كما في العروبية الاشتراكية (Socialist pan-Arabism). مع ذلك، فمع الحروب الخاطفة للإمبريالية بقيادة أمريكا والاعتداءات الإسرائيلية على هذه الدول، والتناقضات

(*) الأرجح أصحاب المهن الحرة (المحرر).

(20) James F. Petras, «State Capitalism and the Third World,» *Journal of Contemporary Asia*, vol. 6, no. 4 (1976), p. 439.

بين قصور استهلاك الطبقة العاملة وتعاظم الاستهلاك المظهري لطبقة رأسمالية الدولة؛ زادت طبقة برجوازية الدولة جرعات القمع؛ ما كشف زيف شعبويتها[21].

عززت مكاسب المهنيين المصريين والسوريين من البترودولار الأنماط السلوكية الاستهلاكية، فكانت الوهابية المختلطة بالنفط تدفع للمهندس تقريبًا مئة ضعف ما كانت الاشتراكية المختلطة بالصناعة المُؤممة تدفعه، وفي الاقتصادات العربية الاشتراكية الحمائية المُتجهة للتصنيع، كان يمكن بالدولارات الأمريكية الشراء في السوق السوداء أكثر كثيرًا مما يمكن شراؤه بالعملة الوطنية. وقد برز الإنفاق البترودولاري على السلع الكمالية في هذه الاقتصادات شبه الاشتراكية (Semisocialised)، كنموذج للكسب السهل المجاني سعى كُثُرٌ لمحاكاته. وفي ظل الضرورات المزدوجة للهزيمة وميولها الرأسمالية، حوّلت طبقة برجوازية الدولة نفسها إلى طبقة برجوازية خاصة كاملة العضوية في سلم البرجزة الدولي. ولتبرير التحول الأيديولوجي، أبرزت برجوازية الدولة أوجه القصور في الأسواق المدعومة من الدولة، والإجهاد من الحرب، ولاجدوى النضال ضد الإمبريالية، وقد ساعد على ذلك استمرار دول «الاشتراكية العربية» كما أُشير سابقًا، في استغلال العمل من خلال نظام الأجور[22]. مع ذلك، فإن التصنيع السوفياتي الطراز والإنتاجية المُتصاعدة يعنيان أنه كان هناك المزيد من الثروة التي أُنتجت مقارنة بالحقبة الاستعمارية، ولا شك في أنه من السذاجة القول إن تلك الدول الخارجة توًّا من الاستعمار كان يمكنها الاعتماد على القطاع الخاص في التنمية؛ وذلك لسبب بسيط هو أن التخلف يعني قلة الإنتاج أو العرض.

في ظل هذه الاشتراكية العربية، كان هذا الدخل الإضافي مُوزعًا بصورة أكثر عدالة، كما كانت مستويات المعيشة أفضل قياسًا إلى الحقبة النيوليبرالية[23]، فضلاً عن أن الموارد النقدية وغير النقدية التي كانت تُحوّل سابقًا إلى الاستعماريين، كان يُعاد تدويرها في الإنتاج الوطني، وإن كان التصنيع قد رفع معدل الاستغلال، إلا أنه كانت هناك أجور أعلى وإعادة استثمار في البنية التحتية الاجتماعية. كما شهدت هذه الحقبة أيضًا إدخال إصلاحات اجتماعية جذرية[24]، وفي حين عكست التجربة الاشتراكية العربية جزئيًا اتجاه الانهيار الموروث عن الاستعمار، فإن نجاحها النسبي ذاك قام على أكتاف علاقة أمنية مع الاتحاد السوفياتي. مع ذلك، من الجدير بالذكر أن التحولات الأساسية في نمط الإنتاج لم تحدث في ظل الاشتراكية العربية، فتلك التحولات تتطلب

---

(21) المصدر نفسه.

(22) المصدر نفسه، ص 442.

(23) Ray Bush, «Poverty and Neo-liberal Bias in the Middle East and North Africa,» *Development and Change*, vol. 35, no. 4 (2004).

(24) أنور عبد الملك، **الجيش والحركة الوطنية**، ترجمة حسن قبيسي (بيروت: دار الفارابي، 1971)، و Samir Amin, «The Arab Nation: Some Conclusions and Problems,» *MERIP Reports*, no. 68 (June 1978).

ليس تغييرات في أشكال الملكية فقط، بل تحولات ثقافية وحضارية أيضًا تتجلى فيها المسؤولية الاجتماعية عن الملكية الاجتماعية في السلوك الاجتماعي بأمثل صورها. وتعني مقارنة التحسّن في مستويات المعيشة في ظل الاشتراكية العربية وفق أسس يوتوبية، افتراض أن هناك حالة اجتماعية مثالية ستنشأ فورًا عن التشريك أو عن بناء الاشتراكية (Socialization)، إلا أنه كان للإصلاحات الاشتراكية العربية أثر إيجابي طويل الأمد في مجالات الصحة والتعليم والتمويل الوطني للزراعة وإصلاحات الأراضي[25].

ثانيًا: المضمون الطبقي للدول

بحلول منتصف القرن العشرين، أحبطت القيود الاستعمارية المفروضة على البلدان العربية نشوء طبقة صناعية وطنية فعّالة، ولم تكن طبقة صناعية صغيرة وضعيفة بهذه الصورة قادرة على تحمل مسؤولية قيادة الاقتصادات العربية المُنهكة عبر حقبة التحولات ما بعد الاستعمارية. ولأن هذه الطبقة المُستنبتة استعماريًا كانت محدودة الموارد المالية والحقيقية إلى حد بعيد؛ انتقل الدور المنوط بالبرجوازية إلى الدولة بطبيعة الحال، وقامت طبقة برجوازية الدولة كما سلفت الإشارة بتحولات اجتماعية تقدمية[26]. ومع ذلك، شلّت الاعتداءات العسكرية وغير العسكرية على العالم العربي ضمن الحروب المتعاقبة، الدولة وطبقتها الحاكمة بكل مكوناتها، ورفع احتداد نيران حروب الصراع العربي ـ الإسرائيلي والدور الاستراتيجي للنفط المنطقةَ إلى قمة أجندة رأس المال الدولية، كما أتاحت الحروب، وبخاصة المتصلة بالصراع العربي ـ الإسرائيلي، للطبقات البرجوازية العربية الحجة لقمع المعارضة الوطنية بذريعة حماية الأمن القومي، واعتبارًا من الثمانينيات عزز رأس المال التجاري المتنامي هذا القمع للتلاؤم مع فتوحات هيمنة رأس المال بقيادة أمريكا. وبينما تحولت موارد الثروة بعيدًا من الإنتاج الوطني وانخرطت العائدات النفطية والجيوسياسية في النشاط التجاري، تبنّت الطبقة الحاكمة العربية أهداف رأس المال بقيادة أمريكا، ولم يعد توازن القوى يؤثر في الدول ككيانات اجتماعية متماسكة، بل أكثر فأكثر على الطبقات العاملة داخل الدول.

في العقدين التاليين للحرب العالمية الثانية، كان أكثر من نصف السكان فلاحين في حين ظلت الطبقة العاملة صغيرة نسبيًا[27]؛ فقد حوّلت البرجوازية المُستنبتة استعماريًا الاستثمار إلى

---

(25) منير الحمش، **الفكر الاقتصادي في الخطاب السياسي السوري في القرن العشرين** (بيروت: بيسان للنشر، 2004)، ص 93.

(26) Bryan S. Turner, *Capitalism and Class in the Middle East: Theories of Social Change and Economic Development* (London: Heinemann Educational Books, 1984), pp. 61–2, and Petras, «State Capitalism and the Third World,» p. 440.

(27) Turner, Ibid., p. 54.

الأنشطة التجارية، حيث كانت دورة رأس المال في ظل الاستعمار تبدأ بالنقود وتعود إليها، دونما صناعة محلية قوية تقوم بنشاط ذي قيمة مُضافة معتبرة؛ ففي الواقع رعى الاستعماريون طبقة تجارية تتداول النقود، بدلاً من طبقة صناعية تحوّل النقود إلى رأسمال مادي في عمليات إنتاج معقدة، وتعد الأرباح المُحققة من التجارة وحدها انتزاعًا فعالاً للثروة من المجتمع لمصلحة التجار. وفي حقبة ما بعد الاستقلال مباشرةً، ظلّت المهارات التنظيمية بالقطاع الخاص مُوجهة للتجارة لا الصناعة[28]. نتج ضعف تلك المهارات من واقع أن التجار وتجار التجزئة الصغار كانوا يمثّلون نسبة كبيرة من الطبقة البرجوازية[29]، وربما لم يستطع سوى القليل من بلدان العالم النامي (وبخاصة في أفريقيا) التغلب جوهريًا على الرواسب الاستعمارية أو غياب الطبقة الصناعية، وليزيد الطين بلة، لم يفلت العالم العربي أبدًا، شأنه شأن أفريقيا جنوب الصحراء، من اليد الطويلة للاستعمار، حتى بعد الاستقلال. وفي حين يختلف شكل ونطاق تدخل الدولة في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية من بلد إلى آخر، كان الاتجاه في سنوات ما بعد الاستقلال نحو مزيد من الاستثمار العام سائدًا في جميع أنحاء العالم العربي، فعملت الدول العربية كمحركات للنمو وتولّت مهمة التحول الاقتصادي لهذه الاقتصادات[30]. على سبيل المثال، بلغ إجمالي الاستثمار المُخطط في ثماني عشرة دولة عربية مستوى مميزًا بمبلغ 326 مليار دولار خلال الحقبة 1975 ـ 1980 أو نحو 30 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي[31]، كما أسهمت المشاريع الصناعية المملوكة للدولة (باستثناء الخليج) في أكثر من 50 بالمئة من القيمة المُضافة في الصناعة التحويلية. وفي مصر ساهمت المشاريع المملوكة للدولة بنحو 60 بالمئة من القيمة المُضافة في الصناعة التحويلية، وفي سورية بنحو 55 بالمئة، وسجل إنتاج هذه المشاريع العامة متوسط 13 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي في مصر و11 بالمئة منه في سورية [32].

أما الإصلاح الزراعي فأدى إلى زيادة الإنتاجية الزراعية محدًّا من تدفّق الهجرة نحو المدن، ومع الاستثمار الاجتماعي الواسع النطاق؛ كانت هذه الحقبة حقبة تنمية ذهبية مقارنة بالتراجع النيوليبرالي اللاحق في جميع البلدان العربية عمليًا. فحتى مع التغاضي عن التأخر المعاصر، يُقال

(28) المصدر نفسه، ص 53.

(29) Morroe Berger, «The Middle Class in the Arab World,» in: Walter Z. Laqueur, ed., *The Middle East in Transition: Studies in Contemporary History* (London: Routledge and Kegan Paul, 1958).

(30) Lisa Anderson, «The State in the Middle East and North Africa,» *Comparative Politics*, vol. 20, no. 1 (October 1987), p. 11.

(31) Nazih N. Ayubi, *Over-Stating the Arab State: Politics and Society in the Middle East* (London: I. B. Tauris, 1995), p. 292.

(32) Alan Richards and John Waterbury, eds., *A Political Economy of the Middle East: State, Class, and Economic Development* (Boulder, CO: Westview Press, 1990), p. 192.

إن المعدل الذي ارتفعت به مستويات المعيشة في ظل الاشتراكية العربية ليس له مثيل في الخبرة العربية الأحدث[33]، وبالنظر إلى المؤشرات الكمية المُسجلة يصعب حقًا إثبات العكس. لم يكن القطاع الخاص يستطيع في المراحل الأولى لإعادة البناء ما بعد الاستعمارية، أن يقوم بإعادة توزيع مساواتية كانت ضرورية لنظم القوى الوطنية في موقف دفاعي واحد مناهض للإمبريالية؛ كما بدا مأزومًا على نحو صارخ؛ بسبب سمعته المُلطخة بعار ضعف انتمائه الوطني وضعفه الهيكلي المركزي المُتمثل بعجزه عن الإفادة من الموارد الضخمة الضرورية للتنمية. وبصرف النظر عن كل هذا، لا تكمن اللحظة الحاسمة التي رسمت مسار التنمية في مجرد الخلافات السطحية بين زعماء الأحزاب والتجار، بل بدرجة أكبر في الضغوط الإمبريالية، وفي المقام الأول في التطهير العرقي في فلسطين وإقامة إسرائيل كدولة استعمار استيطاني، استُبقيت لاستنزاف قدرات البلدان العربية المُتحررة حديثًا أو غير الخاضعة[34].

وفي الظروف شبه الحربية هذه، إذا لم تتدخل الدولة على نحوٍ متوازن؛ ليس من المحتمل أن تتحقق إضافات معتبرة لرصيد رأس المال والتكنولوجيا، وإنها لمهمة مُستعصية فصل قوى الطبقة (الوطنية) الداخلية عن قوى رأس المال الدولي، في تشكيل العمليات التنموية العربية، اللهم إلا إذا «حُلّل» كل شيء بحيث يذهب أدراج النسيان؛ فلم يحدث في أي وقت من الأوقات أن توقف تدفق التمويل الإمبريالي أو توقف تدفق السلاح لتثبيت الاستقرار أو زعزعته في التشكيلات الاجتماعية، وأحدث الأمثلة بالطبع هو إنفاق الولايات المتحدة المستمر للأموال للتأثير في الأحداث في مصر أثناء انتفاضة 2011. وبصفة عامة، كلما اغتربت الطبقة الرأسمالية الوطنية عن قاعدة الإنتاج الوطنية والطبقة العاملة؛ انجذبت إلى مجال إعادة إنتاج الثروة المُدَوْلَرَة (Wealth Dollarised)؛ فقيم القومية تعمل على دفع مسار رأس المال فقط حين ينتظم رأس المال أو يُعاد إنتاجه عبر طبقة اجتماعية رأسمالية اعتمادًا على موارد وإنتاج ضمن الحدود الوطنية، أما الطبقة التجارية المتأثرة باحتمالية انهيار الدولة، فمُهيأة اجتماعيًا للتضافر مع نظيرتها عبر الحدود.

كانت الدولة القومية، منذ نشأتها، مُكونًا ضمن التنظيم الاجتماعي لرأس المال، وتولّت مهمة الرفاهة؛ وهي مهمة إعادة إنتاج طبقة عاملة طيّعة ومرنة بالوسائل الأيديولوجية والقمعية، وأصبحت الدولة وسيطًا للطبقة المهيمنة في العملية السياسية. لكن في الدول الضعيفة عسكريًا، أو الدول العربية المسلوبة الموارد، امتدت الانقسامات الاجتماعية على نطاق واسع بسبب غياب منظمات العمل الثوري والقمع الإمبريالي الهادف إلى تفتيت التشكيل الاجتماعي أيديولوجيًا. كلما تقلصت الدولة والموارد المُتاحة للعمل؛ نما المجتمع المدني المُمول إمبرياليًا، وهنا مرةً

(33) المصدر نفسه، ص 187، 255 و416.

(34) عبد الملك، **الجيش والحركة الوطنية**.

أخرى يتجاوز الشخص الخاص للمجتمع المدني الشخص العام أو المواطن الذي يكون تحققه في الدولة هو تحرره سياسيًا[35]، ويؤدي عدم المعالجة على مستوى الوعي إلى موضعة الأخير في تناقض مع ظروف الحياة المؤلمة، ويتم فرض هذا الانفصال الروحي على المنكوبين بالفقر بوابل من الأوهام الأيديولوجية. ومع عدم إمكان الاعتماد على المنظمات العمالية، اتجه كثير من العمال الذين كان من المفترض أن يستفيدوا من التضامن فيما بينهم، إلى هويات أُعيد بناؤها يدفع لها البترودولار المُلوث[36]، فحتى حين أُجريت انتخابات بصناديق الاقتراع عقب انتفاضات 2011، فازت الأحزاب الإسلامية في مصر وتونس.

ها قد صوّت المواطنون المقهورون في دولة هي نفسها مقهورة بمجتمع مدني مُمول إمبرياليًا، وما تبقى من هذه الدول ـ بعد الانقسامات المُهندسة المنصوص لها بحقوق تنتهك المواثيق الدولية ـ هو الهوية المُجزأة للطبقة العاملة. في هذه الانتخابات لم يكن هناك تصويت فردي للأفراد، بل منظمات تمثل توجهات طائفية وقبلية ومناطقية و/أو عرقيات استولت على أصوات أفرادها. لا غرابة إن استولت هذه المنظمات الطائفية إلى حد كبير على وظيفة الرفاهة التي تعيد إنتاج الطبقة العاملة؛ فأصبحت سبل العيش الشخصية تعتمد على الولاء للطائفة أو المجموعة المناطقية أو الهوية العرقية. وكما في كل مكان آخر، خلقت أزمة الأيديولوجيا الاشتراكية فراغًا عزز التفكك.

عملت دولة رأس المال التجاري في سنوات النيوليبرالية على التنظيم القمعي للعمل ونظمت نمط التكامل مع رأس المال بقيادة أمريكا. لا يتعلق الأمر هنا بمجرد ارتفاع نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي، بل بكون القطاعات الرئيسية أيضًا التي يعتمد عليها الأمن، كالأغذية، أصبحت أكثر اعتمادًا على الواردات، وإن كان نشاط بيع وشراء السلع المُستوردة لا يحدد بذاته نشاط التاجر في العالم العربي؛ ففي ظروف اللايقين يصبح الاستثمار في العقارات الفاخرة، التي لا تعالج القصور في إسكان الطبقة العاملة، نشاطًا استثماريًا رئيسًا، كما أن الاستثمار في عائدات المضاربة في قطاع العقارات وقطاع الخدمات والقطاع المالي هو أيضًا استثمار تجاري بطبيعته؛ فالمبالغ الأولية المُستثمرة فيها لا تولد كثيرًا من النشاط الإنتاجي حولها. وكما في أيام الاستعمار، تدور النقود لتعود مرةً أخرى كنقود (ن ـ ن)، من دون تعميق نشاط إنتاج أو رفع إنتاجية؛ ومن ثم تحدد الصفقات التجارية أيضًا طبيعة ما يجب أن يشكّل نشاطًا «صناعيًا» للبرجوازيات الوطنية، كما هي الحال في المضاربة المتصاعدة على رأس المال المنخفض الإنتاجية لقطاع العقارات.

(35) Karl Marx, «Marx to Ruge,» *Letters from the Deutsch-Französische Jahrbücher* (September 1843), <http://www.marxists.org/archive/marx/works/1843/letters/43_09.htm> (viewed on 4 September 2012).

(36) Tariq Ali, *The Clash of Fundamentalisms: Crusades, Jihads and Modernity* (London: Verso, 2002).

وفي هذه المرحلة من تطور البلدان العربية، يمكن أن تُرتب عملية صنع القرار الوطني بتدخل الإمبريالية بقيادة أمريكا بطريقة أو بأخرى، وكما كان أيام الاستعمار، تدير القوى الأجنبية الخلافات السياسية الوطنية، وبذكاء كاف تظهر الدولة شبه المُستعمَرة (Quasi-colonised) كما لو كانت مُستقلة مع عدم وجود قوات أجنبية على ترابها الوطني. وعلى نقيض المثال الأعلى للدولة، فإن هذا التشكيل المُعاد استعماره حديثًا، هو حاليًا ترتيب إقليمي ينتحل صفة الدولة. ومع ذلك ففي مثل هذه المنطقة المُفتقدة للسيادة الذاتية المنشأ، يهاجم مفهوم العقل الذي عادةً ما يتضمّنه مفهوم الدولة نفسه؛ لأنه في جوانب معينة منه ـ العقل ـ يؤكد حقوقًا يجري انتهاكها حاليًا، أي أن فكرة الدولة نفسها مُعرّضة للهجوم.

لا يتم حرمان الطبقة العاملة التمتع بدولة لها حقوق فقط، بل يتم حرمانها حتى جنين أي فكرة عن الدولة (أي عقلانيتها نفسها)، ربما تحيي ـ من خلال هذه العقلانية ـ فكرة الحقوق في المستقبل، فقد حدثت عملية مشابهة في أوروبا، حين استلزمت أزمة البرجوازية الصناعية تقديم أفكار العدالة والمساواة في حدود الدولة البرجوازية. وفي ما يتعلق بمعالجة هذا الهجوم على المفاهيم المُختزلة الغامضة للعقل والحقوق داخل الدولة عبر قرن ونصف القرن، أشار ماركس إلى التالي: «لقد كان العقل موجودًا دائمًا، لكنه لم يكن موجودًا دائمًا بصورة عقلانية؛ لذلك يستطيع الناقد أن يبدأ من أي شكل من الوعي النظري والعملي ومن الأشكال الغريبة على الواقع القائم، وأن يطور الواقع الحقيقي بحسب التزامه وهدفه النهائي، وبقدر الاهتمام بالحياة الحقيقية، فالدولة السياسية تحديدًا ـ في أشكالها الحديثة كافة ـ تتضمن مطالب تمثل العقل، حتى لو لم تكن مُشبعة بمطالب اشتراكية على نحوٍ واعٍ. ولا تتوقف الدولة السياسية هنا، بل إنها تفترض أن العقل قد تحقق في كل مكان، لكن بسبب هذا تحديدًا تصبح في كل مكان متورطة في تناقضات بين وظيفتها المثالية وشروط وجودها الواقعية»[37].

هكذا يجب أن يتضمن الهجوم الأيديولوجي المتضافر على الطبقة العاملة استئصال فكرة عقلانية الدولة، بل إن الدولة نفسها حاليًا يجب أن تصبح زائدة على الحاجة؛ فدورها الوساطي ومسؤوليتها عن الحكم تمثل أفكارًا قد تجمع المجتمعات العربية المفككة، وتشكّل منصة لحركة الطبقة العاملة مُستقبلاً. ولم يعد رأس المال يسعى لتفكيك الدول الاشتراكية؛ كونها قد أصبحت مفككة بالفعل، وهو عمومًا يسعى للعدوان على الدولة كعقل وكفكرة، أي كمفهوم قطعًا، فيواجه رأسَ مالٍ همجيًا بقيادة أمريكا يحطّم أي شيء له علاقة بعقل وتعددية الدولة، أي وظيفتها المثالية.

قبل الاستعمار الغربي، لم تكن أشكال التنظيم السياسي في المنطقة العربية تعَدّ «دولاً» بالمعايير الأوروبية، فوفقًا للنظرة الأوروبية التمركز، لم يكن للأشخاص المقيمين على هذه

(37) Marx, Ibid.

الأراضي تاريخهم السياسي الخاص، فتهزأ سرديتها الخيالية بالتاريخ؛ لتذهب إلى القول بأن هذه الشعوب قبلت كرم الاستعمار الغربي حين أعطاها دولاً. مع ذلك، مهما كان اسم ما أخذوه ـ دولةً أو إقليمًا أو كانتونًا ـ كشكل للتنظيم الاجتماعي، أصبحت الدولة العربية الحديثة في ظل الهزيمة والنيوليبرالية عدوًا للطبقات العاملة العربية، وحتى الآن لم تتغير الجغرافيا المادية لهذه الدول بينما تغيرت جغرافيتها البشرية، فأصبحت في بعض المناطق وسيلة للتصفية الفعّالة للطبقات العاملة كفاعل تاريخي. لكن مهما كانت كارثية هذه الدول كأشكال للتنظيم الاجتماعي، فإن فكرة الدولة فقط، أي كيانها المُعقلن الذي ينطوي على التمثيل السياسي، هو ما يستدعي الهدم في نظر رأس المال؛ ولهذا يندم الاستعمار على غرس أي شكل من التنظيم الاجتماعي في سلالة «البرابرة»، فحتى هذا استكثروه على العرب. وفي البلدان المفككة كاليمن والعراق وسورية والصومال والسودان وليبيا، ينخفض متوسط العمر المتوقع، ويزداد سوء تغذية الأطفال والأمية، أي ينخفض منسوب القيمة الذي تستحوذ عليه الطبقة العاملة؛ فقرابة 50 مليونًا من البالغين، أو سُدس إجمالي السكان، يُعدّون أميين في العالم العربي، لكن الرقم قد يبلغ ضعفي ذلك[38]، وحيث لا توجد حرب تفرض تهديدًا وجوديًا على السكان، تفعل الظروف الاجتماعية التي ولدتها النيوليبرالية ذلك، وهذه ليست حالة إنسانية فقط، إنما هي استنزاف للقيمة أو الثروة الوطنية.

إن التهديدات الوجودية التي كان الناس يواجهونها في حقبة ما قبل الاستعمار منذ قرن أو نحو ذلك، التي أدت إلى محو كل السكان الأصليين للأمريكتين وأستراليا، هي أقرب ما تكون إلى التهديدات الحالية في سورية والعراق، اللتين تعانيان التدني المطلق والنسبي للسكان الذي يقلل قيمة الأجر ويضغط على الأجور في أماكن أخرى.

إن المفهوم التحليلي الذي يتصور أن الهروب من استغلال الرأسمالية أسوأ من الخضوع له، يتغافل عن حقيقة أنه في ظل الرأسمالية العالمية لا شيء بعيد من قبضة رأس المال، وهو يفتقر إلى الطابع الملموس للتاريخ الاستعماري وللتدخل العسكري ما بعد الاستعماري معًا؛ فالقيمة كتكوين نوعي تُخلق من خلال مُجمل الموارد المتاحة لرأس المال، ويؤلِّف ملايين المُهجرين في العالم العربي جزءًا من مواد رأس المال؛ فالضغوط المادية والأيديولوجية التي أفقرت العمال العرب وأضعفتهم سياسيًا، تقلل تكاليف الإنتاج؛ نظرًا إلى البطالة الهائلة، والأكثر أهمية أنها ترفع حصة الممولين عبر القوة التي يمارسها رأس المال بقيادة أمريكا على المنطقة العربية.

---

(38) United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization [UNESCO], «Education for All Regional Report 2012 for Arab States,» Global Education for All Meeting, Paris, 2123 November 2012), and N. Mayen, «Yemen Battles Hunger, Child Malnutrition,» Al Arabiya News (11 June 2012) <http://english.alarabiya.net/articles/2012/06/11/220010.html> (viewed 17 August 2013).

يعمل إفقار العمال العرب بالحرب والاستعمار غير المباشر، على إعادة ضبط توازن القوى الذي يقوم عليه الشكل النقدي والنظام المالي المرتبط به، الموجودان هما نفساهما كرموز للسلطة. وتعمل السلطة الإمبريالية على التفكيك التدريجي للمزيد من الموارد المادية الاجتماعية في العالم العربي (والكثير في أفريقيا أيضًا) لتستولي عليها، كما تعيّن نفسها كسلطة سيادة بديلة في الدول العربية؛ لتعيد إنتاج شروط التجارة ومعدلات الأسعار لمصلحتها. والمفارقة الظاهرية المتمثلة بأن تكاليف الحروب الإمبريالية تتجاوز العائدات من المستعمرات في شكل نقود، سببها أن أسعار الصرف ليست مُحددة بظروف السوق السوية؛ بل بواقع أن العالم الثالث عاجز عن التفاوض على تسعير أصوله؛ فحروب إعادة الاستعمار بتفكيكها الدول تخلق الظروف الاجتماعية الكارثية التي تعيد هيكلة قيم الإنتاج العالمي بدرجة التدمير الواقع على بعض أركان العالم الثالث.

تمثل رابطة العدوان ـ التراكم (Encroachment-accumulation Nexus) الرافعة التي تعالج أزمة السوق، أما التطور فليس غير متكافئ فقط، بل إنه مترابط عضويًا[39]، وهو ما يعني أن معدل هضم رأس المال للموارد البشرية والطبيعية سيزداد أيضًا على نحوٍ يتناسب عكسيًا مع عمق الأزمة. وفي ظل التدهور الثوري المطّرد، ربما يحفظ عدد أكبر من الدول توازنه بقبول التحول إلى دولة لا تعدو كونها تنظيمًا اجتماعيًا ميليشيويًا مع طائرات من دون طيار أو قواعد عسكرية أمريكية. وتمثل إيران ـ سواء باستسلامها لمعاهدات تمس سيادتها أو بالقصف العسكري ـ هدفًا محتملاً ربما يوسّع ممر تفجيرات الشوارع (السيارات المفخخة التي تميز لبنان وسورية والعراق) من الهلال الخصيب إلى أفغانستان. أما في التشكيلات الغربية، حيث طورت غنائم النهب الاستعماري انتماءً قوميًا خاليًا من التضامن الإنساني، يستمر رأس المال في تلويث الخطاب الثقافي بصنم القومية كانتماء اجتماعي أبدي، وبينما يثير الأئمة الدينيون العقائد الدينية الانقسامية على طول خطوط الصدع الطائفية اعتمادًا على الدعم المالي من الخليج، أصبح أسلوب تقسيم الناس في أوروبا سفسطائيًا إلى درجة استسلم لها حتى الفلاسفة.

على سبيل المثال، نجد في النقاش بين أندرياس بادر (Andreas Baader) وجان بول سارتر، أن الأخير ذهب إلى حد استبعاد الأشكال العنيفة من النضال من وسائل عمل الطبقات العاملة في المركز:

سارتر: هذه الممارسات ربما تكون مبررة في البرازيل، لكن ليس في ألمانيا.

بادر: لماذا؟

---

(39) Mészáros, *Beyond Capital: Toward a Theory of Transition.*

سارتر: في البرازيل هناك ضرورة لممارسات مستقلة(*) لتغيير الوضع، إنها عمل تحضيري ضروري.

بادر: ولماذا يختلف الأمر هنا؟

سارتر: البروليتاريا هنا تختلف نوعيًا عن البروليتاريا في البرازيل[40].

يعزز سارتر هنا التصور بأن الاختلافات بين الطبقات العاملة في المراكز والأطراف الرأسمالية، تتطلب من الأولى التخلي عن أوجه معينة من النضال العنفي. ولا شك أن الظروف المختلفة تستلزم أوجهًا مختلفة من النضال، إلا أن هذا لا يعني استبعاد وجه منها، وأولها العنف؛ لأنه توأم رأس المال في كل مكان، فسارتر هنا يتحدث عن فارق جوهري أو دائم بين البروليتاريات في المراكز والبوليتاريات في الأطراف، لا مجرد تمييز تكتيكي على أساس الظروف الراهنة، وهذا التمييز يتطلب قناعة بأن ضبط رأس المال المركزي للعمل الأوروبي كان ممكنًا من دون انتزاع الفائض التاريخي من الأطراف. يزخر التاريخ الرأسمالي بالعنف في كل مكان، والواقع أن عدم وجود يسار طفولي (Infantile Left) منخرط في عنف منظم في العصر الحالي هو أحد عوارض تواطؤ اليسار الأوروبي، فمسار الكفاح المسلح ليس تعبيرًا عن بعض الإرادات الفردية ولا مجرد نتيجة لقرار إداري تصدره لجنة قيادية، بل إن «العنف المسلح يعكس طبيعة الصراع، التي تتحدد بطبيعة العدو»[41]؛ فالعدو العنيف يفرض ردًا عنيفًا. ويفترض موقف سارتر ضمنًا أنه يمكن لرأس المال المركزي أن ينمو سلميًا وخارج العلاقات الاستعمارية؛ وبالتالي توجد الطبقات المركزية في عزلة وخارج علاقات القيمة مع العالم الثالث.

من جهة أخرى، وفي ظل مرحلة أَمْوَلَة الإمبريالية، تتلاقى رؤوس الأموال عالميًا، ويتطور وعي الطبقة العاملة نحو إدراك أن النضال ضد رأس المال يكون عابرًا للحدود الوطنية، وإذا كانت تحالفات الطبقة العاملة يمكن أن تتطور في سياق يعطي الأولوية للنضال ضد الإمبريالية ـ وبقدر ما تبعد الطبقات العاملة المركزية نفسها عن رأس المال ـ فإنها ستبدأ في التخلص من هيمنة أي طبقة عاملة على أخرى. هذا يعني أنه في ظل الحالة الراهنة من هزيمة الأيديولوجيا الاشتراكية، فإن ظروف التحالفات الطبقية الأممية القوية أبعد منالاً مما كانت في زمن سارتر. إن المقاومة

(*) أي من خارج النظام (المترجم).

(40) Felix Bohr and Klaus Wiegrefe, «The Philosopher and the Terrorist: When Sartre Met RAF Leader Andreas Baader,» *Spiegel Online International*, 6/2/2013, <http://www.spiegel.de/international/germany/transcript-released-of-sartre-visit-toraf-leader-andreas-baader-a-881395.html> (viewed 3 January 2013).

(41) George Habash, Interview by Free Arab Voice (15 February1998), <http://www.freearabvoice.org/EL-Hakim.htm> (viewed 5 December 2012).

المسلحة، سواءٌ كانت فعالة أم لا، حين توجد، فإنها تكون مؤشرًا على التحولات في المد الثوري.

تعليق ختامي

سواء كانت الدولة دولانية أو «فائقة التطور»[42] أو ضعيفة، أو أيًا كان شكلها، فإنها تمتلك السلطة، فالدولة مسؤول أساسي عن التنمية بقدر ما تمارس الطبقات العاملة حقوقها السياسية، وهي المؤسسة الاجتماعية الوحيدة المؤهلة للتأثير في نمط التنمية وإنتاج السلع والخدمات وإعادة توزيعها وتوزيع الدخل والأصول على مستوى المجتمع ككل، كما أنها ككيان سيادي تستطيع موضعة مطالب الطبقات العاملة في برنامج سياسي وكبح جشع المستغلين ورصد المبالغ الكافية للاستثمار الاجتماعي وضمان تكافؤ الظروف الضروري لتكافؤ الفرص، فتكافؤ الظروف هو حق للطبقة العاملة تشكله بنضالها، وهو يتعلق بضمان الحاجات الأساسية للأفراد أولاً، أي تكافؤ الظروف المعيشية الأساسية أولاً.

تستطيع الدولة تنسيق النشاط الاقتصادي على نحوٍ يحقق أهدافًا توزيعية، بغض النظر عن الآليات الرسمية لتدخلها في الاقتصاد. وتستطيع الدولةُ في إطار التزامها ـ المُتحقق بالنضال ـ إرساء تكافؤ الفرص، أن تختار الصورة المثلى للسيطرة على الملكية، سواء من خلال ملكية الدولة لأصول محددة أو من خلال إعادة توزيع المنتجات الرئيسية للمجتمع (الضرائب التصاعدية)، كما تضمن توفير الحاجات المادية الأساسية كالغذاء الأساسي والسكن والصحة والتعليم والمياه. ويمكن دولةً عربيةً مُستقلة أن تؤمّن توسعها الائتماني، الذي قد يحشد بدوره موارد حقيقية. وقد نُفذت هذه التدابير جزئيًا في ظل الاشتراكية العربية، وكانت ديون الدولة الناتجة منها ضئيلة نسبيًا[43].

إن التنمية الحقيقية لا يمكن أن تتحقق اعتمادًا على إعادة توزيع عائدات النفط على هيئة صدقات (أي الأعمال الخيرية بالتعبير العربي الإسلامي)، وفي السياق الاجتماعي المُشوّه للنيوليبرالية، لم يحقق واحد بالمئة من كل هذا البترودولار تنمية، وحتى الآن لم ينتج هذا البترودولار في ظل النمط التجاري لتنظيم الحياة الاجتماعية، سوى إهدار بشري وبيئي، ولم يكن ممكنًا أن يتطور الفصل الغريب بين الجنسين كما يُمارس في السعودية، من دون أي قناع لامع برّاق يغطي على المشهد. تنعش السياسات الاقتصادية والاجتماعية المعنية بالنشر الديناميكي للموارد، التحولات الاجتماعية؛ فالتنمية في نهاية الأمر مشروع حضاري[44]. والتحالف الحاكم عبر الحدود

---

(42) وهذا مصطلح ساخر يعبر عن الاستعارات التنموية التي حكمت بها الكولونيالية دول الأطراف.

(43) *World Development Indicators* (various years).

(44) عبد الملك، **الجيش والحركة الوطنية**، و Andre G. Frank, *ReOrient: Global Economy in the Asian Age* (Berkeley, CA: University of California Press, 1998).

بين الإمبريالية بقيادة أمريكا ورأس المال التجاري العربي ليس بأي حال قوة قاهرة، لكنه قوة رئيسية يجب التعامل معها؛ فهو يتسرّب إلى البنى المادية والأيديولوجية لكل العلاقات الاجتماعية، كما يشلّ فاعلية نضال الطبقة العاملة ويمنع نجاح الإصلاحات الاجتماعية.

وعلى الضد، ترفع الإصلاحات المضادة من حصة رأس المال وتعزز وسائل سيطرته، كما تقلّص آمال الطبقة العاملة إلى مجرد الاهتمام بالبقاء. ونظرًا إلى ضعف قوة العمل العربي، أدى الإطار «الداعم للفقراء» (Propoor) الذي قدمته برامج صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لمكافحة الفقر، إلى رفع مستويات الفقر عمليًا؛ إذ يفترض النيوليبراليون سوقًا فانتازية خالية من علاقات وتناقضات القوة؛ ينتج فيها الفقر من الاستبعاد الاجتماعي أو فك ارتباط الأفراد بعمليات السوق. لكن الأسواق واقعيًا تمثل مجموعة فرعية من العلاقات الاجتماعية، تعكس التوازن المُشوّه للقوى بين الطبقات الاجتماعية، فلا يمكن النمو المدفوع بالسوق أن يكون احتوائيًا في أفضل الظروف؛ لأن المحاسيب التجاريين (Merchant Patrons) بطبيعتهم ينظمون الموارد لتعزيز معدلات أرباحهم، كما أن الأسواق الصناعية العربية تقلصت في ظل حزمة السياسات النيوليبرالية، وأصبحت غير قادرة على إدماج أولئك الذين تم استبعادهم اجتماعيًا بسبب مشورة تحالف صندوق النقد والبنك الدولي، فهذا لم يكن مجرد خطأ.

إن تراكم رأس المال هو أولاً عملية اجتماعية، وتباعًا مجرد إطار محاسبة نقدي، وفي الأسواق المتكاملة مع الخارج، تصبح الوسائل الاجتماعية للهيمنة على العمل ـ التي تمثل فيها البطالة والأجور المنخفضة مكونات مهمة ـ أكثر تلاؤمًا بصورة أكثر قسوة مع مطالب رأس المال العالمي، التي تشمل تقييد كلٍ من القوة الشرائية للسوق وتكاليف السوق؛ بجعل قطاعات من الطبقات العاملة بائسة وبلا حيلة. وبشكل دائري، يؤدي الوفاء بهذه المطالب إلى خفض التكاليف وإعادة إنتاج علاقات قوة متزايدة الاختلال على نحوٍ مطّرد. وقد تعمل السوق كمحركٍ للنمو والحد من الفقر في بعض الأماكن، لكنها لا بد أن تخربَ في أماكن أخرى. وفي العالم العربي، أدت عملية تآكل الدولة كمنصة سلطة تستطيع إدماج الطبقات العاملة، إلى خفض قيمة البشر والطبيعة كمدخلات لرأس المال. ينجم الفقر في العالم العربي عن أسلوب الإدماج التابع ـ القائم على النفط والحرب ـ في عمليات إعادة الإنتاج الاقتصادية والاجتماعية لرأس المال. وما لم يُعَدْ تشكيل الدولة بتمثيل كبير للعمل، وصوغ آليات انتزاع للقيمة وإعادة توزيع جذرية؛ فستبقى مصيدة الفقر؛ على أقل تقدير بسبب وجود عدد كبير جدًا من العاطلين من العمل، بينما السعة الصناعية المتضائلة تتقلّص ولا تستطيع استيعاب القوة العاملة الفائضة.



الفصل الخامس

الحروب والتحكّم في النفط

الحروب في ظل الرأسمالية هي الثابت المحكوم بقوانين المنظومة الرأسمالية، وهي كذلك تراكم يستهلك حياة الإنسان كسلعة تتحقق في سوقها كما يحقق سلعًا أخرى في عملية إنتاج صناعية؛ إنها جزء لا يتجزأ من الاقتصاد العالمي، فهي تعيد صوغ الظروف الاجتماعية التي تنتج القيمة، كما تعزز سلطة الطبقة الاجتماعية التي تعتمد على اقتصاد الحرب لإعادة إنتاج نفسها. تجلب الحروب التكنولوجيا العسكرية وتفرعاتها المدنية بالأموال العامة، وهو ما يحافظ على ميزة الطبقة الرأسمالية بقيادة الولايات المتحدة في التفوق التكنولوجي وبراءات الاختراع للملكية الفكرية. كما أن تمويل الحروب من الناحية المالية، يوسّع المديونية الأمريكية بالدولار (وللعلم مديونية الدولة هي ائتمان القطاع المصرفي)؛ فالحروب التي تقودها أمريكا تزيد عرض النقود بالدولار، العرض الذي يعزز بدوره التوسع العسكري والهيمنة على الموارد الاستراتيجية، وبخاصة النفط. كما يستلزم نمو الإنفاق بالدين على الحروب في العصر المالي الراهن، مستويات أعلى من الضرائب مقابل مستويات أقل من الإنفاق الاجتماعي على الطبقات العاملة المركزية؛ ومن ثم كل ما نراه من تقشف اليوم.

إضافة إلى تعزيز الاختلاف الثقافي، تعمل الحروب التي تقودها أمريكا، التي تُروَّج ضمن الحرب على الإرهاب، على إعادة إنتاج العلاقات الاجتماعية من خلال خفض قيم الأصول العربية بما فيها الأصول البشرية، فلا تستعبد هذه الحروب الدولَ ضحيةَ الاحتلال أو العدوان في العالم الثالث فقط، بل الأهم أنها تعزز القوى والطبقات التي تقودها أمريكا في مواجهة الدوائر الرأسمالية او القومية المتقدمة التي يمكنها أن تواجه أمريكا أو الدوائر القومية الأخرى، وأخيرًا تحقق الحرب بوصفها الجانب العدواني من رأس المال، الغاية الأكثر أهمية للبرجوازية، وهي تسليع حيوات البشر. وكما سنرى في الفصل **الثامن**، حين تسرّح التكنولوجيا وقوى السوق مليارات

الشغيلة (مع التذكير بأن هناك 1.1 مليار معطّل من العمل على الأقل بمعايير منظمة العمل الدولية)؛ فإن تسليع الحياة أو إدماج الشغيلة وقوتهم العاملة، يعني أن يبرهن رأس المال على انعدام قيمة العمل؛ باستغنائه عن بضعة ملايين من الشغيلة من خلال الحرب. وخلافًا للنموذج المالثوسي، الذي فيه تؤدي تدابير الرفاهية المتخذة لمساعدة الشرائح الدنيا لاحقًا إلى المجاعة أو العنف اللّذين يقللان «فائض» السكان المتورم ويرفعان الأجور مرةً أخرى، نجد في أواخر القرن العشرين أن فائض العمل ضخم إلى درجة أن رأس المال يستهلك الحيوات البشرية؛ ليدمر العمل غير الضروري ويخفض سعر العمل المشارك في الإنتاج فعليًا. فالمفارقة أن منظومة العمل الماركسية أكثر تشاؤمًا من المالثوسية؛ لأنها على الدوام تستهلك فائض البشر كفائض السلع. إن الحرب تجعل العمل يبدو محدودًا عديم القيمة، وتبرر انخفاض عائداته على أساس عدم ندرته، وهكذا، في ظل الرأسمالية، لا يوجد سلام، بل توجد درجات متفاوتة من الحرب.

تعمل الحرب كعملية اجتماعية على إعادة هيكلة علاقات القوة والمؤسسات الاجتماعية، بهدف الحصول (كالعادة) على أكبر قدر من الثروة بأقل المدخلات تكلفةً؛ فهي تشيد الأشكال الحقيقية والرمزية للقوة التي تطرح الطبقة العاملة أرضًا. والعالم العربي «منطقة حروب ساخنة»، وأرض لخوض ما يُسمى الحرب على الإرهاب، تمتص الفائض الاقتصادي الهائل الناتج من الاحتكارية، وتستهلك كميات هائلة من العتاد الذي تنتجه المراكز الرأسمالية وتبيعه، كما تهيئ ظروف الحرب في أماكن أخرى. وبالتضافر مع القوة المنبثقة من التحكم بالنفط، ساهم استدخال الصراعات الإقليمية في قلب السوق العالمية منذ وقت طويل، في خلق الثروة الإمبريالية؛ فالحروب في العالم العربي عملية اجتماعية متكاملة مع الاقتصاد العالمي، عملية يتعايش معها رأس المال بصورة مريحة. فالتراكم على النطاق العالمي، باستبعاد الحرب فرضًا (وهذا مستحيل لأنه من غير الممكن خلق القيمة دون عنف)، يفقد مكوّنًا رئيسيًا فيه، وهو الخفض القسري لقوة العالم الثالث وقيمته. ويؤدي توقف رأس المال عن صنع الحرب إلى صدمة سلبية للاقتصاد العالمي بعد مدة غير محددة؛ فعلى الأقل لن تبقى المدخلات الأقل تكلفةً على حالها، لكن هذا طبعًا غير ممكن في ظل اقتصاد سوقي. لكن كما تنمو هذه الاقتصادات بمعدلات أعلى اعتمادًا على توظيف المواد الخام، فإن مستوى حدة وتواتر الحرب نفسها هو أساسي أيضًا بطريقة ما لنمو الثروات الإمبريالية، وإن كان الاضطراب الاجتماعي، خلافًا لاستهلاك المواد الخام الذي يرفع الإنتاج فورًا، يؤدي إلى إعادة تقييم المدخلات الإنتاجية بعد مراحل تأخير معينة. باختصار، اتخذ رأس المال العالمي الحربَ جزءًا من عملية إعادة إنتاجه، فالتصنيم (Fetishism) هو الآمر الناهي، الأمر الذي يجعل تبادل السلع هو الذي يملي الحرب؛ فأصبحت مستويات الدخل تتحدد جزئيًا بهذه العلاقة المتأصلة، ولم يكن هناك في أي وقت مضى عالم تم بناؤه حول صناعة سلام مطردة، تضبط قوى المنافسة العمياء لرأس المال؛ فحروب التفكيك تخلق مادة رأس المال، المتمثلة بإرهاب العمل في صهره وخلع إرادته وخفض أسعار المواد الخام لرفع معدلات الربح.

التحكُّم في النفط ـ مثل الحرب ـ جوهري لرأس المال، حيث التناقض بين القيمة التبادلية والنفعية للسلعة يمثل تناقضًا عنيفًا، وحيث رأس المال كعلاقة اجتماعية هو في جوهره علاقة تنظيم وسيطرة وهيمنة، تحظى فيها الهيمنة على النفط (أي التحكم في الطاقة) بمكانة بارزة. تؤثر علاقة الهيمنة في النفط أكثر كثيرًا من مجرد كسب المال من بيع النفط المُنتزع من البلدان العربية الفقيرة، وما على المحك هنا ليس فقط سلطة أمريكا على الدول الأصغر (عمومًا)؛ فالتحكم في النفط حيوي للحفاظ على موقع السلطة القيادي لرأس المال بقيادة أمريكا داخل المركز الإمبريالي، وفي الدوائر المالية (المتطورة) الأكثر تقدمًا، لقنوات نقل الشكل النقدي للقيمة إلى رأس المال بقيادة أمريكا أهميتها. يبلغ دخل دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) نحو 70 بالمئة من الدخل العالمي، وهي تُجري تقريبًا كل الصفقات المالية العالمية ضمن فضائها النقدي[1]. ربما تبدو الحرب في العالم العربي ذات أسباب داخلية نابعة من المهزلة التراجيدية لبعث الهويات الطائفية/القبلية من سباتها الطويل، كما لو كانت النمط السياسي الوحيد لتمثيل الطبقة العاملة، لكن واقع الأمر أن مسارات الحروب رسمها المسؤولون التاريخيون عن دفة قيادة التنمية الرأسمالية، بمناوراتهم لإشعال الحروب لمصلحتهم والتحكم في النفط. وهؤلاء المسؤولون هم وسطاء القوى الطبقية بقيادة أمريكا في الأشكال الاجتماعية الموضوعية وغير الشخصية كمجلس الأمن ومنظمات بريتون وودز.

لا يوجد تقريبًا أي تشابه بين أنواع الإسلام السياسي التي تُمارس اليوم والأشكال التاريخية القديمة للسياسة الإسلامية. وفي واقع الأمر، يتشارك الإسلام السياسي المعاصر الكثير في سياسته النقدية والخاصة بالبنوك المركزية، مع الأحزاب المحافظة في المراكز الرأسمالية، أكثر مما يفعل مع البنوك المركزية للخلفاء، إذا افترضنا أنها كانت موجودة!على أية حال، فإن فكرة أن الرأسمالية تتوسع ببساطة بتوسيع أسواق السلع، إنما تعني أنه يمكن علاج الأزمات بسياسة مالية عالمية مناسبة، وهو ما قد يحدث ضمن خطة اجتماعية يتم فيها ضبط وتنظيم الاستهلاك والأرباح الفصلية، لكنه ليس ممكنًا ضمن نظام إنتاج مفكك بهياكل سلطة ومُنظم بعملية تراكم لا تُرى عواقبها الاجتماعية والبيئية، إذ ترمز الأرباح إلى فائض القيمة، وفائض القيمة هذا هو نتاج لسيرورة قانون القيمة، وقانون القيمة هو أصلاً سلخ الناتج من المُنتِج بالعنف.

يعمل شرَهَ تراكم رأس المال باستمرار على تغليب أشكال «التراكم البدائي» (Primitive Accumulation) في العالم النامي كتمظهر للاستغلال التجاري (العبودية مثلاً هي فصل من فصول الاستعمار التجاري)؛ حيث يؤدي الاستحواذ على موارد المواد الخام التي خُفِضت أسعارها والمكونات غير النقدية (moneyed_Non)، يساهمان في تكوين قيمة تحقق أقصى هامش للربح،

(1) World Bank, *World Development Indicators, WDI 2010* (Washington, DC: World Bank, 2010).

كما يقدم هذا الاستحواذ رأس مال مُنتزعًا وموارد مُخفضة القيمة، يعدّها المصابون بالمركزية الأوروبية (Eurocentrics) حقًا ناتجًا من التقدم الحضاري والتكنولوجي الغربي، والسبب هو أن علاقة القيمة لها علاقة الذات بالموضوع؛ حيث لا يمكن فصل الواحد عن الآخر للقياس من دون تحيّز أيديولوجي. وتوفر القومية المُشيأة والتقدم التكنولوجي المُطور «وطنيًا» لرأس المال ـ العلاقة الاجتماعية العالمية غير القابلة للتجزئة ـ ذلك الشكل الوهمي من التجزئة الذي يتجلّى في الأشكال الملموسة للسلع، فتقسيم العمل الدولي ـ وتمظهره كصنم في النظام الوطني ـ يقسّم البشرية نفسها[2]. ومع ذلك، يؤمن رأس المال في عصر الأمْوَلَة ـ أكثر مما كان في عصر الاحتكار ـ نموَّه بتحويل الفائض نحو الاستثمار العسكري (بدلاً من الصحة والتعليم مثلاً اللّذين يحوّلان القيمة للطبقة العاملة)، وكذلك بوساطة الاعتداء، بما فيه العدوان العسكري، بدلاً من إنتاج السلع في أسواق متوسعة وتربط المؤسسات المالية نفسها بإحكام بالدولة والعسكرة ـ كما كان في عصر الاحتكار ـ لتتجاوز كونها مجرد نطاق للتراكم؛ لتدعم العدوان والاستحواذ لتعويض أزمة التراكم المتأصلة[3]. وقد أكد لينين[4] أن العسكرة تمثل لحظة حاسمة في عملية التراكم في ظل الإمبريالية، كما تمثل الوسيلة الأساسية التي يتغلب بها رأس المال على أزمته.

في هذا الفصل، أبحث مسألة الحرب في علاقتها بالتنمية في العالم العربي وعواقبها، أي الإفقار والتنمية المعكوسة.

تشكّل هذه النتائج كلاًّ (Totality) واحدًا، تشي فيه كل الحلقات بظروف اجتماعية لا تُوصف، ومن هذا الكل تختار الأدبيات السائدة جوانب من التخلف لتُخفي جوهر العملية، أي تحكُّم العدوان الإمبريالي في مآل التنمية؛ فمثلاً يختار تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام 2012، ثلاثة مجالات للقصور في حالة التخلف المتكاملة واقعيًا ـ الجنوسة (الجندر) والديمقراطية والمعرفة ـ سمّاها «أوجه عجز»، ولاحقًا وظّفت الإمبريالية بقيادة أمريكا في هجومها على العراق، هذه المفاهيم ضمن حملة أيديولوجية عنصرية ضد الطبقات العاملة العربية؛ بحجة تخلّفها الثقافي، مُعطيةً الضوء الأخضر لقتل مئات الألوف[5]. إن التخلف متشعب الجذور؛ وتفسّره كل جوانب الوجود، فالسكن والغذاء والعمالة والبيئة وكل ما يلزم لتوفير الوجود اللائق أخذ في التدهور، ومحور القضية هو بحث العلاقة الاجتماعية الكلية (العامة) العالمية التي تحفّز التخلف،

(2) Michel Verret, *Le Travail ouvrier* (Paris: L'Harmattan, 1999).

(3) Rosa Luxembourg, *The Accumulation of Capital* (1913), <http://www.marxists.org/archive/luxemburg/1913/accumulation-capital/> (viewed 5 July 2012).

(4) Vladimir I. Lenin, *Imperialism, the Highest Stage of Capitalism*, <http://www.marxists.org/archive/lenin/works/1916/imp-hsc/ch07.htm> (viewed on 12 September 2013).

(5) نادر فرجاني، «نقد مشروع "الشرق الأوسط الكبير": ما أحوج العرب إلى رفض إصلاح يأتي من الخارج،» **الحياة**، 2004/2/19.

التي هي من منظار النظرية الماركسية الممارساتُ القائمةُ على تطبيق قانون القيمة، والتي تتمثل كما يرى هذا الكتاب بالقوة الاجتماعية للإمبريالية بقيادة أمريكا. إن أدبيات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي العربية المُمولة من رأس المال، لا تفتقر إلى الأسس المنهجية فقط، بل إنها تزوّر واقع العالم العربي باختزاله في عدد قليل من الصور الثقافية؛ لتبرير الحروب العدوانية ضده، ولا تذكر هذه الأدبيات التحالف الطبقي التابع لرأس المال التجاري العربي مع رأس المال بقيادة أمريكا وترتيباتهما الأمنية. إن «العجز العربي» الحقيقي هو تضاؤل القوة المادية والأيديولوجية للطبقات العاملة العربية في مواجهة العدوان الإمبريالي. يبحث هذا الفصل أيضاً في علاقة الحروب الإمبريالية العدوانية بالتنمية.

أولاً: الحروب في العالم العربي

منذ النصف الثاني من القرن العشرين، شهد العالم العربي أعلى معدلات النزاعات عالميًا[6]، فشهد الكثير من الحروب الإقليمية والأهلية والتهديدات الأمنية، فالصراع العربي ـ الإسرائيلي وحروب الخليج والنزاعات الداخلية والحروب بالوكالة ـ كالحروب في لبنان وسورية والجزائر والعراق واليمن ـ ميّزت المسيرة التاريخية للعالم العربي عبر العقود الثلاثة الماضية. وكان أثر هذه الحروب مدمرًا، فبعد حرب العراق مع الكويت، دمّرت الحملة العسكرية بقيادة أمريكا معظم البنية التحتية الاقتصادية للعراق خلال ستة أسابيع[7]، كما أدت العقوبات اللاحقة إلى موت زهاء مليون ونصف المليون شخص، ضمنهم نحو نصف مليون طفل. وتختلف مصادر هذه الأرقام، فوفقًا لجوان كول، فقد العراق 4 بالمئة من سكانه، لكن المشكلة هنا ليست في التلاعب بالأرقام[8]، فالأرقام هائلة بكل الاتجاهات. وعمومًا فقدَ العراق ثلثي ناتجه المحلي الإجمالي خلال هذه الحقبة[9]. كما زرع الاحتلال والتطهير العرقي في فلسطين في قلب العالم العربي، مجتمعًا استيطانيًا مسلحًا ومدعومًا بالمستعمرين الأوروبيين؛ بحيث ظل حتى تاريخه مصدرًا للعدوانية والتخلف في جزء كبير من العالم الثالث[10]. وبالنسبة إلى حالة الفلسطينيين المتبقين في الأراضي المحتلة عام 1948، فقد «تزايد فقرهم أكثر فأكثر، مُخلفًا أكثر من 60 بالمئة

---

(6) SIPRI Military Expenditure Database (various years).

(7) Christopher Parker and Pete Moore, «The War Economy of Iraq,» *Middle East Report*, no. 243 (2007).

(8) Juan Cole, «The American Genocide Against Iraq: 4% of Population Dead as Result of US Sanctions, Wars,» *Informed Comment*, 17 October 2013, <http://www.juancole.com/2013/10/american-population-sanctions.html> (viewed 27 October 2013).

(9) Abbas Alnasrawi, «Iraq: Economic Sanctions and Consequences, 1990–2000,» *Third World Quarterly*, vol. 22, no. 2 (April 2001), p. 214.

(10) Noam Chomsky: *Fateful Triangle: The United States, Israel, and the Palestinians* (Christchurch: Clarity Press, 2008), and *Zionism, Militarism, and the Decline of United States Power* (Cambridge, MA: South End Press, 1983).

من السكان تحت خط الفقر البالغ 2.30 دولار للفرد يوميًا»[11]، كما يعتمد أكثر من 59 بالمئة من إجمالي سكان غزة على المعونة الغذائية للأمم المتحدة[12]. وتسببت الحرب الأهلية اللبنانية (1975 ـ 1990) في مقتل نحو 150 ألف شخص، وصاحب الخسائر في الأرواح البشرية تدميرٌ لرأس المال والبنية التحتية وتشريد أكثر من مليون شخص، وكان الفاقد بسبب الحرب يعادل اثني عشر ضعف الناتج المحلي الإجمالي اللبناني لعام 1974[13]. ومؤخرًا اشتعلت الحرب السودانية (التي كانت نارها راكدة تحت الرماد)، فضلاً عن الحروب الصومالية والليبية والسورية والعراقية ككوارث مروّعة صنعتها تلك الطبقة الإمبريالية العابرة للحدود البشرية. ومن دون حساب حالة اللاجئين الفلسطينيين الممتدة زمنيًا، قدّر مُفوض الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن أكثر من 1.2 مليون لاجئ عراقي طلبوا اللجوء إلى سورية والأردن ومصر ولبنان وبلدان مجلس التعاون الخليجي، أي أن المنطقة تعجّ باللاجئين، ووفقًا لتقديرات حديثة تجاوز عدد اللاجئين السوريين 1.5 مليون لاجئ[14]. باختصار، لدينا كارثة كبيرة في وجهها الإنساني، لكنها في الوقت نفسه صناعة مُربحة رأسماليًا؛ لأنها تدخل في حيّز العسكرة كعملية تراكم.

يجتاح أثر الحروب والتهديدات الأمنية المنطقة كلها، عبر قنوات أيديولوجية وبسبب تشابهات في الأوضاع والتموضعات الجيوسياسية، وحين نضم إنفاق الاستقرار العسكري إلى الموارد المُخصصة للإنفاق الأمني داخليًا وخارجيًا؛ فإن معدلات العسكرة واقعيًا تكون أعلى كثيرًا من المعدلات المُعلنة في التقارير، التي تبلغ تقريبًا ضعفي المعدل العالمي[15]، فالشرق الأوسط موطن لبعض من أكثر بلدان العالم عسكرةً باستثناء أمريكا، بنسب عالية من القوات المسلحة قياسًا على مجموع السكان[16]. وكما قلنا سابقًا، تقلل النزاعات العسكرية في العالم العربي من أعداد الشغّيلة ومن قدرة التشكيل الاجتماعي على إعادة إنتاجهم من ناحية مستوى المعيشة المُحدد تاريخيًا. ويؤدي التهجير والتدهور التعليمي والصحي والانخفاض في

(11) United Nations Conference on Trade and Development [UNCTAD], *The Palestinian War-Torn Economy: Aid, Development and State Formation* (New York; Geneva: UNCTAD, 2006), p. 6.

(12) Sara Roy, «The Economy of Gaza,» *Counterpunch* (4 October 2006), <https://www.counterpunch.org/2006/10/04/the-economy-of-gaza/>.

(13) Sena Eken [et al.], «Economic Dislocation and Recovery in Lebanon,» *IMF Occasional Paper*, no. 120 (1995), pp. 4–5.

(14) United Nations High Commissioner for Refugees [UNHCR], «Number of Syrian Refugees Tops 1.5 Million Mark with Many More Expected,» UNHCR.org, 17 May 2013, <http://www.unhcr.org/519600a59.html> (accessed viewed 5 September 2013).

(15) *World Development Indicators* (various years).

(16) Charles Tilly, «War and State Power,» *Middle East Report*, vol. 21 (1991).

الدخل وتدمير رأس المال والقدرات الإنتاجية للاقتصاد وضرب أنماط الإنتاج الاقتصادي وهروب رأس المال والموارد، إلى تقويض قدرة التشكيل الاجتماعي على إدخال تحسينات في مستويات المعيشة، وهي بذلك تخفض الإنفاق على اليد العاملة، أو، بمفهوم ماركس، القيمة الضرورية المُتمثلة بفاتورة الأجور. هناك جانب آخر يتعلق بمستوى المعيشة المُحدد تاريخيًا، وهو أن الفكرة عن العرب كهمجيين نبلاء (Noble Savages) أو سكان خيام بدائيين ـ أصلها الصور التلفزيونية لقنوات المراكز الرأسمالية عن بدو الصحارى التقليديين ـ لا تشكّل معيارًا للحد الأدنى لمستوى المعيشة، فمستوى المعيشة نفسه يتحرك عالميًا مع التقدم والثروة المُنتجة في ظل الرأسمالية؛ فللزمن مُحدداته النوعية والكمية في آن واحد، لذلك تضللنا المقارنة إن لم تستجب للتمرحل التاريخي.

إنها الصورة المدسوسة أيديولوجيًا التي تفترض أن خيام «الهمجيين النبلاء» المأهولة لا بد من أن يكفيها الحد الأدنى من السعرات الحرارية، وهو ما لا يستحق المناقشة. ولتوضيح الأمر، لدينا مدن عربية متعددة، وبخاصة بغداد ودمشق وبيروت، تعاني نقصًا في المياه والكهرباء لساعات طويلة، في الوقت الذي تمثل هذه الحاجات حاليًا ـ خلافًا للماضي قبل عام 1980 ـ ضرورات للتنمية البشرية. ولسنا بحاجة إلى النظر في أثر فقدان الكهرباء (De-electrification)، أو أثر هذه القيود المادية الواقعية، في تطور الوعي الثوري. إن الصراعات في العالم العربي تحوّل التقدم التنموي بنيويًا إلى مسار أسوأ، فتستمر عواقبها بعد أن تنتهي، على الرغم من أن أيًا من هذه الصراعات لم ينتهِ فعليًا؛ لأنها تشكّل غايةً في ذاتها، أي عملية إنتاج من خلال العسكرة، أو غاية لتوسيط صراعات الكبار.

لا تسلط التيارات الرسمية في العلوم الاجتماعية الضوء على أهمية التحولات الهيكلية في القيمة، لمصلحة رأس المال بقيادة أمريكا، الناتجة من الحرب[17]، بل إنها تستغل آثار الحروب في المنطقة ـ التي تتضخم بفعل الخوف من الإرهاب المستمر ـ لشيطنة صورة الطبقات العاملة العربية بكاملها، أي حصرها في هوية مئوية مُصطنعة فرضها رأس المال، كما أن طول وارتفاع وتيرة الصراعات لم يتركا مجالاً كافيًا للتحقق مما إذا كان الإفقار بسبب الصراعات، سيفضي ضمنًا إلى حروب قادمة، فالمنطقة تقفز من حرب إلى أخرى. وبخلاف اليابان وألمانيا وكوريا الجنوبية وغيرها، حيث تبعت الصراعات مساعدات وتمويل من المراكز لجعل اقتصاداتها كيانات أكثر تقدمًا من الناحية التكنولوجية، لا يُتاح وقت كافٍ بين النزاعات في العالم العربي لإعادة البناء أو لمواجهة

(17) Paul Collier [et al.], «Breaking the Conflict Trap: Civil War and Development Policy,» *World Bank Policy Research Report*, no. 26121 (2003); Kosuke Imai and Jeremy Weinstein, «Measuring the Economic Impact of Civil War,» Centre for International Development, Working Paper, no. 51 (2000), and World Economic and Social Survey [WESS], *Overcoming Economic Insecurity* (New York: WESS, 2008).

المصالح المعارضة لإعادة البناء[18]. ويظهر ضعف التنمية في هذا السياق كما لو كان انعكاسًا فوريًا للمعدل العالي للنزعات[19]. يمكن للفقر والتدهور الاقتصادي والصدمات الاقتصادية أن تؤدي أو لا تؤدي إلى نزاعات داخلية، بحسب مدى سيطرة الطبقات الحاكمة على سلطة الدولة[20]؛ فليس التفاوت ولا الاعتماد على السلع الأساسية ما يطلق شرارة النزاعات فهذه الظروف موجودة دائمًا. تحدد درجة سيطرة الطبقة الحاكمة لحظة انفجار النزاع؛ لأنه في التشكيلات النامية المُبتلاة بالفقر، تنتشر الظروف المُهيأة للعنف في كل مكان ولا تضعفها المؤسسات البرجوازية. وفي المدرسة الاستعمارية القديمة، كانت زعزعة الاستقرار وإثارة الصراعات للحصول على نفوذ أكبر داخل الهيكل الطبقي الوطني العربي، مسائل عظيمة ذات أهمية لرأس المال الكولونيالي وفي ما بعد للإمبريالية بقيادة أمريكا.

وفي العالم العربي، كما سيتضح من الحقائق المعروضة، من الصلافة فصل التفاوت عن الصراعات، ومع ذلك ليس من طبيعة وظيفة المؤسسات المسؤولة عن إدارة هذه التفاوتات أن تخفف من حدة الصراعات[21]؛ لأنه من غير المُرجح إمكان تخفيف هذه الصراعات، مهما كانت فاعلية المؤسسات الوطنية؛ فالهجوم الإمبريالي وانحياز موازين القوى بشدة للإمبريالية، يجعل من غير المُجدي مناقشة هذه النقطة في الوقت الحالي (نتناول هذه الصعوبة بمزيد من التفصيل في الفصل السابع). إن الافتراض بأن هناك مؤسسات تخفف من التفاوت، يتجاهل فرضية أن الحروب العدوانية بوصفها استعمارية هي علاقة اقتصادية ـ سياسية (Politico-economic) تهدف إلى إعادة تشكيل الطبقات وما يصاحبها من مؤسسات وعلاقات قيِّمة، كما أنه يبالغ في افتراض انطباق نموذج التراكم الإنكليزي على العالم الثالث. والرأسمالية كصيرورة أو كإعادة إدماج للعمل الاجتماعي (Socialized Labour) في نشاط الأجور الاجتماعي، ليست تطورًا حتميًا في حال سيادة أزمات إفراط الإنتاج؛ فالعالم ليس الريف الإنكليزي الذي شهد التراكم البدائي منذ قرون. هكذا، لا توجد في الدول العربية الفاقدة لسيادتها، مؤسسات موازنة (Mitigating Institutions)؛ فالمؤسسات هي أشكال للتنظيم الاجتماعي تظهر القوى المتصارعة للسياسة الطبقية، بينما في السياق العربي نجد التدخل الإمبريالي حاسمًا بين هذه القوى الطبقية.

---

(18) Vally Koubi, «War and Economic Performance,» *Journal of Peace Research*, vol. 42, no. 1 (2005).

(19) Macartan Humphreys, *Economics and Violent Conflict*, Program on Humanitarian Policy and Conflict Research (Harvard College, 2003), <http://hhi.harvard.edu/publications/economics-and-violent-conflict>.

(20) Antonio Gramsci, *Selections from Political Writings (1921–1926)*, edited by Quintin Hoare (London: Lawrence and Wishart, 1978), and Theda Skocpol, *States and Social Revolutions: A Comparative Analysis of France, Russia and China* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1997), pp. 79–80.

(21) كما في كرامر على سبيل المثال: Christopher Cramer, «Does Inequality Causes Conflict?,» *Journal of International Development*, vol. 15, no. 4 (May 2003).

تنظّر الأدبيات السائدة للعلاقة بين الصراع والتنمية من ناحية أنواع العقود الاجتماعية وشرعيتها ونظامها ونزاهتها وقدرة الدولة على تقديم الخدمات[22]. ومع تزايد المظالم الناتجة من تصاعد التفاوت الاجتماعي، يُقال إن «الجماعات» تحتشد؛ ومن ثم تتزايد احتمالية الصراعات[23]، بينما على العكس، تُواجه مظالم الفقراء بجشع الأغنياء الذين يسعون هم أنفسهم للإثراء عبر التسبب بالصراعات وإطالة أمدها[24]. وبالنسبة إلى هذه المدرسة الفكرية، ستكون السياسة البديلة هي مؤسسة تخفف المظالم، أو ببساطة، تقلل الجاذبية المالية للحرب، لكن كيف يُفترض بهذه الحلول أن تتحقق؟ يتم ذلك بتفاوض الدولة الفقيرة على قدرها، متوسلةً «خيرية» الإمبريالية التي تدعي غيرتها على مصالح الفقراء، وفي طريقة التفكير بالترقيع هذه (Add-as-you-go)، لا يتم الخروج عن نموذج توازن الأسعار، وستنشأ مؤسسة جديدة لتعمل كسوق يصفّي الزيادات ويعيد الأمور إلى حالة التوازن. ومشكلة هذه الحلول أنها تدور في إطار الأفق نفسه والمقاييس نفسها فتزيد الطين بلة.

وفي حين لا توجَد الأسواقُ الكاملةُ القانونيةِ حقًا في أي مكان، فإن الأسواق العربية لا ترتقي حتى لمجرد مظاهر الشرعية المحيطة بصفقات السوق، وحتى القشرة القانونية والأيديولوجية التي تغطي المتداولين الأحرار المتساوين، التي توفر أحيانًا بعض شروط التقدم في الأسواق الغربية، غائبة، أو بالأحرى مُغيّبة، بوضوح عن الأسواق العربية. مع ذلك، ففي الحرب كما في السلام، يوجد كلٌ من المظالم والطمع كأعراض للنمط المادي لتنظيم الحياة، فهل يفسّر هذا أي شيء؟ وهل تمثل الطبيعة المتغيّرة للحرب، من الحروب الوطنية إلى الحروب الداخلية، فارقًا؟ يقول البعض إن النوع الجديد من الحروب ذات الروابط عبر الوطنية، والأنشطة الإجرامية والنهبية، يضيف شيئًا من الجدّة لتفسير النزاعات[25]، وفي هذا التصور يُعاد صوغ دول العالم الثالث المنهارة، التي حلت فيها الأشكال السياسية للطبقات المنقسمة محل الدولة نفسها على الصعيد الفكري فقط، كدول نموذجية مسؤولة عن مصيرها.

إن صياغة مفاهيمية أكثر ملاءمةً للدولة العربية تؤكد تغيّر طابعها في ظل الحرب والنيوليبرالية؛ لتؤكد الفارق بين هيكلها الحالي وبين هيكل دولة ما بعد الاستقلال مباشرةً. أما تشييء الدولة ذاك فيبرئ الإمبرياليين بقيادة أمريكا من النهب من خلال سياساتهم؛ ليتحوّل اللوم إلى الطبقات العاملة في العالم الثالث، التي يفترضون عجزها عن بناء ديمقراطية أو حكم رشيد. وبالطريقة نفسها التي

(22) WESS, *Overcoming Economic Insecurity*.

(23) Frances Stewart, «Development and Security,» *CRISE Working Paper*, no. 3 (2004).

(24) Paul Collier and Anke Hoeffler, «Greed and Grievance in Civil War,» *World Bank Policy Research Working Paper*, no. 2355 (2000), and Collier [et al.], «Breaking the Conflict Trap: Civil War and Development Policy».

(25) Mary Kaldor, *New and Old Wars: Organised Violence in a Global Era* (Oxford: Polity Press, 1999).

تستوعب بها الرفاهية في دول المراكز (المدعومة جزئيًا بالغنائم الإمبريالية) الطبقات العاملة، تثير المعونات والريوع الجيوسياسية ـ المُصممة هيكليًا عبر التمويل الإمبريالي ـ الاختلافات الهوياتية في العالم العربي. ومع تراجع الدولة، أصبحت المنظمات غير الحكومية المُمولة إمبرياليًا (المبشرون العلمانيون للعصر الحديث) أحصنة طروادة التقسيم في صفوف الحركة العمالية، وقد حرّض التمويل الإمبريالي طبقات اجتماعية على نفسها ووضع أقسامًا من العمالة المُستلبة بالهوية فوق الدولة.

إن تموضع القوى الإمبريالية في التشكيل العربي يعمّق سلطة الإمبريالية بقيادة أمريكا ضد الإمبرياليات الأخرى القائمة أو المحتملة؛ وهذا ماي يضخ أموالاً كبيرة في المؤسسات المالية بقيادة أمريكا، وقياسًا على عائدات القوة الناتجة من الحروب بقيادة أمريكا ـ التي تخفض قيم أصول العالم الثالث وتمتص الموارد النقدية مباشرةً من الاقتصادات النقدية الأكثر ثراءً ـ لا يكون للإنفاق على المنظمات غير الحكومية أهمية كبيرة، فهي لا تعدو كونها نثريات مقابلةً بمُجمل الإنفاق الإمبريالي. «يرجع كون الولايات المتحدة لا تزال قادرة على إدارة دَين وطني عملاق حقًا حتى الآن إلى سبب خاص، وهو أن عملتها تُستخدم كوسيلة المدفوعات بين الدول؛ لكونها الاقتصاد الرأسمالي الرائد عالميًا والقوة العسكرية الأعظم، وهكذا فهي حين تحتاج إلى سداد ديونها؛ فإنها تصدر سندات خزانة يسارع المستثمرون حول العالم للاكتتاب فيها، ويشتري المستثمرون الأجانب ليس السندات الحكومية فقط، بل سندات الشركات الأمريكية والأسهم والعقارات أيضًا. هذه التدفقات، التي تمتصها كما تفعل مع مدخرات العالم، تجعل الولايات المتحدة قادرة على الاستيراد أكثر مما تصدِّر عامًا بعد عام، من دون أن تعاني المعاملة التي يعاملها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لدول كالأرجنتين والبرازيل... إلخ. يعتمد هذا الإمداد اللانهائي من البيض الذهبي على احتفاظ الولايات المتحدة بموقع القوة الإمبريالية الأعظم وبقاء الدولار كعملة المدفوعات الدولية، ومع ذلك، فهذا تحديدًا تحت التهديد الآن»[26]. إن عملية خفض قيمة العملة نفسها، أي الدولار، هي إعادة تأكيد للقوة التي تقودها أمريكا، التي تسحب التدفقات المالية اعتمادًا على كون عملتها عملة الاحتياطي الدولي، وهذه المنافع النقدية الفورية ومثيلتها الأطول أجلاً، الناتجة من تدمير البلدان العربية أو الهيمنة عليها، تعوّض أيضًا تكاليف حملات التدخل. إنها ليست حالة بسيطة من الاستيلاء على حقول النفط وبيعه؛ فبالنسبة الى الريوع الإمبريالية الأمريكية، لا يعني امتلاك ناقلة نفط في البحر لنقل النفط وبيعه مكسبًا كبيرًا، فجوهر القضية هو الهيمنة على إمدادات النفط وامتلاك القنوات المالية العالمية، والأهم هو الهيمنة التي تحوّل الموارد إلى رأس المال بقيادة أمريكا عبر قنوات مالية متعددة.

---

(26) Research Unit for Political Economy (RUPE), «Behind the War on Iraq,» (1 May 2003), <https://monthlyreview.org/2003/05/01/behind-the-war-on-iraq/>.

وفي ظل الأَمْوَلة، يزيد ارتفاعُ وتيرة التدفقات المالية التناقضَ بين المعدلات العالية للإيرادات المالية والضبط الضروري للسيطرة على الجشع الزائد للممولين، وهو ما قد يضعف ضوابط رأس المال في أوقات الأزمات، بما يؤدي إلى نتائج كنتائج أزمة 2007 ـ 2008 المالية. وكما سنوضح لاحقًا، تصبح شدة هذا التناقض نفسها قوة دفع لمزيد من التشوّه الاجتماعي لدول الأطراف عن طريق الحرب، وهكذا تمثل عمليات الضبط والسيطرة عملاً أساسيًا ضروريًا لتوطيد نظام الأسعار ومعدل الربح المرتبط به.

ثانيًا: صنمية السعر

حين تُجرد الأسعار من هالة الغموض المحيطة بها، يتبين أن هذه الأسعار التي تحصل عليها الطبقات العاملة والمبالغ التي تساويها، تتم ضمن هيكل سلطة استُبعدت تلك الطبقات منه. وإضافة إلى التحويلات القسرية للملكية من القطاع العام إلى القطاع الخاص في ظل النيوليبرالية، عملت الحروب التي لحقت بالتشكيلات العربية كأداة أساسية للعدوان يتم بموجبها الإدماج القسري للعمل والموارد في تكوين القيمة في التراكم الرأسمالي.

هذا الإخضاع الاستغلالي للعمل ـ في ظل وجود «فائض سكاني هائل خلقه نظام المنشآت الكبيرة في الزراعة ونظام المصنع ـ يُستغل هنا بطريقة تعفي «الرأسمالي» من تكاليف إنتاج رأس المال، وتسمح له بالمضاربة مباشرةً على بؤس العمال»[27].

والضربة المزدوجة للأسواق العربية المُدارة نيوليبراليًا التي تسيء تخصيص الموارد، والإمبريالية بقيادة أمريكا، التي تزيد البؤس من خلال الحرب، تخضع الموارد العربية لرأس المال.

فرأس المال يربط الموارد المادية المتاحة، بما فيها قوة العمل المتاحة للإنتاج، التي يقمعها ويسخّرها قبل أن يُدمجها بالإنتاج؛ وهكذا فإن التحكم الاجتماعي وآليات السلطة القائمة على أساس الموقف الفعلي أو الأيديولوجي من الطبقات العاملة، يسبقان تكوين الأسعار؛ فإضعاف التنظيم السياسي للطبقات العاملة وجعلها غير آمنة، يمثلان وسائل لكسب مزيد من الأرباح لمصلحة رأس المال بالمراكز، وهكذا يمكننا تصوّر تأثير وضع السلطة في الأسعار.

إن الإنفاق النقدي الزهيد على السيطرة أو على زعزعة الاستقرار، سواءٌ في صيغة تمويل للأصولية الإسلامية أو المعونة الأمريكية لمصر، يولد قيمة لرأس المال بالدرجة التي يخفض بها أسعار موارد العالم الثالث لأقل من قيمتها من خلال زيادة سلطته، أو، وهو الأكثر أهمية، بالدرجة التي يمارس بها رأس المال الهيمنة على عمليات تكوين القيمة.

(27) Karl Marx, *Grundrisse: Outlines of the Critique of Political Economy* (1857-1861), <http://www.marxists.org/archive/marx/works/1857/grundrisse/> (viewed 22 November 2012).

وبتمزيق طرائق الحياة القديمة وتضخيم صفوف المعطلين من العمل ودفع الناس إلى الفقر، يعيد رأس المال إدماج الموارد غير النقدية (الكائنات البشرية) ـ التي سبق تسريحها بالبطالة الجماعية ـ في الإنتاج بتكلفة منخفضة (وبالطبع تنطبق ذات التدابير على الموارد الأخرى كافة؛ حيث إن شعب الطبقة العاملة العربي في نظر الإمبريالي هو مجرد سلعة أخرى يسعى لخفض قيمتها، وبتأثير معكوس أو عكسي، تؤدي صور الأطفال العرب الذين يموتون ـ الذين يُعزى موتهم إلى السياسات الهوياتية والثقافية بـ «إظهار» العرب متخلفين ثقافيًا وقوميًا ـ إلى تعزيز النزعات القومية الممزوجة بالعنصرية في المراكز الرأسمالية، فتكتسب نظريات الندرة وقارب النجاة اللامعقولة ـ أي نقل فقراء العالم الثالث لملاذات العالم الأول الآمنة ـ زخمًا وتحمل العبء الأيديولوجي عن الديناميات الرأسمالية. تتمثل وظيفة هذه الحملات بإخفاء حقيقة أن الحروب وعواقبها من مجاعات وجوع مزمن، تمثل ضرورة لإعادة إنتاج الأدوات الأيديولوجية لرأس المال؛ فالوفيات في العالم الثالث والمجاعات والجوع دعايات للإمبريالية[28].

والوسائل الدبلوماسية عادةً محكوم عليها بالفشل في حل النزاعات في العالم العربي، فلم ينجح أيّ منها في الماضي إلا حين كانت التكاليف البشرية للسلام أكبر من الحرب، فمصر بعد اتفاقات كامب دايفيد على سبيل المثال، بعد ثلاثين عامًا من النمو، يعاني ثلث أطفالها سوء التغذية[29]؛ فعدم مسالمة الإمبريالية ليس عشوائيًا؛ إذ إن الحرب ضرورية لإعادة الإنتاج غير المباشرة للتقسيم الدولي للعمل المرتبط بتراكم العسكرة؛ وهكذا فعلى الرغم من أن الحظر المفروض على العراق كان يعمل كسلاح دمار شامل بطيء، وعلى الرغم من استسلام قيادة العراق، فقد كان لا بد من غزوه للقضاء على ما تبقى من آثار سيادته[30].

وأولئك اليساريون الذين يجادلون بأن فروق الأجور عبر العالم ترجع بالأساس إلى اختلاف درجات التقدم التكنولوجي ـ أي الاختلافات في الإنتاجية (فائض القيمة النسبي Relative Surplus Value) ـ ينسون أن الإنتاجية في عالم متكامل هي كل لا يتجزأ، وأن الإهدار الإجرامي للأرواح البشرية يدخل في ما يجري إنتاجه؛ فالتراكم والإنتاجية لا يبدآن في مصانع الغرب، بل في الكونغو

(28) S. Avramidis, «Articulation by the Power of the Gun,» paper presented at: Towards a Cosmopolitan Marxism, Historical Materialism Conference, London, 4–6 November 2005.

(29) Integrated Regional Information Networks (IRIN) (2010), <http://www.irinnews.org/>.

(30) Joy Gordon, *Invisible War: The United States and the Iraq Sanctions* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 2010).

صدرت الترجمة العربية من هذا الكتاب بعنوان: جوي غوردون، **الحرب الخفية: أمريكا والعقوبات على العراق**، ترجمة عبدالرحمن أياس (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2018).

والعراق، ويفترض مفهوم العمل الضروري اجتماعيًا وإعادة إنتاج قوة العمل أن الأجور لا تتحدد حصرًا بالعوامل البيولوجية، بل بالعوامل التاريخية والاجتماعية كذلك[31].

إن تكوين القيمة عملية تاريخية متكاملة، تشارك فيها الحلقات الاجتماعية لإنتاج السلعة كافة، وهو ليس عملية إحصائية لحساب الأسعار المُشوهة أو التي يتم التوصل إليها بالقوة.

تتصدى سياسات العدوان الإمبريالي للصدع المتنامي بين الحصة المتضخمة لرأس المال بقيادة أمريكا من ناحية وإعادة توزيع القيمة على هيكل إنتاج قيمة عالمي معقد (حصص الإمبرياليين الآخرين) من ناحية أخرى. وفي عصر الأَمْوَلَة يتضخم هذا الصدع بسبب الصنم المُجسد في نظام السعر القائم على الدولار، وكلما ازدادت التناقضات حدة، تعيّن تجريد المزيد من البلدان النامية من أمنها تمهيدًا لحرمانها إرادتها السياسية ومواردها الوطنية. تتبع الحروب الحدود الخارجية للعدوان في عملية التراكم، فهي مترابطة/متداخلة مع التوسع بإنتاج السلع العملية التي من خلالها تنتقل السلع إلى السوق لتُباع وتتحقق قيمتها، كما تستبق الحروب الوعي الثوري؛ لأنها تحول دون قيام الإصلاحات التي قد تساهم بدورها في الثورة. وبالنظر إلى وفرة اليد العاملة، يقلل أولئك الذين يهلكون في الحرب عدد العمال بقدر ضئيل بالنسبة إلى الإجمالي الضخم (أي انخفاض قليل القيمة في عرض قوة العمل كسلعة)؛ بحيث يقللون قيمة أولئك الباقين أحياءً.

حين انفصلت الطبقات العاملة في المراكز الرأسمالية عن إنسانيتها (بتصويت الأغلبية المغتربة لمصلحة آلة الحرب) وتحت الوابل المتواصل من بث الذعر المرتبط بـ «الإرهاب» وندرة الموارد المزعومة؛ تحوّل موقفها المبدئي من التعاطف والتضامن مع قتلى العالم الثالث وجوعاه ذوي العظام الناتئة إلى نزعة قومية متعاظمة وغيرها من تعبيرات الهوية، بما فيه مصلحة رأس المال، فهذا هو المُدخل الأيديولوجي للحرب الذي يشوّه الوعي الثوري، مُمهدًا الأرض لحروب جديدة. هذه الحروب التي يتم تبريرها بمعلومات مُلفقة مرةً بعد أخرى، ليست سلسلة من الأخطاء أو السهو، بل هي كما يُقال غالبًا، ترتيب منهجي لجرائم جماعية. وكما تساهم الحروب في إعادة إنتاج الظروف الاجتماعية في ظل الرأسمالية، فإنها تدعم أيديولوجيا رأس المال أيضًا، التي يجب أن يُعاد إنتاجها باستمرار ولا تنفصل أبدًا عن الاستيلاء على التشكيلات العربية. يحاول نموذج أيديولوجيا صناعة الحرب المطروح شنّ حرب لحماية «طريقة الحياة الأمريكية»، الأمر الذي لا يمكن تبريره بموجب ميثاق الأمم المتحدة. وأثناء القصف الإعلامي والأيديولوجي تجهيزًا لحرب الخليج الثانية، أصبح تشويه الوعي الإنساني من العمق أن ذهب بعض الأيديولوجيين إلى درجة الاقتباس من فلسفة هيغل ـ واقتطاعًا من السياق ـ بطريقة تشبه لغة كتاب **كفاحي** لهتلر.

---

(31) Arghiri Emmanuel, *Unequal Exchange: A Study of the Imperialism of Trade*, translated by Brian Pearce (New York; London: Monthly Review Press, 1972).

يقول نص هيغل المُقتبس:

«[النزاع مع دولة أخرى ذات سيادة] هو اللحظة التي يظهر فيها جوهر الدولة ـ أي سلطتها المطلقة ضد كل ما هو فردي وخاص، ضد الحياة والملكية وحقوقهما، وحتى ضد المجتمعات والجمعيات ـ ضآلة شأن كل هذه الأشياء المتناهية، كحقيقة كاملة يبثها في الوعي [...] الحرب هي الحالة التي تقضي على أهمية الأشياء والاهتمامات العابرة [...] الحرب هي أعلى الأشياء أهمية بحكم طبيعة دورها، وكما ذكرت في أماكن أخرى (تظهر الصحة الأخلاقية للناس في الحفاظ على لامبالاتهم باستقرار المؤسسات المحدودة، تمامًا كما يحفظ هبوب الرياح البحر من الاتساخ بسبب استطالة أمد الهدوء؛ لذلك أيضًا يظهر الفساد في الأمم كنتيجة لسلام طال أمده، ناهيك بسلام دائم»[32].

وهذا نص هتلر لبيان تشابه وخطر اقتباس هيغل أو أي شخص آخر خارج سياقه:

«بالنسبة إلى أولئك الذين قالوا إن الحرب قد استنزفت وجود ألمانيا، وإن حربًا أخرى قد تنهي الحضارة الأوروبية [...] فإن «سلامًا أبديًا» وحده هو ما دمر الشعوب، ولا يمكن للفرد ولا للمجتمع أن يهرب من قانون الطبيعة بأن البقاء للأصلح» [33].

ولإنصاف هيغل ـ الذي يصعب اقتباسه بطريقة لا تخرجه عن سياقه ـ فهذا الاقتباس أعلاه مُستخرج من رسالة عن الدولة التي لم تجسّد الروح بعد؛ وبالتالي تستسلم للحرب، وقد غدت رؤية هيغل كمنظر توتاليتاري أو أيديولوجي فاشي يمجّد الحرب كإنجاز إنساني، رؤية كاريكاتورية مرفوضة عالميًا[34]؛ فالحرب عند هيغل تعكس ظرف تخلف الروح المرتبطة بتخلف الدولة؛ لذلك فهي نتيجة ثانوية لدولة لاأخلاقية. وفي ظل حكم رأس المال الذي توده الولايات المتحدة، يتم قبول الاقتصاد بالحقيقة أو التزييف الذي يشجع الحرب على مستويات حاسمة من الخطاب العام. وهذا سبب إضافي لكون تغذية اختلافات الطبقة العاملة العالمية بالحروب القومية، شرط أساسي لقيادة العمليات الاجتماعية لخلق الثروة؛ فالصدوع القومية الوهمية تفصل العامل عن أخيه العامل؛ لفض الروابط العضوية بين الطبقات العاملة.

---

(32) Georg W. Hegel, *The Philosophy of Right* (Oxford: Oxford University Press, 1952), 323–24R.
انظر أيضًا: متابعة لي هاريس (Lee Harris) للحرب على هذا الموقع: «Tech Central Station: Where Free Markets Meet Technology,» <http://ww.techcentralstation.com> (viewed 3 January 2004).

(33) Adolf Hitler, *Mein Kampf* (Boston, MA: Houghton Mifflin, 1941), <http://archive.org/stream/meinkamp-f035176mbp/meinkampf035176mbp_djvu.txt.

(34) Jon Stewart, ed., *The Hegel Myths and Legends* (Evanston, IL: Northwestern University Press, 1996), <http://www.marxists.org/reference/subject/philosophy/works/us/stewart.htp> (viewed 24 April 2012).

ثالثًا: رابطة الحرب ـ النفط

في العالم العربي، تقوم الحرب بوظائف متعددة، ومع ذلك فإنها تعزز العسكرة أساسًا وتدعم الهيمنة على النفط. قال بول وولفوفيتز نائب وزير الدفاع الأمريكي في عهد جورج بوش، في سياق نقاشه لاحتلال العراق، إن حرب العراق كانت تتعلق بالنفط[35]. إن عملية التراكم بقيادة أمريكا تعتمد على ثلاثة تيارات عريضة، وهي: النمو المدفوع بالطلب والأَمْوَلَة المتوسعة بالدولار والعسكرة، فما لا يستطيع الاقتصاد الأمريكي أن يحققه بالتجارة الطوعية، يحققه بالحرب والعسكرة. وفي مناقشة لهذه الازدواجية بين الجمهورية والإمبراطورية، يجادل جيمس بتراس بأن جانب الإمبراطورية ينتشر لتعويض القصور في التراكم بتسييل/ إنتاج فائض للسلع داخل الجمهورية[36]. لم يتغير هذا التحليل كثيرًا، فالجمهورية الأمريكية كانت إمبريالية منذ بدايتها، قامت باستمرار بغزو واستعمار المناطق غربها وفقًا لأيديولوجيا المصير الحتمي[*]، وبتشريد أو ذبح السكان الأصليين، واستيراد وتربية العبيد لإنتاج السلع الأساسية (التبغ ثم القطن). هنا كانت العبودية المأجورة (Wage Slavery) الأوروبية، كما لُوحظ في القرن التاسع عشر، بحاجة إلى العبودية الصافية والبسيطة[37]. والعلاقة الأخيرة هي ما سمَّاه ماركس الاستغلال التجاري، الذي توسع به[38]، حيث مات ماركس دون أن يكمل أطروحته هذه.

كانت الحرب أداة الجمهورية منذ البداية، واليوم تتوقف قوة رأس المال بقيادة أمريكا على القبول الدولي بهيمنة الولايات المتحدة على النفط. هنا يكون لوعي الهيمنة نفس أهمية الهيمنة الفعلية، فوعي الهيمنة يعزز الثقة بالنظام المالي المُدَوْلر[**]، بمعنى كفالة التوسع في الدولار اعتمادًا على الهيمنة على النفط، فتعزيز الهيمنة على موارد النفط يقدم إلى رأس المال بقيادة أمريكا ميزة استراتيجية على معظم الدول؛ فتقلبات أسعار النفط قليلة الأهمية بالنسبة إلى الولايات المتحدة قياسًا على غيرها؛ لأن النفط يُسعَّر بعملتها: الدولار. ومع صعود الصين على نحوٍ مطّرد، تتدهور حصة رأس المال بقيادة أمريكا في الدخل العالمي؛ فالناتج المحلي الإجمالي الأمريكي

---

(35) George Wright, «Wolfowitz: Iraq War Was about Oil,» *Guardian*, 4/6/2003.

(36) James Petras, «Empire or Republic: From Joplin, Missouri to Kabul, Afghanistan,» 4 June 2011, <http://petras.lahaine.org/?p=1857>. (viewed 5 March 2012).

(*) عقيدة المستوطنين الأمريكيين الأوائل التي عبروا عنها بكلمة «قدرنا» لتبرير ضمهم الأراضي بين المحيطين الأطلسي والهادي (المترجم).

(37) Karl Marx, «The Value-Form,» Appendix to the 1st German edition of *Capital*, vol. 1 (1867), <http://www.marxists.org/archive/marx/works/1867-c1/appendix.htm> (viewed on 6 September 2012).

(38) Emmanuel, *Unequal Exchange: A Study of the Imperialism of Trade*.

(**) القائم على الدولار (المترجم).

يدور حول 20 بالمئة[39]، أو أقل من نصف ما كان عليه نهاية الحرب العالمية الثانية، في الوقت الذي تصعد فيه رؤوس الأموال القومية الأخرى (البريكس ونمور شرق آسيا). كما أن العجز التجاري المزمن للولايات المتحدة، الذي يدور حول 700 ـ 800 مليار دولار سنويًا، أدى منذ مدة إلى تدهور تنافسيتها في مجالات كانت رائدة فيها، وإن كانت لا تزال قوية في إنتاج التكنولوجيا العالية[40].

يرجع استمرار العجز التجاري جزئيًا إلى الفقد في القدرة الإنتاجية بسبب تراجع التصنيع أو الاستعانة بمصادر خارجية في عمليات تصنيع تحويلية أقل أهمية. ساعدت على ردم تلك الهوة التدفقات العالمية التي تبحث عن الأمن في الأصول الدولارية الخالية من المخاطر الخاصة بالقوة العظمى. وقد حافظ رأس المال بقيادة أمريكا على ريادته بالقوة العسكرية والتكنولوجيا المُستخلصة من العسكرة التي تقدم ميزة على ما عداه من رؤوس أموال صناعية وطنية أخرى، وكلما كبحت سياسات التقشف الطلب الوطني الأمريكي؛ ضمنت الحرب (عمومًا) وحروب النفط (خصوصًا) استمرار تسعير النفط بالدولار وتدفقات الفائض الصيني والفوائض الأخرى إلى سندات الخزانة الأمريكية، فضلاً عن الريوع الإمبريالية الأخرى ـ بما فيها الريع الثقافي ـ التي تدعم نمو الولايات المتحدة في الأجل الطويل[41]. في سياق متصل، الحديث عن تدهور الإمبراطورية الأمريكية شيء، والحديث عن تدهور رأس المال بقيادة أمريكا شيء آخر؛ فمعدلات أرباح الشركات تظهر نموًا حثيثًا (ربما تكون معدلات النمو أقل، لكن كذلك حصص العمالة)، كما أن رأس المال المُفترض اضطلاعه بدور مالي أكبر يرتكز على الاقتصاد الأمريكي، ليس في حالة تدهور على الإطلاق.

وفي نظريات اليسار حول الإمبريالية، تنتج الحروب من الأزمات المستمرة في المركز الرأسمالي، وكلما زادت حدة الأزمة؛ قللت من دور الإنتاج في عملية تراكم رأس المال وزادت من دور مغامرات الحروب الرأسمالية؛ ونتيجة لذلك تغدو الحرب ضرورية لحل الصعوبات الناشئة عن محاولة الحفاظ على معدلات الربح، مع تحقيق التوازن بين جانبي الإنتاج والتوزيع الوطنيين. وبعد ثلاثة عقود من النيوليبرالية، انخفضت حصة الأجور الحقيقية في الولايات المتحدة بصورة طفيفة، ومردُ ذلك هو الترابط العضوي في سيرورة العمل التي ضعفت من جراء احتلال العراق

(39) World Bank, *World Development Indicators, WDI 2010.*

(40) Robert Brenner, «Towards the Precipice: The Continuing Collapse of the US Economy,» *London Review of Books*, no. 5 (2003), and Immanuel Wallerstein, «The Rise and Future Demise of the World Capitalist System,» in: Frank J. Lechner and John Boli, eds., *The Globalization Reader* (Oxford: Blackwell Publishers, 2000).

(41) Gernot Kohler, «Global Keynesianism and Beyond,» *Journal of World Systems*, vol. 5, no. 2 (1999).

واستدخال النيوليبرالية، كما أن الاستثمار في أنشطة إنتاجية (في مقابل التمويل) يتضاءل[42].

تمثل التشكيلات النفطية العربية التابعة المُتجهة نحو الحرب أو التي تعانيها فعلاً، فرصة رابحة لإعادة تمكين رأس المال بقيادة أمريكا، ومع تزاوج رأس المال هذا نفسه بالسياسات الانكماشية لرأس المال المالي؛ فغالبًا ما سيبقى الطلب في المركز خاملاً، في حين يبقى الطلب على العسكرة نشطًا، حيث معدل الأرباح المرتبط بالعسكرة عالٍ جدًا مقارنة بأرباح السلع الاستهلاكية العادية. ومن شأن أزمة متفاقمة في المركز الرأسمالي أن تدفع برأس المال بقيادة أمريكا إلى مزيد من ادعاء الحق في النفط أو تحويل هيكل القوة في المناطق النفطية لمصلحته. أصبحت الريوع الإمبريالية وأرباح إصدار الدولار - أي المكاسب الناتجة من اقتراض الولايات المتحدة لأجل غير مُسمى بعملتها الخاصة بتكلفة اقتراض منخفضة على نطاق عالمي - مرتبطة بالهيمنة على النفط والحروب المرتبطة به، السائدة في العالم العربي أكثر من أي مكان آخر. فالعالم العربي عمليًا يعالج القصور في تراكم رأس المال والزخم المركنتيلي للإمبريالية بحروبه وتخلفه وانكشافه الأمني، وتتطلب إعادة إنتاج الحرب والهيمنة على النفط المذكورة ربط الطبقات الحاكمة العربية برأس المال بقيادة أمريكا، وتحديدًا في ما يتعلق بإضعاف تحالف الطبقات العاملة العربية هذا.

ثمة فروق ضئيلة تميّز هذه الحروب عن الحروب الاستعمارية السابقة؛ فخلافًا للإمبريالية بقيادة أمريكا، التي تستورد رأس المال عبر قنوات مالية متعددة، صدّرت بريطانيا الاستعمارية رأس المال لأنها كانت تواجه منافسين استعماريين أكثر خطورة، وأعادت توجيه فوائضها من المستعمرات، وخصوصًا الهند، إلى أستراليا وكندا، وهو ما أعطى انطباعًا بأنها كانت تصدّر حصة كبيرة من رأس المال مقابل ما تتلقاه منه داخل حدود المركز[43]. ومع ذلك، ظلت المكاسب الصافية من الاستعمار كبيرة من حيث القيمة مقابل السعر (Value for Price)؛ إذ أدى تفكيك الصناعة المحلية والموارد حول العالم إلى إنتاج فائض قيمة تاريخي هائل لمصلحة بريطانيا[44]. أما أمريكا فتدفقات الموارد إليها أكبر؛ لأن منافسيها الإمبرياليين خاضعون لها بمقدار مضاعف؛ بسبب قوتها الهائلة وهيمنتها الدولارية. فكثير من رؤوس الأموال المتميزة المنفصلة من جميع أنحاء العالم تندمج في الشكل النقدي المجرد للدولار، وهكذا تغدو كل الأصول العالمية مُدولرة بفضل انفتاح حسابات رأس المال الدولي وسياسات الانكماش النقدي التي يفرضها البنك الدولي.

(42) William K. Tabb, «Wage Stagnation, Growing Insecurity, and the Future of the U.S. Working Class,» *Monthly Review*, vol. 59, no. 2 (June 2007), and Robert Brenner, «On the Crisis in the US Economy,» *London Review of Books*, vol. 5, no. 3 (2003).

(43) Prabhat Patnaik, «Socialism and Welfarism,» *Monthly Review* (30 August 2009), <https://mronline.org/2009/08/30/socialism-and-welfarism/>.

(44) Anouar Abdel-Malek, *Social Dialectics: Nation and Revolution* (New York: SUNY Press, 1981), vol. 2, p. 70.

تشبه حروب رأس المال بقيادة أمريكا الحروب الاستعمارية القديمة، مع اختلاف هو أن قنوات تدفق الموارد إلى الإمبراطورية أكثر مرونة وتعقيدًا وتشابكًا؛ بسبب الهويات المتداخلة والأقل نقاءً لرؤوس الأموال الوطنية، وبسبب العولمة التي أضفت صفاءً أكبر على القيمة المُجردة، أي النقد بالدولار الذي يرمز إلى القيمة ويختزنها في آن واحد. إن الثروة العالمية تُقيّم بالدولار، وقد أصبح أثرياء العالم وحدة واحدة تمتلك الدولارات، فتتضمن مليارات الدولارات التي تنتقل لاسلكيًا على مستوى العالم يوميًا، تذهب إلى خزائن المؤسسات المالية لرأس المال بقيادة أمريكا، والريوع التي يحصل عليها من موقعه الإمبريالي تزيد وفقًا للقوة التي يمتلكها حائزو الثروة الدولارية عالميًا، وتخضع الهوية الوطنية لرأس المال بقيادة أمريكا لإعادة الهيكلة بالدرجة نفسها التي تمتص به الأَمْوَلَة رأسَ المال غير الأمريكي في هيكلها. يمكننا أن نستشف تماس الطبقة البرجوازية الدولية وتمازجها، وكذلك تورّم تناقضاتها التي تكوّن بحد ذاتها حيّزًا فاعلاً في عملية التراكم. وخلف الأسعار تكمن القيم الحقيقية ودم وكدح الطبقات العاملة؛ هذه القيم هي العمل والأصول وغيرها من السلع الضرورية لتحسين حيوات الطبقات العاملة، فيتم الاستحواذ عليها وخفض أسعارها بعلاقات القوة الإمبريالية التي تبخس الشغيلة المقهورين حقوقهم.

يبدو الاستعمار ظاهريًا أكثر تكلفةً بالنسبة إلى المستعمرين، لكن بسبب تاريخ من الاستعمار مالت فيه منظومات التبادل والأصول الحقيقية الهائلة المُتاحة للإدماج في الإنتاج بأسعار رخيصة؛ كانت العائدات الفعلية كبيرة، وهذا سبب آخر لاعتماد الاستعمار الجديد (Neocolonising) على تدمير الدول وعلى تجريد الطبقات العاملة من السيادة على مواردها، قبل سلخها بعيدًا منها، وتحديد موازين القوى خلف الكواليس أسعارَ الموارد الأهلية والسلع الأساسية بأقل كثيرًا من القيمة الضرورية لإعادة إنتاج الشغيلة خاصتها، أي خفض قيمة العمل الضروري. وبما أن التنافس الإمبريالي يخيّم على الالتزامات المالية الأمريكية واستحواذها المفرط على الأموال، فإن رأس المال بقيادة أمريكا يتوسع بتآكل الدول الطرفية المكشوفة أمنيًا، وبتعميد نفسه وسيطًا للسلطة ضمن هياكلها الطبقية. هذا الاندماج للتمثيل الأمريكي في هياكل حكم الدول الطرفية هو إعادة بناء للاستعمار القديم.

على مدى أكثر من خمسين عامًا، ظلّ رأس المال النقدي الضخم للعالم العربي تحويلات بلا مقابل أو شيكات غير مدفوعة. وبعد تدمير العراق، خضع الكثير من أركان العالم الثالث للأجندة المضادة للتنمية (Antidevelopment Agenda) الاستعمارية بكامل قوتها، فليبيا وسورية والعراق والصومال واليمن والسودان ولبنان حاليًا مجرد مناطق نُهبت؛ زد على ذلك العاصمة الأفريقية التي يسجّل التفريغ السكاني فيها أكبر مولد للقيمة المُضافة دوليًا، فهناك السلعة الرخيصة الثمينة في آن واحد هي حياة الإنسان. ترتبط الانهزامية الأيديولوجية لمناهضة الإمبريالية، في صورة تراجع عن الأيديولوجيات القومية العلمانية أو الاشتراكية، بجذور عسكرية متينة. والسرعة التي تتبخر بها الثروة العربية تجعلها لا تترك سوى آثار تنموية قليلة؛ فمعظم الاستثمارات تدور حول الاستهلاك

السلبي للتكنولوجيا و/أو هدف الاستثمار بحد ذاته (كما في حالة العقارات) من دون روابط معرفية بالاقتصادات المحلية.

لأكثر من ثلاثين عامًا، وصف **الدليل الدولي لتقييم مخاطر البلدان** (ICRG) العالم العربي كأحد أخطر المناطق عالميًا[45]. وقد أدت السياسات الاقتصادية الكلية والسياسات المفترض أنها «مناهضة للحرب» ببساطة إلى تفاقم الصراعات. وفي الصراع العربي ـ الإسرائيلي، عزّزت المساعدات المقدمة إلى الفلسطينيين الاقتصاد الإسرائيلي؛ لأنهم كانوا يشترون ويعيدون البناء بالأموال والسلع التي تنتجها القوة المحتلة، وأسفر ما يُسمى عملية السلام عن مزيد من مصادرة الأراضي. ولا بد من التنويه ـ في هذا السياق ـ إلى أن التاريخ مُقاد إمبرياليًا، أي أن موازين القوى الموضوعية وغير المُشخصنة تحصد ما تريد بالشكل الذي تريده. أدى اختلاق أشكال الندرة في المناطق المُحتلة، وتمويل المنظمات غير الحكومية التي يديرها رأس المال الأوروبي أو الخليجي، إلى التشظي، إلى شق صفوف المقاومة الفلسطينية المتماسكة إلى حد الانهيار شبه التام، ولم تكن صكوك مجلس أمن الأمم المتحدة ناجحة أو مؤثرة؛ فالسياسة الواقعية ألغت القانون الدولي، وبهذا أصبحت الصراعات الطبقية الفلسطينية انعكاسًا للصراعات الإقليمية والدولية. يشكّل مثلث أندريه غندر فرانك (Andre Gunder Frank)، النفط والبنادق والدولار، مفاصل إطار تراجع التنمية العربية؛ فمن خلال الاعتداءات الشاملة والعلاقات الدولية العدائية، خلق رأس المال بقيادة أمريكا وجودًا اجتماعيًا للعالم العربي يتأرجح بين النزاع الكامل أو الدرجة العالية من التوتر. ونظرًا إلى صغر دخول العرب غير الخليجيين ودخول الأفراد بالنسبة إلى البترودولار؛ لا يكلّف إشعال الحرب في العالم العربي كثيرًا، كما تسهل إدارتها، ويمكن أن تندلع الحروب على نطاق أوسع بحرارتها الخاصة؛ كنتيجة للنزاعات القائمة بالفعل، وحتى من دون حروب للهيمنة على النفط مدفوعة عمدًا، فإن نيران الحرب الإقليمية تدفع القيم من جميع أنحاء العالم إلى السوق الأمريكية الآمنة، لكن النفقات الإمبريالية على الحرب هي ذاتها مداخيل المؤسسات النقدية الكبرى وعصب الأَمْوَلَة الكونية.

تسدّ العسكرة بقيادة أمريكا فجوة القوة بين هيكل الإنتاج القومي الأمريكي وموقع الولايات المتحدة في التقسيم الدولي للعمل. فهذه التراتبيات بين الإمبرياليات هي تراتبيات سياسية واجتماعية وتكنولوجية، تتطلب كلًا من الحروب والبنى الأيديولوجية لتستمر، والعواقب الناشئة عنها تجعل ـ حتى لو استبعدنا من تصورنا نظريًا السعي للنفط ـ صناعة الحرب لأجل ذاتها سببًا لإشعال الحروب الإقليمية. لم تحظ المنطقة باهتمام تنموي من المراكز الرأسمالية، ولا يوجد كثير من التجارة بينهما في السلع ذات القيمة المُضافة (حصة العمالة العربية في الدخل العالمي

(45) يضع الدليل الدولي لتقييم مخاطر البلدان العالم العربي في المجموعة عالية الخطورة بصورة دائمة تقريبًا. انظر:
International Country Risk Guide (ICRG) (various years).

تدور حول 0.3 بالمئة)، فالمنطقة تقريبًا تنتج النفط فقط وتشتري السلع المُصنعة والأغذية عند مستوى مُحدد تاريخيًا غير كافٍ لإعادة إنتاج السكان في ظروف أفضل من ظروفهم في الماضي، وعلى هذا النحو يُستخدم العالَم العربي كمحافظ، لموقع الإمبريالية بقيادة أمريكا ولإعادة رسم العلاقات الدولية. يمكن التمييز في أسباب الحرب على المستوى الذهني فقط، بين الحرب لذاتها من جهة والحرب سعيًا لموارد استراتيجية من جهة أخرى، فعمليات تراكم رأس المال ـ التي تمثل علاقات طبقية تتوسط الوجود الاجتماعي لرأس المال ـ عمليات واقعية وهدفها الأول في العالم العربي لا يزال النفط والهيمنة عليه.

برز النفط في التصاميم الإمبريالية منذ أوائل القرن العشرين في ظل الاستعمار الأوروبي[46]. وتعمق العداء تجاه رأس المال بقيادة أمريكا في العالم العربي تمشّيًا مع أهمية النفط كسلعة استراتيجية؛ فالسلعة نفسها استراتيجية(*)؛ لأن العالم يعتمد عليها، ليس فقط في استخدام الطاقة وتحويلات القيمة المضافة المُستخلصة منها، بل أيضًا، وعلى مستوى أكثر أهمية، بسبب ما توفره من هيمنة على الكيانات الاقتصادية الرئيسية الأخرى؛ وبسبب الوعي بها كسلعة استراتيجية تنطوي على الهيمنة على القنوات (المالية) الأخرى لتدفق الموارد، تم الزعم بندرتها والمبالغة فيها. إن الهيمنة، بالتصوّر أو بالفعل، على شيء مهم لبقاء سكان العالم، تؤسس لإصدار ثروة نقدية دولارية، لتغطية معظم صفقات العالم المستقبلية. وفي مثال على خطاب إثارة الذعر في شأن ندرة النفط، عبّر أحد المعلقين قبل غزو العراق ببضعة شهور، عن الأمل بأن يكون الصراع على النفط بالأموال لا بالصواريخ[47]. أما درجة الهيمنة نفسها فهي علاقة مبنية على أسس مادية يُعاد إنتاجها عبر الزمن؛ لتعزيز النظام النقدي القائم على الدولار، الذي لا يزال قائمًا إلى حد كبير على السلع الأساسية[48]. كما ذكرت استُبدل معيار الذهب بمعيار التحكم بالنفط كاحتياطي للدولار. كما أنه بسبب التغيرات الكبيرة في الأسعار والكميات المتزايدة باطراد من النفط على مدى العقود الثلاثة الماضية؛ راوحت حصة النفط في التجارة العالمية بين 10 و 20 بالمئة، وهذا بون شاسع (تحتل وسائل النقل المرتبة الثانية بنسبة 3 بالمئة، وفقًا للتصنيف المُوحد للتجارة الدولية (SITC) على مستوى مجموعة الصناعات الفرعية من المرتبة الثالثة (Threedigit Level))[49].

---

(46) عبد العزيز الدوري، مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي (بيروت: دار الطليعة، 1969).

(47) Kenneth S. Deffeyes, *Hubbert's Peak: The Impending World Oil Shortage* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2002).

(48) Patnaik, «Socialism and Welfarism,» and Amiya Bagchi, «Money under Capitalism: Domestic Universal,» *International Development Economics Associates* (September 2008), <http://www.networkideas.org/ideasact/sep08/amiya_bagchi.pdf> (viewed 15 March 2013).

(*) النفط أساس الطاقة التي مكّنت البشرية من التكاثر على الشكل التصاعدي في القرن العشرين: من نحو مليار إلى نحو 7 مليارات شخص، كون النفط فيها مصدر الطاقة الرئيس الذي غذى هذا التكاثر.

(49) UN, Standard International Trade Classification (various years).

في نظرية التجارة المعيارية، تنبع قيمة العملة الوطنية جزئيًا من الملكية الوطنية لسلعة متداولة أكثر فأكثر بهذه العملة؛ وبالتالي فدولرة سعر ومبادلات النفط ذو أهمية محورية لرأس المال بقيادة أمريكا؛ لأنها تنوط سلعة محورية في مزيتها كطاقة أولية أو كقيمة مُستدخلة في عمليات الإنتاج الدولية كافة ، ناهيك بتصنيفها الاستراتيجي، وهذه الصفة الأخيرة ذات أهمية لعلاقة القيمة المحورية في رأس المال؛ لأنها تهذّب أو تتحكم الذات في علاقتها بالموضوع أي إنها تضعف إرادة العمل أو حق الشعوب بالتحكم بمواردها من أجل تصعيد يثيره الاستغلال التجاري. تبلغ حصة القوى التي لا تزال صاعدة (الصين والهند خصوصًا) من النفط في العالم النامي ضعفي حصة دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية؛ وهو ما يجعل هذه المجموعة أكثر حساسية للهيمنة الاستراتيجية الأمريكية على السلع[50].

لكن الأمر لا يتوقف على مجرد الهيمنة على النفط نفسه، بل تدخل في الصورة الهيمنة على سوق النفط، فما هي سوق النفط هذه؟ وكيف يتم التحكم فيها؟

رابعًا: التحكم في أسواق النفط

على الرغم من أن أية سوق هي شبكة متكاملة من العلاقات الاجتماعية وعلاقات القوة، إلا أن سوق النفط تعدّ سوقًا استثنائية تختلف عن أي سوق أخرى؛ وبالتالي فالصراع للهيمنة عليها كذلك ليس صراعًا عاديًا، وتترجم درجة الهيمنة عليها إلى درجة ما من القوة المُعززة على الأسواق الأخرى كافة. لكن ليهيمن اللاعب الرئيسي ـ وهو رأس المال بقيادة أمريكا بلا شك ـ على سوق النفط، يتدخل في المنبع عسكريًا أو بأي وسيلة أخرى، وينحّي اللاعبين الآخرين جانبًا، بينما يحتفظ في ذات الوقت بالمعاملات المؤمْوَلة الخاصة بالنفط تحت مراقبة دقيقة. لهذا السبب، كما أُشير بالفعل، يعمل رأس المال بقيادة أمريكا على تجريد الدول النفطية من سيادتها على النفط وعلى معاملاته المؤمْوَلة، فيمثل له هذان الإجراءان الضمان الضروري لوضع الأساس لقاعدة الدولار ـ النفط (Oil-dollar Standard) للنظام المالي العالمي[51]. وضمن هذه الممارسة الصارمة للسلطة، يزدهر النظام المالي العالمي القائم على سلعة أساسية (أي النفط) بتمدد الهيمنة على النفط، بما يضمن سيادة الدولار. ظاهريًا، تتغير أسعار النفط استجابةً لمجموعة متشابكة من العوامل الاقتصادية والجيوسياسية. فعادةً ما يُعزى الاتساع في مدى تغيرات أسعار النفط في التاريخ الحديث إلى المخاطر الجيوسياسية المرتبطة بإيران والخليج ووفرة العرض النقدي من الدولار، بدلاً من أن يُفسّر بانخفاض هوامش التكرير (حيث تستطيع مصافي التكرير أن تكرر أكثر) وتضاؤل احتياطيات الأمان (أي الفجوات الإيجابية بين العرض والطلب)، ولكُل من هذين العاملين إضفاء

(50) United Nations Economic Commission for Europe [UNECE], 2005, <http://www.unece.org/info/ece-homepage.html>.

(51) Patnaik, «Socialism and Welfarism».

على المديين القصير والطويل في تكوين سعر النفط، لكن يبقى العامل الاستراتيجي هو الأساس في تحديد الوتيرة على المدى البعيد.

ترجع أسعار النفط العالية جزئيًا ـ في زمن كتابة هذا النص 2013 ـ التي ارتفعت من نحو عشرة دولارات للبرميل عام 1999 إلى الهضبة الحالية البالغة مقدار 100 دولار ـ إلى فائض السيولة (سهولة تحويل الأصول لنقد) المصرفية في عقود النفط الآجلة، وعلى الرغم من حقيقة أن ارتفاع أسعار النفط قد يعرقل تعافي الاقتصاد العالمي الهش أصلاً منذ ركود عام 2008، فإن سياسة سعر الفائدة الأمريكية وخطابها الصاخب عن الحرب ضد إيران، يثيران السوق وجنون الأسعار، ويقابل هذا القدرة الإنتاجية الكامنة التي قد تسدّ العجز نفسه في السوق الدولية. أما في العمق، فنادرًا ما تُترك أسعار النفط للأطر الثنائية الأبعاد الخاصة بالعرض والطلب، وكما أُشير، يضعف تصاعد أسعار النفط ـ في ظل قبض قاعدة الدولار ـ النفط على النظام المالي العالمي ـ أداء كل الاقتصادات المُستوردة للنفط بدرجة أكبر مما يفعل مع الاقتصاد الأمريكي؛ لسبب واضح هو أن الولايات المتحدة تدفع ثمن النفط بعملتها. باختصار شديد، العرض والطلب في سوق كهذه هما عاملان جزئيان في استراتيجية السلعة. وتؤدي تغيرات أسعار النفط إلى تحولات في درجة قوة الاقتصاد الأمريكي في مواجهة الاقتصادات الأخرى، وفي دورة الأعمال الخاملة المستمرة منذ عام 2008، أعادت الولايات المتحدة تأكيد مكانتها، من خلال الطلب على الدولار، الناتج من تزايد معاملات النفط والهيمنة الاستراتيجية عليه، كما كان رأس المال المالي راضيًا، كنتيجة لتوسع المديونية الأمريكية وتزايد رأس المال الوهمي (Fictitious Capital) (طبقات فوق طبقات من المطالبات المالية لا تقابلها أصول حقيقية في الاقتصاد).

رفعت الديون المتصاعدة حصة القيمة الحقيقية والثروة التي اكتسبتها الطبقات الحاكمة من خلال التقشف. على سبيل المثال، أصبحت منازل ملايين الأسر التي فَقَدَ معيلوها العمل وباتوا عاجزين عن سداد أقساط رهونات منازلها ـ لتُوضع غدرًا في حالة عجز عن السداد ـ ملكًا للمقرضين، الذين كانوا قادرين على إعادة بيعها بأسعار أعلى، تشمل رهونًا جديدة مع «تعافي» السوق. وللديون المتزايدة ورأس المال الوهمي المذكورين آثار غير وهمية وأليمة في الواقع في الطبقات العاملة في المراكز الرأسمالية[52]. لكن أسوأ العواقب لتوسع ديون المراكز تقع على عاتق الطبقات العاملة في العالم العربي، وهي كما ذُكر سابقًا تحفّز حروب القضم أو النهش الرأسمالية. باختصار شديد، تزداد وتيرة الحروب التي تكفل توسُّع ديون الولايات المتحدة بمقامرتها على النفط، كلما ضعف العقد الذي يربط النفط بالدولار.

(52) Riccardo Bellofiore, «A Crisis of Capitalism,» *Guardian,* 21/9/2011, <http://www.theguardian.com/commentisfree/2011/sep/21/crisis-of-capitalism> (viewed 6 November 2012).

وكما كان هناك مقدار كبير جدًا من الدولارات مقابل الذهب، أي صعود في النقد الإلزامي (Fiat Money)، وهو ما دفع الولايات المتحدة إلى التخلي عن قاعدة الذهب؛ فيمكن أن يكون هناك مقدار كبير جدًا من الدولارات لأجل النفط أو السيطرة على النفط؛ ومن ثم فإن دعم قاعدة الدولار - النفط يشمل الهيمنة على النفط، فضلاً عن أن أسعار النفط تقول عن حالة الاقتصاد العالمي أكثر كثيرًا مما تفعل مجرد تكلفة البنزين في المحطة (أي أن النفط حلّ محل الذهب إلى حد كبير)[*]. تظهر أسعار النفط الخام تقلبًا كبيرًا، وكما ضعف العالم العربي بدءًا من أوائل الثمانينيات، ضعفت منظمة الأوبك حين انتقل تحديد سعر النفط في أواسط الثمانينيات إلى سوق شيكاغو للعقود الآجلة[53]، وكما أوضحت جاياتي غوش ببراعة، «الأوبك أقرب إلى نادي الأقلية من منتجي النفط، منها لكارتل مسيطر على عرض النفط العالمي»[54]. وفي الآونة الأخيرة، وصل سعر سلة الأوبك المرجعي إلى 140 دولارًا للبرميل في تموز/يوليو 2008، ثم انخفض إلى 35 دولارًا للبرميل في نهاية السنة نفسها، ليرتفع عام 2013 مرةً أخرى إلى أعلى من 100 دولار للبرميل. وكانت المضاربات المالية، وبخاصة على شراء عقود النفط الخام الآجلة، وراء ارتفاع الأسعار عام 2008. يرجع الارتفاع الحالي إلى التكهنات حول المستقبل المشحون جيوسياسيًا بقوة[55]. من الجدير بالذكر هنا أن الاعتبارات الجيولوجية التي نُوقشت كثيرًا، المتعلقة بـ «ذروة النفط» وتكلفة الاستخراج، ليست مسؤولة عن ارتفاعات أسعار النفط، سواء عام 1973 أو عام 2004. ومن المؤكد أن احتياطيات النفط مهمة في الأجل الطويل، لكن أسعار النفط الحالية لم تتحدد بالتوقعات الخاصة بالأجل الطويل[56].

لهذه الاعتبارات الجيوسياسية آثار في السعر طويل الأجل فقط أو السعر المُتوقع، لكن في عصر الإنترنت، تثير المشكلات الجيوسياسية الأسواق بصورة فورية تقريبًا، كما تصبح عواقبها لحظية أكثر فأكثر. حاز التوتر في الخليج في الماضي والحاضر طابع الديمومة، وازدادت حدته. ويرتبط القلق الملموس، القصير الأجل بتأثيره في أسعار النفط، بالاضطراب المفاجئ للعرض وبارتفاع مخاطر انكماش احتياطيات الأمان (فجوات العرض الإيجابية) الكامنة خلف العرض الوافر للسوق، الذي توفره العربية السعودية التي تقدم الجزء الأكبر من الطاقة الفائضة[57].

(*) لم يكن الذهب المعيار الوحيد لإصدار العملة الإمبريالية في القرن العشرين. على الدوام تخطى الإصدار النقدي مخزون الإحتياطي من الذهب، أي أن معيار النقد الإلزامي كان موجودًا حينها لكنه تخفى خلف قدرات الإمبريالية على تسويغ الواقع لمصالحها.

(53) Robert Mabro, «The Oil Price Conundrum,» *Oxford Energy Forum*, no. 74 (2008).

(54) Jayati Ghosh, «Global Oil Prices,» International Development Economics Association (13 July 2011), <http://www.networkideas.org/news/jul2011/news13_Oil_Prices.htm> (viewed 10 September 2013).

(55) United Nations, Economic and Social Commission for Western Asia, *Survey of Economic and Social Developments in the ESCWA Region 20072008* (New York: ESCWA, 2008), <http://www.arab-hdr.org/publications/other/escwa/sum-ecosocial-dev-08e.pdf> (viewed 10 September 2013).

(56) Mabro, «The Oil Price Conundrum».

(57) Jim Krane, «The End of the Saudi Oil Reserve Margin,» *Wall Street Journal*, 3/4/2012, <http://online.wsj.com/article/SB10001424052702303816504577319571732227492.html?mod=googlenews_wsj> (viewed 10 September 2013).

وعلى جانب الاستهلاك، يستمر الطلب على النفط في الارتفاع بنسبة تراوح ما بين 1 و1.5 بالمئة في المتوسط سنويًا[58]، فقد أدت الزيادة في معدلات نمو الصين والأجزاء الأخرى من آسيا خلال العقدين الماضيين إلى زيادة الطلب على النفط باطراد. إن القيود على الطاقة الإنتاجية للنفط المُستخرج بتكلفة منخفضة والخام «الخفيف» في المصدر (دول الأوبك) وفي المصب، الولايات المتحدة، بدأت تظهر ببطء، لكن النفط الصخري الصاعد يقلل من أثر تلك القيود على العرض عالميًا. من الملائم هنا أن نشير إلى أن الوضع الاستراتيجي للنفط لم يكن قضية طويلة الأجل إلا ما ندر. ينشأ الوضع الاستراتيجي للنفط من اعتبارات قصيرة الأجل، ومن الهيمنة على مصادر العرض أو تأمين نظام إمداد النفط، ومن رابطة الدولار ـ النفط. كما تمثل الاضطرابات القصيرة الأجل في الشحنات أو استقلال الأنظمة عن الهيمنة الأمريكية على العملة التي يُباع بها النفط، اعتبارات مهمة. ولتوضيح الصورة الاستراتيجية لنأخذ محادثات حدثت فعليًا، ففي مؤتمر «الصين والشرق الأوسط... الآثار المترتبة على علاقات سياسية واقتصادية صاعدة»[59]، علق باحث خليجي على باحث صيني بتصريحات مفادها أنه إذا استمرت الصين في دعم إيران، فقد يوقف الخليج شحنات النفط.

بالتأكيد ليس لكلمات الباحث الأثر الجوهري، لكن من الناحية الاستراتيجية هذا ما يعنيه إغلاق الحنفيات. وفي ما يتعلق بالنفط، كل ما يتطلبه الأمر لإحداث اضطرابات كبيرة في الأسواق العينية والمالية هو أزمة قصيرة الأجل ذات بعد جيوسياسي. وهكذا حين نستكشف أسعار النفط، يكون من الأفضل أن نذهب إلى ما بعد العرض والطلب؛ إذ حتى هما مُحددان بالرؤية البعيدة الأجل والمتغيرات الجيوسياسية وسوق المال. ومع ذلك، فحتى عام 2013 لم تمثل القيود على العرض مشكلة في حد ذاتها، نظرًا إلى وجود عدد أكبر من مصافي التكرير التي تقبل النفط الخام المنخفض الجودة (بما فيه ما يُسمى النفط الرملي (Tar Sands Oil) أو البيتومين المُسال (Liquefied Bitumen)). وكانت احتياطيات الأمان أو العرض الإيجابي المذكورة أبعد ما تكون عن التصفية، وينبغي ملاحظة أن سوق المواد النفطية لا يمكن أن تعمل بفاعلية من دون قدر معين من فائض الطاقة الإنتاجية؛ فهناك حاجة إلى حجم إضافي منها لموازنة آثار الإضرابات والعواصف والحروب الصغيرة. أي، باختصار، لم تكن لدينا أزمة عرض، وعلى الرغم من ذلك تدنّت الأسعار.

مع ذلك، لن تكون مسألة احتياطيات العرض الإيجابي كافية لاندلاع حرب تؤدي إلى غلق

---

(58) Organization of the Petroleum Exporting Countries [OPEC], *Annual Statistical Bulletin* (Vienna: OPEC, 2012).

(59) Nurhidayahti Mohammad Miharja, «Scholars Discuss China and Middle East Relations at Well-Attended Event,» National University of Singapore, Middle East Institute, 2011, <http://www.mei.nus.edu.sg/blog/scholars-discuss-china-andmiddleeast-relations-at-well-attended-event> (viewed 27 February 2014).

مضيق هرمز، ولعامل الخوف الذي يتنامى حول هذه القصة المُختلقة خصوصًا، بعض الأهمية في الضغط على حركات أسعار النفط، لكنه لا يمثل تهديدًا حقيقيًا. فلا مصادر المعلومات داخل سوق النفط ولا أجهزة الاستخبارات المركزية الأمريكية تعتقد أن الجيش الإيراني قادر على إغلاق المضيق. ولو كانت القدرات العسكرية لإيران كافية للتحكم في تدفق النفط من المضايق والصمود أمام هجوم أمريكي ضخم؛ لكان النظام المالي العالمي مختلفًا بصورة جذرية، فهذا المضيق ذو أهمية دولية أكبر لإيران وله علاقة مباشرة بالصين وأمنها من ناحية الطاقة. إن العسكرة والهيمنة الأمريكية على الجانب الشرقي من الخليج هما ما يقرران ما يجب فعله، وهما أكثر أهمية كروافع لصنع الثروة من حصة عائدات النفط التي تحصل عليها شركات النفط الكبرى.

أصبح سعر النفط يتحدد في أسواق العقود الآجلة الأمريكية أكثر فأكثر، فهو يعتمد على مجموعة من العقود الآجلة والفورية والمُقدمة والمشتقات ـ مع سيولة متزايدة ـ في ظل دور قيادي لأسواق العقود الآجلة، وبين المشاركين في هذه الأسواق مؤسسات مالية رئيسية مثل غولدمان ساكس ومورغان ستانلي وميريل لينش وسوسيتيه جنرال وجي بي مورغان. كما شارك في هذه السوق عدد كبير من صناديق التحوّط الاستثمارية والمقامرين الأفراد، ويمكن أن نضيف أن صناديق التحوّط هذه تدخل أيضًا ضمن المضاربين؛ نظرًا إلى خوفها أن يكون السعر الفعلي أقل ملاءمة من السعر المستعدة للتعامل به، لذلك ففي سوق النفط اليوم، اللاعبون الرئيسيون هم المضاربون الذين غالبًا ما يؤثرون في نتائج السوق لتكون في صالحهم. والنقطة الرئيسية التي نلاحظها هنا هي أن سعر النفط أيضًا يتحرك استجابةً لمعدلات العائد على الاستثمار المتفاوتة في الأسواق الأخرى، وليس لاعتبارات العرض والطلب فقط. ويؤدي وجود سيولة دولارية ومعدلات منخفضة للعائد في الأسواق الأخرى إلى سحب السيولة الدولارية الفائضة إلى سوق النفط وتحييد المنتجين المباشرين كقوة دافعة لهذه السوق.

إن المخاوف الجيوسياسية المرتبطة بالخليج والحديث عن عقوبات على إيران ليست جديدة، وهي دائمًا ما تخللت سوق النفط[60]، وقد عملت السوق مع وجود هذه التحليلات المتشائمة في الخلفية وتعايشت مع هذه الظروف لسنوات متعددة، ومع ذلك ارتفعت أسعار الأسهم مؤخرًا. تعمل الرؤى التي روجتها مراكز الدراسات في الولايات المتحدة ووسائل الإعلام الرئيسية عن ضربة حتمية ضد إيران، على رفع مستوى التوتر[61]، لكن المسألة الأكثر أهمية هنا ليست إغلاق

(60) Matt Moore, «European Sanctions against Iran Could Raise Oil Prices,» *Canadian Press* (24 May 2005), <http://newsmine.org/content.php?ol=war-on-terror/iran/nuclear-posturing/european-sanctions-against-iran-could-raise-oil-prices.txt> (viewed 10 September 2013).

(61) Emanuele Ottolenghi, «Iran Regime Change Only Hope,» *J-Wire* (4 April 2012), <http://www.jwire.com.au/featured-articles/iran-regime-changeonly-hope/24234> (viewed 10 September 2013).

المضيق، بل كيف سترى القوى الأخرى ـ الصين وروسيا ـ الهجوم، وأيًا كان من يغذي السوق بهذه المعلومات، فهو يزيد ـ بطريقة لا يمكن أن تكون محض مصادفة ـ زعزعة استقرار سعر نفط غير مستقر أصلاً. إن القوة المنبثقة من الهيمنة الجيوستراتيجية الأمريكية على مناطق النفط والتقلبات الكبيرة في أسعار النفط، تمثل عوامل تعزز ذاتها بذاتها، تنطلق من العملية نفسها التي يعزز بها رأس المال بقيادة أمريكا نفوذه وموقفه التفاوضي بالنسبة إلى اللاعبين الآخرين.

أما معضلة المستوردين، وخصوصًا الصين، فهي الإخلال بالتوازن بين خفض هيمنة الولايات المتحدة على مناطق النفط بحيث لا تصبح الصين مضغوطة استراتيجيًا بقيود الإمدادات الاستراتيجية من جهة، ولا تضعف الولايات المتحدة إلى درجة إسقاط قاعدة الدولار الأمريكي من جهة ثانية، فحدوث الأخير ربما يعجّل بتدهور قيمة الدولار؛ ومن ثم انكماش الديون الأمريكية المُستحقة لهم. يعتمد جزء كبير من التعامل مع هذه العلاقة المائعة على رأس المال بقيادة أمريكا الذي يفرض هيمنته على مناطق النفط الاستراتيجية؛ ليغطي نهمه للتوسع النقدي، كما على التأثير المضاعف الناتج من تقلب أسعار النفط، الذي يعيد توزيع الصدمات على اقتصاده هو وغيره. إن رابطة الدولار ـ النفط ليست علاقة ثابتة من نوع معادلات (س = ص) أو علاقة يجب أن تكون فيها قيمة عملة ما مستقرة مقابل السلع، بحيث يحافظ الدولار ـ في ضوء الخبرة السابقة ـ على قيمة مستقرة كما توقع باتنايك[62]، فلم يحدث في أي وقت في التاريخ الحديث أن كان هناك قصور في النفط، وفي الوقت نفسه لم يحدث يومًا أن كانت أسعار النفط مُقيمةً بالدولار مستقرة ولو نوعًا، وهذا الارتباط بين الدولار وسعر النفط ـ غير المستقر بطبيعته ـ يتحدد (كما شرحنا سابقًا) بدرجة قوة الولايات المتحدة في علاقتها بالمنتجين المباشرين والمستوردين.

ولضبط فكرة باتنايك، فهذا النظام النقدي لا يقوم على السلع فقط، بل على القوة أيضًا. تُدار تقلبات أسعار النفط جزئيًا للحفاظ على الوضع الإمبراطوري للولايات المتحدة ضمن مدى من طرفين، يضغط أحدهما باتجاه خفض قيمة الدولار، بينما تستخدم الولايات المتحدة طرفه الآخر للتهديد بهذا الانخفاض وانكماش الديون لابتزاز مالكي الديون الأمريكية. أما مصدر قلق رأس المال بقيادة أمريكا فهو ارتفاع عرض الدولار كسيولة مع ثبات أسعار الأصول وأسعار فائدة منخفضة؛ ما قد يرفع سعر النفط إلى مستويات لا يمكن تحمّلها سياسيًا، وحتى دخول النفط الصخري الساحة؛ كانت الولايات المتحدة تتحدث عن الإفراج عن الاحتياطيات الاستراتيجية لخفض الأسعار، لكن هذا لا يعني أن النفط الصخري سيخفف الضغط على التشكيلات الطرفية بدرجة كبيرة؛ لأن الولايات المتحدة تهيمن على مصادر النفط للضغط على القوى الإمبراطورية

(62) Patnaik, «Socialism and Welfarism».

المنافسة[63]، وقاعدة الدولار ـ النفط بهذا المعنى أداة نقد سلعي مُحددة سلطويًا تعزز وتتعزز بالاستحواذ الإمبريالي.

تعليق ختامي

تتأرجح قوة رابطة الدولار ـ النفط حتى مع ضعف القوة الاقتصادية لرأس المال بقيادة أمريكا في موطنه، وحين تتقلّص حصته في الصناعة العالمية أو لدى نقله عمليات الإنتاج المُكثفة للعمل أو المُكلفة بيئيًا إلى الصين والهند، تعزز الولايات المتحدة جانبها التجاري عبر مؤسستها العسكرية، وبذلك تعيد تثبيت رابطة الدولار ـ النفط. وعلى الرغم من الانخفاض الكبير في قيمة الدولار على مدى حقبة طويلة من الزمن (منذ عام 1971)، فقد استمر العجز التجاري الأمريكي لأسباب تتعلق بالاستعانة بمصادر خارجية وبالخسارة في القدرة الإنتاجية؛ بسبب التدهور الذي طال أمده في صناعات المستوى المتوسط، ومُذ رفع فولكر(*) أسعار الفائدة الأمريكية أواخر سبعينيات القرن الماضي؛ ليعالج المديونية بالمدخرات الأجنبية جزئيًا؛ تجاوزت واردات الولايات المتحدة صادراتها بصورة مطردة. ولكي نتذكّر، فهذا العجز المُزمن في الميزان التجاري هو مصدر للريع الإمبريالي يتأتى من قوة أمريكا. ومع تراجع الإصلاحات الاجتماعية في الولايات المتحدة، حاكت السياسة الخارجية الأمريكية الوحشية التي مارستها الحكومة الأمريكية في أحيائها العشوائية المعزولة عرقيًا، عبر القصف الوحشي لأجزاء مختلفة بعيدة في الشرق الأوسط، فكانت سياستها الخارجية الوجه الأقبح لسياستها الداخلية.

كانت المركنتيلية الإمبريالية تتمثل بتدفق الموارد العالمية إلى الاقتصاد الأمريكي عبر سندات الخزانة، كما وضع التفوق التقني الأمريكي ـ الناتج من العسكرة ـ القوة الأمريكية «على ما يبدو» كأرض صلبة في الأجل الطويل، وقد قَصَدْتُ التعبير بكلمة «على ما يبدو» لتأكيد حقيقة أن «مقبرة التاريخ ملأى بمطالبات مُحطمة لشعوب مُختارة»[64]، أو بصيغة أكثر أدبية:

وعلى قاعدة التمثال تظهر هذه الكلمات:

«اسمي أوزيمانديا، ملك الملوك:

انظروا إلى أعمالي، أيها الجبارون وابتئسوا!

---

(63) Daniel Winn, «McCaskill Wants to Use Strategic Oil Reserve to Cut Price at Pump,» *Connect Midmissouri* (5 April 2012), <http://www.connectmidmissouri.com/news/story.aspx?id=738291#.Ui6dYMano SU> (viewed 26 October 2012).

(*) رئيس الاحتياطي الفدرالي الأمريكي خلال الحقبة 1979 ـ 1987 (المترجم).

(64) Arthur K. Davis, «Decline and Fall,» *Monthly Review*, vol. 12, no. 6 (October 1960).

لا شيء باقٍ بجوارها... فحولها خراب

فحول هذا الحطام الهائل

تمتد الرمال المنعزلة والمستوية

عاريةً بلا نهاية، على مد البصر».

شيلي «أوزيماندياس» 1819

لقد شطبت الحرب والنيوليبرالية سنوات تنمية ما بعد الاستقلال العربية، بينما حرّرت بطريقة التراكم البدائي (الذي يأخذ شكل الاستغلال التجاري الذي يمثل أعنف أنواع الاستغلال، لأنه يعتمد على العبودية أو الأنماط الجديدة منها كحروب القضم)، كثيرًا من الأصول الاجتماعية، إما للاستحواذ عليها وإما ببساطة لإبقائها مادة خامًا خاملة تحت إمرة رؤوس الأموال المركزية؛ فلا شيء يبقى بمعزل عن اليد الطولى لرأس المال. وبينما أدى التراكم البدائي في أزمان سابقة وفي أماكن أخرى إلى إحداث تطورات اقتصادية واجتماعية، افترقت أهداف الأمن والتنمية في العالم العربي عن بعضها بالتوازي مع ضعف السيادة، كما فككت الحروبُ المواردَ؛ وهو ما زاد من مشكلة القدرة الإنتاجية المنخفضة أصلاً. هكذا عملت الحروب كأدوات أساسية لتصفية التنمية، وحين سادت اتفاقات السلام القصيرة العمر، أعاد ثقل الهزائم المحتملة صوغ الطبقات الاجتماعية بحيث تقبل سياسات نيوليبرالية اغتصبت موارد الأمم؛ فقد كانت شروط السلام، كما في حالة مصر، أسوأ من الحرب نفسها، وهكذا هي قبضة رأس المال على التاريخ. إن أثر الحرب ليس ماديًا فقط، بل هو أيديولوجي أيضًا؛ لأن الهزيمة والانهزامية تدمران السيادة الضرورية للنضال المناهض للإمبريالية، كما أن الحرب تعيد نسج العلاقات المتبادلة بين الأمن والسيادة والتنمية الاقتصادية، بطريقة تضمن استمرار شروط الحروب ضمن السلام. ولا شك في أن الأمن والسيادة ومتطلباتهما يؤثران في العمليات المترابطة لقوة الدولة والتكامل الإقليمي والتنمية الاقتصادية، بينما تعرقل الحرب التنمية أو تفكك الدول؛ بفرضها نمطًا مختلفًا من التنمية السياسية والاقتصادية، تمشّيًا مع التحالف بين الطبقات الحاكمة العربية ورأس المال بقيادة أمريكا. وضمن هذه الدينامية، تحدد درجة خضوع الطبقات الحاكمة المحلية لرأس المال بقيادة أمريكا التنمية. وتظهر التنمية في علاقتها بالأمن كنتاج لهيكل سلطة متعدد المستويات، نتج منه محرك هو رأس المال بقيادة أمريكا، الذي يكون النفط والحرب ضرورتين له.

الفصل السادس

اقتلاع الموارد تحت وطأة العدوان الإمبريالي

كما ذكرنا في الفصول السابقة، نتج ضعف التنمية في العالم العربي في المقام **الأول** من سياسة العدوان الإمبريالي، وفي المقام **الثاني** من التفاعل بين سياسات «السوق الحرة» ونتائجها المضادة للتنمية. العاملان متداخلان، الأول يسبي السيادة والثاني يسرق الرزق. تتجلى القبضة الخانقة لأيديولوجيا السوق الحرة في واقع أنه في عالم غارق في أزمة عالمية، يموت بسببها طفل دون الخامسة جوعًا كل خمس ثوانٍ، ويقضي 35 مليون شخص نحبهم سنويًا بسبب الجوع أو بآثاره المباشرة، ويعاني مليار شخص سوءَ التغذية بصورة دائمة وقاسية[1]. وعلى الرغم من ذلك نجد قليلاً من الباحثين لا يزالون يطرحون سياسات بديلة، كإعادة توزيع الأرض والدخل والتأميم والاعتماد على الذات. ولعل من غير المسبوق تاريخيًا أن يتشارك كل هذا العدد من الناس بلا وعي الاعتقادَ نفسه في فكرة واحدة، هي دوغما السوق. وكما ذكرت، هذه المأساة هي بذاتها عملية اقتصادية تعيد ترتيب عملية العمل، وهي بذلك أساس الربحية المطلقة لرأس المال لكنها الثابت الاقتصادي. يبلغ عمق الانشقاق في صفوف اليسار أنه حتى تلك «الماركات» الاشتراكية الخاصة بالشمال، كالتروتسكية والأناركية (الفوضوية) ـ الموجودة بصورة رمزية في الجنوب ـ لا تزال غارقة في بحث مسألة: لماذا لم تصل الثورة إلى جمهورية فايمار في ألمانيا، حين كان الدمار في المستعمرات يبدو ضئيلاً في منظورهم الأوروبي التمركز. وحيثما تنتهي الحدود الجغرافية للمفاهيم الهيكلية، تصبح المواقف الأيديولوجية المتقّنعة بالعلوم الاجتماعية واضحة.

ويعد وجود يسار منتظم حول الآفاق الضيقة للديمقراطية البرجوازية ـ بدلاً من ضرورة الكفاح العنيف ـ مؤشرًا بذاته على كيفية انفصال الأيديولوجيا الاشتراكية عن الطبقة العاملة وتجاوز

(1) Jean Ziegler, *Destruction massive: Géopolitique de la faim* (Paris: Editions du Seuil, 2011).

أيديولوجيا رأس المال بوصفها اللاوعي الاجتماعي (Social Unconscious) الذي يشوّه الوعي الثوري للطبقات العاملة لمفهوم الأيديولوجيا الذي قدمه لويس ألتوسير. ففي العصر الحالي، يخلق «الناس» لأنفسهم تمثيلاً مغترباً (مُتخيلاً) لظروف وجودهم؛ لأن تلك الظروف نفسها تغريبية[2]، أي أن الإنسان مُستغرب في ظروف مُستغربة. وبسبب تصنيم الأمة الإسلامية الإسلام المبثوث في التعبئة الداعمة للإمبريالية ضد الطبقات العاملة في كل مكان، حوّلت الليبرالية اليسارية هذا الواقع الافتراضي إلى شيء حقيقي لتبرير تواطئها مع الاعتداءات الإمبريالية بقيادة أمريكا على العالم الإسلامي، كما تعج الجامعات الغربية ببرامج دراسات إسلامية تربط التطورات الحالية بالأفكار الميتة للماضي، بغرض تشويه وشيطنة العرب والمسلمين. وحين تكون حالة الوعي السائدة بهذا الوضع، لن يكون هناك سوى فارق ضئيل بين ما يريده الناس والناتج التاريخي، ومجازاً ولأول مرة تعترف المادية التاريخية ـ وهي العلم الاجتماعي الذي يبحث لماذا يحدث التاريخ خلاف رغبات الناس ـ بخطئها، بينما في الآونة الأخيرة يصف المزيد من الناس التاريخ بمشيئتهم على الرغم من كارثية النتيجة، وهذا جوهر الأزمة الأيديولوجية لليسار. وبعد ثلاثة عقود من الفشل التنموي العربي، لا نجد مساءلة ولا اتهام لسياسات الماضي الفاشلة ولا لمن نفذوها، وفي البلدان التي أدت بها الانتفاضات إلى ديمقراطية صناديق الاقتراع (أو الصندوقراطية)، تغاضت الحكومات الإسلامية الجديدة عن السياسات الماضية، وعزت الفشل السابق للفساد كمفهوم أخلاقي، وليس ـ سواءٌ عند الإسلاميين أو عند النخبة الأقدم ـ «السوق الحرة» التي تنقل الثروة الاجتماعية حتمًا إلى أيدي القلة التي تمثل فسادًا حتميًا متاصلاً في السوق. وهكذا المشكلة عندهم هي مجرد انحراف أخلاقيات السوق لدى أولئك الذين كانوا في السلطة والذين بددوا كل هذه الموارد، بينما الحقيقة أنه إذا كان هيكل السياسة العامة يسهّل تحويل الأصول والثروات العامة إلى خاصة، فمن الطبيعي أن تمارس الدولة وبرجوازيتها هذا الدور على الدوام؛ فالفساد هو تحويل الثروات العامة إلى خاصة، لكن سياسة التحرّر النيوليبرالية هي اتحاد الفاسد والقانوني في آن معًا. مع ذلك، تعيش التنمية العربية في الواقع في ظل مسرحية أيديولوجية وسلطوية دولية، وهي تتراجع بحسب درجة التوافق الإمبريالي على تعزيز سطوة رأس المال بقيادة أمريكا في المنطقة العربية. وحين يشرك الأخير رؤوس الأموال المنافسة في مسعاه للهيمنة على النفط؛ تتلاشى استقلالية الدول العربية في تنفيذ سياساتها الخاصة، ولتأكيد ذلك، اختبر العالم العربي حدود التواطؤ الإمبريالي حين انتهكت الولايات المتحدة مواثيق الأمن الدولي واحتلت العراق، أو حين تجاوزت تفويض مجلس الأمن بتدمير ليبيا.

يُظهر تباين الرؤى الإمبريالية بخصوص احتلال العراق أهمية العالم العربي للإمبريالية،

(2) Louis Althusser, *Lenin and Philosophy, and Other Essays* (New York: Monthly Review Press, 1971).

وإلى أي مدى قلّصت الأمْوَلة الهوية الوطنية لرأس المال (بالنسبة إلى تلك الطبقات التي تعيش على أكتاف الأمولة بقيادة أمريكا). ترتبط قومية رأس المال الأمريكي بكيفية إشراكه قوة المجتمع الأمريكي في العدوان، وضمان الثروة بقيمتها النقدية للطبقات الحاكمة وغير الحاكمة التي أصبحت مُتحدة في الدولار. بهذا المعنى، الهوية القومية لرأس المال بقيادة أمريكا هي قومية شكلاً، لكنها وظيفية ونفعية مضموناً، وبالمعنى نفسه أيضًا لا يصنع التمجيد الأيديولوجي للنماذج الغربية من الديمقراطية المُطبقة في الأطراف الرأسمالية جبهة فعّالة بالضرورة لمناهضة الإمبريالية؛ لأنها تبقى من ذرية الأيديولوجيا الأم. سواءٌ كان التنظيم السياسي للنمط المناهض للإمبريالية في الأطراف ديمقراطيًا أم لا، فهو يظل فعالاً، حين يصطدم برأس المال بإثارته للعداوات الداخلية (أي في تحفيز علاقة نفي الذات) لرؤوس الأموال أو بزعزعة استقرار هياكل سلطتها. ولتكتمل الصورة: لا يخلو وضع التنمية العربية من دور لصانعي القرار؛ فهم من يحيلون التنمية الحقيقية إلى هدف بعيد المنال؛ إذ يكبح كلٌ من سعة ونطاق السياسات الاقتصادية والاجتماعية المُنسقة ـ التي تعزز القدرة الإنتاجية الوطنية ـ مثل بئر نفط مُستهلكة كليًا ومسدودة؛ بسبب ضعف سيادة الدولة العربية. وفي العالم العربي أكثر من أي مكان آخر تقريبًا، تنشأ تقريبًا كل أبعاد ضعف السيادة وعدم كفاية أمن الطبقة العاملة عن ضعف الأمن القومي، بطريقة تذكّرنا بضعف «سيف الحرب» عند هوبز[3]؛ فانكشاف الأمن القومي يقوّض أوجه الأمن الأخرى، من أمن فردي وجماعي وديمقراطي في وقت واحد؛ فحين تُهتك هذه العناصر؛ تُضعِف هذه المكونات المختلفة للأمن آفاقَ صعود أي سيادة تدعمها هيمنة الطبقة العاملة على المجتمع في المستقبل، وتضعف معها الدولة كفاعل أساسي في التنمية.

وفي مثل هذه الظروف، نقف في مواجهة حلقة خبيثة مفرغة. إن سيادة سياسة التنمية واستقلالها ضروريان، لكنهما ليسا شرطين كافيين لإعادة توزيع الموارد داخل الاقتصادات الوطنية، فالكفاية تتوقف بدورها على التفاعل بين اختيار السياسات ونتائجها، التي تقاس بالتقدم الاجتماعي. تنطوي العمليات الاجتماعية والاقتصادية المعنية بزيادة القدرة الإنتاجية وتحرير الطبقة العاملة من العوز (للبدء في تحقيق إمكاناتها) على الإصلاح الذي يدعم التصنيع بقيادة الدولة والحريات المدنية التي تجيز تمثيل الطبقة العاملة في الدولة وفي توزيع الموارد، ولا يوجد ما يحتم أن يرتبط ازدهار الحريات المدنية بعلاقة عكسية مع استقرار النظام.

حين تعيد الدولة نفسُها توزيع القيمة لمصلحة العمل بدلاً من أقلية الطبقة الحاكمة؛ فإن

---

(3) ربما نلحظ هنا أنه مع الأمن القومي العربي المكشوف والاتفاقات الدولية غير المتوازنة، تبدو مقولة هوبز بأن «المعاهدات من دون سيف ليست سوى كلمات ولا توفر أمنًا للإنسان على الإطلاق» لها أهميتها في هذه الظروف حين نكون في صدد الحديث عن الاتفاقات الدولية. انظر: Thomas Hobbes, *Leviathan* [1651] (Oxford: Clarendon Press, 1929).

سيطرة العمل على المؤسسات الاجتماعية والسيادة المُتجذّرة في أمن الطبقة العاملة ستمنع انهيار الدولة، وسيعمل الاستقلال المدعوم بالعمل والترتيبات الأمنية والتوازن العسكري للقوى على دمقرطة حدود سياسة التنمية، التي تسيطر على الناتج الاجتماعي وتعيد توزيعه وطنيًا. فكل علاقة قوة (rapport de force) مع درجة السيادة المصاحبة لها، تستلزم نمطًا محددًا من توزيع الموارد يلبي (أو لا يلبي) الشروط الضرورية، وفقًا لحصة القيمة المُخصصة للعمل، ويمكن اختزال الديمقراطية في منسوب القيمة المتوافرة للطبقة العاملة. وفي الوضع الأمثل، تقوم جبهة وطنية ـ مُكونة من طبقات وطنية ذات مصالح راسخة في إعادة تدوير الموارد وطنيًا ـ بتعبئة الأصول، بما فيها البشرية، لبناء القدرة الإنتاجية. لكن الدول العربية التابعة أبعد ما تكون من هذه الشروط المثالية: وبدلاً من تمثيل العمال، تغرز القوى الإمبريالية نفسها في هيكل الدولة، حتى إن من النكات الرائجة بين المهاجرين العرب أن بعض الطغاة العرب يستأذنون السفير الأمريكي قبل استخدام مراحيضهم. وكما سبقت الإشارة في سياقات سابقة، أدى صعود الطبقة التجارية العربية المتكاملة مع رأس المال بقيادة أمريكا في العصر النيوليبرالي، إلى تضييع السيادة، كما أدام شكل التكامل التابع مع الإمبريالية المالية (Financial Imperialism)، وهو التكامل ـ يحكم العالم العربي بالأسلوب العسكري أكثر من غيره من أساليب الهيمنة ـ الذي يقمع التنمية.

يؤدي الاعتماد على رأس المال بقيادة أمريكا بدوره إلى إضعاف دفاعات الدولة وخفض تكاليف العدوان الإمبريالي والمساهمة في دورة الاستحواذ بحروب التدخل والهيمنة؛ فنمط التكامل التابع يسحب عملية صنع القرار التنموي من أيدي القوى الوطنية. فما تمارسه القوى المشاركة للإمبريالية والتاجر/الكومبرادور من قهر للطبقات العاملة ليس مصادفة؛ فسياسات القمع تتماهى مع مطالب رأس المال بقيادة أمريكا، وشيئًا فشيئًا يشبه هيكل السلطة الحاكم لعملية التنمية القوة القاهرة، وما لا شك فيه أن عملية التراكم والتوسع الرأسمالي تتم في عدة حلقات تتضمن العسكرة والعنف كنقطة انطلاق ونقطة تحقيق. كما أن توازن السلطة المُشوّه ازداد سوءًا بسبب الصراع العربي ـ الإسرائيلي الذي لم يعرف الحل، وانحسار المد عن استكمال حرب الشعب، فتعتمد هيمنة رأس المال بقيادة أمريكا على العالم العربي على التفوق العسكري، الذي تمثل القدرات العسكرية الإسرائيلية جزءًا منها، فالترابط بين رأس المال بقيادة أمريكا ورأس المال الإسرائيلي ترابط وطيد. وبعد سنوات من تطبيع مصر والأردن مع إسرائيل، لا تزال تجارتهما معها ضئيلة[4]؛ إذ إن محفظة التجارة الإسرائيلية غير متوافقة مع الحاجات التجارية المتخلفة للعالم العربي[5]؛ فالتجارة الإسرائيلية تستهدف الأسواق الأوروبية ومشتريات العالم الثالث من السلاح،

(4) International Monetary Fund [IMF] (various years).

(5) حسين أبو النمل، **الاقتصاد الإسرائيلي** (بيروت: مركز درسات الوحدة العربية، 2006).

والاقتصاد الإسرائيلي شديد التكامل مع العسكرة الإمبريالية ورأس حربتها. يتعارض تفاهم إسرائيل مع الدول العربية مع دورها في تعزيز العسكرة في المنطقة وتقديم الدعم التكميلي للهيمنة على النفط بقيادة أمريكا، فلا تستطيع إسرائيل أبدًا أن تتكامل مع جيرانها وتبقى عنصرًا أساسيًا في رأس المال بقيادة أمريكا. ومن منظور التكامل ليس متاحًا أمام إسرائيل في العالم العربي سوى عدد قليل من الأسواق المحتملة لتدخلها.

في أواخر الخمسينيات كان قد غدا واضحًا أن عسكرة وخفض قيمة رأس مال العالم الثالث يخففان وطأة أزمة رأس المال المركزي، ويحولان اتجاه الإصلاح في التشكيلات المركزية بعيدًا من المسار الثوري، ليتجه إلى احتواء الطبقات العاملة: «تم تحييد المعارضة العمالية اليسارية وشراؤها، وتساقطت مكاسب كافية من الإمبريالية الاقتصادية والفضلات المنتظمة لفائض إنتاج الإمبريالية أو انتزعتها نقابات العمال ومجموعات المصالح الأخرى، من الشركات الكبيرة؛ وبهذا تم تسخير العناصر المنشقة المحتملة لخدمة المصالح الراسخة»[6]. وفي ظل الركود الكبير لأزمة 2007 ـ 2008، استدعى الركود المستمر الذي شهده رأس المال بقيادة أمريكا أيضًا إعادة هيكلة العلاقات بعدد من الدول في العالم العربي، من علاقات بدول متماسكة (بدرجات متفاوتة) إلى علاقات بدول مفككة ومُؤهلة للتعسّكر والاستغلال التجاري. وفي أيام الحرب الباردة، كانت الخلافات حول إعادة توزيع الموارد بين القوى الاقتصادية المتقدمة ـ في معظمها ـ تدور في فلك التحالف ضد الاتحاد السوفياتي. أما في حقبة ما بعد الحرب الباردة، ومع تعاظم ديون الولايات المتحدة المُهددة لاستقرار الدولار، احتدّ التناقض بين رأس المال النقدي المُدَوْلَر ورؤوس الأموال ذات قواعد الإنتاج الوطنية؛ ومن ثم زاد التململ من الجشع الفج للنهب المالي بقيادة أمريكا. وفي حال تجلّي هذه الأزمة، لا يقتصر الأمر على المقرضين الذين سيهرولون لترجمة ثرواتهم النقدية لأصول حقيقية أمريكية؛ مُسببين تهافتًا على الدولار، على الرغم من أنه في ظل ظروف عالمية أقل توترًا، كانت العملات الصعبة الأخرى ستصبح مرغوبًا فيها مثل الدولار؛ وهكذا فالتوترات مع إمكانات العسّكرة، وتحديدًا تلك النابعة من المنطقة العربية، تجعل العالم على حافة الخطر باستمرار وفي حالة بحث دائمة عن الأصول المضمونة، أي الأصول الدولارية المضمونة بالقوة العسكرية.

تؤدي هيمنة رأس المال بقيادة أمريكا، والدور الذي تؤديه إسرائيل في إعادة تشكيل البنية الاجتماعية للدول العربية، إلى إثارة الصراعات وعدم الأمن، التي تتيح للدولار وضعه الآمن نسبيًا، ومن الناحية النسبية يمكن أن تكون الضغوط على العملات الأخرى بسبب عدم الاستقرار، أكبر من تلك التي يتعرض لها الدولار. تتشابك الهيمنة الأمريكية والهيمنة على النفط الضامنة للدولار، مع

(6) Arthur K. Davis, «Decline and Fall,» *Monthly Review*, vol. 12, no. 6 (October 1960).

إعادة هيكلة الدول العربية كتوابع و/أو زعزعة استقرارها وتفكيكها بما يضمن التوازن بين الهيمنة والاستغلال التجاري، أي بالحرب التي تنتزع إرادة الشعوب لتستعبدها. إن استياء القوى الإمبريالية الأخرى من الحصة غير العادلة لرأس المال بقيادة أمريكا التي تحوزها من الأَمْوَلَة والإصدار غير المُقيد للدولار، يصطدم بقلقها من العسكرة الأمريكية المتصاعدة والسيادة المتدهورة للدولار والخسائر المحتملة لأصولها الدولارية إذا انخفضت قيمته؛ فإذًا نحن أمام سببين للتناحر البَيْني الإمبريالي: **الأول** تصاعد الأَمْوَلَة على حساب تشكيلات وطنية مُنتجة؛ **والثاني** مبني على المنطق اللينيني الذي يحاكي هذه المسألة من طريق التنافس والاستغلال، بما في ذلك الدفع نحو أعنف أنواع الاستغلال، أي الاستغلال التجاري أو الاستعبادي. ولا تزال التوازنات العالمية المختلة عنصرًا في التناقض سالف الذكر، على الرغم من أنها أصبحت ثانوية قياسًا على تراكم رأس المال الوهمي، أي الديون التي لا ترتكز على أصول حقيقية؛ ومن ثم التي لا يمكن ولن يتم دفعها[7].

يتناول هذا الفصل تاريخ الاقتلاع في العالم العربي في ظل العدوان الاستعماري والإمبريالي في علاقته بأزمة رأس المال، وهو يغطي ثلاثة مجالات:

1 ـ نمط تكامل العالم العربي مع رأس المال الدولي.

2 ـ ارتباط الرأسمالية العثمانية الوليدة برأس المال الأوروبي.

3 ـ تفكيك الموارد في العصر النيوليبرالي المطابق لما جرى في العصر الاستعماري.

وينتهي الفصل بتنبؤ صعود رأس المال التجاري والطريق إلى التفكك والاضمحلال (Disintegration).

أولًا: أبعاد هيكلية لنمط التكامل

حقق قليل من البلدان العربية، الذي يتمتع بمستوى معين من الأمن بفضل اتفاقات الدفاع مع القوى العظمى، بعض التنمية من خلال توسيع السوق بتراكم رأس المال، كما كان الحال في شرق آسيا، وتعمل هذه البلدان كقواعد أمامية إمبريالية متقدمة؛ ومن جهة التنمية يتم تقديمها كنماذج يمكن أن تحتذيها البلدان الأخرى. والمفارقة أنه، واقعيًا، لا يمكن بمنطق المنافسة العمياء، لجميع البلدان تكرار هذا المسار، وأيًا كان نوع التنمية الذي يمكن أن ينجم عن العلاقات الأمنية بالمراكز الإمبريالية، فإنه لا يمكن أن يتجسّد واقعيًا إلا بعد امتلاك درجة ما من الحيز السياسي المستقل الداعم لتراكم الثروة الوطنية، وهكذا فتعافي وتنامي الكل يعني نهاية علاقة رأس المال على

(7) Michael Hudson, *The Bubble and Beyond: Fictitious Capital, Debt, Deflation and the Global Crisis* (ISLET, 2012).

أية حال. وفي بعض الأحيان، تؤدي هذه النماذج أيضًا دورًا أيديولوجيًا، فيتم التباهي بها كنماذج مثالية للرأسمالية المنضبطة على الرغم من كونها رأسمالية، والمشكلة أنه سواءٌ كانت الرأسمالية منضبطة أم لا، فهي لا تستطيع تحقيق تنمية عادلة مع بقائها رأسمالية؛ لأن إنتاج فائض القيمة اجتماعي أولاً، وهو ما يعني أن النمو الاقتصادي ليس إلا مرآة مكبرة لصورة التفاوت الاجتماعي. علاوةً على ذلك، لم يكن سبب تنمية هذه البلدان اعتدال معدلات الربح فيها، فهناك عدد لا يُعد ولا يُحصى من الأسباب لتنميتها، لكن السبب الأساسي أنها كانت محمية بالطوق الصحي الذي خلقته الحرب الباردة. وبمنطق التطور اللامتكافئ، لم يكن بمقدور الجماهير في بلدان العالم الثالث المكشوفة أمنيًا أن تمارس السيادة على مواردها الوطنية وتتطور كلها في الوقت نفسه. لأنه موضوعيًا، حين سقط قتلى أكثر بإدماجهم في الإنتاج الرأسمالي في العالم العربي وأفريقيا، كانت قيمتهم المنهوبة حديثًا تتجاوز القيمة المُستحقة من البلدان الصغيرة (كتايوان وكوريا الجنوبية) التي تحرس حدود الإمبراطورية الأمريكية، وهنا يفترض المرء المستحيل استعماريًا، وهو أن تدخل الحيوات البشرية عمليات الإنتاج كمُدخلات وتكون متساوية القيمة في جميع أنحاء العالم. وكما ناقشت في مواضع أخرى، الاستغلال الممتاز أقل مرتبةً من الاستغلال التجاري. وفي طيف الخبرة التنموية للعالم الثالث، في مكان ما بين ظروف التخلف وتراجع التنمية، تستطيع الدول أحيانًا أن تفك ارتباطها بعملية التراكم المُحددة إمبرياليًا وتعتمد مسار الاعتماد على الذات. وفك الارتباط المذكور ليس مستحيلاً؛ إذ إنه بهروب الكيان الاجتماعي النامي من الاستغلال الإمبريالي؛ يتوقف عن كونه جزءًا لا يتجزأ من رأس المال؛ وهذا، كما نوّه به أنور عبد الملك، يتم برد أصول اللعبة إلى قواعد جبهات التحرر الوطني.

لا يوجد كيان نام خارج النفوذ الأيديولوجي ـ الأقرب إلى غرض البحث ـ والعسكري لرأس المال. ولا يمكن التوفيق بين الفكرة القائلة بوجود مساحات خالية أو جزر خارج سطوة رأس المال النابعة من منظور استاتيكي من ناحية ووجود تاريخ عالمي متكامل من ناحية أخرى. وحتى حين تكون بلدان العالم الثالث المذكورة قد جف ضرعها؛ فإن ظروفها البائسة تكون مادة محتملة لرأس المال، كقيمة للاستحواذ وأهداف أيديولوجية؛ ومع انحسار الأيديولوجيا الاشتراكية، يثير فقرها المدقع الانقسامات في صفوف العمال. وبالنظر إلى قانون القيمة لا بد من التنويه إلى أن القيمة بحد ذاتها قبيحة جماليًا وأخلاقيًا؛ فتدمير البيئة والإنسان أهم مولّد للقيمة! وفي العالم العربي، يتم امتصاص النفط والموارد، وفي أجزاء معينة كاليمن وسورية والعراق، بلغت الظروف كما هو معروف جيدًا حدًا بائسًا. «غير أن هناك احتمالاً واقعيًا، وهو تنامي تهديد الدول والمناطق والشعوب بالتهميش، أي عزلها قسرًا عن عملية التطور العالمية أو أو النمو ، وسيكون هذا تهميشًا بشروط لم تخترها. والمثال الأكثر وضوحًا على ذلك هو معظم أفريقيا جنوب الصحراء. وحاليًا تضيق السوق العالمية المتاحة لتصريف الموارد الطبيعية والبشرية الأفريقية ضمن التقسيم الدولي

للعمل، فبعد عصر أفريقيا كالليمونة في سياق «تنمية» العالم الرأسمالي، ربما تُترك هذه القارة الآن لمصيرها، علمًا بأن المصير نفسه يهدد أكثر فأكثر مناطق وشعوب أخرى في أماكن أخرى(8). كل من يهرب من الاستغلال يقع ضحية صواريخ الإمبريالية، التي هي، بوصفها عسكرة، تمثل عملية استغلال كذلك، ومن غير المُرجح ألا تكوّن جزءًا من الموارد الخاملة المتاحة لرأس المال، فهذه الموارد إما تُنتزع وإما تُترك خاملةً كأصول بانتظار الاستغلال المباشر لها من جانب رأس المال عند الطلب؛ فالتشكيلات النامية المعزولة توقفت عن التقدم بشروطها الخاصة؛ بسبب توغل رأس المال الغربي الأكثر تقدمًا، ففكك الاستعمار صناعتها الوطنية؛ حيث افترض الخط الأيديولوجي الاستعماري القديم أنها عاجزة جينيًا عن التطور، بينما يفترض الخط النيوليبرالي أنها عاجزة ثقافيًا عن التقدم، وهذه التفسيرات الثقافوية الحديثة هي جينية ضمنًا على الرغم من ذلك.

يكمن في خطاب التنمية الرسمي مفهوم أن الاعتماد على الحضارة الغربية يطور الأمم المتخلفة سابقًا، وإلا فإنها ربما كانت لتبقى ساكنة في الكهوف لو تُركت لنفسها، وهو أمر غير حقيقي بالطبع، ففي ثروة الأمم مثلاً يشير آدم سميث إلى الشرق الدؤوب والغني(9). مع ذلك فإن فك الارتباط برأس المال الاستعماري ورأس المال بقيادة أمريكا لاحقًا، هو ما يوفر حيّز الأمن للبلدان النامية لتحقيق النمو. فحين تتحرر هذه التشكيلات المكشوفة أمنيًا ستطور نمطها الخاص من الرأسمالية الوطنية، أو حتى أفضل من ذلك، تقوم بتشريك (Socialise) ـ من اشتراكية ـ علاقاتها الاجتماعية ضمن سياقها الحضاري الخاص. وعلى الرغم من من ذلك، لا يترك التراكم الرأسمالي، واقعيًا، مجالاً لا يستغله، فهو يسخّر موارد العالم. وحيث يحقن الازدهار في جزء، فإنه لا بد من أن يفرض التخلف على أجزاء أخرى، فكما قالت روزا لوكسمبورغ: «إن الارتباط بين تراكم رأس المال وأشكال الإنتاج ما قبل الرأسمالية يشمل القيم كما يشمل الشروط المادية، لرأس المال الثابت والمتغيِّر وفائض القيمة على حد سواء. ويمثل نمط الإنتاج اللارأسمالي الإطار التاريخي المُحدد لهذه العملية، وحيث يكون تراكم رأس المال مستحيلاً في كل المراكز في بيئة لارأسمالية؛ يمكننا معرفة الصورة الحقيقية له بافتراض السيادة الحصرية والمطلقة لنمط الإنتاج الرأسمالي [...]، وإذ نرى الأغلبية العظمى من الموارد والقوة البشرية في الواقع لا تزال تدور في مدار الإنتاج ما قبل الرأسمالي ـ فهذا هو المحيط التاريخي للتراكم ـ فإن رأس المال لا بد من أن يبذل كل ما في وسعه ليهيمن على هذه البنى والتنظيمات الاجتماعية»(10).

---

(8) Andre Gunder Frank, *The Underdevelopment of Development* (Thousand Oaks: Sage Publications, 1996), <http://rrojasdatabank.info/agfrank/underdev.html>.

(9) Adam Smith, *The Wealth of Nations* (New York: Random House, 1976), p. 86.

(10) Rosa Luxembourg, *The Accumulation of Capital* (1913), <http://www.marxists.org/archive/luxemburg/1913/accumulation-capital/> (viewed 5 July 2012).

ولا تُظهر التجربة الحديثة أي مثال لتنمية عربية ناجحة، فنمط استهلاك الخليج مثلاً يشمل المنشآت الصناعية التي تم استيرادها بمعارفها وعمالتها(*)؛ فالصناعات الخليجية مجرد سمسار يشتري السلع الاستهلاكية المعمرة، التي لا تُظهر أي روابط بالصناعة الوطنية، كما لا تدعم الإنتاج الوطني ولا تعمّق سلاسل العرض. على النقيض من هذا النموذج، نجد أن مشروع التنمية العربي القصير العمر لحقبة ما بعد الاستقلال على الرغم من أنه تغاضى عن المفهوم الليبرالي للمواطنة (لم توجد ولا توجد مواطنة في ظل النيوليبرالية)، فهو حدد المشروع الصناعي الطويل الأجل وسعى لمستقبل تندمج فيه الطبقات الاجتماعية بالدولة؛ فهو لم يكن نموذج هيمنة استرضائية (Placated Hegemony)، أي هيمنة على المجتمع المدني مقابل الاسترضاء بالمكاسب التوزيعية؛ بل أجندة شعبوية (Populist-driven Agenda) أعادت توزيع الموارد بعدالة أكثر في إطار من السيطرة على التجارة وحسابات رأس المال؛ وبالتالي رفع القدرة الشرائية والطلب على السلع المحلية، فكانت هذه دمقرطة تبني القدرات الوطنية، بما فيها الركيزة الأولية، قدرات الطبقة العاملة.

وفي ظل حركة عدم الانحياز، تمتعت البلدان العربية في حقبة ما بعد الاستقلال بهامش مناورة عند نقطة التقاطع الحاسم بين الأمن الوطني والسيادة والنظام الدولي الثنائي القطبية. ومع انتقال العالم إلى النظام الأحادي القطبية بقيادة أمريكا بعد نهاية الحرب الباردة؛ حدث ما لا يمكن تصوره، فتم غزو العراق من دون معارضة جدية من القوى العظمى، الأمر الذي كان سيبدو في أثناء الحرب الباردة تجاوزاً كبيراً بحق منطقة نفوذ سوفياتية.

ومع تحوّل ما لم يكن ممكنًا تخيّله إلى أمر واقع، أثارت كارثة العراق وخطوط صدعه الطائفية سلسلة من التوترات عبر العالم الإسلامي، وأصبح من الصعب معرفة من يؤيد الإمبريالية الأمريكية أكثر من غيره: الملالي الشيعة العراقيون المنحازون للقوات الأمريكية أم الأئمة الوهابيون، لقد كانت لحظة نادرة في التاريخ جرّدت السياسة الفعلية من الديني الخيالي؛ فالطوائف الإسلامية المتعارضة تحالفت موضوعيًا مع السياسة الأمريكية والإسرائيلية لتفكيك العراق كجزء من أهدافهم الفئوية الضيقة المترابطة مع الإمبريالية. وتحوّلت الدول العربية من دول شبه مستقلة إلى دول فئوية؛ بحيث لم تعد الدولة ـ في هذه التشكيلات ـ نفسها التي كانت تعتمد على الإمبريالية، بل مجرد فصائل داخل الدولة؛ وبطريقة تشبه الاستعمار أدار رأس المال الأجنبي التنمية المُشوّهة التي أعقبت ما سبق.

إن تاريخ التنمية بالعنف الاستعماري في العالم العربي لم يكمل دورة كاملة فقط، بل أصبح أيضًا ينحدر بصورة حلزونية.

(*) على قاعدة تسليم المفتاح (المترجم).

ثانيًا: نظرة تاريخية إجمالية إلى الماضي

على الرغم من أن البراعم الأولى للتطور الرأسمالي كانت واضحة في حوض البحر المتوسط نحو عام 1500 ميلادية، إلا أن البزوغ البطيء للعلاقات الرأسمالية في العالم العربي اكتسب زخمًا نتيجة للاستعمار المباشر أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين. في أيام العثمانيين لم تكن قبضة الدولة على أراضيها الواسعة ولا مستوى التطور في العلاقات الاجتماعية الرأسمالية والتكنولوجيا والمعرفة الإنتاجية، يسمحان بتعبئة الموارد لاحتمال إدماجها اجتماعيًا في الإنتاج. وعلى الرغم من أن قرابة نصف مليون موظف كانوا يعملون في الولايات العثمانية في مختلف الوظائف الاجتماعية، إلا أن مستوى تطور الإمبراطورية ظل متخلفًا قياسًا على أوروبا[11]. وبينما كانت الدولة القومية الحديثة والإنتاج بنظام العمل المأجور يتقدمان في أوروبا، كان قليل من التجارب العربية يحاول فتح أبواب الثروة المحتملة عبر التطور الرأسمالي ـ كتجارب محمد علي في مصر والحزام الصناعي الجنوبي في الإمبراطورية العثمانية الرابط بين طرابلس وحلب والموصل وأخرى في المغرب العربي ـ وتم خنقها في المهد[12]. أدت صياغة الاستعمار للتطور الرأسمالي إلى التعزيز الانتقائي للعلاقات ما قبل الرأسمالية الاستبدادية في المستعمرات كتثبيت الاستغلال التجاري. كما شقت أنماط الهوية التي نماها الاستعمار النظام الاجتماعي القديم ونظمت عمليات العمل استبداديًا، وأصبحت الموارد المعزولة في متناول يد رأس المال.

عززت طبقات ملّاك الأراضي قبضتها على السلطة بالتحول التدريجي إلى إنتاج المحاصيل النقدية؛ مُتممةً النمط الجديد للتكامل مع أوروبا الاستعمارية، وفي ما يتعلق بالإدماج الاجتماعي للمناطق الريفية كانت أغلبية الفلاحين على وضعها القديم، تعمل في الأرض لإطعام نفسها وأسرها. وعلى النقيض من جيوب التصدير الكبيرة، أساسًا الجزائر الساحلية وفلسطين ـ كانت الأخيرة تصدّر نصف مليون صندوق من البرتقال إلى المملكة المتحدة أواخر القرن التاسع عشر ـ ظلت معظم الزراعة العربية عند مستوى الكفاف[13]. وارتفع حجم التجارة مع أوروبا، وربط رأس المال الاستعماري زراعة الكفاف في العالم العربي الشاسع بنمط إنتاجه بحكم خضوع هذا العالم لسلطته السياسية. ويُقال إن تاريخ الرأسمالية العربية بدأ بالتزايد الكبير لتوسع رأس المال الأوروبي، الذي ربط التشكيلات العربية بالاستعمار[14]، لكن درجة أعلى من التكامل من خلال حجم التجارة مع أوروبا، لا تعني بالضرورة نشأة الرأسمالية في العالم العربي، فرأس المال

(11) James L. Gelvin, *The Modern Middle East: A History* (New York: Oxford University Press, 2004), p. 80.

(12) عبد العزيز الدوري، **مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي**، ط 2 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012).

(13) Alexander Scholch, *History of Palestine 1856–1922*, edited by R. Owen (London: Athlone Press, 1982).

(14) Roger Owen, *Cotton and the Egyptian Economy, 1820-1914: A Study in Trade and Development* (New York: Oxford University Press, 1969).

علاقة اجتماعية تتسع بتوسع الإمبريالية، وتتراكم بمقدار هدر وإنتاج الموارد سويةً، بما في ذلك المورد البشري.

كانت الإمبراطورية العثمانية تمضي في مسار مزدوج للتطور نحو الرأسمالية: الأول بتطور قدراتها الخاصة؛ والثاني بعلاقاتها العشوائية برأس مال أوروبي[15]. صعد رأس المال كعلاقة اجتماعية في العالم العربي كما فعل في معظم أرجاء الكوكب، بمقتضيات تطور القوى الإنتاجية، لكن هيمنته على العمليات الاجتماعية بدأت وتعززت في ظل الاستعمار، وهذا الفارق محوري؛ لأنه يسلّط الضوء على المقولة الأوروبية التمركز، القائلة بأن الرأسمالية هي ظاهرة أوروبية خالصة مرتبطة بقيمها الليبرالية. وبإعادة تصميم الأشكال القديمة للتنظيم السياسي على صورة دول قومية ونمط الخدمات الإدارية المدنية؛ أصبحت العملية التاريخية التي كوّنت العالم العربي نتاجًا للاستعمار. صحيح أنه كانت توجد ثقافة المحاصيل النقدية وصناعات نسيجية واسعة ومئات من العمليات التجارية عبر البحار قبل الاستعمار الأوروبي، إلا أن العالم العربي افتقر إلى مكوِّنين أساسيين، وهما: السلطة السياسية المركزية والأسلحة المتقدمة، المُقترنين أصلاً بالتطور الرأسمالي، أي لا بد من رأسمالية عربية لهدم رأسمالية الغرب.

كانت التكنولوجيا الأوروبية متقدمة إلى درجة أن القصف الجوي المتكرر للقبائل العراقية المحتجة على أراضي الملكية الغائبة في عشرينيات القرن العشرين، لم يكن ممكنًا إلا في ظل الاحتلال البريطاني[16] الذي اغتنى أصلاً بهمجية احتلالاته السابقة. وعلى الرغم من أن إعادة هيكلة العلاقات الاجتماعية ما قبل الرأسمالية قد بدأت في ظل العثمانيين[17] وأن الزخم الممهد للتحول البرجوازي نشأ محليًا، فإن القوى الاستعمارية هي التي عجّلت بهذه التغيرات وبإعادة توجيهها، فلم تكن هناك تشكيلات عربية «ما قبل رأسمالية» ليستوعبها الأوروبيون، بل رأسمالية صناعية عربية نامية ببطء أخمدها الاستعمار الأوروبي ليفصّلها لاحقًا على مقاس صناعاته. عملت علاقة القوى الاستعمارية نفسها في الدول الوليدة كوسيط سلطة وطني، والحقيقة أن لدينا دولاً عربية صغيرة نوعًا وغير قابلة للحياة سوى كقواعد استيطانية لرأس المال العالمي؛ بما يعني أن الهيكل الصناعي العربي ـ بطبيعته الخاصة ـ لم يكن ليأخذ شكله الجغرافي الحالي الذي يتناقض مع منطق وجود رأسمال صناعي وطني؛ كونه يجزئ سوق الأخير الخاصة.

(15) Vladimir B. Lutsky, *Modern History of the Arab Countries* (Moscow: Progress Publishers, 1969).

(16) Mohammad A. Tarbush, *From the Role of the Military in Politics: A Case Study of Iraq to 1941* (London: Kegan Paul, 1982).

(17) الدوري، **مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي**.

نحن لا نرى المنطقة العربية كمنطقة ما قبل رأسمالية أكثر من كونها رأسمالية؛ لمجرد أن لديها مزارعي كفاف أكثر مما لديها عمال بأجر؛ فالعبودية في ظل الرأسمالية كانت قاسية كما لو لم تكن أكثر قسوة من الأنماط السابقة عليها، لكنها كانت رأسمالية، أما مسألة تحديد تاريخ ما إذا كان النمط رأسماليًا أم لا فلا تعتمد على الأرقام؛ فحجم جيش العمل الاحتياطي غير ذي شأن في تعريف الرأسمالية. عانى السودان معدل بطالة هائلاً لوقت طويل، في حين كانت الأعمدة المركزية للاقتصاد مملوكة للقطاع الخاص، لمؤسسات تشغّل موظفين بأجر، فهل جعلت هذه السمة السودان ما قبل رأسمالي؟

من المضلل إذًا أن نبني تصورًا من هذه الملاحظات الوضعية الثابتة ونفترض الوجود المشترك لنمطي إنتاج متمايزين أن السودان والدول العربية الأخرى كافة في متناول رأس المال بكل المعاني. إن رأس المال في نهاية المطاف علاقة اجتماعية تقوم على السيطرة؛ فهي كعلاقة هيمنت على العملية التاريخية العربية وأعادت سلب الإرادة وسلب السيادة لاستعباد الطبقة العاملة بأكثر أنواع الاستغلال بشاعةً، أي الاستغلال التجاري. وفي التنمية في ظل الاستعمار، كانت أوروبا الاستعمارية هي التي حددت معدّل الأيض (Metabolic Rate) أو معدل التمثيل الإنتاجي لاستخدام الموارد، وجاء الاحتلال بعد التسلل التدريجي؛ ومن ثم أصبحت ظروف اغتصاب فائض القيمة مُحددة كليًا تقريبًا بوتيرة رأس المال الأوروبي. ميّز الاستعمار الصريح بداية عملية «الارتباط بالهيمنة»، ووقع العبء الكامل للممارسات الاستعمارية الغربية على الفلاحين والطبقات العاملة العربية؛ فقد مثّل فائض الفلاحين، حتى مع عدم ارتباطهم بالإنتاج الرأسمالي حقًا، جيشًا من العمال المُحتفظ بهم لإبقاء الأجور الوطنية والدولية منخفضة، وتم ربط هؤلاء الناس برأس المال الاستعماري بالعنف؛ للسيطرة على المناطق المُفقرة.

يوضح الاقتباس التالي، الطويل نسبيًا، من لوتسكي وإلغوود (Elgwood) كما نقل عنه لوتسكي)، الذي يصف ممارسة العمل القسري، كيف كان العمال المصريون المُستعبَدون يسيرون أمام الجنود البريطانيين في الحرب العالمية الأولى؛ ليستنفد العدو ذخيرته على الفلاحين حاملي الفؤوس قبل أن يصل إلى الجنود البريطانيين. «كان المصريون يُجنَّدون في فرق العمالة مرتين أو ثلاثًا سنويًا، وفي كل مرة كان يُستدعى ما يصل إلى 135 ألف رجل، ورسميًا كان مُفترضًا بالتجنيد أن يكون طوعيًا [...]، حتى عام 1917 حيث أُلغي نظام التطوع، وبدأ مسؤولو التجنيد البريطانيون يعملون بصلاحيات مُطلقة.

كيف كانت تبدو فرق العمل هذه؟ ولماذا هرب كل السكان الذكور البالغين من القرى إلى الصحراء لمجرد رؤية مسؤولي التجنيد؟ ولماذا لم يسع آلاف الناس ممن يتضورون جوعًا لتحصيل الشرف المشكوك فيه بأن يصبحوا «متطوعين»؟ ولماذا مشّط الجنود والشرط الأرض بحثًا عن

هؤلاء «المتطوعين» الذين هربوا، وسلموهم إلى الثكنات تحت الحراسة؟ لأن الخدمة في فرق العمل هذه كانت أسوأ أنواع الأشغال الشاقة [...] كما أنهم في أغلب الأحيان كانوا أول من يتلقى هجوم العدو، وحين تقدم البريطانيون عبر صحراء سيناء إلى فلسطين، كانت فرق العمل المصرية تذهب في المقدمة، مُمهدةً الطريق بأجسادها وعملها [...] وإجمالاً عاش مليون فلاح وعامل مصري هذا الجحيم [...] ولم يستخدم البريطانيون فرق العمل المصرية فقط على جبهة السويس، فقد كان ممكنًا مشاهدة الفلاحين المصريين بفؤوسهم في غاليبولي وبلاد ما بين النهرين وفي اللورين البعيدة؛ فوفقًا لبيانات رسمية، أُرسل عام 1916 وحده أكثر من عشرة آلاف فلاح إلى فرنسا وأكثر من ثمانية آلاف إلى بلاد ما بين النهرين»[18].

لهذا ليس من الممكن أن يوجد نمط إنتاج مختلط، نصف رأسمالي و نصف ما قبل رأسمالي، ما دمنا نعرّف رأس المال كعلاقة اجتماعية (أي كصراع طبقي وتكوين تاريخي لا يتبع الاحتمالات الذاتية المُكونة بأشكال رسمية)، لا مجرد كومة من السلع أو مبلغ من المال.

عززت العلاقات الرأسمالية وضع العلاقات ما قبل الرأسمالية إلى حد أن التنظيم الاجتماعي الصارم للعمل كان ممكنًا في ظل الظروف السائدة، أي أن عملية العمل كانت الحقيقة التي يبني عليها رأس المال، بما في ذلك قدرته على تلفيق ذاته كالحل التاريخي، ولم تستطع الرأسمالية القومية النابتة في العالم العربي - التي فككتها الهجمات العسكرية الأوروبية - قبل اتصالها بأوروبا، أن تشق طريقها الخاص إلى التنمية. وحالما يظهر رأس المال في الصورة؛ تنشأ عمليات العمل الرأسمالي وما يرتبط بها من بطالة ونظام أجور، بما في ذلك استهلاك الإنسان كسلعة في عملية تأطير العمل لكي يواكب الرسملة، ويحوّل نظام الأجور العلاقات الاجتماعية ما قبل الرأسمالية، بما فيها مظهر وجوهر الشكل السياسي للتنظيم، خالقًا الدولة القومية. وعلى الرغم من ارتباط الدولة العربية الناشئة جوهريًا برأس المال، فهي لم تحقق في ظل الاستعمار حتى السمات الشكلية للاستقلال كمؤسسة - أي الفصل المعتدل بين المصالح السياسية والاقتصادية عبر النظام القانوني - كما حدث في مراحل نشوء الدول الاستعمارية. وعلى الرغم من أن مصر والعراق دول مُستقلة كما كان يُفترض منذ عام 1920، إلا أن أيًا من هاتين الدولتين لم تتخذ قرارًا رئيسيًا واحدًا من دون موافقة استعمارية. وفي حادثة مهينة من كومة من الوقائع تشير إلى تبعية تلك الدول، صفع السفير البريطاني في بغداد رئيس وزراء العراق (عام 1935) أكثر من مرة.

«بدا في سلوك السفير البريطاني (عام 1935)، في لقائه برئيس الوزراء حكمت سليمان، ليس التأثير البريطاني الهائل فقط في العراق، بل ضعف شخصية رئيس الوزراء العراقي أيضًا، كما كان السفير قد أبلغ وزارة الخارجية البريطانية كيف قال لحكمت سليمان بحدة أن سلوكياته كانت سيئة:

(18) Lutsky, *Modern History of the Arab Countries.*

[...] حين... آن أوان أن أقول له رأي الجميع في لندن بخصوص [رغبة الحكومة في شراء أسلحة من مصادر غير بريطانية]، كان الأمر صعبًا بعض الشيء، حيث جذبتُه بيد وضربته بالأخرى، ومع ذلك كانت الضربة قوية ؛ لأنني أخذته على حين غرة»[19] (منقول عن الأرشيف البريطاني). وفي التشكيلات المُستعمَرة، تختار القوى الاستعمارية معايير توزيع تضمن بها سحب القيمة من الطبقة العاملة المُدمجة بالنظام الإنتاجي، لكن الأكثر أهمية لها، هو كيفية تأثير التوزيع في جميع مفاصل الهيمنة الاجتماعية والسياسية، وقد تعززت الدولة العربية، التي نبتت اجتماعيًا في سياق استعماري لاتنموي، ومعها القوى المضادة لتطور السكان الأصليين، باكتشاف النفط والهيمنة عليه. إن نسب العمل المأجور إلى غير المأجور ليست جوهرية لتعريف التشكيلات العربية بالرأسمالية، فتقليص زراعة الكفاف وفك ارتباط الفلاحين بالريف تم بالإملاء الاستعماري، على الرغم من حقيقة أن الجيب الرأسمالي الناشئ لم يكن قادرًا على استيعاب نزوح واسع النطاق من الأرض، وطبعًا هذا في ظل توزيع الموارد المنوط بالربحية الذي يلزم بالضرورة وضع كثير من الموارد جانبًا أو حتى إلغائها.

الطريقة التي يعالج بها التفسير التقليدي فك ارتباط الموارد بما فيها بلترة العمل[*]، تفترض أن المجموعات (ومثلها الموارد) منخفضة التطور التقني والإنتاجية الحدية المنخفضة الموجودة مُسبقًا في التشكيلات الأقل تطورًا، تهاجر إلى المناطق ذات الإنتاجية والعائدات الأعلى، وتعرض هذه كمُسلّمات من دون أساس تاريخي، فلا يُقال سوى القليل عن حقيقة أنه بحلول منتصف القرن التاسع عشر، ازدهرت صناعات النسيج في كلٍ من شرق المتوسط ومصر، وكذلك الحرير والقطن على التوالي. وظّفت الصناعة في إطار مشروع محمد علي التطويري، نحو أربعين ألف عامل بأجر[20]؛ وبحلول أواخر القرن التاسع عشر، فرض الاستعمار الأوروبي شروطًا تجارية أضعفت الصناعة الوطنية؛ وهو ما أدى إلى المرحلة الأولى من التدهور الصناعي العربي.

كرّس القمع الاستعماري مسارًا جامدًا للتنمية غير المتوازنة في ظل الرأسمالية؛ بإعاقة التصنيع المحلي[21]. والأكثر أهمية أن الاستعمار حدد سعر صرف للعملة المحلية مقابل عملته يقلل من قيمة إنتاج البلد الذي يهيمن عليه، وخصوصًا إنتاج الريف. وبحلول أواخر سبعينيات القرن التاسع عشر، كانت الإمبراطورية العثمانية قد رهنت فعلاً عائدات الضرائب المصرية لبريطانيا؛ ففُرض استخلاص مليون جنيه استرليني من الفلاحين المصريين لخدمة الديون العثمانية

(19) Tarbush, *From the Role of the Military in Politics: A Case Study of Iraq to 1941.*

(*) جعله بروليتاريًا (المترجم).

(20) الدوري، مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي.

(21) المصدر نفسه.

للبنوك البريطانية[22]، وحُكم على المناطق الزراعية بالفقر لمصلحة جيوب صغيرة أكثر ثراءً قوامها الوسطاء والكومبرادور.

وبنظرة إلى الوراء، إلى هذه التجربة والتجارب المشابهة في العالم الثالث، صاغ أنور عبد الملك مفهومه عن فائض القيمة التاريخي، الذي يعني بناء ثروة المراكز الرأسمالية كنتيجة لتقويض العمليات الإنتاجية للتشكيلات المُستعمَرة[23]. ومع ذلك، فكل القيمة التي تكوّنت في المركز قياسًا على القيمة المنهوبة من العالم الثالث، لا تعني بالضرورة أن الطبقات العاملة المركزية قد اغتصبت الكثير من الطبقات العاملة الطرفية، فالقضية ليست قضية حصص، ومن يأخذ ماذا وكم، بل هي قضية عدم خلط الكم بالنوع في علاقة القيمة بوعي ثوري، ما إن يزدهر سيكشف عن الوحدة العضوية للطبقات العاملة لتستعيد السيطرة على ثروتها. مع تزايد البؤس والفقر الريفيين، عالجهما التيار الرسمي كظاهرة مطلقة في الفراغ، عازيًا إياهما إلى القصورات التكنولوجية للفلاحين أنفسهم، لا إلى تحويل القيمة من الريف إلى الاستعمار[24]، ولم يُقدم كثيرًا من التفسير لكيفية وُجود هذه الأوضاع المنخفضة التكنولوجيا (تم تحطيم إمكاناتها) أو لماذا يجب ان يكون هناك ترابط بين التشكيلات الأقل تطورًا والأكثر تطورًا.

بالانطلاق من تقدير السعر وحده، فإن إجمالي الأصول الرأسمالية في بعض الدول العربية لا يضاهي أحد الشوارع الفخمة في المدن المركزية، كما أنه في معظم الحملات الاستعمارية، قد تتجاوز التكلفة النقدية للحرب القيمةَ النقديةَ لمنافع استغلال الدول المُستعمَرة، لكنها لا تتجاوزها إذا أخذنا القيم غير النقدية أو غير المُسعَّرة؛ إذ لو حدث ذلك لانتهى وجود الإمبريالية كمجال اقتصادي ـ سياسي. ومع ذلك، فبفهم يربط الإمبريالية بعلاقة القيمة، أي حين تكون الإمبريالية صورة مُكبرة عن التناقض بين الخاص والاجتماعي في السلعة، إذ يؤدي توسّع السلعة نفسها كقيمة إلى فرض التوسّع في الاستعمار، يظهر الاستعمار ضروريًا لرأس المال المركزي. وفي ما يتعلق بسبب وجود ضرورات لفك ارتباط الموارد في المستعمرات أو اقتلاعها من الأرض أو مبادلة خدمات العمل بالأجور، يزعم التيار الرسمي أن الأفراد يختارون طوعًا المشاركة في العمل المأجور، بينما يقوم بتنحية الظروف الاستعمارية، التي خلقت البيئة الضرورية لفك ارتباط أي مورد بما في ذلك العمل، جانبًا.

من شأن رؤية أشمل لعملية فك الارتباط بالموارد، أن تبحث في أثر الهجوم الإمبريالي

---

(22) Lutsky, *Modern History of the Arab Countries*.

(23) Anouar Abdel-Malek, *Social Dialectics: Nation and Revolution* (New York: SUNY Press, 1981), vol. 2.

(24) John R. Harris and Michael P. Todaro, «Migration, Unemployment and Development: A Two Sector Analysis,» *American Economic Review*, no. 60 (1970).

المتواصل على مختلف المستويات الاجتماعية التي تتوسط فاعلية الطبقة العاملة في تخصيص الموارد، ليس في شكل نقدي، بل في التدفق المترابط لعلاقات وتحويلات القيمة، التي تفضح منطق الاستعمار. من ناحية القيمة، لا تزال أسباب إخضاع العالم الثالث بالقوة للمتطلبات الاجتماعية لرأس المال قائمة، وفي العالم العربي كما في أجزاء متعددة من العالم الثالث، أعاد الاستعماريون هيكلة الموارد لانتزاعها. لقد كانت المنافع التي قدمها رأس المال الأوروبي للطبقة العاملة في المركز متأخرة وهزيلة، لكنها كانت مدمرة تمامًا للعالم الثالث، الذي يقع العالم العربي في قاعه[25]. وبالنظر إلى المرحلة التاريخية التي لا يمكن تكرارها بمنظور الزمن الاجتماعي، أي بمقارنة التطور الرأسمالي التاريخي بواقعه الحقيقي الحالي، ربما يمكننا القول إنه ليس هناك أي شيء تقدمي في رأس المال حاليًا؛ فقط القصور الذاتي للتبادل اللامتكافئ الممتد منذ أيام الاستعمار، هو ما لا يزال يمنح القوى الاستعمارية سلطة إملاء شروط التبادل، وهنا أستخدم مفهوم «التبادل اللامتكافئ» لأعني به مجمل تفاعلات وعلاقات القيمة، وليس المفهوم الضيق لتدهور شروط التجارة المأثور عن نظرية التبعية.

بعد مشروع تنمية ما بعد الاستعمار، تعرضّت الرأسمالية العربية لأزمة حادة منذ عام 1980، فتباطأ معدل النمو في القدرة الإنتاجية المُولدة داخليًا، وبدلاً من التحول الاجتماعي وتوسط المؤسسات لمتطلبات التنمية المحلية مع سياقاتها العالمية ـ بما في ذلك تبادل المعرفة والتجارة اللتان قد تحفزان الإنتاج المحلي ـ استغل الجناح العسكري لرأس المال العالمي الفرصة التي أتاحها التراجع الاجتماعي والبطالة، وقام بتذليل وتحطيم الكيانات الاجتماعية العربية، وهذه حال معظم الطبقات العاملة عالميًا. وفي تشكيلات جُرّدت من الموارد، ازداد الانشقاق بين الوجود الاجتماعي والوعي الاجتماعي، وبين طبيعة الظروف المعيشية والأفكار الثورية التي تشرك الناس في مشروع التنمية، وأُعيد اختراع أشكال من الماضي ما قبل الرأسمالي، فعليًا من تاريخ غير حقيقي، بدعم الأرصدة النفطية؛ للتعمية على ظروف المعيشة، وعاد العمال العرب المغتربون من الخليج إلى الاقتصادات المحمية لسورية ومصر أوائل ثمانينيات القرن العشرين، بين أيديهم دولارات عالية القوة الشرائية وفي قلوبهم قيم سلفية مُذيلة إمبرياليًا معادية للاشتراكية، ثم قاتلوا لتحرير أفغانستان من السوفيات تحت رعاية أمريكا، فأي حرية هذه التي تُنال في كنف الإمبريالية؟

وبين الهزائم في الحروب ونشر طرائق دينية غير عقلانية لإدراك الواقع، غرقت الحالة العامة للوعي في بعض الجوانب إلى التزام نمط فصامي (Schizophrenic) من الإدراك، لا يختلف من الناحية النظرية عن الرمزية الاقتصادية النيوكلاسيكية، تلك التي لا تمتّ إلى الواقع بصلة. وقد

(25) Paul Baran, «On the Political Economy of Backwardness,» *Manchester School of Economy and Social Studies*, vol. 20, no. 1 (1952).

تراجع التضامن الطبقي العمالي في التشكيلات المُحاصرة بالحرب؛ بسبب تدمير الموارد وغياب الإصلاحات التقدمية وزوال المساحات العامة التي تتيح الإدماج الاجتماعي. وبدلاً من أن تكون الأيديولوجيا نظامًا يصف العلاقات الحقيقية التي تحكم وجود الأفراد، تصبح رواية مُتخيلة يتوهمها هؤلاء الأفراد للعلاقات الحقيقية التي يعيشونها، وتعزَّز هذه النسخة من الأيديولوجيا الأبدية وغير الواعية ـ باستخدام مفهوم ألتوسير مرةً أخرى ـ الوجود المجرد والخاص، وتبتعد من إدراك الواقع الاجتماعي، وبصفة عامة يرتبط الوجود الاجتماعي بأيديولوجيا اجتماعية، وقد تراجعت الأخيرة. في هذا المنعطف، فإن أيديولوجيا تموضع الكيانات البشرية في وجود خاص غير مُحدد اجتماعيًا، وتحمّل مسؤولية تدهور الحال للوجود الفردي المُتخيل، هي ما تقود الخطاب الانبطاحي أكثر من أي وقت مضى في التاريخ الحديث. كما تسير الإصلاحات مع الثورات جنبًا إلى جنب، تسير الإصلاحات المضادة ـ الناجمة عن خسارة الحروب الحقيقية والأيديولوجية ـ مع الثورات المضادة، وتُمنح الهياكل التقليدية المبعوثة ـ المُمولة والمنقولة انتقائيًا ـ هويةً سياسية جديدة، يتم من خلالها تحديد نصيبها من الناتج الاجتماعي، وسيكون العمل المُقسم بخطوط الهويات الدينية والعرقية أكثر اغترابًا عن الأشياء اللازمة لإبقائه حيًا.

وفي نظام ينسقه رأس المال، لا يمكن لطبقة اجتماعية بوصفها عملية تحقيق لذاتها، أن تبدأ بالتغلب على انقساماتها الداخلية، إلا إذا قلبت هيكل السلطة لمصلحة هيمنتها هي وحلفائها من الطبقات الأخرى، أي الفلاحين أساسًا في معظم العالم النامي؛ فببساطة: يتطلب نضال الطبقة العاملة وحدة للطبقة وغلبة للطبقة على الهوية، وهو ما يمثل مهمة شاقة في هذا العصر؛ حيث يتيح بطء معدل تحويل مجمع العمالة الاحتياطية إلى عمالة نشطة بأجر ـ سعيًا لرفع الإنتاجية ـ مساحة واسعة للبترودولار لتطوير نظام محسوبية، وفي أوقات أزمات فائض الإنتاج، تكون فكرة تشغيل أغلبية العمالة بوظائف عالية الإنتاجية، ببساطة، فكرة غير منطقية كليًا، حيث إن الإنتاجية الفردية المُقيّمة بالدولار وهمية إلى حد تحكّم مصدِّري الدولار بوسائل الإنتاج، فالإنتاجية الحقيقية هي الكلية الاجتماعية التي تنتج في مخاض عملية العمل. وفي ظل الفجوة بين البطالة الدائمة ومعايير الكفاءة الوهمية، يستخدم نظام المحسوبية الأيديولوجيا ويعزز تقاليد انتقائية؛ بهدف تبرير كثرة الموارد البشرية الخاملة؛ وهكذا فالنسبة العالية لطلبة الشريعة إلى إجمالي الطلبة في السعودية، ليست سياسة غبية تهدر العمل بعيدًا من إنتاج السلع الحقيقية، فالغرض الكلي من كثرة خريجي الشريعة هو إعالة عمل وهمي وزائف، حين لا توجد فرص للعمل المنتج. وبالاعتماد على الإسلام السياسي ـ نتذكر هنا عمل فيلهلم رايش (Wilhelm Reich) المبكر الذي يحلل ـ ضمن أمور أخرى ـ دور كل من الأسطورة الوطنية المُتضخمة والخفض الأبوي الجديد (Neo-patriarchal) لمكانة النساء إلى كونها ماكينات صنع أطفال، في تبرير القمع النازي والضبط الاجتماعي القاسي. تهدف سياسة الشريعة الحداثية المُربّاة إمبرياليًا إلى وضع مدونة قوانين وسلوك صارمة ومتشددة

جدًا، إلى درجة أن حتى التفكير خارجها ـ دعك من الفعل ـ يعد رجسًا من عمل الشيطان؛ لأن الشريعة ـ التي تمثل عمليًا قمعًا لعملية العمل ـ إرادة إلهية، وهذا التشدد في الشريعة بالمناسبة لا ينطبق إلا على الشريعة التي ترعرعت على أيدي الإمبريالية المعاصرة. في الواقع، اختلف كثير من مدارس الشريعة التي مارست الفقه الإسلامي سابقًا ـ وخصوصًا خلال الحقبة العباسية ـ أكثر فأكثر فيما بينها وفقًا لمتطلبات الظروف التاريخية لكل عصر، لكن حيث تبرر الأيديولوجيا السعوديةُ الممولةُ حديثًا كلَّ بؤس بالإرادة الإلهية و«الرحمة» الإلهية؛ فإنها تمارس التخدير، وحتى الفصل الفصامي بين الخبرة والتفسير الواعي القهري لتلك الخبرة[26]، فتفرض الأوهامُ المبنية على التاريخ المُزيف للإسلام أنماطًا من الوعي تعزو الكوارث الاقتصادية والاجتماعية ذات الأسباب السياسية، إلى العقاب الإلهي. وكما ذكرنا سابقًا فصَلت سياسات الهوية المُعاد اختراعها نمطًا اجتماعيًا للوجود ـ خبرة الطبقة العاملة ـ عن ضرورة النضال المُوحد ضد هشاشة الظروف الاقتصادية الناتجة من السوق الذي أحدثته الرأسمالية. وفي «عصور ما قبل الرأسمالية، يكون الوعي الطبقي غير قادر على تحقيق الوضوح الكامل والتأثير في مسار التاريخ بوعي، ربما لأن المصالح الطبقية في المجتمعات ما قبل الرأسمالية لا تحقق أبدًا التبلور (الاقتصادي) الكامل؛ ومن ثم هيكلة المجتمع في طبقات وأوضاع، بما يعني أن العناصر الاقتصادية متصلة بصورة وثيقة بالعوامل السياسية والدينية؛ وبالتالي جميع مظاهر هشاشة وجود الطبقة العاملة في كل المجتمعات»[27]. والاقتصادي بالمعنى الذي يستخدمه لوكاش هو تلك العلاقة ذات العمق الاجتماعي التي تتبلور كونيًا بحسب تجلّياتها الأرقى، أي أنها حالة عامة وجودية في ظل الرأسمالية. ومع ذلك، ترى مدرسة فرانكفورت أن انفصال حالة الوعي عن حالة الوجود أكثر حدة في التشكيلات الغربية، المُستبطنة لروح شعبية من التمييز العنصري وغزو التشكيلات النامية، وربما يمكن الوصول إلى تفسير مقبول لعمومية هذه الظاهرة من مصادر أدبية، إذ لاحظ غوته أن الثقافات تميل إلى التحلل كلما مالت إلى الذاتية الخالصة، بينما تحاول المراحل التقدمية كافة أن تفهم العالم كما هو[28].

علاوةً على ذلك، تدفع الانهزامية المصاحبة للسحق العسكري للطبقة العاملة العربية إلى قبول الاستبداد؛ إذ يُعدّ افتراض لا جدوى النضال ضد التفوق العسكري الأمريكي ـ الإسرائيلي المشترك خيارًا جماهيريًا «براغماتيًا». والواقع أن النتيجة الرئيسية لهذه البراغماتية هي استثمار السلطة الإمبريالية لها، كما في استخدامها لاستهلاك الإنسان بخفض عمره تدريجًا وبالوفيات

(26) Wilhelm Reich, *Sex-Pol: Essays, 1929–1934* (New York; London: Verso, 2013).

(27) György Lukacs, *History and Class Consciousness* [1920] (London: Merlin Press, 1967), p. 55.

(28) Johann Eckermann, «Conversations of Goethe, 1826,» in: John Oxenford, trans., *Conversations of Goethe with Eckermann and Soret*, Cambridge Library Collection - Philosophy (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2011), pp. 279-310 (doi:10.1017/CBO9781139149853.009).

بسبب الحروب، أي عمومًا استهلاك العمل المُجرد أو القيمة المطلقة من أفريقيا والعالم العربي، كمُدخلات في مصانع رأس المال في أماكن أخرى. ولأن خضوع العالم العربي يمثل شرط سيادة بالنسبة إلى رأس المال بقيادة أمريكا تستخدمه الأخيرة لإضعاف القوى الإمبريالية الأخرى؛ فإن المنطق السياسي المُفسِر للشريط الجغرافي الضيق المُسمى بذاك الاسم(*) يخرج عن التفسيرات الاقتصادية؛ وهكذا فالإمبريالية في العالم العربي يمكن تفسيرها بالسياسة من دون اقتصاد، على الرغم من أن الأولى هي المولّد الاستباقي للثانية على الصعيد الدولي. إن القناعات ذات الطابع التجاري المركنتيلي، مثل أن الهدف النهائي لرأس المال بقيادة أمريكا هو امتلاك كل آبار النفط بصك ملكية أو بالتجارة مع العالم الأفقر، تتجاهل حقيقة أن رأس المال معني في المقام الأول بالهيمنة والضبط أولاً، وأن النفط ربما يكون صفقة مربحة وربما لا يكون، فحين تتحقق الهيمنة؛ تكون الإمبريالية مالكةً للموارد على أي حال، فهل يكون صك الملكية عندها ضروريًا أم نافلاً لا لزوم له؟ كذلك، لماذا هي تتاجر مع أكثر من ثلاثمئة مليون شخص يعملون ليكسبوا هذه الأجور الضئيلة، بينما قد يكون الهدف هو أن الوحشية بحق الطبقات العاملة العربية وإضعافها، تضغط على الاقتصادات الأكبر والأغنى لتخضع ماليًا لشروط رأس المال بقيادة أمريكا؟ أوليس هذا التصرّف متسقًا مع تاريخ الرأسمالية، حيث يُستهلك الجسد في الربح؟ وعلى أبسط المستويات، تظل القضية هي نهم رأس المال الذي لا يشبع للموارد الرخيصة ولتوجيه دورة رأس المال (وهذا مقيد نظريًا بتوسع القيمة)، أما على المستويات الأعلى والأعقد في ظل الأمْوَلة، فتمثل التشكيلات العربية بيادق أساسية في عملية الاستحواذ على الريع المالي والتنافس الإمبريالي، ومن هذا الطريق الملتوي للسلطة والمال، تبدأ دورات المال التي تحوزها الإمبراطورية الأمريكية في الظهور على السطح.

ثالثًا: الاقتلاع في ظل النيوليبرالية

كما هي الحال في ظل الاستعمار، اكتسبت عملية اقتلاع الموارد زخمًا في ظل النيوليبرالية، ويتحمل الفلاحون خصوصًا العبء الأكبر؛ لكونهم يُفصلون أكثر فأكثر عن وسائل وسبل كسب عيشهم السابقة؛ حيث إن هدف الرأسمالية النهائي هو تدمير أنماط الإنتاج وعلاقات الإنتاج السابقة في جميع أنحاء العالم؛ لإحلال نمطها الإنتاجي وعلاقاتها الإنتاجية محلهما[29]. ومع ذلك فهي ليست بدائل فورية ولا كاملة، ويضيف راي: «لا تستطيع الرأسمالية أن تلغي فورًا وكليًا

(*) إسرائيل (المترجم).

(29) Pierre P. Rey, *Les Alliances de classes* (Paris: Maspero, 1978).

الأنماط السابقة من الإنتاج، ولا علاقات الإنتاج التي تميز هذه الأنماط الإنتاجية خصوصًا، بل على العكس، يتحتم عليها لحقبة كاملة أن تعزز علاقات الاستغلال هذه؛ حيث إن هذا التطور وحده ما يسمح بتزويدها بالسلع القادمة من هذه الأنماط الإنتاجية، كذا بالبشر المنتمين إليها؛ ليكونوا مُجبرين على بيع قوة عملهم للرأسمالية ليبقوا في قيد الحياة»[30]. ومع ذلك، فتمشّيًا مع نقد راي للمراحل الهيكلية، شهد العالم العربي أزمة انتقال للرأسمالية وأصبح لاحقًا مُقيدًا بعملية تنمية مأزومة باستمرار[*]، ولم تكن هناك بدائل، بل عملية إدماج لتشكيلات عربية محدودة التطور الصناعي بمستعمرين أكثر تقدمًا صناعيًا. تعززت التصدعات الاجتماعية في التشكيلات العربية في كل مرحلة؛ بسبب الأطر السياسية والدستورية التي صُممت في سياق الحروب الوطنية والطبقية التي شنتها القوى الاستعمارية، وفي حقبة ما بعد الاستقلال، كان بناء الاقتصادات الوطنية العربية شاقًا في البداية، ثم مُزعزعًا حين أصبح الدخل أكثر اعتمادًا على النفط والعائدات أو الريوع الجيوسياسية. وقد عكست المؤسسات الاجتماعية التي اجتمعت حول رأس المال العربي، عجزه عن الإدماج الاجتماعي الكامل للعمل. أعني بالإدماج الاجتماعي هنا: تحويل المزارع الخاص إلى عامل اجتماعي بطرده من الأرض الزراعية، وأعني بالإدماج الاجتماعي الكامل: خلق عمل مأجور يُستخدم بنشاط في الصناعة الإنتاجية، لا عمل ينتظر فقط التوظيف ويكافح في الوقت نفسه لأجل الحد الأدنى من الكفاف في القطاع غير الرسمي، أي طرد الفلاحين من أراضيهم الخاصة أو إدماجهم اجتماعيًا من دون إعادة تشغيلهم لاحقًا.

وفي ذروة المرحلة النيوليبرالية، تغذت التناقضات بين القطاعات المختلفة من العمل بتدهور حصة العمل في القيمة وتزايد انقسام العمل (الناتج من استيراد التكنولوجيا الأعلى) وطريقة التنظيم الموروثة عن نمط الاستبداد الإقطاعي. تحقق العمل الضروري اجتماعيًا وكذلك العمل المجرد، أي القيم المُضافة كافة، في ظروف هيمن عليها التجار المحليون والإمبرياليون؛ وقد يكون الدمار الشديد الذي حاق بالاقتصاد، بجعله مجرد نطاق لإدارة التجار رؤوس أموالهم النقدية، يشكل أحيانًا هدف الإمبريالية بقيادة أمريكا، حيث في العالم العربي أصبح العمل الضروري اجتماعيًا ـ بسبب احتلال الإمبريالية لمقعد القيادة في السلطة ـ لا يرتبط بضرورات مجتمعه الخاص، بقدر ما يرتبط بمصالح الإمبريالية. لم يتم التعويض من استنزاف القيمة من المناطق الزراعية الطرفية في العالم العربي من خلال التبادل مع الجيوب الأكثر تقدمًا، فهلك الريف ـ حيث تعيش الأغلبية ـ ببطء. وعلى الرغم من أن المناطق الأقل تطورًا في العالم العربي لا تزال خاضعة سياسيًا لسلطة الحكومات المركزية، فإن الجمع بين التبخيس المتعمد بين قيم الريفيين والمنتجات الزراعية

(30) المصدر نفسه.

(*) كان العالم العربي رأسماليًا منذ بداية الرأسمالية. الرأسمالية أكثر عنفًا وقباحة في الغرب المتقدم لأنها تفرض التخلف على المحيط. ليس هناك رأسمالية جيدة، وعندما أقول هنا بأزمة الانتقال إلى الرأسمالية، أما أناقش رأي Rey فقط.

والتوزيع غير المتكافئ وضعف التمثيل السياسي الريفي، قد عزز تهميشها. وفي إطار التطور الرأسمالي المُشوّه، يثبت تدفق اليد العاملة من الريف زيف المقولة النيوكلاسيكية التي تفترض أن أجور العمالة الماهرة تسدد القيمة المُعطاة أو المنتجة وطنيًا. ومع تزايد خضوع الدولة لرأس المال بقيادة أمريكا في ظل النيوليبرالية؛ بلغت أزمة المناطق الريفية أبعادًا مأسوية، فتراوح تقديرات الفقر الريفي بين مرتين وثلاث مرات معدلات الفقر في المناطق الحضرية[31]، كما انخفضت نسبة سكان الريف من إجمالي السكان بين عامي 1980 و2010، بقدر كبير من 60 بالمئة إلى 40 بالمئة منهم، وبالأرقام المطلقة، انتقل نحو 70 مليون شخص من الريف إلى المراكز الحضرية داخل أوطانهم[32]. لا يأخذ هذا التقدير في الحسبان الأعداد الضخمة التي هاجرت إلى الريف حول القاهرة التي لا تزال تُعدّ من سكان الريف، ولإبراز الصورة يعادل هذا التقدير المحافظ إجمالي المهاجرين من الريف إلى المدينة منذ بداية القرن العشرين حتى عام 1980. بعبارة أخرى، تنافس النيوليبرالية الاستعمار القديم في مدى سرعة ووحشية تفكيك العمل والموارد العربية.

إضافة إلى الحرب كعملية اجتماعية والطبقة الحاكمة التي تجمع بين الهيمنة السياسية والاقتصادية دونما مراعاة لأي مصالح متضاربة، دخل العالم العربي بدءًا من أوائل ثمانينيات القرن العشرين في معاهدات تجارية غير متكافئة مع باقي العالم (تقريبًا كل الدول العربية أعضاء في منظمة التجارة العالمية)، إذ تخفي هذه المعاهدات المُفترض أنها حرة الأبعادَ الهيكلية للخضوع للإمبريالية، فكلمة الأسواق «الحرة» نفسها تمثل صورةً خبيثةً من الاستعباد ينتظر الطرف الأضعف. أدى تدفق الغذاء الرخيص المُستورد إلى إفقار الفلاحين، مع تراجع أيديولوجيات المقاومة الاجتماعية؛ فبدلًا من أيديولوجيا اجتماعية تتناسب مع ظروفهم الاجتماعية، فسّرت مساجد الريف المُمولة وهابيًا والتشيع الإيراني أسباب الظروف الاجتماعية بأسباب دينية أو إلهية وضعية. وباقتلاع هؤلاء من أرضهم تم إدماجهم اجتماعيًا، لكن مع حرمانهم الوسائل الاجتماعية والأيديولوجية والتنظيمية التي يطورون بها إطارًا ينتزع لهم مستوى معيشة لائقًا وظروفًا اجتماعية أكثر عدالة، بل إن زوايا الريف البائسة بعد الانتفاضات، أصبحت أكثر فقرًا هي وأماكن انتشار بعض الحركات الإسلامية السلفية[33].

وبينما كان يجري هذا النزوح، كان إنتاج الغذاء الأساسي ينخفض بينما ترتفع واردات الغذاء، والعالم العربي منطقة يترك فيها سعر الغذاء أثرًا فوريًا في مستويات معيشة الشغّيلة، فباستثناء

---

(31) Food and Agriculture Organization [FAO] (2007).

(32) هذه تقديرات متحفظة جدًا تعتمد على معاملات النمو السكاني ومعدلات الهجرة من الريف إلى الحضر، وهي لا تشمل الهجرة إلى خارج العالم العربي، ومن شأن تقدير متوسط أن ينتهي إلى رقم يدور حول المئة مليون. انظر:
United Nations, *The Demographic Profile of Arab Countries' Ageing Rural Population* (New York: United Nations, 2008).

(33) «Egypt's Poverty Rate Rises to 26 Per Cent in 2012/13: CAPMAS,» *Ahram Online*, 28/11/2013, <http://english.ahram.org.eg/News/87776.aspx> (viewed 29 November 2013).

سورية (فقط حتى قبل انتفاضة 2011) والمغرب، أكثر من نصف سلة الأغذية المُستهلكة مُستورد؛ وبالتالي يمكن للارتفاع في أسعار الغذاء أن يخفض الدخل بنفس نسبة إنفاق العملة الوطنية على الغذاء المُسعر بالدولار، وكما أشرنا في الفصل الأول، يستهلك الإنفاق على الغذاء نصف دخول نصف السكان. أما البلدان التي لا تعاني مشكلات في ميزان المدفوعات (بلدان مجلس التعاون الخليجي)، لا يمثل استيراد الغذاء مشكلة كبيرة لها؛ حيث تستطيع سداد فاتورة الاستيراد. ومع ذلك، تحمّلت الاقتصادات الأفقر، وخصوصًا اليمن، مع تراجع الإنتاج الزراعي، ديونًا إضافية لتغطية واردات الأغذية الأساسية. وكما هي الحال في كل مكان، قوّضت اتفاقات «التجارة الحرة» الإنتاج الزراعي المحلي والأمن الغذائي والأمن القومي مجتمعة. إجمالاً، انخفض متوسط نصيب الفرد من الاستهلاك الغذائي في العالم العربي قليلاً خلال العقد الماضي[34]، ومع الصراعات التي أصابت دولاً أخرى بعد الربيع العربي، أصبح النقص في الغذاء وانتشار سوء التغذية أوضح؛ ففي عام 2012، كان نصف مليون طفل يمني على حافة الخلل البدني والعقلي بسبب سوء التغذية[35]؛ فمشاكل نقص السعرات الحرارية والجوع انتشرت أكثر فأكثر في صفوف الطبقات العاملة في الدول الأفقر والمُتضررة بالنزاعات. وبالطبع تدنّى كذلك متوسط العمر بالنسبة إلى الحد المُقرر تاريخيًا بما يعني إعادة ترتيب قوة العمل لزيادة القيمة المُضافة.

أضعفت الأنظمة العربية وصانعو سياسات البنك الدولي عمدًا، الزراعة الوطنية والاستقلال الغذائي الراسخ منذ القدم في القطاعات الريفية، بفتح الأبواب للتجارة من دون قيد أو شرط؛ واضعين سياسات تعمّق التفاوت في الاستثمار في الزراعة وتخفضه. ومرد هذه السياسات هو استهداف فكرة الأمن القومي أولاً، وحث علاقات البطش الاجتماعية لإقرانها بقانون القيمة وإعاة تأهيل معدل الربح. في المتوسط، بلغ التشغيل في الزراعة أوائل عام 2000 نصف حصته عام 1970، كما انخفضت مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي - التي كانت منخفضة أصلاً - بمقدار الثلث[36]، كما تزايد الاعتماد على الواردات الغذائية في جميع أنحاء العالم العربي[37]. أدت اتفاقات التجارة الزراعية «الحرة» المُطبقة منذ أوائل ثمانينيات القرن العشرين، إلى تكثيف عملية الهجرة من الريف إلى الحضر، وبدلاً من تحويل الموارد من الزراعة «غير التنافسية» كما يُدعى، إلى مجالات الميزة النسبية كما تقضي التعويذة النيوليبرالية، زادت البطالة في المناطق الحضرية.

---

(34) Food and Agriculture Organization [FAO], *CountrySTAT* (various years), <http://www.fao.org/economic/ess/countrystat/en>.

(35) «UNICEF Warns on High Rates of Malnutrition among Children in Yemen,» UN News Centre, (25 January 2012), <http://www.un.org/apps/news/story.asp?NewsID=41037&Cr=yemen&Cr1=> (viewed 13 June 2012).

(36) «Unlocking the Employment Potential in the Middle East and North Africa: Toward a New Social Contract,» *MENA Development Report* (Washington, DC: World Bank, 2004).

(37) Food and Agriculture Organization [FAO], *CountrySTAT* (various years).

لا تضاهي قاعدة الزراعة الوطنية الزراعةَ العاليةَ الحماية والزراعةَ المدعومةَ في المراكز الرأسمالية، ويمثل حرمان الناس الاستقلالَ النابعَ من الاكتفاء الذاتي في الإنتاج الغذائي، ضرورةً لخفض الأجور ولتصفية أي قاعدة اجتماعية محتملة لمقاومة العمل. بهذا المعنى أصبحت البلترة جزءًا لا يتجزأ من الإدماج الاجتماعي في ظل الرأسمالية أو تدمير أشكال الملكية الخاصة الصغيرة؛ الأمر الذي يمثل ضرورةً للتراكم المدفوع بالربح، وكما ذكرت سابقًا، هذه البلترة تشبه في تجلّياتها عملية التراكم البدائي، لكن في مضمونها المعاصر في ظل الإمبريالية، هي ذات مضمون استغلالي أكثر شراهة، ألا وهو الاستغلال التجاري الذي أُسس في الماضي على عملية العبودية الرأسمالية.

تعليق ختامي

قامت الانتفاضات العربية في عصر أزمة النظرية الإنسانية ونسلها الأيديولوجي، الاشتراكية. وهذا لا يشبه على الإطلاق الوضع الذي واجهه لينين بالاستيلاء على سلطة الدولة، حين واجه مسألة الاستيلاء على سلطة الدولة في روسيا شبه المتطورة؛ ففي ذلك الوقت كانت القوة الأيديولوجية للديمقراطية الاجتماعية تجتاح الكوكب، فكان خلف دعوى لينين (1917) بأن الخيار الوحيد هو الاستيلاء على السلطة، حركة أممية قدمت دعمًا كبيرًا. لكن بدءًا من ثمانينيات القرن العشرين، بدأت سياسات الاحتواء المتنوعة تظهر بعض النتائج في بولندا، واجتاحت النيوليبرالية الكوكب، بينما كانت مثل الديمقراطية الاجتماعية في تراجع. وبحلول التسعينيات استكمل رونالد ريغان ما بدأه أدولف هتلر وحطم مع سقوط الاتحاد السوفياتي ما تبقى من يوتوبيا المساواة وبشّر بعصر الرأسمالية المنتصرة، فهيمنت أيديولوجيا النيوليبرالية التي تغنّت مارغريت تاتشر باستمرار بأنها «لا بديل لها»، على الخطاب السياسي والسياسة العامة السائدة.

وكما في كل مكان آخر، زاد تفاوت الدخل في العالم العربي بمعدل جرّد النمو الاقتصادي من منافعه المُفترضة للطبقة العاملة، وصعد نجم رأس المال كعلاقة اجتماعية، كما عزز الأعراض الطفيلية للقطاع الخاص في المجال العام. لا يوجد أي آفاق للأمل بمستقبل مشرق بعد مدة طويلة من العذاب الاجتماعي، فكل إجراء/إصلاح معادٍ للمجتمع يُعتمد حاليًا يؤثر في المستقبل، وكلما ازدادت تلك الإجراءات/الإصلاحات مالت الإصلاحات في المراكز الرأسمالية إلى صيغة رشوة الطبقات العاملة المركزية وتراجعت إمكانات الثورات الاجتماعية. هناك حالتان تميّزان دول الانتفاضات العربية: الأولى هي تفكك الدولة وتحولها إلى إقليم مُبتلى بالعنف، وهذا هو حال اليمن وسورية وليبيا، والثانية التي تضم مصر وتونس، هي صعود الإسلاميين إلى السلطة، ويبدو أن الإسلام الأيديولوجي ـ على الرغم من تزايد سوء الأوضاع الاجتماعية بعد الانتفاضات ـ قد خفض الحد المعيشي الأدنى الذي يمكن عنده أن يتمرّد الناس على أوضاعهم بما يؤدي إلى الثورة من ناحية، وزاد الطبقة الحاكمة قوةً من ناحية أخرى.

وحين نضيف لبنان وفلسطين والعراق والسودان إلى هذه الصورة؛ فإننا نواجه كارثة اجتماعية هائلة؛ ففي العالم العربي، حيث يشهد البعض نموًا اقتصاديًا يخلو من المنفعة الاجتماعية ولا يرى البعض الآخر أي نمو، تكون الحصيلة النهائية أنه ليس هناك تنمية. وكما تصوّرت ذلك سابقًا، فإن غياب التنمية حتمي بالنسبة إلى أزمة فائض الإنتاج الدولية وتكامل المنطقة العربية مع العالم من خلال قنوات الحرب والنفط. لقد أدت الانتفاضات العربية حتى الآن إلى إضعاف الدولة أو إلى إعادة هيمنة الأيديولوجيا البرجوازية القديمة؛ ويعود هذا بصورة ثانوية إلى أن الأيديولوجيا البرجوازية أقدم أصولاً كثيرًا من الأشكال المختلفة من الاشتراكية، أو لأنها أكثر تطورًا واكتمالاً، كما ذكر لينين عام 1902. لكن ذلك يعود أساسًا إلى أن الإمبريالية بقيادة أمريكا دعمت ونظّمت ونشرت الدعاية التي تعزز البديل الإسلامي/السلفي كبديل وحيد للتغيير الاجتماعي، إضافة إلى أن هذا التراجع في الأيديولوجيا الاشتراكية جعل الأمر أكثر سهولة أمام تجسيد فانتازيا غير حقيقية عن التاريخ الإسلامي للخطاب الاجتماعي الحالي. نحن لسنا في صدد تقييم ثيولوجي أو ثقافي لهذه الظاهرة، لكن الواضح أن أي تصوّر لسياسات الإسلام السياسي، يجده يركّب العلاقات الاجتماعية والاقتصادية لإعطاء الزخم للتراكم الإمبريالي، وكما ذكرت سابقًا، فالمؤشر الوضعي هو تدنّي القيمة الفردية أو حصة الأجور في الكعكة الوطنية. وحيثما يسيطر المذهب السلفي، يصيب انفصامه الروحي المجتمع، متعاليًا بالوعي عن الإدراك الملموس للعمليات الاجتماعية إلى اغتراب نابع من الصنمية النقدية للمجتمع الحديث، لكن أكثر فأكثر في سياق إسلامي بمعناه الأمريكي الحداثي، الذي يدفع إلى مزيد من الظلامية. ولتسليط مزيد من الضوء على هذا، يقدم الإسلام السياسي تعاليم قروسطية للعمال العرب اليوم، تجعلهم كالإنسان ذي البعد الواحد (One-dimensional Man) عند هربرت ماركيز، الذي يهرب من كدح الحياة اليومية بأدوات حديثة تفصله عن نفسه وعن الآخرين[38]. فالإسلام السياسي بنسخه الوهابية ، يخدّر الوعي الثوري، ذلك الوعي الذي ينبثق في مجتمعات تشهد التسليع بفعل قوى الاختراق الإمبريالي، فلا يتوقف الأمر على الفصل الأبوي الجديد بين الجنسين، بل إن كل إجراء اجتماعي ينشره الإسلام السياسي يعزز حكم رأس المال، إلا أن حالة الاستلاب هذه تبقى أقل ترسخًا من الاستلاب السلعوي المسيطر في الغرب، الذي استشرى في ثقافة الإمبريالية منذ أجيال. فالإسلام السياسي الأصولي كما يتجلّى في تنظيم القاعدة، هو كما يعرّفه تشوسودوفسكي[39] بحق: أداة للاستخبارات الأمريكية؛ لأنه يعمل

(38) إن الاستلاب الديني يظل أقل رسوخًا من الاستلاب الصناعي المتقدم؛ لأنه يرتكز على يوتوبيا لا تتحقق وتعيد إلى الأذهان أو للوعي الاجتماعي نوعًا من الانقطاع المعرفي بينما الثاني فهو براغماتي تقبل رأس المال على كل علاته.

(39) Michel Chossudovsky, *America's «War on Terrorism»* (Quebec: Global Research, Centre for Research on Globalization, 2005).

لمصلحة رأس المال، حتى حين يُفترض كونه عدوًا للطبقة الرأسمالية الأساسية، المتمثلة برأسمالية الولايات المتحدة.

مع ذلك، فإن كل ألوان النسخ الظلامية من الإسلام السياسي تقريبًا أدوات أيديولوجية لرأس المال؛ فقد تم اصطناع الإسلام السياسي كهوية مختلفة عمدًا؛ من خلال بنى متباينة من العنصرية؛ لجعله يمثل هوية المقموعين، كما تم دعمه في الحرب الباردة كجزء من جهود مناهضة الشيوعية، ومُؤخرًا وُضع على أرضية إمبريالية، كما يظهر في الاختلافات الضئيلة بين ألوانه المدعومة من السعودية أو المدعومة من قطر. وعلى هذا النحو، فهو صنم ثقافي للتعبئة ضد الطبقات العاملة العربية، فلم يكن أي مبدأ من مبادئ الإسلام السياسي ـ كما هو اليوم ـ موجودًا في الماضي، بل هو نسل هجين للرأسمالية الغربية، فهو ينتهي بالمقاومة المناهضة(*) للإمبريالية إلى نتائج مدمرة أو مهدورة وبالتالي عملية إعادة جدولة للقيمة وعملية ربحية إلى أقصى الحدود. بعبارة أخرى، يتم حاليًا استنساخ العربية السعودية ـ الدولة الطرفية النموذجية للإمبريالية ـ في كل مكان في العالم الإسلامي، وإلى حد ما في المركز الرأسمالي، حيث تذبل دولة الرفاهية، ويبدو أن الثروة المُنتزعة من الطبقات العاملة، قد وُهبت لرأس المال التجاري بإرادة إلهية، فضلاً عن أن الالتزامات في الإسلام السياسي تلغي الحقوق. لقد اندلعت الانتفاضات العربية في لحظة تاريخية خاطئة، فكانت تجسيدًا للنفي العفوي من دون بدائل وتنظيمات، ومن دون حتى وسائل إنتاج أيديولوجي ملحقة بتنظيمات اجتماعية، حيث أدى غياب بديل النماذج (التعاونية والمساواتية) للتغيير الاجتماعي إلى إعادة خط البداية التاريخي للنقطة الأولى لمصلحة الإمبريالية.

(*) شكليًا (المترجم).

الفصل السابع

التفكك العربي وتزايد نفوذ الإمبريالية

نستخلص من النقاط الرئيسية السابقة أن مُقدرات العالم العربي مُحددة إمبرياليًا[1]. فالعدوان الإمبريالي، سواء كان عسكريًا أو من خلال سياسات النيوليبرالية المُستنزفة للقيمة، هو ما يفسّر معظم تخلُّف العالم العربي، وها نحن بعد ثلاثة عقود من العدوان المستمر نرى معظم البلدان العربية تتحلل من الداخل. يشير تدهور نوعية التعليم والصحة والتغذية ـ إلى جانب ارتفاع التبعية الغذائية ـ من بين عدد من المؤشرات الاجتماعية الأخرى التي ترمز إلى تدنّي القيمة المخصصة لليد العاملة، إلى تدهور الأمن القومي، وفي المقابل تزايد الهيمنة الإمبريالية بقيادة أمريكا؛ وهو ما وسم المسار الحديث للتاريخ العربي بالتفكك محليًا وإقليميًا. أما التكاليف الفعلية لتحلل الطبقة العاملة من حيث الخسائر البشرية وتدهور مستويات المعيشة، فهي عملية تدمير للطاقة الإنتاجية الكلية. فكما ذكرت سابقًا، الإنتاج عملية اجتماعية تشارك فيها الطبقة العاملة بإعادة تشكيل طاقتها، ومن حيث المبدأ، الفارق التحليلي الذي استعمله ماركس بين العامل المنتج والعامل غير المنتج، لم يكن سوى أداة على مستوى المنطق الرسمي لإظهار التسليع وفائض القيمة. في المقابل، كانت تكاليف عملية التكامل ستكون أقل وطأة، وكانت سترتب مكاسب معتبرة على صعيد الأمن القومي (الذي تنبع منه كل أشكال الأمن الأخرى)، لكن الطبقة التجارية ـ الكومبرادورية بالفطرة ـ تبثّ العجز عن التكامل في الكيان العربي لتهدئة الطبقات العاملة، بينما تنفّذ سياسات أدت إلى التفكك منذ مدة طويلة. ومن المهم أن نتذكر أن التبعية الطبقية لرأس المال المالي العالمي، عند الطبقة التجارية المسؤولة عن التنمية العربية، أقوى من التزامها الوطني كما هو الحال في كل التركيبات الاجتماعية.

---

(1) S. Avramidis, «Articulation by the «Barrel of a Gun»: Development under the Threat of War in the Near East,» paper presented at: New Directions in Marxist Theory: Historical Materialism Conference, London, 8 -10 December 2006.

أناقش في هذا الفصل فكرة أن السيادة والتصنيع متطلبات للتكامل حول «عقد اجتماعي» أو حلف طبقي داعم للمساواة في إطار الدولة القومية، وهما أيضًا يعززان التكامل عبر الحدود مع الدول القومية الأخرى الداعمة للطبقة العاملة، والغاية هنا ليست التحليل المعياري في ذاته، بل مقارنة ظرف تاريخي أظهر التفتت العربي بتجربته العروبية التي كانت أكثر تماسكًا وقتذاك. وحتى الآن، فالواقعة الأهم التي يتم تجاهلها هي أن العالم العربي يعاني تراجع التصنيع كما يخسر الحروب، وهو ما بدد التركيز على السيادة كسبب ونتيجة في الوقت نفسه. كما أن نمط التنمية القائم على التصنيع الذي كان يكسب بعض الأرض في سنوات ما بعد الاستقلال، انحسر وحلّ محله نمط مركنتيلي تتمحور حوله الحياة الاجتماعية حاليًا. فالتجارة منزوعة الصناعة (النمط المركنتيلي) تنفق على الأمن السياسي ولا تعيد الاستثمار لأجل التنمية. ويخسر التجار ـ وبالطبع أعني بهم هنا الطبقة المركنتيلية الكومبرادورية ـ المتطفّلون على الموارد الطبيعية والجيوسياسية، إذا تكاملوا مع التجار الآخرين، كما يخسرون إذا تكاملوا مع الطبقة العاملة بالاستثمار فيها؛ فهم كطبقة يدورون في فلك رأس المال المُؤمْوَل الذي يرسم لهم دورهم في ميزان تقسيم الوظائف الدولي، بإنهاك أوطانهم بمقدار ما تستلزم أزمة فائض الإنتاج الدولي.

وقد قطع النمط التجاري الذي يمسك بدفة قيادة التنمية العربية ـ كما هو مُتوقع ـ الحبل السري الذي يربط القطاع الخاص بالأولويات العامة، وأدى عجز الصناعة العربية الوليدة في ظل النيوليبرالية إلى جعل الطبقة العاملة «مُدمجة اجتماعيًا» (أي غير قادرة على إعالة نفسها بوسائلها الخاصة) من دون أن توفر لها تشغيلاً كافيًا ولائقًا.

علاوةً على ذلك، عملت الأيديولوجيا الظلامية المُمولة بعائدات النفط على مزيد من تدمير الوعي العام لجماهير الشغيلة، كما دعمت القوة العسكرية الإمبريالية المتسلطة ـ عبر قنواتها الأيديولوجية ـ نشر الطبقة التجارية للطائفية والأشكال الأخرى من الانقسامات الاجتماعية التي استنزفت وحدة الطبقة العاملة. بالطبع ليس لدينا مشكلة مع الهويات الثقافية، لكننا نتحدث هنا عن الهوية المفروضة إمبرياليًا كسلاح في ترسانتها. إن النضال لأجل وحدة الطبقة العاملة والتكامل العربي ـ ليس بالضرورة على أساس الوحدة العربية، لكن على الأقل على أساس مناهضة الإمبريالية ـ يمثل ضرورة حاسمة لوقف نزيف تحويل القيمة إلى الخارج عبر السلب النيوليبرالي وحروب الهيمنة. ويخلص هذا الفصل إلى أن إعادة تكامل البلدان العربية مع نفسها ومع غيرها من البلدان العربية، يعتمد على نتائج الصراع الحالي ومدى ما ستحوزه الطبقة العاملة من سلطة داخل الدولة.

يتطلب التكامل الاقتصادي مستوىً من التنمية يتجاوز المراحل الأولى من التصنيع، ويمكننا أن نتوقع بعد المراحل المبكرة من التنمية الصناعية ارتفاعًا ذاتيًا في الإنتاجية والدخول وبالتالي

الرفاهية. وكما ذكرنا في الفصل الأول، يعاني العالم العربي معدلات نمو إنتاجية متدهورة في ظل ضعف تشغيل ومعدلات بطالة هي الأعلى عالميًا[2]، ومُقارنةً بالمرحلة الأولى لإعادة البناء ما بعد الاستقلالات العربية، كانت الإنتاجية في الأخيرة تزداد وكذلك درجة التقارب العربي. في البلدان النفطية المتخلفة، حيث رأس المال النقدي والقدرة الاستيعابية كبيران، تتم إدارة الأسواق الوطنية باتجاه سلبها الموارد وعدم نشرها ثقافة التصنيع وطنيًا وإقليميًا. أذكّر هنا بالنقطة التي تناولتها في الفصل الخامس، بأن البترودولارات الخليجية ساهمت في التشظي الأيديولوجي وفي إضعاف تنافسية القواعد الإنتاجية الوطنية في عدد من الاقتصادات العربية؛ لذلك فشرطا السيادة والتصنيع المتشابكان المُمهدان لعملية التكامل، في حالة ذبول في العالم العربي.

وبالتوازي مع العدوانية الإمبريالية، يعوق النمط التجاري للتراكم التحول التكاملي، كما يمنع سوء التوزيع وشبه غياب الوساطة الإيجابية بين الثروات العامة والخاصة، وجود قاعدة رفاهية لاستقلال الطبقة العاملة وبالتالي التكامل أيضًا؛ إذ يدور النمط التجاري حول المكاسب الخاصة السريعة دونما حاجة إلى إعادة الاستثمار المنتج في المجتمع، كما يعتمد على اغتصاب الثروة بالوسائل المالية، إنه ليس استملاك ريعي (Rent Grab)، فالريعية (Rentierism) أو استملاك الريع لا تناسب الوضع النيوكولونيالي في العالم العربي. وغالبًا ما يعمل نقد الطبقات الحاكمة العربية بوصفها «ريعية» كمقولة دعائية، تنتهي إلى إخفاء واقع أن تحويلات القيمة من الطبقة العاملة يتم بفعل تحالف الطبقات التجارية العربية ورأس المال بقيادة أمريكا. فالريوع هي مصدر دخل مُستحق للطبقات العاملة العربية، وسرقتها أو سرقة الثروة الوطنية هو ما يعوق التنمية. وللدقة، فإن الأرباح كافة في ظل الرأسمالية هي ريوع من نوع ما، كالريع التكنولوجي مثلًا، لكن إضفاء طابع «لاأخلاقي» على كلمة ريع يشيْطن فئة دون أخرى.

وكما شرحنا في المقدمة، النمط التجاري للتراكم هو إعادة تجسيد للمركنتيلية القديمة في شكل حديث، بما في ذلك «ظروف التخلف»، فالتدهور في الحقوق الاجتماعية والسياسية بما فيها حالة المرأة، هي تجلٍّ حيوي للتراجع الاجتماعي، المدفوع بانحسار المنافع الثقافية الجانبية المرتبطة بالتصنيع في معظم دول العالم العربي. أنا لا أعني التصنيع بشكله الفني، بل التطور الثقافي المنوط بتطوير القوة الإنتاجية، الذي يعود ريعه اقتصاديًا وثقافيًا لمصلحة الطبقة العاملة.

تختلف المركنتيلية العربية عن نظيرتيها الألمانية والصينية، ويمكننا أن نذكر أن القوى الصناعية المُصدّرة الكبرى اليوم، مثل ألمانيا والصين، لُقبت بـ «المركنتيلية»، بمعنى أنها غالبًا ما تظهر فائضًا تجاريًا، لكنها في الوقت نفسه تفضّل أن تحمي اقتصاداتها من استيراد بضائع تزيد في العجز

---

(2) Key Indicators of the Labour Market [KILM] (various years).

التجاري ـ في العالم العربي نحن في صدد الكلام على علاقة اجتماعية تسمى النمط التجاري. لكن العالم العربي لم يكن يومًا صناعيًا مثل ألمانيا، فالمركنتيلية الألمانية هي «تجارة صناعة»، تبيع منتجات الأخيرة وتراكم فائضًا تجاريًا باستمرار عبر الزمن، بينما النمط المركنتيلي العربي يدور حول انتزاع المواد الخام وشبه الخام من الدول الوطنية وبيعها في الخارج، وهذه مفارقة تملي ـ ضمن ما تملي ـ تمايز أنماط الحياة الاجتماعية وتطورها في الحالتين. إلى جانب تطوير العبودية والقوميات المرتبطة بالعنصرية والإبادة الجماعية الكولونيالية، أدخل التجار الأوروبيون العمل المأجور في الصناعة، وكذلك التكنولوجيا وتقسيم معقد للعمل؛ قاموا بذلك تحت ضغط عالمي من ارتفاع حجم التجارة؛ ليلبّوا حاجات السوق العالمية الناشئة، وبهذه الطريقة بدأوا عملية صنع ثروة الرأسمالية نحو عام 1500، وبهذا كان الاستغلال التجاري سابقًا على أنواع الاستغلال الأخرى كافة في تكوين الرأسمالية. أما في العالم العربي، فقد أدى كلٌّ من تراجع التصنيع والإنفاق على استقرار الدولة ـ المُستخلص من العائدات النفطية والجيوسياسية ـ وصعود الأنشطة غير الرسمية أو الخدمية منخفضة الإنتاجية، إلى تأسيس القاعدة المادية الجديدة للعلاقات الاجتماعية، كما أن إخضاع رأس المال الوطني لممارسات رأس المال المالي، الذي تتمحور أنشطته حول تبادل النقد، أدى أيضًا إلى تسريع مدة دوران الأرباح في الاقتصاد الوطني. وحيث إن رأس المال الصناعي ورأس المال التجاري العربيين لا يزالان مرتبطين بعضهما ببعض؛ فإن المساحة المُتاحة لأنشطتهما المشتركة في الإنتاج والبيع محليًا أو خارجيًا، تكوّن جزءًا ضئيلاً من إجمالي الدخل في ظل النيوليبرالية.

كما ساعدت التنمية غير المتوازنة ـ بإعاقتها عملية مجانسة العمل (Homogenisation of Labour) (سد الفجوات في الأجور) ـ وانتزاع القيمة بالغزو الإمبريالي، على صعود رأس المال التجاري في العالم العربي. من المؤكد أن رأس المال ينظم معدل حركته لإعادة الإنتاج ـ استهلاك البشر والطبيعة ـ بالاستحواذ على القيمة وخلقها وتدميرها في الوقت نفسه[3]. وقد وقعت الدول الأضعف في أفريقيا والعالم العربي في الجانب الاستحواذي التدميري أساسًا من رأس المال، وتمثل عملية تراجع التصنيع والتجزئة رافعة خضوعها التاريخي، بفعل رأس المال بقيادة أمريكا، الذي هو فاعلها التاريخي، إلى أن تأتي الضرورة التاريخية بغير ذلك. إن الهيمنة الإمبريالية والنمط التجاري مترابطان، ويعزز أحدهما الآخر. ومع ذلك فالهجوم الإمبريالي هو الحلقة التاريخية الرئيسية التي تتجمع حولها الحلقات الأخرى كافة، والنمط التجاري للتراكم هو ما يبدأ الآليات المضادة للتكامل بتشظيته للمجتمعات، ولو أردنا تفصيلاً لتوضيح هذه النقطة، فهو يقسّمها وفقًا لمدى

(3) V. Lenin, «The State and Revolution,» in: V. Lenin, *Collected Works* (Moscow: Progress Publishers, 1917), vol. 25.

خضوعه لرأس المال المالي بقيادة أمريكا، فضلاً عن أن النمط التجاري يستلزم توسعًا طفيفًا في القدرة الإنتاجية أو مزامنة بين المهارات البشرية والتوسّع في التكنولوجيا.

تفترض الحكمة الاقتصادية التقليدية أن العائدات النفطية والجيوسياسية في العالم العربي تمثل دخولاً غير مُكتسبة، وهذه دعوى خادعة ومضللة، فهذه الدخول اكتُسبت بتكاليف اجتماعية وبيئية ضخمة تحملتها الطبقات العاملة، كما يتحمل المجتمع ككل الخسائر البشرية في الحروب، وإنهاء تعبئة الموارد (Demobilization). يخلط مفهوم الدولة القومية المُشيّأ بين الظالم والمظلوم، فموضوع النهب المشترك للطبقات الحاكمة العربية ورعاتها الدوليين هو الدخل غير المُكتسب[*]، في حين أن بقية العرب ـ الباعة الجائلين والمعطلين من العمل وكل المتضررين من الفقر والحرب ـ لديهم من المُكتسب من حصة دخل متناقصة مع تناقص تكامل الطبقات العاملة، إذ معادلة الدخل وتوزيعه تُختزل بموازين القوى الطبقية، بما في ذلك الطبقة الإمبريالية. وبما أن النمط التجاري يحكم النشاط الاجتماعي؛ فإن العائدات النفطية والجيوسياسية يتم إنفاقها أساسًا على زيادة الواردات وتهدئة الأوضاع المحلية وشراء الأصول الأجنبية. وتخدم هذه الممارسات أهداف الإمبريالية بقيادة أمريكا، التي تزدهر بإفقار وإضعاف الطبقات العاملة بغرض فرض هيمنتها. وفرض التحذير أن تقسيم الدخل لا يعني قياسه الإنتاجي، فهذه خاصات التطور التقني. نحن لا نتحدث عن حجم الكتلة الإنتاجية بل عن نسب التوزيع المتأتية على ميزان القوى السياسي. وضمن الشبكة المتشابكة للإنتاج العالمي، لم يعد في وسع الحدود الوطنية أن تموّه على واقع أن رأس المال ينهل قدرًا هائلاً من الموارد العالمية كافة. لا ينفصل خمول الموارد العربية بتاتًا عن أزمة فائض الإنتاج في المراكز الرأسمالية. ونذكّر بأن قنوات النهل من الموارد هذه هي الحرب والنفط على حد سواء، بينما هما يشكّلان سويةً آلية تدمير القيمة الاجتماعية العربية لإعادة التوازن لمعدلات التراكم الدولية. إن الثروة هي ثروة إنسانية بمجملها، لكن واقعيًا يمثل تحلّل الطبقة العاملة في العالم العربي الثمن الباهظ المدفوع مقابل الدخل غير المُكتسب للتحالف الطبقي الحاكم، والأكثر أهمية هو أن إعادة تمكين الطبقات العاملة العربية يمكن أن يضرّ بهيمنة التحالف الأمريكي ـ الإسرائيلي على منطقة يتمتعون فيها بـ «حرية حركة ـ ولا سيما العسكرية منها ـ لا مثيل لها تقريبًا على الصعيد العالمي»[4]. ننوّه هنا بأنه على مستوى تجريد أعلى، يعكس الصراع الطبقي عملية الإنتاج الاجتماعية. وفي هذا الباب الكلي تدخل الفئة القانونية، فئة ملكية الثروات الشعوب صلب التحليل لتصبح فئة اقتصادية.

(*) أي دخل طفيلي من دون مساهمة إنتاجية (المترجم).

(4) Daniel Levy, «Maximum Bibi,» *Foreign Policy* (27 September 2013), <http://www.foreignpolicy.com/articles/2013/09/27/the_obstructionist_benjamin_netanyahu_israel_iran> (viewed 2 October 2013).

أولًا: التفكك العربي بالأرقام

يظهر العالم العربي أحد أقل معدلات التكامل التجاري في العالم، وعلى الرغم من ارتفاع درجة انفتاحه على باقي العالم، ظل التكامل التجاري داخل المنطقة منخفضًا تاريخيًا حتى بعد دخول اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (GAFTA) حيز التنفيذ عام 1997. يصدّر العالم العربي كميات كبيرة من الموارد الخام (النفط)، بينما تنخفض قدرته التنافسية في الصادرات المُصنعة إلى ما دون متوسط الدول الأقل نموًا[5]، وبينما بلغ معدل انفتاحه 85 بالمئة (متوسط بضع سنين قبل الانتفاضات) على باقي العالم، ظل متوسط التجارة داخل المنطقة أقل من 12 بالمئة، و6 بالمئة بين بلدان مجلس التعاون الخليجي[6]. ومقارنةً بالمناطق الأخرى، بلغت حصة التجارة البينية الآسيوية مثلًا 25 بالمئة والبينية الأمريكو ـ لاتينية 40 بالمئة عام 2007، بينما بلغت حصص التجارة الداخلية لمنطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (NAFTA) والاتحاد الأوروبي 41 بالمئة و66 بالمئة من إجمالي تجارتهما على التوالي[7].

تاريخيًا، تراجع المتوسط السنوي لنمو الواردات داخل المنطقة من 14 بالمئة خلال الحقبة 1986 ـ 1989، إلى 7 بالمئة خلال الحقبة 1990 ـ 1996، ثم ارتد صعودًا إلى 10 بالمئة أثناء الحقبة 1997 ـ 2003، بعد التصديق على اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، لينخفض مرةً أخرى إلى 8 بالمئة خلال الحقبة 2003 ـ 2009[8]. وبنظرة خاطفة إلى نصيب القيمة المُضافة للصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي في البلدان العربية؛ نتبيّن أن متوسطها في معظمها منخفض، يدور تقريبًا حول علامة 10 بالمئة[9]، ووفقًا للبنك الدولي، يتدهور نصيب الصناعة التحويلية من الاستثمار في كل مكان تقريبًا، وتقلّ حصتها في الناتج المحلي الإجمالي عنها في المناطق النامية الأخرى كافة باستثناء أفريقيا جنوب الصحراء[10]، بل إن حصة الصادرات عالية التقنية من إجمالي الصادرات المُصنعة في العالم العربي، تدور حول نقطة إلى نقطتين مئويتين، بما ينخفض عن مستوى أفريقيا جنوب الصحراء بما فيها جنوب أفريقيا التي تبلغ فيها تلك الحصة 5 بالمئة[11].

(5) United Nations, Economic and Social Commission for Western Asia [ESCWA], *Survey of Economic and Social Developments in the ESCWA Region 2011-2012* (Beirut: United Nations, 2011).

(6) المصدر نفسه.

(7) المصدر نفسه.

(8) المصدر نفسه.

(9) League of Arab States, *The Joint Arab Economic Report 2011* (Abu Dhabi: Arab Monetary Fund, 2011), p. 79.

(10) World Bank, *Middle East and North Africa Region, Assessment of the Local Manufacturing Potential for Concentrated Solar Power (CSP) Projects* (Washington DC: World Bank, 2011).

(11) World Bank, *World Development Indicators* (various years).

تاريخيًا، تتدهور حصة الاستثمار في الناتج المحلي الإجمالي ـ كما أشرنا في الفصل الأول ـ باستمرار. ولا يبشّر معدل رأس المال ـ الناتج المنخفض بإمكان التحوّل الكبير إلى الصناعة[12]، وقد انخفضت حصص الصناعة التحويلية من القيمة المضافة في مصر وسورية والعراق أكثر فأكثر، في حين ارتفعت في بلدان الخليج[13]، إذ تبلغ حصة القيمة المضافة من الصناعة التحويلية في العربية السعودية 10 بالمئة[14]؛ والسبب في هذا الارتفاع هو مصانع البتروكيميائيات الضخمة التي «استُزرعت كفروع» (تم استيرادها) بعمالتها الماهرة والمعرفة الكامنة بها، واستفادت من العمالة الآسيوية المنخفضة الأجور والطاقة الرخيصة؛ فلم تولد بالتالي سوى القليل من الروابط الإيجابية بالاقتصاد الوطني. دفعت هذه القفزة البعض إلى الزعم بأن السعودية تُظهر بعض سمات الدولة التنموية[15]، وإن كان من الصعب، إن لم يكن من السخف، الادعاء بأن العربية السعودية قد «تطورت»، في الوقت الذي تحمل لنا وسائل الإعلام أخبارًا عن رجال دين سعوديين يحذّرون من أن قيادة السيارات تسبب أضرارًا للأعضاء التناسلية للمرأة، بينما في الناحية الأخرى، تبقى سلسلة العرض ضئيلة جدًا، ولا سيّما أن غياب السيادة شبه الكلي في العربية السعودية هو الرادع الأول للتنمية[16].

على أية حال، مع قليل جدًا من الروابط الثانوية (Tertiary Linkages)[*]، والتغيرات النادرة في القيمة المضافة النفطية وقدرة التوظيف المنخفضة؛ تظل الثقافة الصناعية السعودية ضحلة، كما أن المعرفة الإنتاجية البتروكيميائية المُستوردة لا تتمشّى مع قاعدة المعرفة الأوسع للاقتصاد، زد على ذلك الاضطهاد المُوجه إلى كل الحريات الاجتماعية التي تستسلب الذات في الكل على نحو قاطع. وبعيدًا من التطور التافه، تشير الظروف غير الإنسانية التي تعانيها عمالة الخدمات الآسيوية في هذه المنشآت، إلى الاتجاه المعاكس؛ فالتنمية حالة شمولية تُقاس بأضعف حلقاتها. على أية حال، تظل حصة الصناعة كمصدر للدخل الوطني منخفضة[17]، ومع ارتفاع أسعار النفط

(12) United Nations, Economic and Social Commission for Western Asia, *Survey of Economic and Social Developments in the ESCWA Region 2007-2008* (New York: ESCWA, 2008), <http://www.arab-hdr.org/publications/other/escwa/sum-ecosocial-dev-08e.pdf> (viewed 10 September 2013).

(13) United Nations, *National Accounts Statistics: Analysis of Main Aggregates 2004-05* (New York: United Nations, 2007).

(14) League of Arab States, *The Joint Arab Economic Report 2011*.

(15) Tim Niblock and Monica Malik, *The Political Economy of Saudi Arabia* (London: Routledge, 2007), and Stephen Hertog, «Defying the Resource Curse: Explaining Successful State-Owned Enterprises in Rentier States,» *World Politics*, vol. 62, no. 2 (April 2010).

(16) Niblock and Malik, *The Political Economy of Saudi Arabia*, p. 6.

(*) الروابط بين القطاعات وصولًا إلى القطاع الثانوي والقطاع الثالث (المترجم).

(17) Saudi Arabian Monetary Authority (SAMA), *Annual Reports* (various years).

ابتداءً من عام 2002، زادت أيضًا مساهمة النفط كنسبة من الدخول الوطنية[18]، ما يؤكد ضعف التصنيع والاتكالية شبه الكاملة على النفط. كذلك ظلّت الاستثمارات البينية العربية وتدفقات رأس المال ثابتة ومنخفضة بالمعايير العالمية، ومع ذلك فالأثر الاقتصادي للنقد المرتفع القيمة في المناطق الريفية الفقيرة، وهو أثر يخلخل البنية الاجتماعية[19]، فتعيد التدفقات الإيجابية/الواردة هيكلة المجتمعات الريفية؛ بمكافأة النشاط الخدمي المرتبط بمطالب المغتربين حاملي النقد، وبدفع القليل إلى النشاط الإنتاجي في مناطق الكفاف، وبفعل فارق سعر الصرف، يتصاعد الأجر في المناطق الزراعية؛ وهذا ما يجعل الإنتاج الكثيف العمالة للسلع الأساسية مكلفًا كذلك مقارنة بسلع الإنتاج الكبير المُستوردة. يتعزز هذا التحول عن الزراعة بمعاهدات التجارة مفتوحة العضوية (Open-ended Trade Treaties) التي تغيّر كليًا العلاقات الاجتماعية القديمة وتضعف قاعدة الدعم التقليدية للمزارعين، وبطبيعة الحال فإن هذا الدفع يحفّز الهجرة من أجل أجر لا يرد القيمة الحقيقية لإعادة إنتاج العامل أو الحياة الريفية.

لا يزال العالم العربي عمومًا، ودول الخليج خصوصًا، مُصدِّرًا صافيًا لرأس المال إلى الأسواق الغربية، كما يتبيّن من معدلات هروب رأس المال ومعدلات المدّخرات إلى الناتج في الاقتصادات النفطية، التي تتجاوز معدلات الاستثمار إلى الناتج في تلك الاقتصادات[20]، وإيضاحًا بالمتوسطات بالنسبة إلى بلدان الخليج: ارتفع متوسط معدل الادخار خلال الحقبة 2002 ـ 2010 إلى 50 بالمئة، بينما انخفض متوسط معدل الاستثمار إلى أقل من 20 بالمئة خلال الحقبة نفسها[21]، لكن معظم هذا الادخار شخصي، فتلجأ السعودية مع انخفاض مردود النفط إلى الاستدانة. توجهت الاستثمارات البينية أساسًا إلى الدول التي نفذت «سياسات تشجع تقوية الإطار التشغيلي للسوق المالية المحلية، وتحديدًا مصر والأردن»[22]، وهذه هي الدول التي تم ضم طبقاتها الحاكمة المطيعة بوجه كامل لترتيبات تدعم الأمن الأمريكي ـ الإسرائيلي؛ فالاعتبارات الإمبريالية الخفية تفرض الترابط بين بلدان الخليج والاقتصادات العربية الأخرى.

تلقي عمليات طرد الفلسطينيين من الكويت واليمنيين من السعودية والشيعة العرب من بلدان

(18) United Nations, Economic and Social Commission for Western Asia, *Summary Survey of the Economic and Social Developments in the ESCWA Region 2008-2009* (New York: UN Economic and Social Council, 2009).

(19) United Nations, Economic and Social Commission for Western Asia [ESCWA]. *Survey of Economic and Social Developments in the ESCWA Region 2009-2010* (Beirut: United Nations, 2010).

(20) United Nations, *National Accounts Statistics: Analysis of Main Aggregates 2004-05.*

(21) World Bank, *World Development Indicators* (various years).

(22) United Nations, Economic and Social Commission for Western Asia [ESCWA]. *Survey of Economic and Social Developments in the ESCWA Region 2011-2012.*

الخليج ـ مرارًا وتكرارًا ـ الضوء على العملية الانتقائية التي تحدد أعداد العمالة العربية المهاجرة وحجم التحويلات[23]. كما أن تدخل دول الخليج بالمساعدة في الحروب المتعاقبة في العراق، وتمويل حرب الخليج الأولى وإعادة تمويل حرب الخليج الثانية ومساهمات دول مجلس التعاون الخليجي (المحدودة) في إعادة بناء العراق (ولا يعني ذلك ان العراق أُعيد بناؤه؛ فالعراق لا يزال مُهدّمًا)، ومساعدة ما بعد الانتفاضة لمصر وتونس وتمويلها للمعارضة السورية المسلحة، كلها تدابير خدمت أهداف رأس المال بقيادة أمريكا[24]. لم يتوقف أثر البترودولار في الزراعة، بل مارس ضغطه على الأجور المُولدة محليًا في البلدان التي تمد الخليج بالعمالة؛ وهو ما خلق بدوره نظام أجور من مستويين، ساهم في انقسام الطبقة العاملة الوطنية؛ ففي ما يتعلق بقطاعات العمالة، يفرض ارتفاع الأجور المحلية على رأس المال المُولد وطنيًا تكاليف أعلى، دونما تعويض بارتفاع في الإنتاجية أو أسعار الإنتاج أو توسع الأسواق؛ فكانت النتيجة انقسامًا في الاقتصاد إلى جناحين: اقتصاد مرتبط بالبترودولار الخليجي منخرط في الأنشطة الخدمية والمنخفضة الإنتاجية، واقتصاد إنتاج وطني ضعفت قدرته التنافسية بالارتفاع المدفوع من الخارج في الأجور، وذلك بغض النظر عن الآثار المباشرة لارتفاع مشاركة المرأة في الزراعة والآثار الكلية المتناسبة مع حجم استنزاف العمالة الذي شهده اقتصاد تصدير العمل (Labour-exporting Economy)، كذا درجة انفتاحه.

خلال مدة وجيزة، أثارت أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر عام 2001، شكوكًا في شأن درجة أمان رأس المال النقدي العربي في الخارج؛ حيث جُمّدت أو استُردت بعض المدخرات الخارجية، إذ ربما يجمد البلد المضيف رأس المال الأجنبي في أوقات التغيير العنيف للنظام أو الهزات السياسية الكبيرة، ويجب أن نلاحظ أن هذه الأطروحة تنطبق على عدد قليل من الأفراد وصناديق الخليج السيادية الضخمة، المالكين لديون الولايات المتحدة، الذين يملكون من السيادة بالضبط ما تملكه دول الخليج الصغيرة في علاقتها بالولايات المتحدة، أي لا شيء على الإطلاق! مع ذلك، فالإحساس بعدم الأمان لدى جزء من المستثمرين العرب الذين اختاروا الأسواق الأجنبية، ربما يدفعهم إلى إعادة أموالهم إلى الوطن؛ الأمر الذي قد يؤثر في آفاق التنمية في المنطقة. وفي عام 2002، انخفضت قيمة تحويلات رأس المال السعودي إلى الخارج قرابة الثلثين، وأعاد كثير

(23) Barbara Surk, «Lebanon Shiites Ousted from Gulf as Hezbollah Fans,» Associated Press (11 July 2013), <http://bigstory.ap.org/article/lebanon-shiites-ousted-gulfhezbollahfans> (viewed 24 July 2013).

(24) بحسب البنك المركزي المصري، انخفضت الاحتياطيات بمتوسط نحو 2 مليار دولار شهريًا، في أشهر تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر 2011 وكانون الثاني/يناير 2012، ومؤخرًا هبطت الاحتياطيات بنحو 600 مليون دولار شهريًا، لتبلغ حاليًا 15.2 مليار دولار، أي نحو نصف ما كانت عليه في العادة قبل الانتفاضة، ولا تغطي هذه الاحتياطيات سوى واردات ثلاثة أشهر، وقد تدخلت دول الخليج في كل مرحلة لوقف تدهور الاحتياطيات. انظر: Mohammed Samhouri, «Egypt's Hard Economic Choices,» *Sada* (30 January 2013), <http://carnegieendowment.org/2013/01/31/egypt-s-hard-economic-choices/f7ib> (viewed 4 May 2013).

من المواطنين أموالهم إلى السوق السعودية أو أسواق شرق آسيا[25]، وعلى الرغم من ذلك استمر اللايقين محليًا يتجاوز أي تهديد محتمل بمصادرة الحكومات الأمريكية أو الأوروبية للأموال؛ وهو ما يحدّ من إمكانات استثمار رأس المال النقدي العربي محليًا، وقد استمرت عملية إعادة الأموال هذه ربعًا واحدًا فقط، استأنفت بعده عملية التصريف للخارج مسارها السابق.

ثانيًا: لمحة عن أدبيات التكامل

تغطي مجموعة واسعة من الأدبيات قضايا التكامل السياسي والاقتصادي العربي، إذًا سيستتبع التكامل العربي الداخلي أو البيني تحولات في القوة ضد ترتيبات الأمن الإقليمية التي تقودها أمريكا، ولا عجب أن هذه نقطة ظلّت محورية في أدبيات التكامل العربي، وكذلك أدبيات المقاومة. وفي ظل العدوان وتحت سيطرة رأس المال التجاري الذي يسيطر على الاقتصاد والدولة، تهيئ آليات استحواذ الطبقة الحاكمة أسباب التباعد بين الجيران؛ وقد أدى الاستلاب الاستعماري للمنطقة، إلى تمزيق دوائر تداول رأس المال وسلخها من صماماتها الوطنية. كما تم الاستيلاء على آلية تحويل القيم من القطاع الخاص إلى الرفاهية الاجتماعية، وانتشرت القيم الثقافية السلطوية واللاعقلانية مع التغييرات الرجعية، كما دعمت البترودولارات الرخيصة الإهدار والانقسامات القائمة على سياسات الهوية. وخلافًا لحقبة ما بعد الاستقلال القومية السابقة، كان خطاب التكامل العربي في ظل النيوليبرالية هو القشرة التي بُذرت تحتها سياسات التحلل والتفكك. بينما على غرار اتفاقية السوق العربية المشتركة عام 1964، تصاعد التكامل الاقتصادي في السنوات الأولى للاتفاقية وعاد مع التدهور الأمني العربي إلى التراجع سريعًا، وسياسيًا ازداد التكامل سوءًا، حيث شوّهت الصراعات البينية العربية المشهد التاريخي.

تزامن الرياء التكاملي مع حرمان الطبقة العاملة حقوقها، التي كانت ستستفيد من الأسواق الأكبر والعلاقات السياسية الأقوى بالعالم الثالث، لو لم تستدخل الأيديولوجيا الانهزامية. لقد أعاقت ظروف الصراع والانتكاسات المتكررة والمستمرة الأشكال التدريجية من التكامل، التي يستحثها الحس الأمني للمجتمع[26]؛ وواقعيًا تدهور الأمن ولم تتحقق الديمقراطية التي تشرك الطبقات العاملة واقعيًا؛ فللهزائم والتراجع التنموي تأثير واضح في إعادة تشكيل المُركّب الطبقي

(25) International Monetary Fund [IMF], *International Financial Statistics (IFS)* (Washington, DC: IMF, 2001–2002).

(26) M. Hudson, «Arab Integration: An Overview,» in: Michael C. Hudson, ed., *Middle East Dilemma: The Politics and Economics of Arab Integration* (New York: Columbia University Press, 1999), and Karl W. Deutsch [et al.], *Political Community and the North Atlantic Area: International Organization in the Light of Historical Experience* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1957).

في المجتمعات العربية. يشير الطرح التحليلي المعتاد إلى ثلاثة عوامل تعوق التكامل العربي على المستوى الإقليمي/الدولي، وهي: العلاقات البينية الحكومية المضطربة، وتأثير التهديدات العسكرية الخارجية، وعدم تجانس الدول العربية، أما على المستوى المحلي، فتتمثل العقبات بسفه الجدالات الثقافية، والاقتصاد القائم على الريع، وطرائق التفكير البالية المستمرة التي لا تزال محكومة بميراث العصر الاستعماري، وهذا الطرح التحليلي المُضاد يقفز فوق الواقع الجدلي، أي موت التاريخ المُحدد إمبرياليًا.

من الصعب أن نعطي الأدبيات الكثيرة حول التكامل كامل حقها، لكن سنحاول تقديم مُوجز لها أدناه.

1 ـ على المستوى الإقليمي

يجب أن نبدأ بما أعتقد أنه يجب تسميته الحجة «الاحتمالية»، التي تقول أساسًا أن كلاً من العوامل المحلية والخارجية أدت إلى انقسام العالم العربي، وإن كانت العوامل المحلية هي التي سببت الانقسام بدرجة واحتمالية أكبر. ويشير استمرار الانقسامات بين الدول العربية إلى أنه لا يمكن تفسير الوضع الراهن في المنطقة كليًا بالصراع العربي ـ الإسرائيلي والولاءات السياسية للدول العربية المختلفة أثناء الحرب الباردة[27]، وهذا بطبيعة الحال نقاش ساذج يسقط الاحتمالية الرياضية على عدم التأكد التاريخي.

ويُعد ربط الاحتمالية بالتاريخ الاجتماعي وتعليق أهمية كبيرة على القوى المحلية نوعًا من التقدير النظري أكثر منه دراسة فعلية لتطور الأحداث. فمن المحيّر أن يتم الجمع بين كيانات محلية ـ تتمثل بطبقات في حالة حرب ـ كما لو كانت فاعلاً واحدًا في التاريخ؛ إذ يترتب على هذه الرؤية أن كل الجماهير التي احتجت على الطبقات الحاكمة المستبدة المدعومة أمريكيًا، كانت هي نفسها سيدة مصيرها وتاريخها بصورة ما؛ وبالتالي فهي التي اتخذت قرارات عزل العالم العربي عن بعضه، عدا عن فك الارتباط النظري بين الشكل والمضمون، بأن يصبح الباحث قوة شبه إلهية تمتلك التحكم أو التنبؤ بالاحتمالات التاريخية في ظاهرة التاريخ، من دون نظر إلى القوى الوسيطة التي تحدد الظاهرة، وهذا بذاته قمة السخف في هذه الحجة. أما الأكثر إثارة للدهشة، فهو الاستدلال على أن الطبقات الاجتماعية عبّرت عن نفسها في أشكال من التنظيم السياسي القادرة على كبح القبضة العسكرية للإمبريالية بقيادة أمريكا، وهو ما لا يحمل ذرة من الفهم لشروط القوة

(27) Mustapha Kamel Nabli and Marie-Ange Véganzonès-Varoudakis, «Reform Complementarities and Economic Growth in the Middle East and North Africa,» *Journal of International Development,* vol. 19, no. 1 (January 2007).

العسكرية والسياسية للهيمنة في هذا الطرح. فمنذ انعطافة مصر مع اتفاقات كامب دايفيد، حددت الدول العربية أمنها بدرجة انفصالها عن بعضها البعض، بينما قررت الطبقات الحاكمة التكامل رأسيًا مع الترتيبات التي تقودها أمريكا؛ مثل الشرق الأوسط الكبير وترتيبات الشراكة الأوروبية وهلمّ جرًّا. يتجلّى التصاعد في سياسات الانقسام ـ جزئيًا ـ في الدور التافه الممنوح لجامعة الدول العربية، التي بموجب دستورها نفسه، تفتقر إلى السلطة القانونية والسياسية لتجاوز السيادة المستقلة لأي دولة عربية. وقد نزعت ديباجة ميثاقها أي قدرة لها كترتيب إقليمي؛ بمنح حق الفيتو لجميع الدول، وأصبحت سيادة واستقلال جميع الدول الأعضاء سدًا أمام الجامعة؛ لأن قراراتها كافة تتطلب الموافقة بالإجماع، كما أن الموقف المناهض للإمبريالية الذي وفرت له مصر بعض الإجماع في الجامعة في الستينيات والسبعينيات، تراجع لاحقًا مع تراجع السلطة المعنوية لمصر بعدما صادقت على اتفاقات كامب دايفيد.

إضافة إلى ما سبق، أدرج في ما يلي مختصرًا في صورة نقاط لبعض تفسيرات الانقسام العربي:

أ ـ التهديدات الخارجية

إن الأهمية الاستراتيجية للمنطقة العربية ـ نظرًا إلى احتياطياتها النفطية والتحالف الاستراتيجي مع الولايات المتحدة خصوصًا ـ تثير الانقسامات السياسية والاقتصادية بطبيعة الحال[28]، وتضعف هشاشة اتفاقية الدفاع العربي المشترك بين الدول العربية الحواجز أمام التدخل الأجنبي المحتمل[29]، كما تقاوم إسرائيل التقارب العربي المشترك، فضلاً عن أنها لا تلتزم بالمفاوضات متعددة الأطراف مع جيرانها العرب؛ الأمر الذي ربما تكون نتيجته ربط التطبيع الأوسع باستعادة الحقوق الفلسطينية.

ب ـ اختلاف النظم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية العربية

يفرض اختلاف النظم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للبلدان العربية عقبة كأداء أمام التكامل الإقليمي[30]. فهناك تناقضات واضحة بين المجتمعات العربية من ناحية التنمية البشرية

(28) Samir Amin, «Accumulation and Development: A Theoretical Model,» *Review of African Political Economy*, vol. 1, no. 1 (1974), pp. 9-26.

(29) Khair el-Din Haseeb and Samir Makdisi, eds., *Arab Monetary Integration: Issues and Prerequisites* (London: Routledge Kegan and Paul, 1982).

(30) Bernard Hoekman and Patrick Messerlin, «Initial Conditions and Incentives for Arab Economic Integration: Can the European Community's Success Be Emulated?,» *Policy Research Working Paper* (World Bank), no. 2921 (2002).

ونظم التعليم والدخل ومشاركة المرأة والنظم الاقتصادية والتجارية والحقوق السياسية وحقوق الإنسان. وقد يؤدي إقرار حرية التجارة داخل المنطقة، قبل بناء القدرات الإقليمية في بيئة متنوعة[31]، إلى تحويل التجارة بدلاً من خلقها[*]، وربما يكون التشديد على حرية التجارة داخل المنطقة في غير محله، في غياب مشروعات استثمارية مشتركة في البنية التحتية والمصانع والتجهيزات، التي من شأنها مجانسة الظروف الإنتاجية المختلفة.

ج ـ الخطاب المحلي

لم يقدم المثقفون العرب حجة قوية لمصلحة التكامل[32]، وعلى الرغم من وفرة الأدبيات الكثيرة حول مزايا التكتلات الإقليمية العالم ثالثية، إلا أن معظم الأطروحات العربية اعتمدت على الشعارات للتأثير في الرأي العام، ونادرًا ما استندت الحجج إلى الجانبين ـ المؤيد والمعارض ـ لبحث رصين، وقد ذكرنا الفائزين والخاسرين، لكن لم ننظر بعد إلى العبة ومكافآتها والقوى الاجتماعية التي تحكمها. في الآونة الأخيرة، أعادت مقتضيات العولمة فكرة القومية المُوسعة والتكتلات الإقليمية حسب مقولة سيرس[33]، لكنها مناقشات على الهامش، فضـلاً عن أن عددًا من التحديات التي تواجه العالم العربي المعاصر، تتطلب استجابةً إقليمية مُنسقة لمجموعة المخاطر، لا مجرد استجابات على أساس قطري. لا يتحقق تحسين وتعميق التكامل والتعاون، بتطوير مؤسسات جديدة وإعادة تنظيم القائمة منها، إلا في ظروف من الأمن والرفاهية، ولن يحسّن التكامل الأعمق الظروف السوسيواقتصادية للدول فقط، بل سيقلل أيضًا احتمالات نشوب الصراعات، ومن ثم تكاليفها. مع ذلك، ليس الخلاف بين من يرغبون بتوحيد العرب ضمن إطار الإسلام ومن يدعون إلى تكامل علماني، هو ما يوقف الوحدة، فهذه اتجاهات تاريخية شكلية تُستخدم كرموز لتعبئة الطبقات العاملة، لكن من جهة المحتوى، أي من ناحية الفاعلية السياسية، تتجنب هذه الجدالات قضية الطبقة وكشف ما قد تعنيه لرأس المال المالي العالمي وللطبقات العاملة العربية أو الأفريقية، أيّ نوع من اتحادات الطبقات العاملة، فالأولوية هي للتشكيل السياسي.

---

(31) Fadle M. Naqib, «The Role of Public Policies in Promoting Sustainable Development in The ESCWA Region,» (University of Waterloo, Unpublished Paper 2005).

(*) أي إحلال التجارة داخل المنطقة محل تجارتها مع الخارج لمجرد فروق التكاليف وربما على حساب النوعية والكفاءة، ومن دون زيادة حقيقية في محتوى ونوعية التبادل التجاري فيها؛ بما يؤثر سلبًا في الرفاهية (المترجم).

(32) Mosad Zineldin, «Globalisation and Economic Integration among Arab Countries,» paper presented at: 4th Nordic Conference on Middle Eastern Studies, «The Middle East in a Globalizing World», Oslo, 13–16 August 1998, <http://www.hf.uib.no/simi/pao/zineldin.html> (viewed 3 October 2012).

(33) Dudley Seers, *The Political Economy of Nationalism* (Oxford: Oxford University Press, 1983).

في معظم الأحوال، يغرق هؤلاء الوحدويون في غموض النماذج القومية أو القومية - إسلامية، بل ويعمل النموذج كمستودع فكري للإمبريالية ويقدم دعمًا إضافيًا للطبقات التجارية. إن ما يهدد رأس المال، ليس مجرد الثقل المناهض للإمبريالية المُنتج بالتكامل، إذ بمجرد دخول قضية الطبقة الاجتماعية في إطار التحليل؛ تتحول أولويات أي مشروع تكاملي من إرضاء آلية الربح (التي سيواجهها التكامل) إلى إشباع الحاجات الاجتماعية؛ وهكذا فتكامل الطبقة العاملة على المستويين الاجتماعي والسياسي هو برنامج محوري لمناهضة الإمبريالية. ثمة جانب آخر ملموس من التفكك هو الفشل في التصديق على اتفاقيات تكاملية مُلزمة[34]. مثـلاً، نادرًا ما يُراقَب الالتزام بمواد العديد من اتفاقات النقل والتجارة أو يتم تنفيذها بالكامل، وهناك اتفاقيات بينية عربية لكل شيء تقريبًا، لو التُزم بها؛ لتوحدت الدول العربية ببساطة بثقل مشروعات تطوير البنية التحتية المُنفذة؛ لكن كما ذكرت سابقًا، فهذه النتائج منوطة بنمط الإنتاج السائد وطريقته الربحية؛ لذلك لا يمكن لنمط تجاري كومبرادوري أن يأتي بغير التفكك. فالاتفاقات التي وُضعت في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي كأدوات للتكامل العربي، كمجلس الوحدة الاقتصادية العربية والصندوق العربي للإنماء الاجتماعي والاقتصادي وصندوق النقد العربي والمجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية واتفاقية السوق العربية المشتركة، أصبحت أكثر فأكثر غير ذات صلة بالتحول في بنية الطبقة الحاكمة العربية باتجاه الإمبريالية، وعلى مدى العقود الثلاثة الماضية، صُمم عدد لا يُحصى من الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية الثنائية والمتعددة الأطراف؛ للتغاضي عمدًا عن أي آلية جدية للتنفيذ، وكانت السيادة في هذا تعود إلى الرياء التكاملي الذي إذا ما تكامل مع أي شيء، فهو يتكامل مع الأيديولوجيا السائدة الغنية عن التعريف.

2 - أطروحة الدولة الريعية

تطغى الدولة العربية النهّابة كنقيض للدولة التنموية على النقاش حول التكامل العربي؛ فالمجتمعات في الدول الغنية بالموارد يمكن النظر إليها كمزيج من الذرات الفردية التي تربط بعضًا منها العُصبة؛ كي تقتات على المجتمع[35]؛ وهذا تفسير تبسيطي إلى أقصى الحدود، وعلى الرغم من أن حازم الببلاوي انتقد الريعية، فهو تسلّم رئاسة مجلس الوزراء في مصر في حكومة الانقلاب العسكري (من تموز/يوليو 2013 إلى 2014)، التي تمسّكت بمسار ما قبل الانتفاضة؛ بسبب الريوع الجيوسياسية من دول الخليج واستمرار التزامها باتفاقات كامب دايفيد. وعلى الرغم من أنه كان سابقًا وكيل الأمين العام للأمم المتحدة لشؤون التطور «الديمقراطي» للعالم العربي، قامت قوات

(34) Henry T. Azzam, *The Arab World: Facing the Challenge of the New Millennium* (London: I. B. Tauris, 2002).

(35) Hazem Beblawi and Giacomo Luciani, eds., *The Rentier State* (London: Croom Helm, 1987).

الشرطة بإطلاق النيران على المتظاهرين في الشوارع خلال مدة ولايته كرئيس للوزراء. هذا إذًا يقدّم نموذجًا فجًا لاختلال آرائه مع واقع مصر التاريخي.

لكن المجتمعات منتجات تاريخية لأشكال من التنظيم والعلاقات الاجتماعية، التي تدعمها تناقضات الطبقات الاجتماعية المختلفة، وهي أكبر من تعريف هيغل لها كورش عمل ميكانيكية، إنها عمليات انتقالية بذاتها على الضد من المفهوم الهيغلي الذي يرد الانتقالية إلى تطور الرسوم الفكرية في عملية ارتقاء الروح. فالروح بمفهومها المادي هي اللوحة الفكرية التي يُعاد رسمها خلال المسيرة التاريخية، بما في ذلك جوهره، أي، باختصار شديد، لا شيء ينفلت في العلاقات المادية.

بناء على ما تم تفصيله في الفصل الرابع، يعيد نمط الاندماج في الاقتصاد العالمي تشكيل الدولة التي تدير المجتمع نفسه، فدولة استملاك الريع في ظل الرأسمالية ليست انحرافًا، كما أن استملاك الريع ليس خصيصة ثقافية، بل هو شيء متأصل في اقتصاد السوق ومنتج ثانوي لتشابك متطلبات التبادل مع الاقتصاد العالمي ودرجة الهيمنة الإمبريالية على التشكيل الاجتماعي. بعبارة أخرى، أي نوع من الربحية هو ريع في ظل الرأسمالية. يتوّج النمط التجاري لتنظيم الحياة الاجتماعية عملية انتزاع الموارد وتحالف الطبقة الحاكمة التي تكسب من دون جهد. مع ذلك فالتعامل مع استملاك الريع كمسألة أخلاقية، يمثل بالأساس خطابًا يفترض وجود حالة أصلية للرأسمالية لا يوجد فيها ريع، وهو ما يمثل بالطبع حالة تاريخية غير موجودة، وهي لم توجد أبدًا لأنها ببساطة لا يمكن أن توجد ضمن نظام طبقي. وبما أن قانون القيمة قانون كوني يُمارس بتشابك الطبقات الرأسمالية؛ تصبح كل أنماط الرأسمالية نمطًا واحدًا؛ فليس هناك رأسمالية جيدة ورأسمالية سيئة.

كما يكمن خلف هذه الأطروحات المثيرة للسخط اخلاقيًا على الريع من الذي يعتقد ضمنًا أن الاقتصاد الأمريكي يمثل نوعًا من النظام الأخلاقي الكامل، يجب أن يطمح إليه كل المتخلفين عنه، وهذا الاعتقاد الغريب في عالم الديمقراطية الأمريكية الكامل بالفطرة غير الموجود بعد ـ سواءٌ كان قائمًا أو في طريقه إلى الاكتمال ـ هو ما يميّز الرصانة الفكرية عن غيرها مما يتمسّك بالرمزية الوهمية.

إن كون الولايات المتحدة ديمقراطية أم لا، هو أمر يتناسب عكسيًا مع القيمة التي تسحبها من القتلى العراقيين وغيرهم عند مضخات الغاز، وفي تصريحات راينرت أدناه، تتحمل الطبقات العاملة العربية ـ التي يتكون ثلثاها من أفارقة ـ عبء الاعتداءات العسكرية، فضلاً عن الخطاب الازدرائي الذي يحمّل الضحايا مسؤولية تخلفهم، ففقر الأفارقة لم يكن يُفسر بالهيكل الاقتصادي الاستعماري المفروض على القارة، بل بأنهم سود، وهو ما يتسع كتفسير ليشمل العرب إلى حد ما.

بينما في حقبة أكثر استنارة منذ 400 سنة مضت، استبعد فرانسيس بيكون العرق كعامل في تفسير الثراء والفقر، نجد اليوم أن النسخة الأكثر قليلاً لياقة سياسيًا، من هذا النوع من النظريات، تقول إن أفريقيا فقيرة؛ لأن السود فاسدون[36]. يخلط بعض الكتاب بين التكامل والاتحادات الجمركية أو اتحادات سعر الصرف، التي تمثل أشكالاً مخففة من سياسة التكامل: إن غياب سياسة اندماج واضحة المعالم في البلدان العربية يشكّل عقبة أخرى أمام التكامل الإقليمي[37]، حيث لا تحدد الحكومات العربية في تكاملها التجاري رؤىً متوسطة وطويلة الأجل للأهداف الرئيسة لتجارتها الأجنبية، كما أن هناك نقصًا في اللجان الوطنية لتنسيق معاملات وسياسات الحكومة. تمثل عائق آخر أمام تنمية التجارة بضعف التعاون والتنسيق بين الدول العربية في مجالَي النقل والبنية التحتية؛ فغياب طرق نقل بري وبحري وسكك حديد متطورة يعوق التكامل التجاري الإقليمي، فضلاً عن أن نظم البيانات غير الفعّالة والفجوات الإحصائية الكبيرة في البلدان العربية، لا تسمح بإجراء مقارنات ذات معنى بين البلدان والمناطق[38]. كما أن الافتقار إلى الشفافية والكشف المنمط في الشركات العربية وغياب أنظمة مُوحدة لسوق الأسهم العربية، تمثل عقبات أخرى أمام التكامل الاقتصادي الإقليمي[39]. هنا ما زلنا ضمن إطار تجليات الانحدار الأمني السيادي أو الاندماجي.

كذلك يعوق تخلف المؤسسات المالية في المنطقة العربية التجارة الإقليمية والتكامل الاقتصادي، وخصوصًا أن الائتمان المحلي المُوجَّه للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، المُوجّهة للتصدير في البلدان العربية، قليل الحجم مقارنةً بحاجات المنشآت والبلدان[40]. هذه ليست أسباب عدم التكامل، بل نتائج للنمط التجاري للاستحواذ، الذي بوجوده نفسه ينفي أي وجه من التكامل. وفي الواقع لا يمكن لرأس المال النقدي وتوسع الائتمان أن يعززا التشغيل الإنتاجي للموارد في سوق تقوم على النمط التجاري، الذي هدفه حرمان الطبقات العاملة من رفاهيتها أو من القيمة التي تعوّض تكاليف إعادة إنتاجها. إن الأسواق هي الأخرى مؤسسات اجتماعية بقوى اجتماعية،

---

(36) Erik S. Reinert, «Development and Social Goals: Balancing Aid and Development to Prevent «Welfare Colonialism»,» paper presented at: High-Level United Nations Development Conference in Millennium Development Goals, United Nations, New York, 14–15 March 2005.

(37) Nasser M. Suleiman, «Economic Integration Tendencies in the Middle East and North Africa,» (2000), <http://www.al-bab.com/arab/econ/suleiman.htm> (viewed 4 November 2012).

(38) United Nations, Economic and Social Commission for Western Asia [ESCWA]. *Survey of Economic and Social Developments in the ESCWA Region 2009-2010.*

(39) R. J. A. Wilson, «Middle Eastern Trade and Financial Integration: Lessons from the European Union Experience,» in: Kheir El-Din Hasseb, ed., *Economic Cooperation in the Middle East: Prospects and Challenges* (Cairo: Dar Al-Mostaqbal Al-Arabi, 1995).

(40) United Nations, Economic and Social Commission for Western Asia, *Survey of Economic and Social Developments in the ESCWA Region 2007-2008.*

إذ في غياب الحقوق وتكافؤ الفرص، تميل آليات نقل القيم لمصلحة الطبقات الاجتماعية القوية والحاكمة، وها نحن بعد ثلاثة عقود من النيوليبرالية وفشل النشاطية اليسارية، نجد الطبقات الاجتماعية قد استُلبت بأنماط من التمايز الثقافي تعزّز نسخًا من الداروينية الاجتماعية. كما أدى الانقسام المتزايد في صفوف العمال وتعاظم دور المجتمع المدني الذي يعمل بغطاء مظلة دينية إلى إطاحة الدولة، وإلى تحفيز التناقض بين الشخص العام (المواطن) والشخص الخاص (الفرد في مجتمع مدني)، والغرض من هذا هو تقويض الأطر الكامنة للوعي الثوري، أي إعادة ما ترتب من خلال العلاقة بالدولة التي تخدم حق المواطنة للإنسان الاجتماعي، أي حق الطبقة. وللاستدراك نحن هنا نتكلم على الطبقة كعلاقة اجتماعية أو كفئة فلسفية في سُلَّم الفئات العلمية.

حاليًا في العالم العربي، الأزمة الأيديولوجية أشد حدة من أن تسمح للمواطن كوجود للنوع (Citizen as Species-being) بالتصالح مع الشخص الذي يحقق سيادة الدولة فقط من خلال مواطنته ولو رمزيًا[41]. إن هذا البون الشاسع بين تحقيق الذات وتحقيق السياسة سمة ثابتة في الرأسمالية، لكنها تتلون بدرجات أوسع في التاريخ العربي الحديث. باللجوء إلى المنطق الهيغلي الذي استخدمه ماركس الشاب آنذاك، يحلّ الشخص الديني محل المواطن المدني، أي تقوّض سياسة الهوية الجزئية الهوية الكونية التي تؤسس لتحول الطبقة العاملة إلى بروليتاريا، وتدعم شبكات المحسوبية في ظل التحالف الطبقي الإمبريالي التجاري، انقسام الطبقات وإغراق العمال في هويات خيالية مُستمدة من فانتازيات تاريخية زائفة، المُبتغى منها هو إعادة توطيد علاقة رأس المال من خلال الانشقاقات في صفوف الطبقة العاملة. وللمفارقة نجد أنه في الإمبراطوريات الإسلامية ما قبل الرأسمالية، القائمة على زراعة الكفاف، كانت العمالة الكاملة هي القاعدة؛ بسبب انخفاض الناتج لكل عامل وأزمات نقص الإنتاج المتكررة؛ إذ كانت أزمات تلك العصور قلة الإنتاج والاستهلاك سويةً، في حين نجد أنه في ظل الرأسمالية، فرضت أزمات فائض الإنتاج ومعدلات الربح فك ارتباط دائمًا للعمل، أي فصل القيمة الاستعمالية للعمل عن قيمته التبادلية أو فك الإنتاجية عن الأجور، فكيف يكون هذا الإسقاط التاريخي الإسلامي (أي وضع الواجبات قبل الحقوق) على العمل الاجتماعي الحديث ممكنًا، مع كل هذا الاختلاف الكبير في النظام الاجتماعي؟ تسيطر هذه الفانتازيا على الخيال الاجتماعي بالدعاية المتواصلة، التي تعوق بالعدوان الوحشي، مبادرات الثوريين لتجسيد الطبقة العاملة في المجال السياسي، أي مواطنتها، فاليوم أكثر من أي لحظة أخرى في التاريخ، ينتظر العمل، كفاعل تاريخي، إعادة بعث الأممية.

---

(41) Karl Marx, «The German Ideology,» (1844), <https://www.marxists.org/archive/marx/works/1845/german-ideology/ch01a.htm>.

في الوقت الحالي، تمارس شبكات العائلات والأفراد ذات الحصص المتوازية في السياسة والأعمال التجارية، السلطة بالصورة التي تبقي التناقضات بين المصالح العامة والخاصة ساخنة.

3 ـ الإمبريالية المُضادة للتكامل

يمكن اختزال الأغلبية العظمى من الدول العربية إلى «طبقة رأس المال بقيادة أمريكا بما فيها الطبقة التجارية الكومبرادورية» من دون تضحية بكثير من المحتوى، بما أن الدولة هي علاقة العلاقات الاجتماعية وبما أنها توسيط للعلاقات الطبقية؛ فيكون هذا الاختزال مشروعًا. الانفصام الذي يفصل الشخصية الاجتماعية عن الشخصية السياسية، من طريق التفاوت في أوروبا والولايات المتحدة (حيث الناس متساوون قانونًا لكن متفاوتون اجتماعيًا) يفعل الشيء نفسه في الدول العربية، حيث تتجلى قيم العنصرية في قلب الهيكل القانوني للدول العربية المتشددة، ويكمن سبب هذا نظريًا في انشقاق العامل كإنسان نوعي عن قوة عمله، التي هي سلعة مأجورة. تجدر الإشارة إلى أن تجديد الدساتير ـ كما في حالات العراق وليبيا ومصر ـ حتى عندما يراعى فصل الدين عن الدولة اسميًا، هو أول إجراء يقوم به رأس المال بقيادة أمريكا؛ فدستور العراق المكتوب أمريكيًا، يفصل ليس الطبقة العاملة فقط، بل كل مواطن عامل، عن الحق في الانتماء إلى الدولة.

وبقلب لغة ماركس، «ينأى كل عامل بنفسه عن المواطن المُجرد، فهو يدرك ويعيد تنظيم قواه الخاصة كقوى شخصية [قال ماركس قوى اجتماعية]؛ بحيث يفصل بصورة دائمة قوته الاجتماعية عن نفسه كقوة سياسية»[42]، وفي هذه الحالة من الديمقراطية الانتقائية، المواطن الوحيد هو ممثل رأس المال بقيادة أمريكا والتاجر التابع له في التحالف الحاكم، ومضمون هذا النقل هو غياب الديمقراطية في تكوين الدولة بالمفهوم الماركسي، فحالة الاستلاب في المجتمع تقيّد الفرد لذاته، وبما أنه يسلخ قوته الاجتماعية عن السياسية بهذا التصرّف؛ فهو كذلك يسلب ذاته من ذاته، وهذا النمط من الاستلاب يمثل مؤشرًا على غياب الديمقراطية ويعيد التدخل الإمبريالي بقيادة أمريكا تمهيد الأرض لانتزاع الحقوق السياسية من المواطن[43]. فسجل التدخل الإمبريالي في الدول المفككة ووقف أي شكل من التكامل العربي يطول سرده؛ وكما ذكرت، يقوّي التكامل من خلال التضامن العمالي الطبقي الموقف الاقتصادي؛ ومن ثم الاجتماعي والسياسي للتحالف السياسي العربي؛ فالأهداف الإقليمية المشتركة ـ على الأقل تلك المتعلقة منها بالحفاظ على نسبة أعلى من الثروة لأجل التنمية الإقليمية ـ يمكن أن تضعف قبضة الترتيبات الأمنية الإمبريالية، وهذا على الصعيد الوظيفي للإمبريالية، أما على الصعيد الجوهري فتفتيت الشعوب هو تجل لرأس

(42) المصدر نفسه.

(43) عبد الحسين شعبان، **الهوية والمواطنة: البدائل الملتبسة والحداثة المتعثرة** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2017).

المال. ففي الترتيب الحالي يعتمد ترتيب القوى المعادي للعرب على تفوق القدرات العسكرية الإسرائيلية، التي تساعد على الحفاظ على شروط التفكك «المفروضة من أعلى»:

حيث تضع إسرائيل والقوى الأوروبية الكبرى منع تكامل العرب على رأس جدول أعمالها، وهذا ليس بالأمر العرضي، بل هو شرط لتوسّع رأس المال؛ فالهجمة الإمبريالية بذاتها هي عملية صناعية تمثّل حجر الأساس في تكوين رأس المال.

«في إشارة إلى تجربة الوحدة العربية الوحيدة ـ بين مصر وسورية [التي كوّنت الجمهورية العربية المتحدة خلال الحقبة 1958 – 1961]، ذكرت وثيقة رُفعت عنها السرية من مكتب مؤرخ وزارة الخارجية الأمريكية، أن التكامل العربي كان يُنظر إليه بوصفه تهديدًا للإمبريالية الأوروبية أكثر مما تفعل الشيوعية، كما أن إسرائيل والقوى الأوروبية الأخرى كانت مستعدة للتسامح مع تحالف الرئيس العراقي عبد الكريم قاسم مع الشيوعيين، في سبيل تقويض الجمهورية العربية المتحدة. فشجعت إسرائيل تركيا وإيران باستمرار على التسامح مع قاسم؛ مخافة أن يؤدي إسقاطه إلى تقوية عبد الناصر[44].

وكان الغرب قلقًا من أثر الاتحادات في استقرار المنطقة، فكانت فدرالية العراق ـ الأردن البديل الوحيد لابتلاع مصر للأردن؛ حيث كان ذلك البديل الأقل شرًا من وجهتي النظر[45].

موقف: «السياسة الأمريكية تجاه جمهورية العراق: الدعم الودي لهدف قاسم المُعلن بحياد واستقلال العراق حقًا على الرغم من عدة شهور من الاعتداء على الأمريكيين ومضايقتهم في العراق، وإن كان لاحقًا قد بدأ بجني الأرباح؛ إذ يبدو أن شكوك قاسم المبكرة في الولايات المتحدة والبريطانيين، قد تم التغلب عليها إلى حد كبير»[46].

لقد اختلف الموقف الأمريكي تكتيكيًا لا جوهريًا عن الموقف الأوروبي ـ الإسرائيلي، إذ حرّك افتراضان أساسيان الموقف الأمريكي، ليبدأ في مزاحمة المُستعمرِين القدامى والحلول محلهم في الشرق الأوسط، **أولاً** أن التكامل العربي لم يكن جادًا، حيث سعت كل دولة عربية خلف مصالحها، **وثانيًا** أنه ما كان ينبغي لإسرائيل أن تبالغ في مخاوفها الأمنية؛ لأن قدراتها العسكرية كانت فائقة إلى درجة قدرتها على هزيمة عدة جيوش عربية مجتمعةً في مدة قصيرة جدًا. وعلى

---

(44) «Special National Intelligence Estimate,» <http://history.state.gov/historicaldocuments/frus195860v12/d210>.

(45) «Memorandum of a Conversation, Department of State, Washington, February 27, 1958, 11:30a.m,» <http://history.state.gov/historicaldocuments/frus195860v13/d10>.

(46) «Telegram from the Embassy in Iraq to the Department of State,» <http://history.state.gov/historicaldocuments/frus195860v12/d199>.

الرغم من أن هذه الآراء وردت في وثيقة ظهرت عام 1961، فمن المعروف أن الأمر لم يتطلب من إسرائيل سوى ستة أيام لتدمير الجيوش العربية عام 1967، فإلى هذا الحد كان التفوق التقني الغربي الصهيوني على نظيره العربي في ذلك الوقت.

في ما يلي مجموعة مختارة من الأرشيفات حول الموضوع:

- أعرب وكيل وزارة الخارجية ماكغي (McGhee) عن تفهّمه لمخاوف إسرائيل النابعة من وضعها المُهدد، لكنه **أكد احترام الولايات المتحدة الكبير لكفاءة إسرائيل العسكرية، ويقدّر أنها قادرة على التصدي لأي تجمع عربي في المدى المنظور**[47] (التشديد هنا من المؤلف أنها لم تستغرق سوى ستة أيام للانتصار في حرب 1967 لاحقًا).

- كان البريطانيون الأكثر استعدادًا لتحمل المخاطر المحتملة عن احتمال نهضة قومية ثالثة في العراق؛ لأنهم كانوا مرتابين كليًا من عبد الناصر[48].

- وقد أبدت معظم الحكومات الأخرى في المنطقة - شأنها شأن بعض الدوائر البريطانية - قليلاً من القلق من التطورات في العراق، وكانت تأمل في أن يؤدي وجود قاسم لموازنة وجود عبد الناصر، لكن ما لبثت هذه الآمال أن أخذت في التلاشي، واعتقادنا أن الوعي بالتهديد الشيوعي سيزداد، ففي البداية ربما تفضل معظم هذه الحكومات العمل على عكس الاتجاه دونما تعزيز لنفوذ عبد الناصر، لكن إذا ثبت عدم إمكان ذلك؛ سيكون هناك استعداد متزايد لتأييد - إن لم يكن دعم - جهوده، وستكون هناك استثناءات بارزة هي إسرائيل وربما النظام الحالي في الأردن»[49].

الغريب في وصف هذه الحقبة في الأدبيات السياسية العربية هو اتهام الشيوعيين للقوميين العرب بالخيانة، فقد كرر الشيوعيون العراقيون خصوصًا، إلى حدٍّ ممل، تصريح القائد البعثي علي صالح السعدي، الذي ذكر فيه أنه وصل إلى السلطة عام 1963 بمساعدة الولايات المتحدة[50]، على الرغم من أنه واقعيًا كان موقف الأحزاب الشيوعية الإقليمية المناهض للجمهورية العربية المتحدة يخدم الاستراتيجية الإسرائيلية، فكانت هذه السياسات الشيوعية المُصاغة سوفياتيًا أقل أممية، وقد

---

(47) «Telegram from the Department of State to the Embassy in Israel,» <http://history.state.gov/historical documents/frus196163v17/d275>.

(48) «Memorandum of Discussion at the 402nd Meeting of the National Security Council,» <http://history.state.gov/historicaldocuments/frus195860v12/d176>.

(49) «Special National Intelligence Estimate,» <http://history.state.gov/historicaldocuments/frus195860v12/d181> (paras. 6, 8, 22–8).

(50) Munaf Yassiri, *What Is Happening in Iraq?: The ABC of the Current Situation in Iraq* (Bloomington, IN: Xilbris Corporation, 2006).

تبيّن متأخرًا أن تفتيت المواقف القومية عزز الموقف الإسرائيلي في المراحل كافة، فكانت الأحزاب الشيوعية العراقية والسورية الموالية للسوفيات تميل حرفيًا بموازين القوى لمصلحة إسرائيل بكونها معادية للناصرية؛ فقد قللت هذه الأحزاب الشيوعية من أهمية النضال ضد إسرائيل في المنطقة؛ بخضوعها لاستراتيجية الوفاق السوفياتي مع الولايات المتحدة[51].

وفي العراق خصوصًا، تبنّت السياسة الخارجية السوفياتية خطًا نفعيًا غير أممي، فأولاً دعم الشيوعيون مصطفى البرازاني ضد النظام الملكي، لكن بمجرد تولي عبد الكريم قاسم السلطة بانقلاب عام 1958 دعموه، وبحسب محمد طربوش، تم تحويل شحنة الأسلحة التي كانت مُرسلة إلى البرازاني إلى قاسم عام 1958، ولم يكد السوفيات يدعمون حكومة قاسم حتى بدأ البرازاني يأخذ جانب الشركاء الإقليميين للولايات المتحدة كإيران وإسرائيل[52]، وبعد مدة وجيزة، في عام 1959، شن البرازاني حرب عصابات مُطوّلة ضد الجيش العراقي، انتهت بشبه استسلام الأخير عام 1975 بمعاهدة الجزائر[*]، وتبيّن لاحقًا أنه على الرغم مما كان في الموقف القومي العربي الوحدوي من أوجه قصور كثيرة، فهو كان أكثر أممية ومناهضةً للإمبريالية من الموقف الشيوعي الموالي للسوفيات. إضافة إلى هذه القوى المناهضة للتنمية، الإقليمية وغير الإقليمية، كانت هناك قيود استئثار وطنية أعاقت التكامل، إذ تمثّل الرابطة بين «الطبقة التجارية» والدولة علاقة اجتماعية تخدم المستفيدين منها على نحوٍ جيد، وتعجل هيمنة رأس المال الراسخة على الدولة، تلقائيًا، معدل امتصاص الدولة للموارد بما يلبي مطالب الطبقة التجارية، فيمكن بالتالي أن تتحقق الأرباح بمجرد شراء أي مكان وبيعه للأسواق الصغيرة المُحتكرة أو بالاستفادة من صادرات النفط، وهكذا فالحؤول دون تكامل الأسواق الإقليمية يحول دون مشاركة الأصول المملوكة بوجه خاص مع آخرين، وبالطبع يتوافر هذا للكومبرادور التجاري بمدى محكوم بسياسات النقد والضرائب التي تشكّل مفاصل توزيع القيمة الاجتماعية بشكلها المالي.

وبالنسبة إلى الاتحاد النقدي لمجلس التعاون الخليجي، لا تزال خطط توحيد العملة مُعلقة[53]، ولن يؤدي توحيد العملة إلى الكثير في هذه الحالة؛ نظرًا إلى انخفاض التجارة البينية

---

(51) تقريبًا نصف صفحات كتيبات المؤتمرات الرئيسية للأحزاب الشيوعية العراقية والسورية، احتوت كلمات مُقتبسة لغويًا من كلمات مؤتمرات الحزب السوفياتي المتعلقة بضرورة وقف سباق السلاح النووي؛ فقد كانت هذه الأحزاب تفتقد لشخصية خاصة بها.

(52) Mohammad A. Tarbush, *From the Role of the Military in Politics: A Case Study of Iraq to 1941* (London: Kegan Paul, 1982).

(*) ضمن الاتفاق مع إيران الشاه (المترجم).

(53) Shinji Takagi, «Establishing Monetary Union in the Gulf Cooperation Council: What Lessons for Regional Cooperation?,» *ADBI Working Paper Series*, no. 390 (October 2012), <https://www.adb.org/sites/default/files/publication/156245/adbi-wp390.pdf>.

في المنطقة ـ تبلغ 6 بالمئة فقط ـ لكن هذا الاتحاد الذي فرضته الولايات المتحدة لتعزيز أمن حلفائها الخليجيين أثبت حقيقتين سبق ذكرهما، وهما: (1) رأس المال التجاري يرفض التكامل بطبيعته، (2) رأس المال التجاري تحت رحمة رأس المال بقيادة أمريكا، ولو حدث أي تقدم مستقبلي في اتجاه التكامل فسيكون خضوعًا لإرادته، أي كالأردن مثلاً الذي يشكّل جزءًا من الطوق الوقائي الإمبريالي. وعلى الرغم من وجود حالات أثمرت فيها أزمة ما بعد الاستعمار إصلاحات اشتراكية أو شعبوية بين حين وآخر، فإن الظروف سرعان ما أعادت نمط الاستحواذ شبه الاستعماري، فلم تؤد شعبوية الاشتراكيين العرب إلى تولي الطبقة العاملة قيادة مؤسسات عملية الإصلاح، بل تم استيعاب الطبقات العاملة في هيكل الدولة، واستُبعدت هذه الطبقات من العملية السياسية، لكنها بقيت مُسيَّسة، على عكس ما يتم تداوله: من غير الممكن عدم تسييس أي كيان اجتماعي.

لكي تتم تصفية التسييس، يجب تغريب الطبقة العاملة إلى درجة أن يصبح وعيها فعليًا جزءًا من رأس المال، أي أن يستبطن كليًا خيال الأيديولوجيا الرأسمالية، بدعم الحرب والاستهلاكية، ويقضي هذا بمنظور آخر بتشييء الطبقة العاملة كليًا، وهو أمر مستحيل أساسًا. ومع ذلك، من المُضلل تعليق الإخفاق الاشتراكي على ما سُمي تجاوزات السياسات الخاطئة للسنوات الاشتراكية. وكما أظهرت انتفاضات 2011 لاحقًا، لم تكن «تجاوزات» تجربة «الاشتراكية العربية» المعتدلة هي سياسات الحماية الصناعية ولا السياسات المالية المُمولة وطنيًا ولا الاقتصاد الكلي التدخلي، إذ حينما طُبقت هذه السياسات حققت نتائجَ اقتصادية واجتماعية دينامية؛ فكان يتم تمويل المشروعات القومية بائتمان وطني برعاية وطنية، في إطار بيئة حسابات رأسمال مُحكمة التنظيم، كما كانت السياسات المالية والنقدية الانتقائية، في ظل أسعار صرف ثابتة ومعدلات فائدة تفاضلية تستهدف قطاعات اقتصادية مختلفة، مُستقلة قليلة التأثر بالضغوط الخارجية. لم تكن تجاوزات المرحلة الاشتراكية العربية هي السياسات الكلية اليسارية، بل كانت سياسات الطبقة المسؤولة عن التنمية، التي خضعت لشروط رأس المال بقيادة أمريكا المنتصرة، ومع خضوعها هيكليًا، وظّفت الطبقات الحاكمة الدولة كوسيط للتراكم الخاص، فارتفعت حصة برجوازية الدولة من الثروة الكلية، ومع كون الطبقات العاملة مُستبعدة بالفعل من المشاركة السياسية؛ تحوّل رأسماليو الدولة إلى طبقة من رأس المال الخاص التقليدي، أو أكثر من ذلك، إلى طبقة من رأس المال التجاري الكومبرادوري الذي يدعم عملية التراكم الدولي من خلال العسكرة أو من خلال تدمير القيمة الوطنية. وكما ذكرنا، وسم تراجع التصنيع مسار الأحداث منذ عام 1980، وكانت سياسات الانفتاح المُقيدة للصناعة الوطنية في الواقع ضريبة حرب، لشراء ود الإمبريالية بقيادة أمريكا في صورة أصول حقيقية أو أساسية أو مُضافة آخذةً الشكل النقدي.

إن مناهضة الدولة العربية للتكامل الإقليمي هي بحد ذاتها آلية تخصيص موارد للاستحواذ الخاص عليها، وهي نتاج تركيبة طبقية داخلية متموضعة بعناية ضمن التقسيم الدولي للعمل السائد، ويتم تعميمها لتعزيز الإطار الأمني للإمبريالية بقيادة أمريكا. يرعى التكامل اللاعروبي بدوره النمط التجاري للاستحواذ؛ كونه فعليًا يقلل المساحة الجغرافية التي يمكنها احتضان مشروع تصنيع إقليمي؛ فنطاق مؤسسة السوق الصناعية التي تتوسع ببناء قدرة صناعية وضبط نظام أسعار من خلال المشاركة العامة، يضيق بشدة بالانقسام العربي، وهذا التقليص للصناعة هو ما يدشّن نقطة الانطلاق للتخلف الوطني؛ فللصناعة بالطبع ارتباط وثيق بالأمن والسيادة.

وحتى الآن، لم تفعل الانتفاضات السياسية الأخيرة سوى تغيير بعض وجوه الطبقة الحاكمة، ولم تحقق سوى أقل القليل في مجال إعادة هيكلة الطبقة، ولم تصل الطبقة العاملة ولا طبقة رجال الأعمال الصناعيين إلى السلطة؛ فلم تكن ثورة برجوازية صناعية ولا ثورة طبقة عاملة، بل مجرد انتفاضات عفوية تم ضبط إيقاعها مع توترات الرأسمالية الإمبريالية من خلال التدجين الديني للطبقة العاملة. وخلافًا لما تفترضه بعض الأدبيات حول الطبقة الريعية العربية، لن تكسب الطبقة التجارية المعاصرة من إعادة توزيع الأصول عقب تكامل الأسواق الوطنية[54]، فالثروة في الأوضاع الراهنة لا يمكن أن تتوسع بغرس المعرفة في الإنتاج أو من الأسواق الإقليمية المتكاملة؛ فلا هذه ولا تلك موجودة من الأساس، فلِمَ نفترض اللاموجود ونبني نظرية تلقائية على أساس هذه الهلوسة؟! على الرغم من هذا الوضع القائم والعدد الذي لا يُحصى من النزاعات العربية، توظف أدبيات التيار الرسمي حول التكامل عبارات إنشائية جذابة تسلط الضوء على الالتزام المُفترض من الحكومات العربية تجاه التكامل، إذ «يُقال إن التكامل الإقليمي يشكل عنصرًا مهمًا في استراتيجية السياسة الدولية للحكومات العربية»[55]، وهذه مغالطة للواقع تتخطى الخيال الهوليوودي. والحقيقة أن التجارة البينية كانت منخفضة لمدة طويلة (10 بالمئة في المتوسط بينما كانت التجارة البينية الأوروبية حتى قبل التكامل الأوروبي 60 بالمئة من إجمالي التجارة الأوروبية)، وهو ما يؤكد الرأي القائل بأن رأس المال بقيادة أمريكا، والكومبرادور الإقليمي، لا يرغبان في تعزيز النشاط عبر الحدود، فتستمر الانقسامات على الرغم من حقيقة أن البقاء «صغيرًا» في عالم يتعولم يمثل كبحًا لتراكم رأس المال، وما لم يتم تبني أدوار إنتاجية متميزة ومختلفة جدًا ضمن التقسيم الدولي للعمل وضمان أسواق للتصدير؛ فربما لا تحقق الاقتصادات الأصغر وفورات الحجم أو اقتصادات السعة.

---

(54) Beblawi and Luciani, eds., *The Rentier State.*

(55) Bernard Hoekman and Khalid Sekkat, «Arab Economic Integration: The Missing Links,» *Global Entrepreneurship Monitor Working Paper Series* (April 2010), <http://ecipe.org/app/uploads/2014/12/Hoekman_arab_economic_integration.pdf>.

إن بقاء أي بلد صغيرًا وغير تنافسي، أو من دون تطوير لمنتجات قيمة مضافة تقوم على التكنولوجيا في عصر العولمة، يجعله أبعد ما يكون من بناء استراتيجية تنمية راسخة، وفي حالة النمط التجاري للتراكم يتراجع رأس المال الصناعي؛ لأن الجزء الأكبر من العائدات الجيوسياسية يتدفق خارج المنطقة بطريقة أو بأخرى برعاية سياسة رأس المال المالي الدولي، والأدهى أنه نتيجةً لتضاؤل الموارد المالية؛ تعجّل هذه التدفقات النقدية بتحويلات حقيقية للقيمة تغذي بدورها حلقة مفرغة للتخلف. ليست الطبقات التجارية العربية وحدها التي تبتعد من بعضها، فالتراجع الأيديولوجي الاشتراكي والوحدوي العروبي أدى كذلك إلى تصفية معظم القيم المشتركة بين الطبقات العاملة داخل البلدان العربية وعبرها، كما تراجعت الرابطة المادية بين الاهتمامات الخاصة والعامة، التي تتوسطها الدولة أو المنظمات العربية عبر الوطنية. أما الموارد التي تنتقل عبر المؤسسات غير الحكومية، بما فيها المنظمات غير الحكومية (NGOs)، التي تتجاوز الدولة دستوريًا، فتعجّل بمزيد من التفكك؛ لأن إعادة الإعمار أو تدوير القيمة الداخلي هو تجسيد مضاد لسياسة العسكرة الإمبريالية بأدوات اقتصادية.

لكي يكون توزيع الموارد قائمًا على الحقوق الاجتماعية، وخصوصًا في ظل هياكل أسواق صغيرة ومحفوفة بالمخاطر تنمو إلى نقائضها، يجب أن تتجاوز سيادة الدولة استقلال الطوائف والقبائل والمناطق، وهو نقيض ما هو قائم فعليًا، حيث تتراجع هذه اللبنات الأساسية للتكامل عالميًا كما إقليميًا مع غلبة الهوية على الطبقة. وكما لوحظ في السودان وسورية ومصر ولبنان واليمن، تسير التشكيلات الاجتماعية العربية الفقيرة ماليًا (نذكّر بأنها فقيرة ماليًا بسبب افتقارها إلى الاستقلال) باتجاه التفتت الوطني مرةً أخرى بعد الانتفاضات.

مع تراجع الأيديولوجيا الاشتراكية، ولّدت الإصلاحات المضادة ثورات مضادة للمجتمع، فحلت الفانتازيا الرجعية المدعومة أيديولوجيًا وماليًا بأيديولوجيا «السوق الحرة» ورأس المال الخليجي، محل أيديولوجيا حقوق العامل، وتم تلفيق رموز من تجربة التاريخ الإسلامي العريضة لحل قضايا مرتبطة بالحداثة، كما تم التعامل مع حاجات العمال النازحين قسرًا في ظل الرأسمالية بالعمل الخيري. ويتبدى خرق هذا المنطق للعيان فور الأخذ في الحسبان أن القدرة الاستيعابية للرأسمالية تظل أقل من وفرة العمالة. وأدى التدهور في التنمية بدوره إلى إعاقة التنمية الاجتماعية، ووسّع الفجوة بين المجتمع المدني والدولة. وفي ظل هذا الصدع نضجت شروط الانتفاضة الموضوعية، أما الشروط الذاتية منها، فتلك منوطة، كما ذكرت سابقًا، بأزمة رأس المال في الدولة إلى الحد الذي يعكس مدى قدرة رأس المال على إدارة الأزمة من خلال آلية الدولة. مع ذلك، كما يُرمى الدَّين من المجال العام إلى المجال الخاص، وحين تُحرم الطبقة العاملة المجالَ العام أو

حق المواطنةَ النشطة، يخترق خليط البترودولارات والتديُّن السياسي قطاعات واسعة من الفلاحين والطبقات العاملة، وخصوصًا مع عدم إمكان إزالة الغموض عن عمليات الحياة الواقعية بمجرد توضيحات المنطق الشكلي أو اللاتاريخي. إن التاريخ حالة سائلة ليست الحياة الواقعية فيها رمزًا جبريًا (من علم الجبر). كما أن الترابط المتغير فيها غير مقيد ويتخلل كل الهياكل الاجتماعية المعقدة. وفي هذه الهياكل يحدد الوعي الثوري التمزقات في الزمن الفعلي، كما تعكس علاقات القوة الفاعل المسؤول داخل الهيكل الاجتماعي. ولا بد من التشديد هنا على نقطة مُغفلة في تكوين الوعي الثوري، هي أنه يتطلب أكثر من مجرد قلب المفاهيم رأسًا على عقب، فهو يتطلب انقلابًا في أنماط التفكير أيضًا.

وفي العالم العربي، القوة هي القوة العسكرية للولايات المتحدة وإسرائيل، بينما يبدو الوعي الثوري بالنسبة إلى الزمن كما لو كان مستغرقًا في النوم. مع ذلك، من المرجح أن الخطوط الطبقية مع التصاعد الحتمي للعدوان الإمبريالي، ستصبح واضحة تمامًا مرةً أخرى، وفي هذه النقطة بالذات يجب تلقيح الوعي الشعبي بمناهج تفكير دينامية تركّز على تطور الواقع من خلال تراكم التناقضات.

على الرغم من الثروة المالية الهائلة المُكتسبة من عائدات النفط لأكثر من خمسين عامًا، لا تزال بلدان الخليج ـ تلك البلدن التي نجت من توحش الحرب الإمبريالية ـ متخلفة صناعيًا، ومن ناحية الحريات المدنية هي أفظع من أن تُوصف ، كما تقول منظمة العفو الدولية، لكنها كأداة لعسكرة الكون، فهي نشطة وفعّالة[56].

إن التخلف بالتعريف هو حالة قصور في القدرة، ومن المؤكد أنه توجد وفرة من القدرة الاستيعابية لإعادة استثمار فائض النفط في بلدان الخليج؛ فمجازيًا تخضير الصحراء هو أحد الإمكانات، ومع ذلك ـ كما ذكرنا في الفصل الأول ـ اتُّخذت التدابير كافة لضمان تعزيز الدولارات النفطية للتجارة والفكر السلفي والاستهلاك المسرف، وفي هذه الظروف قسمت عائدات النفط الاقتصادات إلى قسمين. وقد خلق قطاع النفط عالي الرسملة قليلاً من الوظائف بالنسبة إلى حجم رأس المال المُستثمر فيه، في الوقت الذي حدث بعض التوسع المتواضع في الوظائف من خلال المحسوبية في القطاع العام. ومع ذلك فالعمالة الناقصة في القطاع العام ـ غير الفعالة اجتماعيًا ولا اقتصاديًا ـ هي مجرد وسيلة تهدئة اجتماعية، فهي تخفف من حدة الاضطرابات وتمنع تسرّب أي معرفة إلى الاقتصاد المنتج، إنها منظومة متكاملة لكبح القيمة والنمو. ولعرض الوضع من زاوية أخرى: لن يؤدي تكامل بين تجار يكسبون مباشرةً من عائدات النفط ـ سواءٌ من خلال الدولة أو من خلال البيع في سوق مُقيدة ـ إلا إلى خسارة أحد الأطراف؛ لأن الثروة لا تتوسع هنا

(56) منظمة العفو الدولية (2009)، <https://www.amnesty.org/ar>.

من زيادة الإنتاجية ليستطيع الطرفان زيادة أرباحهما، فكلاهما ببساطة يتطفل على أصول وموارد موجودة؛ وهكذا لا توجد دوافع مادية ـ بالمعنى الاقتصادي لا الفلسفي ـ لإصلاحات مدفوعة تجاريًا، ومثل هذه الإصلاحات لن تسفر عن شيء اجتماعيًا.

يشكّل الاستغلال العشوائي القصير المدى أساس استراتيجيات التنمية القصيرة النظر الواحدة تلو الأخرى؛ ومع ذلك فتصريف القيمة الاجتماعية لإعادة إنتاج مستويات المعيشة على المستوى الوطني، يحدده رأس المال الإمبريالي بقيادة أمريكا بوصفه الطرف الأكثر قوة. حين تكون الفجوة بين القطاعين «الخاص» و«العام» غير قابلة للتجاوز، ويكون الدولار في الخارج ملجأً آمنًا وسهل النفاذ إليه فيه؛ فمن المُرجح أن يعمل المستثمرون باستراتيجية «اضرب واهرب»، ثم يهربون بأموالهم من المناطق الخطرة.

وبالنسبة إلى رأس المال الوطني، يمثل هذا التحول إلى رأسمال تجاري/مالي قفزة من رأسمال ملموس إلى رأسمال مُجرد، أو من رأسمال صناعي إلى رأسمال مالي، وفي بعض الحالات دونما مرور بمرحلة صناعية أصلاً، كما هي الحال في بلدان الخليج، مُنظّرًا لتبعية مُطلقة تؤمْوِل الخليج من دون تصنيع. إن الهيكل المادي للتراكم غير تكاملي داخل الدولة وتكاملي مع رأس المال المالي بقيادة أمريكا، وعلى المستوى الإقليمي نجد أسواقًا عالية المخاطرة مُتشبّعة برأسمال نقدي ونقص في اليد العاملة، إلى جانب أسواق قليلة رأس المال ووافرة اليد العاملة. هذه هي الحال الراهنة المستمرة بعناد، بينما على المستوى الوطني لا تستطيع الدولة الضعيفة السيادة أن تدمج مجالاتها الاجتماعية الخاصة والعامة معًا. وهكذا، فتشكيلات العالم العربي أو دوله، تتفكك وطنيًا كما تتفكك إقليميًا في صورة شحوب جامعة الدول العربية فوق الوطنية. فالدوافع المادية لنشر الموارد تحتم نزعها من الاقتصاد الوطني والطبقات العاملة، ومن شأن إعادة تنظيم التشكيل الاجتماعي الإقليمي بطريقة تمنع تسرّب الموارد، أن تستتبع تحولاً في هيكل الطبقة يحدد علاقات التكامل داخل المنطقة كما علاقات التكامل خارجها. وما يزيد الأمور تعقيدًا، أن الإمبريالية متمسكة برابطة النفط ـ الدولار، فضلاً عن أن الريوع الإمبريالية تمثل حلقة رئيسية في هذه العملية، وما دامت سياسات النفط خارجية بأكثر مما هي داخلية؛ فالأرجح أن يبقى الهيكل اللاتنموي واللاتكاملي راسخًا، ما لم تضع الطبقات العاملة مناهَضة الإمبريالية في مقدم نضالها. يمثل كلٌّ من نمو الدخل المتفاوت وهروب رأس المال وانخفاض معدلات الاستثمار، أعراضًا لسيادة الفاعل التاريخي في التحالف الطبقي الإمبريالي ـ الكومبرادوري، يبغي استنساخ هذه السياسات والأوضاع مرارًا وتكرارًا.

تعليق ختامي

حين تضعف السيادة، بوصفها المظهر الوطني لأمن الطبقة العاملة، تضعف كذلك السيادة على الموارد الوطنية، فالملكية الوطنية للموارد المحلية تعني أن مواطني هذه الدول يملكون

مواردهم وأن السياق المؤسسي الدولي يعززها كحق (المبدأ الثاني من عهد الحقوق الاجتماعية والاقتصادية). لكن واقعيًا، يحتفظ رأس المال بقيادة أمريكا بالسيطرة على الموارد العربية، بالذراع العسكرية الطويلة، بينما تشجع سيطرته في المؤسسات السياسية والمالية الدولية اغتصاب الموارد، كما تنطوي أنظمة تحرير الموارد برعاية دولية ـ بما فيها تحرير حركة رأس المال ـ على تدفقات لاتنموية، بينما يتطلب التكاملُ السيادةَ والاستقلال على صعيدَي الدولة والسياسات.

إن تكامل الدول القومية، يفترض قيام دول ذات سيادة، وأن تكون هذه الدول قادرة على التخلي جزئيًا عن السيادة لمصلحة كيان فوق وطني ضمن عملية التكامل، فكرة قديمة تعود إلى نحو مئتي سنة، فلقد كان هيغل (كما نقله وشرح عنه هاريس) يجادل بأن «يرتكز [القانون الدولي] ببساطة على المعاهدات والاتفاقيات، مع مراعاة الإرادات الخاصة للمشاركين؛ لهذا لا يستطيع أن ينظم المعاهدات أو يضمن الالتزام بها، فمبدؤه الأساسي «العقد شريعة المتعاقدين»، وكما يقول هيغل، «إنه لا يذهب إلى أبعد مما يجب أن يكون»، أي أنه طموح واهٍ؛ فالمبدأ الأساسي لا يمكن أن يكون مادة في قانون، لأن القانون نفسه مجرد معاهدة لا تكاد تستطيع أن تكون مصدرًا للإلزام بها. ونتيجة لذلك فالوضع الفعلي كما يخبرنا هيغل، هو التناوب بين الحفاظ على علاقات المعاهدة وإلغائها، [...] وهكذا «إذا كانت الدول يمكن أن تصبح أعضاءً في مجتمع دولي؛ فإن سيادتها ستتلاشى، لتحلّ محلها سيادة أعلى قليلاً؛ وبالتالي ففكرة اتحاد الدول تمثل تناقضًا حادًا بالتعريف»»[57]. لا توجد دولة عربية واحدة تمتلك ما يكفي من السيادة لتتخلى عنها ضمن عملية تكاملية، فهي لا تستطيع أن تعطي ما لا تملكه. وقد كان هاريس يكتب ضمن سياق هيغلي، حيث «تطور الروح عبر الزمن» سيؤدي لاحقًا إلى أن يتطور الفكر تقدميًا ليتجاوز نفسه، ويتحقق بعد ذلك تقارب الأمم. لكن كما تصوّر ماركس، يسمح الفهم القائم على أرضية مادية بإعادة النظر في الاحتمالية التاريخية، فتطور هيغل الثقافي ـ «الروحي» مستقل عما تقوم به الطبقات الاجتماعية ماديًا لتعيد إنتاج نفسها. يمثل تمدد النمط الرأسمالي للإنتاج إلى مناطق أخرى من العالم عند ماركس نتيجةً ضروريةً لتوسع الثروة المدفوع بالربح وغير المُقيد، ولا ينطوي هذا التمدد دائمًا على تقدم؛ فالتمدد الإمبريالي ينطوي على أحلاف أو تبعيات سياسية وتقدم أو تراجع، دائمًا بحسب معدل دورة إعادة إنتاج رأس المال[58]. واليوم تعيش إعادة إنتاج رأس المال في أزمة متعاظمة؛ ولهذا يتم إدماج العالم العربي في بقية العالم بالعدوان الإمبريالي، الذي يحطم سيادته بوحشية غير مسبوقة. وتعزز الترتيبات الأمنية الإقليمية برعاية الإمبريالية آليات تخصيص الموارد للعمل

(57) E. Harris, «Hegel's Theory of Sovereignty, International Relations, and War,» in: L. S. Stepelevich, ed., *Selected Essays on G. W. F. Hegel* (Atlantic Highlands, NJ: Humanities Press, 1993).

(58) István Mészáros, «Beyond Capital: Toward a Theory of Transition,» *Monthly Review Press* (January 1995), <http://monthlyreview.org/press/books/pb8812/> (viewed on 17 August 2013).

المحلي ورأس المال الوطني والدولي، كما تعمل معاهدات التجارة واتفاقات التعاون الأوروبي وسيناريوهات الشرق الأوسط الكبير المنطلقة من المركز الرأسمالي، على إزاحة التكنولوجيا الوطنية وإقامة الحواجز عمدًا بين البلدان العربية، ويعمّق هذا النمط من التكامل في الاقتصاد العالمي، الفجوات ـ الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ـ أكثر فأكثر بين الأمم المتجاورة والطبقات الاجتماعية داخل كل أمة.

لهذا تعكس فجوة الثروة الوطنية مدى الروابط بالأسواق الخارجية عبر روابط النفط والروابط الجيوسياسية، وكلما زادت روابط الطبقة التجارية بالأسواق الغربية زاد التحلل الاجتماعي. إن نمط الاستحواذ العدواني في العالم العربي يقودنا إلى هوبز: «لا مجال لصناعة ولا حياة آمنة ولا ملكية خاصة بما يتجاوز قدرة المرء على تأمينه بقوته هو نفسه»، إذ يمثل هذا تجسيدًا كافيًا للواقع العربي؛ ولا يمكن قلب هذا الوضع إلا بتمكين عنصر العمل من خلال الدولة. وبالاستفادة من هوبز مرةً أخرى تبني الدولة السيادة بقوة العمل لتكون قابلة «للحياة الآمنة والتعاطف الذي يدفع البشر للسلام»[59]. أما في هذه الحقبة المشتعلة بالحروب، فيتأكد أن التكامل الوطني بعيد المنال، مثله مثل التكامل الإقليمي. ومع انكماش وتحلل الكثير من البلدان العربية داخليًا، لم يعد هناك مجال لمسألة تكامل العالم العربي كجبهة لمناهضة الإمبريالية، بل المطروح هو كيف يحافظ البلد الواحد على وحدته؛ إذ يبدو أن مسار الأحداث يقودنا نحو تفتيت أكثر عنفًا مما حدث بالفعل في سورية وليبيا والعراق والسودان واليمن، ويبدو أن الأقطاب الرئيسيين لرأس المال الدولي، العسكري والمالي، يجهّزون لاستهداف إيران إما بحرب أكبر وإما بصفقة ما تشبه اتفاقيات كامب دايفيد، التي يمكنها أن تكون مدمرة تمامًا كالحرب، لكن بوتيرة أبطأ. لكن إيران بدلاً من أن تبني جبهة ضخمة مناهضة للإمبريالية تتألف من كل المكونات الثقافية للمجتمع، دعمت صعود سياسات الهوية، الشيعية، في العراق ولبنان وسورية، بريوع تنتقل جيوسياسيًا، وفي العالم السني الأوسع استخدمت الولايات المتحدة وحلفاؤها الطائفية لعزل إيران وإضعافها في محيطها. ويبقى بالواقع السياسي ستبقى الأممية ضعيفة بقدر ما تبقى الجبهة المناهضة للإمبريالية شيعية، التي هي أيضًا رأسمالية كأي طائفة تكوّن شكلاً من التنظيم الاجتماعي، ومع ذلك فمشكلة الجبهة الطائفية أنها حتى لو كسبت الحرب العسكرية فإنها تخسر الحرب الاجتماعية، إلا إذا فرضت النضالات اليومية لليسار مخاضًا جديدًا للتاريخ، عندئذ فالتحالف مع القوى الطائفية المعادية للإمبريالية، بحكم الارتداد الجدلي وإذا ما هزمت الإمبريالية، يعيد إنتاج الهوية الطائفية بشكلها الثقافي اللاسياسي الذي يبني التنمية بالتنوع بدلاً من أن يدمرها. حلقة التناقض الرئيسية هي مع الإمبريالية؛ لذا بناء التحالفات المعادية للإمبريالية يزيل الهويات التي كوّنها رأس المال لخدمته أي لتقسم القوى العاملة.

---

(59) Thomas Hobbes, *Leviathan* [1651] (Oxford: Clarendon Press, 1929), p. 98.

الفصل الثامن

تسليع العمل

ظلّ معدل البطالة في العالم العربي، على مدى أكثر من عقد قبل الانتفاضات، أحد أعلى معدلات البطالة في العالم. وعلى الرغم من معدلات النمو العالية منذ عام 2002 حتى عام 2011، فقد بقي معدل البطالة الرسمي - وليس الفعلي - في منطقة الرقمين، بين العشرة والخمسة عشر في المئة، وسأعود لاحقًا لتحديد الفرق بين المقياسين. تكشف هذه الاستجابة السيئة للنمو الاقتصادي في صورة خلق وظائف جديدة، عن قصور السياسات الكلية، ولو كان سبب استمرار البطالة مرتبطًا بـ «الأساسيات الكلية» للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي؛ فقد كانت تلك الأساسيات - حتى بدء الانتفاضات العربية - في وضع جيد، فالحسابات المالية كانت إما في حدود آمنة وإما في حالة فائض (في حالة مُصدّري النفط)، وكانت معدلات التضخم معتدلة ومتناقصة، كما كانت الاحتياطيات تغطي زهاء عامين من الواردات، لكن ما تسميه هذه المؤسسات الأساسيات لا يمتّ إلى الأساسيات بشيء سوى أنه يخدم تحريك المفاصل الرئيسية لاستلاب القيمة الوطنية.

وعلى الرغم من ذلك، كما لو كان تحديًا للمذهب الاقتصادي السائد، فقد كانت استجابة البطالة سيئة بينما اتسعت الفجوة في مستويات الدخل، والسبب بسيط بما يكفي، ففي العصر النيوليبرالي أصبح الاقتصاد المُنتج للوظائف الجيدة صغيرًا جدًا بالنسبة إلى الحجم الهائل لقوة العمل، وأصبح معظم العمال مُجبرين على اللجوء إلى التشغيل بأجور الفقر (Poverty-wage Employment)؛ فالقيمة والثروة يتم استخلاصهما بإفقار الطبقة العاملة وإضعافها؛ وبالتالي - كما أشرنا في الفصل الأول - بخفض حصة العمل من الدخل الكلي. كما أن البطالة، كما أشرنا في دراسة سابقة، هي نتاج عجز في الطلب وتبنّي معايير كفاءة مبنية على الربحية المنافسة للمصلحة الاجتماعية. وبنظرة تاريخية، يبدو أن التشغيل في القطاع العام ونمو الإنتاجية المنخفض قد عززا الرفاهية وعملا كصمام أمان اجتماعي، في ظل بُطء خلق وظائف جديدة وفي غياب التأمين ضد

البطالة. وبينما كان السكان عبر العالم العربي ينمون بمعدل 2.7 بالمئة سنويًا في المتوسط، كانت قدرة الاقتصاد على خلق وظائف جيدة آخذة في التضاؤل. من هنا نجد أن العرض هو مُجمل عمليات إنتاج الإنسان، لا هذا الخط البياني الذي يتعرّض للتقليص بتذييله عملية طلب تتحكم فيها أُطر الإمبريالية.

لقد كان من السهل رؤية أن المتغيرات الاقتصادية الكلية والديمغرافية تتجه نحو صدام حتمي ووشيك، فلم يكن هناك مجال للجدل حول حتمية الصدام، بل حول التوقيت فقط؛ فاختلالات الاقتصاد، الذي لم يواكب توسعه التدريجي النمو الديمغرافي، كانت قد بلغت أقصى حدودها، بحيث كانت تنتظر مجرد ضعف القبضة القمعية للطبقة الحاكمة على الدولة لتنفجر؛ ففي ظل أنظمة لا يمكن إصلاحها لم يكن التغيير السياسي التدريجي ممكنًا أبدًا. وقد كانت التكنولوجيا المُستوردة الموفرة للعمل والاعتماد على صادرات النفط وتفكيك التصنيع كلها مدمرة لعنصر العمل، كما أدى التحوُّل الهيكلي من اقتصادات بقيادة الدولة إلى اقتصادات بقيادة القطاع الخاص إلى تسريح المزيد من العمال، ونحن بالطبع مقتنعون بكون التكنولوجيا والميكنة تمثلان عاملًا موفرًا للعمل وبأن التشغيل مشروط بتكامل الحقوق الاجتماعية مع غايات الدولة في الاستقرار السياسي، لكن ما حدث هو ضرب عرض الحائط بكل التوازنات. وكمقارنة، كان معدل نمو السكان بين عامي 1960 و1980 مساويًا تقريبًا لمعدله بين عامي 1980 و2010، لكن في الحقبة الأولى اللاحقة مباشرة على الاستقلال (1960 ـ 1980) كان معدل توسع الوظائف متمشيًا تقريبًا مع معدل نمو السكان، بينما لم يكن كذلك في الحقبة الثانية الخاصة بالمرحلة النيوليبرالية التي بدأت عام 1980. ووجب التنويه بأن دراسة العمالة من منظور كلي تركّز على معدلات النمو، لا مستويات المتغيرات الكلية، أي أننا نركز على معدل نمو العمالة مقابل معدل نمو الوظائف.

هكذا، ما دام التراكم على أساس النشاط التجاري والعوائد القائمة على النفط والغاز مستمرًا، لن تستثمر الدولة في مهارات قوة العمل. ولم يقتصر الأمر على فقدان العمل للمهارات وانخفاض سعر قوة عمله، بل كان يتم تسليعه أيضًا، وألحق الإفقارُ العاملَ بما يبيعه سلعيًا مقابل الأجر ـ قوة العمل أو قدرة العامل على العمل ـ إلى درجة أن أصبح العمال أنفسهم يُعاملون كسلع، كما أشار ميلاسو[1] ولي على نحوٍ أحدث[2]، فكانت عملية تسليع العمل هذه أقرب إلى التنمية الرأسمالية التي أشار إليها ماركس في مراحلها الأولى، التي لا تزال تتفاعل مع التراكم الدولي بأشكال عبودية جديدة:

---

(1) Claude Meillassoux, *Maidens, Meal and Money: Capitalism and the Domestic Community* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1981).

(2) Tania Murray Li, «To Make Live or Let Die? Rural Dispossession and the Protection of Surplus Populations,» *Antipode*, vol. 41, no. 1 (January 2010), pp. 63–93.

«لم تكن منتجات العمال تتحول إلى قوى مستقلة فقط، أي منتجات تحكم وتشتري منتجيها، بل إلى قوى اجتماعية أيضًا و[...] شكل من هذا العمل يواجهان العمال كسمات لمنتجاتهم، وهنا يكون لدينا شكل اجتماعي واضح ـ يبدو أول وهلة شديد الصوفية والأثيرية ـ لأحد العوامل في عملية إنتاج اجتماعي مُنتجة تاريخيًا».[3]

هنا نرى أن تسليع الإنسان وتصنيم قوة عمله يصبحان الآمر الناهي في تحديد قدَره، فالأمر لم يكن مجرد سلعة أخرى كاحتياطيات النفط ـ وقفت فوق وضد العمل وتسلّطت على حياته ـ بل كانت أيضًا الاحتياطيات المتزايدة من عمل الطبقة العاملة، التي تقف ضد الناس، أي «الفائض السكاني»، كما يشير إيبينزر سكروج (Ebenezer Scrooge) ـ نقلاً عن مالثوس ـ إليه ببرود، وللحق فإن منظومة الأجور الماركسية تعَد أكثر بؤسًا ـ مجازًا ـ من نظيرتها المالثوسية؛ فسقى الله أيام مالثوس! وكما ناقشنا سلفًا، الحروب والحروب الأهلية وسوء تغذية الأطفال ليست سوى حلقات من عملية الاستغناء عن العمل؛ لمزيد من تقليص الأيديولوجيا الاشتراكية وضغط الأجور إلى أسفل، ومن حيث هي عملية لإنتاج قوة العمل، أي السلعة، فهي كذلك عملية إنتاجية قيمية إلى حد كبير.

خلقت النيوليبرالية وظائف متدنية الأجور، دون مستوى الكفاف، وحطمت الرابط المهم بين خلق الوظائف الجيدة وخفض الفقر، حيث لم تحقق السياسة النيوليبرالية هذا الهدف، ومزّقت الحروب العمل ماديًا وأيديولوجيًا، أي أنها مزّقت عاملين مترابطين، هما: الرابط الاجتماعي بين الاستقرار السياسي وإلغاء العمالة بالميكنة من ناحية، والرابط الأيديولوجي من جهة أخرى، الذي تأتي عليه الحروب والذي يبرر عمليات التفريغ السكاني على يد الطبقات العاملة. لهذا، وبكل بساطة، يبقى مالثوس أقل تشاؤمًا من ماركس حين يتحدث عن التفكك في الأخلاق الذي يتبع سياسة الرفاه أو سياسة الدولة التوسعية.

يبحث هذا الفصل قضية البطالة التي لا يمكن حلها في إطار كولونيالي، ويحاول رسم سياسة تنطلق من منظور راديكالي. وبغض النظر عن تهديد الإمبريالية بقيادة أمريكا، فإنه يجادل بأنه ـ في غياب زيادة دينامية في الإنتاجية في القطاعات غير النفطية في الاقتصاد ـ من الواجب الالتزام بحق العمل كما هو منصوص عليه في المادة 23 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، كحق اجتماعي يجب أن يسبق معايير الإنتاجية الفردية الأسطورية في خلق الوظائف؛ فكما ذكرت سابقًا، الإنتاجية اجتماعية والأجر اجتماعي، أي أن أجر الطبقة العاملة مُحدد بالقوى السياسية، وعملية العمل هذه هي الأساس في دور الدولة التوزيعي. يختلف هذا عما يُسمى قانون «الحق في العمل» المُقرر في عدد من الولايات في الولايات المتحدة الأمريكية، الذي يجبر العمال على العمل بأجور ضئيلة ويقوِّض أمنهم المعيشي[4].

---

(3) Karl Marx, *Grundrisse: Outlines of the Critique of Political Economy* (1857-1861), <http://www.marxists.org/archive/marx/works/1857/grundrisse/> (viewed 22 November 2012).

(4) Michael D. Yates, «Who Will Lead the U.S. Working Class?,» *Monthly Review*, vol. 65, no. 1 (May 2013).

تكفل المادةُ 23 المساواةَ في الأجور والرواتب التي تحفظ كرامة الإنسان، وهذا أضعف الإيمان. ولأنه من المستحيل الجمع بين تحقيق العمالة الكاملة ورفع الإنتاجية في شكل نقدي بسبب السعي إلى الأرباح؛ فإن الأطروحة الأساسية هي أن العامل الاجتماعي القائم على قيم اجتماعية كنقيض للقيم الخاصة، يجب أن يحلّ محل معيار الكفاءة النيوكلاسيكية الذي يستلزم خفض الأجور دائمًا لتوسيع نطاق التشغيل.

أولًا: التشديد على محورية مشكلة البطالة

استنادًا إلى الإحصاءات الرسمية استجابت معدلات البطالة الرسمية بصورة سيئة للحقبة الحالية من النمو الاقتصادي المدفوع بأسعار النفط المرتفعة بدءًا من عام 2002. فقد انخفضت فقط ما بين نقطتين وثلاث نقاط مئوية تقريبًا في البطالة خلال السنوات السبع 2002 ـ 2009 التي شهدت أيضًا معدل نمو تراكمي بلغ 45 بالمئة[5] . تتبنى نظرية الاقتصاد الكلي السائدة مفهومًا مالثوسيًا جديدًا، فتشير إلى التحوُّل الديمغرافي كسبب أساسي للبطالة، إذ في حين كان هناك وافدان جديدان في سن العمل إلى سوق العمل مقابل كل شخص يجد وظيفة في ثمانينيات القرن العشرين، نجد أنه بحلول أواخر التسعينيات بات هناك تقريبًا أربعة وافدين جدد مقابل كل شخص يجد وظيفة[6]، وسبَّب هذا انخفاض معدل توفير الوظائف بسبب سياسات الانفتاح. أي أن هذا يرجع بدرجة كبيرة إلى أن معدل خلق الوظائف انخفض فعليًا على نحو أسرع من معدل نمو قوة العمل، وفي الوقت نفسه هربت الموارد المالية وغير المالية من العالم العربي مع انفتاح حسابات رأس المال والتجارة، أي تسرّبت الثروة الوطنية من خلال الفجوة في حسابات التجارة ورأس المال وعمليات ربط سعر صرف العملة الوطنية بالدولار. يحدِّد سعر الصرف هذا مستوى الأسعار الوطنية، ومن جراء ذلك يحدد منسوبَ القيمة المُستهلكُ وطنيًا وذلك المُورَّد إلى الخارج. كما تم اختطاف قوة العمل المهاجرة ـ التي تمثل خصوصًا موردًا تحملت بلده الأم التكلفة الاجتماعية لإعادة إنتاجه ـ بأجور مُخفضة، فهي ليست رخيصة، بل تم ترخيصها، واستُثمرت المدخرات إما في الخارج وإما في الوطن في مجالات منخفضة الإنتاجية موفِّرة للعمالة (أي قليلة التشغيل) كالعقارات. وبينما كانت البطالة الإقليمية والخليجية تزداد، كان نصف سكان الخليج تقريبًا (47 بالمئة) من الأجانب، وكان منهم قرابة 15 مليونًا من العمال المغتربين من آسيا يعملون بأجور منخفضة[7]. وقد أثارت العمالة الآسيوية الضخمة اهتمامًا كبيرًا بسبب الظروف اللاإنسانية التي

(5) *World Development Indicators* (various years).

(6) United Nations, «««A More Secure World: Our Shared Responsibility»: Report of the High-Level Panel on *Threats, Challenges and Change* (New York: United Nations, Department of Public Information, 2004).

(7) Saudi Arabian Monetary Authority (SAMA), *Annual Reports* (various years)

تعمل فيها، لكن في ظل ارتباط الخليج بالإمبريالية، استمرت حليمة على عادتها القديمة كما يقول المثل.

تحافظ الثروة النقدية الورقية الخليجية على استهلاك عاطليها في أوقات الازدهار، ومع ذلك، نجد بعد مدة طويلة من استمرار أسعار النفط المنخفضة بين عامي 1981 و2002، نحو 30 بالمئة من السكان المحليين في العربية السعودية أصبحوا تحت خط الفقر الوطني عام 2002، ولا يزال كثيرون يعيشون تحت هذا الخط على الرغم من الثروة الهائلة[8]. ويجب أن نلاحظ أن الدولة السعودية نفسها كانت تقترض تقريبًا مئتي مليار دولار أمريكي بمعدلات فائدة باهظة قصيرة الأجل لتغطية نفقاتها أواخر التسعينيات، بينما كان هناك في الوقت نفسه كثير من الثروة الخاصة في الخارج؛ وبترتيب مالي نموذجي كانت الطبقة التجارية المحلية المالكة للبنوك تحوّل أصول الدولة لنفسها من خلال القروض غير الضرورية، وبالطبع السعودية ليست استثناءً هنا، فالأَمْوَلَة أو عملية كسب المال بالمال من دون إنتاج غالبًا ما تلجأ إلى هذه الطرائق. على أية حال، تصلح السياسة الخليجية القائمة للناس للاستهلاك وعدم الإنتاج حين يكون النقد المُولد من النفط متوافرًا، لكنها في الوقت نفسه قامت بفك ارتباط المورد البشري بالنشاط الإنتاجي، فتم خفض العمال المبدعين إلى مستهلكين سلبيين. من جانب الطلب، سيتطلب إصلاح هذا الوضع - بتعبير كينز المُلطف - «القتل الرحيم» للطبقة التجارية وإعادة خلق طبقة رأسمالية صناعية. لكن هذا التحول التنموي ممنوع بإملاء إمبريالي، أي أن قانون القيمة الكوني الذي يتمثّل بالإمبريالية يمارس تهذيب الأوضاع الاجتماعية في عملية تراكم أيضي، تستهلك وتنتج القيمة في آن واحد.

وبعد ثلاثة عقود من النيوليبرالية جنبًا إلى جنب مع القمع السياسي المتزايد، لا يزال الواقع الصعب قائمًا، وهو أن هناك وفرة من الموارد المالية الخاملة وأعدادًا هائلة من المعطلين من العمل، مقابل تقلص الاقتصاد الإنتاجي الذي لا يمكنه أن يستخدم سوى شظية صغيرة من جيش العمل الاحتياطي في ظل الالتزام بمعايير الكفاءة السائدة (النيوكلاسيكية)، هذه المعايير التي تقلل من خلق الوظائف إلى نطاق يوازي معدلات الأجور مع نمو الإنتاجية، وحتى في غياب وفرة الموارد المالية، يكون من الممكن الاعتماد على عملية إنتاج وطنية مُستقلة تعيد تدوير الإنتاج بما فيه الرقعة النقدية المواتية لهذا الإنتاج بقدرات وطنية بحتة، وهذا ما كان عليه الحال في ظل الاشتراكية العربية.

حين يكون نمو الإنتاجية منخفضًا، وفقًا للعالم الفانتازي الخيالي للشروط الحدية المتساوية،

(8) «Saudi Arabia's Riches Conceal a Growing Problem of Poverty,» *Guardian*, 1/1/2013, <http://www.theguardian.com/world/2013/jan/01/saudi-arabia-riyadhpoverty-inequality> (viewed 30 April 2013).

تتوقف فرص العمل الجيدة وينتشر التوظيف بأجور الفقر في القطاع غير الرسمي، فتحليلات المذهب النيوكلاسيكي صريحة: كلما انخفض نمو الإنتاجية انخفضت الأجور وتم تشغيل عمال أكثر؛ لأن المؤسسات تخفض تكاليفها بسبب انخفاض الأجور. صحيح، سيكون هناك تشغيل، لكن في غياب توسع المنشآت الصناعية أو القائمة على المعرفة الإنتاجية؛ ستنتشر العمالة التي تتسوّل العمل على جانبي الطريق والتي تتناقض مع أساسيات الحياة البشرية. ومع ذلك، فأسباب هذه الفجوة بين الموارد المالية المتوافرة والمعدل المنخفض لتشغيل الموارد الحقيقية بما فيها العمل، تقع خارج نطاق حوافز الأسعار كتفسير لعملية تخصيص الموارد؛ فالتجار لا يحصّلون أي قيمة إضافية من رسملة الاقتصاد الوطني بما في ذلك العمل، ولا تُخلق القيمة المُضافة في التداول التجاري.

وهكذا، وفقًا للاقتباس المتكرر عن ماركس، لا يخلق تداول أو تبادل السلع قيمة، وفي هذا السياق يُنتزع القسم الأكبر من القيمة الإضافية من الموارد التي يحافظ بها المجتمع على نفسه، فيتم اغتصاب كل سنت من المدارس والمستشفيات والعمر المُتوقع والعيش الأساسي للطبقة العاملة، وبهذا تصبح القيمة المُضافة هي تلك القيمة التي تنتقص من حقوق الطبقة العاملة. تصل مصالح التجار الراسخة إلى درجة التوافق، لكون أي جهد جاد لتخصيص الموارد لبناء قدرة وطنية يمثل تجاوزًا بحق هيمنة القوى الإمبريالية بقيادة أمريكا على النفط، فهذه مرتبطة بتلك بعلاقة أساسها تدمير القيمة الوطنية لإعادة التوازن للقيمة المُضافة دوليًا. إلى جانب ضرورة تقديم العدالة الاجتماعية على الكفاءة النيوكلاسيكية لخلق فرص عمل، قد يكون هذا هو دور الطلب ـ المدفوع في الوضع الأمثل بمكاسب الإنتاجية ـ الذي تجاهلته عمدًا السياسات الإقليمية للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي في الماضي والحاضر، فنادرًا ما تجد دراسات في المؤسسات الرسمية تنبّه إلى أولوية الطلب في سوق العمل.

ينبغي أن نلاحظ أن خلق فرص العمل في سياق تنموي ليس نتاجًا للطلب الكلي، بل للتنمية، فالطلب ربما لا يكون كافيًا لتغذية التشغيل بسبب الانخفاض الشديد للأجور، وذلك على الرغم من الفرضية الكالسكية (Kaleckian Hypothesis)[*] التي تؤيد فكرة أنه بالنسبة إلى التشغيل المدفوع بالطلب، يتحدد كلٌّ من البطالة والأجور الحقيقية بالطلب لا بالسعر، وهو ما لا يرجع إلى انخفاض معدل الأجر أو سعر العمل بما يدفع المنشآت لاستئجار مزيد من العمالة، بل لأن هناك طلبًا أكبر على ما ينتجون، فببساطة لو خلقنا ملايين الوظائف ضعيفة الأجور؛ فلن يتغيّر الطلب الكلي إلا قليلاً. تتحدد الأجور الحقيقية (مستويات القوة الشرائية الفعلية للعمال) في سوق

(*) نسبةً إلى الاقتصادي مايكل كالسكي (المترجم).

المنتجات لا سوق العمل[9]، بينما تتحدد الأجور النقدية في سوق العمل، حيث يجري النشاط النقابي، ولا تتأثر الأجور الحقيقية سوى قليـــلاً بالأوضاع في سوق العمل، إذ تتحدد بصورة فعالة بدرجة الاحتكار والتسرّب إلى الأسواق الخارجية، وهذه هي معادلة كالسكي التي اختصر فيها تأثير قانون القيمة الماركسي في سوق العمل الخاضع لمنظومة الأجور، أي أن الأمر مُحدد بالصراع الطبقي والإمبريالية.

نرى في العالم العربي حاليًا تسرّبات ضخمة للقيمة واحتكار الطبقة التجارية الحاكمة للدولة والسوق معًا، وبما أن رأس المال المتدفق للخارج وهياكل السلطة المنحازة يحددان ظروف السوق؛ تصبح الأجور الحقيقية محددة كليًا تقريبًا بعوامل تحقيق الاستقرار السياسي أو زعزعته، وهذا أقرب شيء يمكن أن يحاكي اقتصاد مخطط، لكن في الاتجاه المعاكس، بمعنى أنه اقتصاد رأسمالي مُخطط كنقيض للاشتراكي، اقتصاد يهضم القيمة الإنسانية بمعدلات مواتية للتراكمية وكأنها عملية «خُطِّط لها مُسبقًا». إن هدف الخطة هو تحقيق الاستقرار أو زعزعته عبر أدوات رأس المال الوسيطة ـ أي المؤسسات الموجودة رهن بنانه ـ بحسب المصالح الجيوستراتيجية الإمبريالية، ولا تنتهي أبدًا المصلحة في خفض قيم موارد المستعمرات في ظل الرأسمالية لا ماضيًا ولا حاضرًا، فهذا أمر سار على الدوام ضمن القوانين الرأسمالية. أدى تقلص الصناعة العربي مع ارتفاع التضخم وسيادة النقابية الكوربوراتية(*) برعاية الأنظمة (حيثما توجد) إلى خفض الأجور، وحين يتراجع الطلب تنخفض الأجور الحقيقية، وهو ما يؤدي بدوره إلى مزيد من الانخفاض في الطلب والناتج.

يجب ألّا ينطبق الفرض النيوكلاسيكي هنا من أن المنشآت تستأجر المزيد من العمال في حال انخفاض الأجور؛ لأن الطلب عمومًا منخفض، وقد قدم كينز رؤىً مشابهة لكالسكي حين فنّد «الاستنتاج الفج بأن خفض الأجور النقدية سيزيد التشغيل»[10]، بينما في الواقع يولد ارتفاع مستوى الطلب الكلي أجورًا وناتجًا أعلى؛ حيث تستأجر المنشآت العمال حال في ارتفاع الأرباح الناشئة عن ارتفاع النشاط الاقتصادي والطلب. لا يغير هذا من حقيقة أن كل منشأة على حدة تريد خفض التكاليف، لكن هذه فقط حالة خفض تكاليف لزيادة الأرباح، بينما الأعم أنه تتحدد علاقة كل منهما بالأخرى بزيادة الطلب الكلي؛ وبالتالي فالطلب هو ما يحدد مستويات التشغيل، على الأقل بالمفهوم الكينزي. وعلى الرغم من ذلك، تتأثر الأجور الحقيقية أيضًا بالقوة السياسية للعمل؛ حيث

---

(9) Michal Kalecki, «The Structure of Investment,» in: Michal Kalecki, ed., *Selected Essays on the Economic Growth of the Socialist and the Mixed Economy* (Cambridge, MA; London: Cambridge University Press, 1972).

(*) أي الخاضعة لسلطة الدولة ولا تمثل مصالح أعضائها حقًا (المترجم).

(10) John M. Keynes, *The General Theory of Employment, Interest and Money* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, ([1936] 1964), p. 261.

تؤثر نقابات العمال في الأجور النقدية مقابل الزيادات في المستويات العامة للأسعار (التضخم)، وحين تُتخذ إجراءات كلية لحماية الموارد (تنظيم حسابات التجارة ورأس المال)، بما يتيح إعادة تدوير الثروة داخل الاقتصاد الوطني (منع التسرّبات)؛ فإن السياسات المُنسقة للنشاط العمالي والنقابي هي ما تضمن رفع مستويات المعيشة بما يتمشى مع نمو الإنتاجية، وهذا المدخل هو مدخل تاريخي في نقض العلاقة المدمرة شبه المُخطط لها كما ذكرنا آنفًا، التي ما زالت مستمرة نظريًا إلى غياب الأيديولوجيا البديلة.

قمعت الأنظمة العربية كلاً من النشاط النقابي المستقل والتمثيل السياسي للعمال. ويشير تقرير الاتحاد الدولي لنقابات العمال عام 2007 إلى أن العمال في العالم العربي لا يزالون يتمتعون بحقوق نقابية أقل من أي مكان آخر في العالم[11]. هذه التجارب القاسية للعمل العربي تسمح لنا أن نستخدم كلمة تخطيط رأسمالي، أي أنه ليس هناك كابح على رأس المال أن يفعل ما يشاء، كأن كل ما هو موجود عقلاني وكل ما هو عقلاني موجود ولم تأت الضرورة بغير ذلك. تشوّشت آلية زيادة الأجور وارتفاع الطلب والتشغيل مؤسسيًا بسبب الطبقة المسؤولة عن التنمية في العالم العربي، أي التحالف الحاكم من رأس المال بقيادة أمريكا وشريكه التابع، الطبقة التجارية العربية، المتجلّي فعليًا في الوظائف المؤسسية كافة بدءًا من المصرف المركزي وصولاً إلى جهاز الاستخبارات. مع ذلك، ستظل فضائل جانب الطلب غير كافية لدفع توليد التشغيل حتى لو كانت موجودة في العالم العربي، فالتخلف أساسًا حالة اجتماعية شاملة تعبّر عن نفسها جزئيًا في المتغيرات الاقتصادية الكلية كمشكلة قدرة أو طاقة إنتاج، ولا يمكن علاج ضعف القدرة بسياسات جانب العرض أو سياسات جانب الطلب، المُصممة للاقتصادات المتقدمة، تلك الاقتصادات الغربية التي تتمتع فعليًا بسلاسل إمداد متشابكة ومعقدة وبأصول رأسمالية حقيقية ضخمة؛ لذلك فالتخلف يمثل مشكلة عرض وطلب في الوقت نفسه، كما أنه يمثل مسألة مختلفة نوعيًا، ولننظر إلى سوق العمل في العالم العربي كمثال(*).

من المُفترض أن تكون سوق العمل هذه مكانًا لتبادل خدمات العمل مع أجر نقدي، لكننا نجد مع ذلك في هذه السوق أن حصة العمل تمثل نحو 30 بالمئة من الدخل الكلي، مقابل 65 بالمئة منه في الاقتصادات المتقدمة[12]، كما نجد أن نمو الإنتاجية سلبي في أغلب الأحيان(**). وإذا قيّمنا البطالة بصورة أكثر شمولاً بإدخال مستوى المعيشة المُحدد تاريخيًا في القياس، حيث زهاء نصف

(11) International Trade Union Confederation [ITUC], *Annual Survey of Violations of Trade Union Rights* (Brussels: ITUC, 2007).

(*) الفصل الأخير يفنّد السبب الرئيس خلف تخلُّف العالم الثالث، ألا وهو الهجمة الإمبريالية التي تلغي قدرات الشعوب وتقزّم التنمية تلبيةً لإزمتي فائض الإنتاج والربحية اللتين يعيشهما المركز.

(12) Key Indicators of the Labour Market [KILM] (various years).

(**) من الصعب أو حتى من المستحيل قياس الإنتاجية. من هنا نقيّم الإنتاجية بقاسم المنتوج على أعداد العمال، وهذا كل ما لدينا، لكنه رقم مضلل بعض الشيء.

السكان مُبتلون بالفقر؛ سيمكننا ضمنًا عدُّ نصف القوة العاملة مُعطلة[13]، حيث ستشمل في هذه الحالة الفقراء الذين يعملون بأجور دون مستوى الكفاف. كذلك حين ننظر كيف يتحقق إنتاج القيمة المضافة الضعيف والمدفوعات للعمالة المُستندة إلى وحدة مدخلات العمل في «الإنتاج»؛ فإن معدل البطالة سيتطابق مع معدلات البطالة المقنعة، التي تدور أيضًا حول نصف قوة العمل؛ وذلك بسبب واقع أن النفط يمثل نصف الناتج المحلي الإجمالي تقريبًا. وسيكون معظم أولئك العاملين المتبقين تابعين للدولة التي يحكمها رأس المال بقيادة أمريكا ورأس المال التجاري؛ فهم ليسوا عمالاً يبادلون خدمات عملهم بأجر نقدي، بل هم عمال يقدمون القبول بالحكم القائم أو الخضوع بأقل قيمة نقدية ممكنة، أي نحو ثلث الدخل الكلي، التي تمثل حصة العمل. تشير الاختلافات الكمية إلى اختلافات كيفية أعمق، فالفاعل الاجتماعي الذي يمكّن لهيمنة الطبقات الحاكمة على التراكم في العالم العربي يتطلب إفقار الطبقة العاملة العربية كما يتطلب إضعافها، ويعود هذا إلى طبيعة دورتها التجارية التي تنتج القيمة المُضافة بخفض الأجور إلى دون ما يكفي لإعادة إنتاج الطبقة العاملة. أكد البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لمدة طويلة اعتبارات جانب العرض، ودعيا إلى إعادة تأهيل العمال وتعليمهم حتى مع تلاشي فرص العمل الجيدة؛ فعملا على فتح حسابات رأس المال والتجارة وتسهيل تحويل الموارد إلى المراكز المالية في صورة دولارية؛ وبالتالي استنزفا الثروة العربية. كان تركيزهما على التعليم من ضمن سياساتهما الديماغوجية التي سرّبت القيمة ضريبيًا إلى المراكز الإمبريالية.

لا توجد «السوق الحرة» فعليًا في أي مكان، ولو حتى كوضع خيالي، بل إنها أبعد ما تكون من أن تصلح نموذجًا قد يعمل كواسطة للتنمية في العالم العربي. تختلف الأسواق العربية نوعيًا، لأن الطبقة التجارية ـ ضمن علاقتها التابعة برأس المال بقيادة أمريكا ـ يجب أن تجدد فك ارتباط الشغيلة العرب بعملية الإنتاج؛ لتمنع سيطرة العمال على دولتهم ومواردهم الطبيعية. لم تعترف المنظمات المالية الدولية بأن البطالة هي جزئيًا مشكلة طلب، حتى تدفقت جماهير الطبقة العاملة المنكوبة بالفقر إلى الشوارع، فلسنوات كانت مستويات البطالة تتورم، بينما المشورة الرئيسية (للبنك والصندوق الدوليين) على جانب العرض، أي أنتجت عمالاً مؤهلين لقدرة إنتاجية تتلاشى بسبب سياستنا الانفتاحية التي يقوم المركز من جرائها بإدارة الموارد العربية على النحو الذي يشاء. كان هذا هو الوضع حتى عام 2013، حين أصدر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة العمل الدولية تقريرًا بعنوان **إعادة النظر في النمو الاقتصادي: نحو مجتمعات عربية مُنتجة واحتوائية**[14] كرر

(13) جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2005** (القاهرة: الأمانة العامة، 2005)، و Onn Winckler, *Arab Political Demography: Volume One: Population Growth and Natalist Policies* (Brighton: Sussex Academic Press, 2005), p. 102.

(14) United Nations Development Programme [UNDP] and International Labour Organization [ILO], *Rethinking Economic Growth: Towards Productive and Inclusive Arab Societies* (Beirut: ILO Regional Office

الكثير من خلاصات سلاسل سابقة من التقارير بعنوان «مسح الأمم المتحدة للظروف الاقتصادية والاجتماعية في غرب آسيا»، ولكنه لم يقدم علاجًا وفقًا لأطر السياسات الجذرية الخاصة بالمسح، وكانت هذه المرة الأولى التي يُعاد فيها النظر في التركيز على سياسات العرض فقط. وفي ما يلي بعض الملاحظات:

1 ـ يعترف التقرير بأن خلق فرص عمل جيدة في الماضي كان مرتبطًا كثيرًا بطلب العمل، الذي كان يتحدد بالاعتبارات السياسية أكثر مما يتحدد بقوى السوق التنافسية، ويتجنب التقرير بالطبع الاعتبارات السياسية تمامًا ويلمح إلى أنها ناشئة محليًا، كما يعالج البطالة بـ «قوى السوق التنافسية» غير الموجودة في أي مكان، ناهيك بهذا الفناء الإمبريالي العربي بأنظمته الاستبدادية.

2 ـ يقر التقرير بأن الإصلاحات الاقتصادية السابقة قللت من دور الاستثمار العام على افتراض أن الاستثمار الخاص، الذي كان من المُتوقع أن يكون أكثر ملاءمةً للتنمية سيحل محله؛ حيث سيكون مدفوعًا بفرص الربح على جانب الإنتاج بينما يلبي توقعات المستهلكين والباحثين عن عمل على الجانب الاجتماعي؛ وهكذا كانت هذه السياسات النيوليبرالية السابقة تستند إلى افتراضات خيالية محضة، فالاستثمار الخاص يعتمد على طبيعة المستثمر، وفي السياق العربي كان من السهل رؤية أن كبار ملاك الأرصدة الخاصة هم أنفسهم من يقللون حصة العمالة في الدخل القومي، وحساباتهم المصرفية مهاجرة في الخارج وتدير الولايات المتحدة أجهزتهم الأمنية. إن هذه السياسات لا يمكن أن تكون مجرد حماقة، فلا أحد لديه أبسط معرفة أساسية بالاقتصاد السياسي للعالم العربي يمكن أن يقع في هذه الضلالات.

3 ـ يعترف التقرير بأن الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة كان منخفضًا وفضّل استخراج الموارد (فاستخراج النفط هو الدعامة الرئيسية لرأس المال في المنطقة)، وقد دعا إطار السياسات النيوليبرالية لمدة طويلة إلى إسقاط الحواجز الوطنية أمام الاستثمار الأجنبي؛ لأن روابطه النوعية بالهيكل الاقتصادي الوطني ستحسّن الأداء. هنا نسأل مرةً أخرى: كيف يستطيع المستثمر الأجنبي أن يستثمر رأسمالاً في سوق استثمار أجنبي مباشر يسعى للكفاءة، بينما المنطقة العربية تتراجع تصنيعيًا وهي تقريبًا لا تنمو اقتصاديًا، كما تمتلك أكبر احتياطيات نفط بأقل تكلفة استخراج في العالم؟

4 ـ يقرّ التقرير بأن انفتاح حسابات رأس المال والتجارة شجع اللبرلة وكان ضد التنمية. تتحدث هذه التقارير عن قيود قدرة العرض ومشكلات الوصول للسوق وانعدام الأمن في الوطن الذي ربما يؤدي بالسكان المحليين إلى نقل أموالهم إلى الخارج، ومع ذلك لا تزال توصي بالانفتاح لأنه سيشحذ المنافسة، ولا نعلم المنافسة على ماذا بالضبط؟ لقد كانت سياسات الانفتاح هذه

---

for Arab States, 2012).

السياسات الأساسية التي أعادت النمط الاستعماري وأشادت به باسم الحرية، فأصبح رأس المال حرًا إلى الدرجة التي يغتصب بها الموارد، وأصبحت الشعوب مُقيّدة عكسيًا مع حرية رأس المال.

5 ـ يعترف التقرير بأن الخصخصة لم تعط اهتمامًا كبيرًا لآثار تركز الدخل عند نقل إدارة السلع العامة إلى القطاع الخاص، فحين تكون كل المؤسسات التي تعزز أداء السوق رهن بنان الطبقة التجارية، بما فيها مؤسسات الدولة والمؤسسات القانونية، هل تستطيع الخصخصة أن تؤدي إلى أي شيء سوى الاستيلاء على الثروة العامة؟

لقد قُيِّمت هذه القضايا في السابق بالمسوح المُقدمة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة، وبسبب السلطة القانونية للأمم المتحدة ـ خلافًا لتقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المُمول من مصادر خاصة وخارجية ـ تحذِّر هذه الدراسات من الالتزام الأعمى بالسياسات النيوليبرالية، وهي لهذا السبب بالذات ظلّت طيّ الكتمان أو سُحبت من النشر. ومع ذلك، فبعد الاعتراف بفشل السياسات السابقة وبعد انتقاء خبيث لحقائق مُختزلة بعناية لكسب ثقة القارئ المفقودة نوعًا، تعود تقارير البرنامج الإنمائي المذكور ومنظمة العمل الدولية لسياسة التهوين وذكر كل شيء ممكن تحت الشمس كعلاج لموقف البطالة الذي لا يمكن علاجه (أي لا يمكن علاجه في إطار الهيكل الطبقي القائم)؛ فالبطالة حالة ثابتة في المنظومة الرأسمالية تتوازى فيها الربحية مع البطالة بحسب المعايير الاجتماعية المُحددة في خضم الصراع الطبقي.

لسنا بحاجة إلى الخوض في تفاصيل التقرير، لكن نقطة واحدة تحديدًا تقوّض روح المادة 23 الخاصة بالحق في العمل التي تنص على أن «العمل يحقق وجودًا يليق بالكرامة الإنسانية»، وفي العالم العربي أن تكون «متعطلاً» هو في حد ذاته أمر شاق، لكن العمل غير الرسمي الفقير أيضًا مهين إن لم يكن أسوأ، فسلب الكرامة الفردية والجماعية هو جزء من عملية العمل التي تكشف عن جوهرها بقدرتها على إخضاع العامل. يقول التقرير إن استجابة التشغيل لنمو الناتج كانت معتبرة على مدى العقد الماضي أو شيء من هذا القبيل، وإن هذا النمو الاقتصادي في المنطقة العربية لم يكن «بلا وظائف»؛ لأن أي إصلاح اقتصادي ينقل البلدان من العقد الاجتماعي القديم نحو دور أكبر للقطاع الخاص، غالبًا ما يزيد التشغيل، أي أن السياسات الانكماشية المالية والضريبية مقرونةً بفك الضوابط المؤسسية على توزيع الموارد تؤدي إلى ابتكار وظائف جديدة تحد من انهيار سوق العمل، وهو ما لا يمتّ إلى المنطق بصلة.

إذا نحّينا جانبًا حقيقة أنه من المستحيل خفض البطالة في الوقت الذي تنخفض معدلات الاستثمار ـ إلا إذا كان توسعًا بالعمل الضعيف الانتاجية، كما يشير التقرير نفسه إلى أن معدلات الاستثمار انخفضت ونشأ نمو أجوف من جرّاء ارتفاع أسعار السلع ـ يقدم التقرير مثالاً على الانخفاض الهائل في البطالة، فيقول: «صاحب الانخفاض الهائل في البطالة في الجزائر [ذكر

الجزائر كمثال] زيادة في التشغيل غير الرسمي، بمعدل واحد إلى واحد تقريبًا»[15].

هنا نتساءل، إذا كانت الصناعة والوظائف الجيدة تتقلص بتقلّص الاستثمار ولا توجد إعانة للبطالة؛ فمن المنطقي أن يهاجر العامل أو يدبر أمره للعيش في قطاع البطالة المنكوب بالفقر، وربما لا تزال الجزائر الأفضل أداءً، لكن خلق تشغيل فقر غير رسمي ليس بالضرورة دليلاً على أن تحرير السوق ناجح، إلا إذا كان الزج بالناس إلى هاوية استجداء العيش نجاحًا. إن حالة اليأس من العمل تتنافى مع كرامة الحياة بمفهوم حقوق الإنسان العالمية، ومع ذلك تعاطت المنظمات المكلفة برصد الالتزام بالإعلان العالمي إيجابيًا مع خلق القطاع الخاص لتشغيل فقر بائس. يصل التزوير الأكثر وقاحة إلى الذروة حتى في قول التقرير إن كل انخفاض بمقدار نقطة في البطالة (الرسمية) يقابله ارتفاع بمقدار نقطة في التشغيل غير الرسمي، وهو ما يعني حرفيًا أن الشغيلة في القطاع غير الرسمي المنكوب بالفقر يُحسبون حاليًا كمشتغلين، وهذا هو سبب انخفاض البطالة الرسمية، أي أنه تم تغيير المقاييس التي على أساسها يتم احتساب البطالة.

إن المشكلة ليست السوق ولا أي سمة خاصة للرأسمالية، بل هي الرأسمالية نفسها. ويفترض الاقتصاديون الكينزيون والنيوكلاسيك أن الاقتصاد موجود ككيان مستقل، وأنه يمكن فهمه على هذا النحو (فرضية «العلم»)، لكن ماركس يجادل في أن هذه القلعة الاقتصادية التي نتنفسها في كل مكان هي ببساطة صنمية سلعية، فيها «العلاقات بين الناس تأخذ شكلاً خياليًا من العلاقات بين الأشياء»[16]. إن الرأسمالية في أبسط صورها هي بيع وشراء لقوة العمل لخلق فائض قيمة وتحقيق تلك القيمة كربح من خلال التداول، لكن على الرغم من محوريته بالنسبة إليها، يمثل الشراء والبيع النهائيان للسلع (اللذان يشير إليهما الاقتصاديون بوصفهما «نشاطًا») تتويجًا للعملية الاجتماعية التي تبدأ باستخراج المادة الخام من أماكن بعيدة، وهذا النشاط هو مجرد جزء من المجتمع الرأسمالي؛ ومن ثم عرضة لطوارئ اجتماعية وسياسية متعددة، لا يمكن فصلها إطلاقًا عن المجتمع في علاقاته الرأسمالية[17].

يعمل استلاب وموضعة السلع «أي جعلها موضوعية بالنسبة إلى العامل» بما فيها قوة العمل، أي امتلاكها حركة ووجودًا مستقلاً متشابكًا مع سعة الاحتمالات، على جعل قراءة الاقتصاد الملموس بهذه الصورة وهمية، بينما لا يمكن اختزال الوهم ـ مظهر السلع المُتبادلة بأسعار نقدية ـ إلى مجموعة من القوانين العلمية؛ لأننا يجب أن ننظر إلى العلاقات الاجتماعية التي أدت

(15) Ibid., p. 59.

(16) Karl Marx, *Capital: A Critique of Political Economy* (Moscow: Progress Publishers, 1887), vol. 1, chap. 1.

(17) György Lukács, *History and Class Consciousness* (London: Merlin Press, ([1920] 1967).

إلى التبادل وأعطته قوة الصنم لإخفاء جوهره، أي The Mediation of Immediacy أو التقييم التاريخي للقوى الاجتماعية التي تجسّد أو توسّط الظرف الآني أو الظاهرة. إن المقياس النقدي للنشاط الاقتصادي يخفي الكثير من العلاقات الاجتماعية والتناقضات التي لا يمكن إدراكها بعد اختزال الواقع الاجتماعي إلى أسعار نهائية وتبادل. تمثل جميع الافتراضات الجزئية التي بُنيت عليها النماذج النيوليبرالية خيالات ضرورية للأوهام الأيديولوجية، التي تمول الهياكل الحاكمة لأجلها هذا العلم وهذه الجامعات، التي في جناحها الأكثر رصانة، أي رأس المال المنظم، لا تلتزم بها أو تأخذ مشورة منها، أي أنها تعرف أنها خاطئة، فحين توجد أزمة عميقة، يحيي اقتصاديو التيار الرئيسي سياسات الطلب الكينزية وينسون كل شيء عن الكفاءة وأعلى ناتج لكل عامل. ليس من شأن التخلي عن الافتراضات السابقة التي قامت عليها السياسات النيوليبرالية غير الناجحة، أن يجعل تقرير البرنامج الإنمائي ومنظمة العمل الدولية علميًا تقريبًا؛ لأنه يستشهد بعدد من أدوات السياسات العملية كحلول، بينما يتجنب مسألة من فعل ماذا ولماذا؟ فهو يفشل في استكشاف التاريخ الحقيقي أو القوى الاجتماعية وراء حركة الأشياء و/أو يقوم بتهويم الشروط الاجتماعية؛ ومن ثم فهو خاطئ ومضلل. بعبارة أخرى، يعاني الاقتصاد السياسي كما يُمارس في تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة العمل الدولية وفي أعمال التيار الرئيسي أساسًا الخللَ: فـ «اقتصاد» المنافسة الحرة والندرة وتكوين الأسعار المستقل الذين يزعمون وصفها، غير موجودة، وبالطبع لا يمكننا أن نعتمد على شيء غير موجود لإصلاح شيء يحدث، ومرد ذلك إلى الخطأ في تكوين المفهوم أو في عملية التجريد؛ فحتى كلمة سوق لدى التيار الرسمي ما زالت هي نفسها تلك السوق القديمة كفكرة تتجاهل تعقد الأمور في السوق الحديثة، فهم يربطون الشكل بالمضمون من دون إقرار بأن التاريخ كواقع يغيّر جوهر المفاهيم مع الزمن.

ثانيًا: خلفية إمبيريقية

تحدد تقديرات واسعة الانتشار معدل البطالة الإجمالي في العالم العربي بنسبة 13 بالمئة عام 2010 [18]، وهو رقم يعادل تقريبًا ضعفي المتوسط العالمي. وفي مناطق النزاع في العراق وفلسطين، كانت معدلات البطالة عام 2007 على التوالي 27 بالمئة و29 بالمئة، بينما يصعب القياس في ليبيا وسورية والسودان واليمن[19]. على أية حال، حين يسود الصراع أو يكون نصف السكان تقريبًا

(18) Key Indicators of the Labour Market [KILM] (various years).

(19) United Nations: «Unemployment EGM, Summary and Objectives of the EGM,» (First draft, unpublished manuscript, 2007), pp. 25 and «Unemployment EGM: Is a Rigid Labour Market Responsible for Unemployment?,» (First draft, unpublished manuscript, 2007), p. 7, and Alan Abrahart, Kaur, Iqbal and Zafiris Tzannatos, «Government Employment and Active Labor Market Policies in MENA in a Comparative International

ينفقون نحو نصف دخلهم على الغذاء الأساسي؛ تكون المؤشرات الرسمية للبطالة مضللة. وبطبيعة الحال حين يكون الجزء الأكبر من السكان في سن الشباب؛ يكون طبيعيًا أن معدلات بطالة الشباب أعلى كثيرًا، ففي الأردن ومصر بلغت على التوالي 3.6 و5.9 مرات[20] معدلات بطالة البالغين، لكن التركيز الرسمي على مسألة بطالة الشباب هو لذرّ الرماد في العيون، فالمشكلة بنيوية وتأتي نتاجًا لتدهور القوة الاستيعابية لقوة العمل؛ إذ كيف لاقتصاد تتدنّى استثماراته الإنتاجية وتنكمش رقعته النقدية وتتوسع ضرائبه على الاستهلاك ويؤثر انفتاح حسابه التجاري سلبًا في صناعته كما يؤثر انفتاح حساب رأسماله في مدخراته؟! هذه كلها سياسات البنك الدولي. علاوةً على ذلك، بلغت نسبة تشغيل النساء 25 بالمئة فقط من إجمالي العمالة في الزراعة، 17.9 بالمئة منها في الصناعة التحويلية، مقابل 26.7 بالمئة في الخدمات، وهو ما يعادل تقريبًا نصف المتوسطات العالمية[21] .

وحين يولّد اقتصاد عددًا قليلاً جدًا من الوظائف لا يواكب نمو القوة العاملة، فمن المتوقع أن يعاني الداخلون الشباب إلى سوق العمل مزيدًا من البطالة. والغريب أن أدبيات التيار الرسمي في دراستها لبطالة الشباب وما يُسمى «التضخم الشبابي» قبل الانتفاضات، تعالج المسألة كما لو كانت حالة ديمغرافية مثيرة للدهشة، أو كما لو أن بعض أوجه القيم الثقافية تستهدف الشباب بالتمييز[22] . فكيف يمكن النمو السكاني ـ المُتغير الأقل تغيرًا والأكثر انتظامًا ضمن المتغيرات الاجتماعية ـ أن يكون غير متوقع إلى هذه الدرجة؟ إن سوء النية بهذه الأدبيات يتمثل بتجاهلها الدعائم الفطرية لإشكالية البطالة في ظل الرأسمالية، وخصوصًا في سياق خلق وظائف رديئة، حيث يعمل ترك موارد العمل خاملةً على الاقتطاع التدريجي من الأجور على مستوى العالم، وهنا في العالم العربي على وجه الخصوص من سيادة الدول أيضًا. كما أنه حين يكون الدخل القومي متجذرًا في النشاط التجاري الذي لا يستلزم تراكم معرفة وحقنها في وعي الجماهير، تُمأسِس تدابير التفكيك إضعافَ الشباب والمرأة اجتماعيًا وسياسيًا بإجبارهم على مواقع التشغيل الأدنى والأضيق، ويدعم العمل الخامل رجالاً ونساءً ـ حتى مع بقائه خارج نطاق الإنتاج النقدي ـ جوهر رأس المال، كمورد يعمل كخزان لتراكمه[23]، وقد أدى التراجع الاجتماعي مُتمثلاً بالفصل بين الجنسين وخفض المرأة إلى

Context,» in: Heba Handoussa and Zafiris Tzannatos, eds., *Employment Creation and Social Protection in the Middle East and North Africa* (Cairo; New York: The American University in Cairo Press, 2002), p. 26.

(20) UN Estimates (2009).

(21) United Nations Development Programme [UNDP] and League of Arab States [LAS], *Growth, Inequality and Poverty in Arab Countries: Stylized Facts, Challenges and Policy Considerations for an Alternative MDG-Based Development Paradigm* (New York: UNDP and LAS, 2008), p. 2.

(22) United Nations Development Programme [UNDP] and League of Arab States [LAS], *The Millennium Development Goals in the Arab Region 2007: A Youth Lens* (New York: UNDP and LAS, 2007).

(23) Karl Marx, *Grundrisse: Outlines of the Critique of Political Economy* (18571861), <http://www.marxists.

مكانة أدنى، إلى خلق هيكل قوة رمزية يقلل من قيمة العمل كليًا.

تشكّل مشاريع التشويش الديني الغامضة ثقافيًا أسباب التراكم الفاشل، بالتمسك بـ «التقاليد التاريخية» المختلقة، التي بموجبها تُطبخ «القوانين» الثقافية التي تمنع المرأة من المشاركة في النسق الكلي للنشاط الإنتاجي، لكن مع صعود الاتجاهات الظلامية في الإسلام السياسي، جرى تزييف تاريخ مشاركة المرأة في الاقتصاد قبل النيوليبرالية بالكامل. ففي النصف الأول من القرن العشرين شهدت مناطق الكفاف في شبه الجزيرة العربية ـ كما في كل مكان آخر في ظروف العمل ما قبل الرأسمالي ـ العمالة الكاملة للمرأة في النشاط الإنتاجي، ما سُمّي الكفاف غير النقدي[24]، وما لا يمكن تصوره اليوم في السعودية، كانت امرأة، هي فاطمة الزامل، حاكمة حائل في شبه الجزيرة العربية بين عامي 1911 و1914. لم تكن أفكار الإسلام التي تم إحياؤها ما فك ارتباط المرأة بالنشاط الإنتاجي، بل صعود الرأسمالية التجارية، وكما أشار مكسيم رودنسون، العوامل السوسيواقتصادية التاريخية التي تتبلّور فوقها الأيديولوجيا الدينية هي التي تدفع التنمية في العالم الإسلامي؛ وبالتالي فالتنمية البطيئة للرأسمالية يجب أن تُفسّر بدرجة أكبر كثيرًا بالمأزق الاقتصادي والتصفية الطبقية سياسيًا لا بالمفاهيم الدينية[25]. يخلق التراكم الرأسمالي الخامل ـ الذي يستلزم تعجيز الدولة ـ أسبابًا روحانية تعزز التنمية بكل جانب من جوانب الأيديولوجيا المهيمنة. المسألة هنا لا تتعلق بمنع المرأة من القيادة كما في حالة السعودية؛ لأن هذه مسألة قد يسترضي النظام الملكي المجتمع الدولي بإلغائها، بل جوهر المشكلة هو فرض الخمول على العمل؛ ومن ثم منع المرأة من الاشتراك في كامل طيف النشاط الإنتاجي، الذي هو جوهر عدم التمكين.

تحت ضغط التضخم وفي غياب التنظيم النقابي المستقل، انخفضت الأجور الحقيقية في العالم العربي معظم الوقت خلال العقدين الماضيين[26]؛ ففي مصر ظل الحد الأدنى الاسمي للأجور بلا تغيير لمدة 26 عامًا في مواجهة تضخم كبير[27]، وإذا لم نعتبر خلق تشغيل فقر تشغيلاً، فسنجد أن علاقة التشغيل بالدخل القومي قد اختفت. ووفقًا للسجلات الرسمية المعيبة، تطلب الأمر معدل نمو 45 بالمئة خلال تسع سنين لخفض معدل البطالة الرسمي بمقدار نقطتين أو ثلاث

---

org/archive/marx/works/1857/grundrisse/> (viewed 22 November 2012).

(24) Martha Mundy, *Domestic Government, Kinship, Community and Polity in North Yemen* (London; New York: I. B. Tauris, 1996).

(25) Maxime Rodinson, *Islam and Capitalism* (New York: Pantheon, 1973).

(26) United Nations, *National Accounts Statistics: Analysis of Main Aggregates 2004–05* (New York: United Nations, 2007).

(27) Stephen Maher, «The Political Economy of the Egyptian Uprising,» *Monthly Review*, vol. 63, no. 6 (November 2011).

نقاط مئوية؛ فمع نمو مُولد بالتجارة المعتمدة على النفط والعائدات الجيوسياسية؛ يكون مطلوبًا معدلات نمو مستحيلة تتجاوز 15 بالمئة سنويًا لاستيعاب الوافدين الجدد لسوق العمل، ومن غير المُرجح أن تكون معدلات نمو أعلى (قائم على الإنتاجية) قادرة على استيعاب جماهير العاطلين من العمل بعد مثل هذه المدة الطويلة الممتدة من ضعف الأداء الاقتصادي[28]، فنحن هنا أمام معضلة تتطلب إعادة هيكلة كلية مناهضة للسياسة الإمبريالية.

بعد تفكك الاقتصاد الوطني المصري، لم تعد رابطة «خلق الوظائف ـ الإنتاجية» تمثل سوى أقل من ربع الاقتصاد الفعلي[29]؛ فتقلص الصناعة وارتفاع معدلات رأس المال إلى العمل في صناعة النفط والتكنولوجيا المُستوردة الموفرة للعمل، كلها تفسّر ضعف استجابة التشغيل للنمو، وقد أضعف المضاعف الداخلي الضعيف للاقتصادات العربية أثر توليد الوظائف ـ المحدود أصلاً ـ الخاص بالطفرة النفطية أعوام 2002 ـ 2013.

ثالثًا: الرؤى الرسمية

تقوم نواة الطرح السائد على أن تدخل الدولة وتشغيل القطاع العام غير الكفء يقللان الدينامية الاقتصادية المحلية ويزيدان الأثر طويل الأجل لتقلبات أسعار النفط[30]، ومثل الكثير مما رأينا في الأيديولوجيا السائدة، هذه رؤية مقلوبة للواقع، وخصوصًا في ما يتعلق بالعالم العربي. ففي حقبة ما بعد الاستقلال العربية حققت استراتيجية تدخل الدولة بعضًا من أعلى معدلات النمو المُولِد للتشغيل بين عامي 1965 و1980[31]، والأكثر من ذلك أن متوسط معدل نمو السكان وقتها كان لا يختلف كثيرًا عن متوسط معدله عبر العقود الثلاثة الماضية، بل كان أعلى قليلاً. لكن هذه ليست سوى البداية في التزوير الشامل والخبيث للأيديولوجيا الاقتصادية النيوليبرالية في علاقتها بالعالم الثالث والعالم العربي خصوصًا. ووفقًا للتيار الرسمي النيوليبرالي/النيوكلاسيكي، يؤدي تدخل الدولة إلى سوء تخصيص الموارد وأنشطة سعي للريع وعدم كفاءة اقتصادية، كما تفاقم حماية حسابات رأس المال التدهور، ومع الوقت ينخفض تشغيل القطاع العام وترتفع البطالة، ونلاحظ أن كل هذه التغييرات أو التلاعبات في المعاملات الرياضية يوزع الثراء إلى أعلى؛ وبالتالي

---

(28) United Nations, *National Accounts Statistics: Analysis of Main Aggregates 2004–05*, and Massoud Karshenas, *Macroeconomic Policies, Structural Change and Employment in the Middle East and North Africa* (Geneva: International Labour Organization, 1994), p. 2.

(29) United Nations, Economic and Social Commission for Western Asia, *Survey of Economic and Social Developments in the ESCWA Region 2008-2009* (New York: ESCWA, 2009).

(30) Edward Gardner, *Creating Employment in the Middle East and North Africa* (Washington, DC: IMF, 2003).

(31) جامعة الدول العربية، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد** (سنوات مختلفة).

يزيد مدخرات البرجوازية التي تصبح لاحقًا مُتاحة للاستثمار.

والحل الشافي عند البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لتوليد التشغيل هو خفض الأجور والتأمين الاجتماعي ومساهمات المعاشات التقاعدية، مع إنفاذ ما يُوصف على نحو مُلطف بأنه «ظروف عمل مرنة» (إمكان فصل العمال بإرادة صاحب العمل لأي سبب وخفض أجورهم وساعات عملهم على الأساس نفسه)، وما زلنا هنا في صدد نقل القيمة والثراء إلى الأعلى، لكن هنا لطبقات عليا ليست وطنية. من المُفترض أن تعزز هذه السياسات الوظائف في الصناعات كثيفة العمالة ومنخفضة الإنتاجية، لكن أعداد العاطلين من العمل والعاملين بأجور فقر ـ بأخف الأوصاف ـ هم الأغلبية، وأي ضغط نزولي على الأجور أو أي مرونة في سوق العمل ربما توديان بهم إلى ما دون الحد الأدنى من السعرات الحرارية الضرورية للكفاف. بعبارة أوضح، سيجوعون، علمًا أن كثرة من الجوعى لن تدعم الطلب الكلي. لكن بغض النظر عن ذلك، الحقيقة أن وجود أناس كثر يعيشون في الفقر هو نفسه أقصى ما يجعل أسواق العمل مرنة، فالفقر والمرونة يدعمان بعضهما بعضًا نظريًا وعمليًا؛ فالمرونة تعني ضعف الطبقة العاملة سياسيًا، والفقر يعيد تشكيل المرونة والضعف السياسي. فقط لدينا الموروث التنظيمي المطبق اسميًا على القطاع العام الذي يوظف في المتوسط ربع القوة العاملة، والمسألة المهمة سياسيًا هنا هي أين تلقي بموظفي الخدمة المدنية أولئك حين لا تكون لديك وظائف جديدة؟ هذا الموروث هو الذي ما زال يدعم الرفاهية إلى حد ما.

في الواقع تضعف الأجور المنخفضة الطلب، ويكون أثر هذه التعديلات الهيكلية هو إعادة هيكلة المجتمع باتجاه البؤس، إذ لا يُستمد الطلب على العمالة فقط من الطلب، بل من التنمية الشاملة أيضًا، كما ذكرت سابقًا. وعلى الرغم من المعدل المرتفع للاعتماد على الواردات، فإن أهم علاقة تفسّر إعادة إنتاج البطالة هي صعود النمط التجاري في ظل انفتاح حسابات رأس المال والتجارة والتراجع المصاحب في الصناعة، وبالطبع لا ننسى أن كل هذا يتم على حساب معايير حدية تساوي الأجر بالإنتاجية كي تفضي إلى أقصى ربحية. وكما أشار إلى ذلك التيار الرسمي، يحدث الانتقال إلى خلق التشغيل حين تتحطم «القيود الصارمة» على سوق العمل والأجور الحقيقية وحين يتقلص تشغيل القطاع العام. ويُقال إن التدخل الحكومي بوصفه «تشوهًا» يخفض الاستثمار ونمو الإنتاجية ويفترض به أن يؤدي إلى عدم كفاية خلق الوظائف في المنطقة. ونظريًا يقوي فتح السوق للمنافسة الدولية المؤسسات التي تدعم الأسواق ويشجع الاستثمار ويحفز نمو الإنتاجية؛ لأن المنافسة تخصص الموارد للقطاعات الأكثر كفاءة وإنتاجية، وبالطبع لا يضمن هذا الكثير في ظل انحدار التصنيع واقتصاديات السعة.

والآن دعونا ننسى للحظة كيف تزيح الحرب التنمية، وسنجد في الواقع أن أسواق العمل

المرنة بدلاً من أن ترتب تداعيات إيجابية على التشغيل، تسببت بمعدلات بطالة أعلى (في نطاق الوظائف الجيدة، أي التي تكفل العيش الكريم). فما هي الغاية التي قد تتوخاها الطبقة التجارية، بحيث تدفعها إلى توسيع مكون الطلب المحلي بالتثمين والاستثمار الجيد للعمل، بينما هي تتمتع بهيمنة شبه مُوثقة على أسواق الاستيراد التي تلبي مستويات الاستهلاك الوطني، والتي ترتفع أو تنخفض بحسب درجة الإنفاق على تحقيق الاستقرار؟

الواقع أنه بجعل سوق العمل أكثر مرونة؛ يستجيب التجار لإشارات السوق ويستأجرون المزيد من العمل المؤقت غير الماهر بأقل من معدلات أجر الكفاف في قطاع الخدمات، ويؤكد الارتفاع في العمالة الأجنبية وعمالة أعمال الخدمة المهينة مرونة سوق العمل، كما يفسّر دور التجار في ارتفاع تدفقات العمالة داخل المنطقة. على سبيل المثال، يضم اقتصاد موفد للعمالة الماهرة، كالاقتصاد الأردني، عمالة مهاجرة مصرية منخفضة المهارات، وتخفي هذه العلاقة الاقتصادية تحويلات القيمة من الاقتصادات الدنيا إلى الاقتصادات العليا المرتبطة بإنتاجية العمالة. ارتفعت نسبة واردات السلع والخدمات إلى الناتج المحلي الإجمالي في العالم العربي من 20 بالمئة عام 1970 إلى 45 بالمئة عام 2011 [32]، وأصبحت هوامش الربح تنمو مع ارتفاع الواردات لا مع ارتفاع الناتج الصناعي الوطني (فتقلصت الصناعة). وهكذا يكون التسرّب مهمًا بحسب قوة مضاعف الاستثمار، الذي قد يخلق مزيدًا من الناتج لكل دولار مُستثمر فيه.

قد يعمل الاقتصاد الوطني في الاتجاه المضاد: أن يخلق مزيدًا من الناتج لاقتصادات التصدير؛ لأن الطبقة التجارية تتوسع بالإنتاج الخارجي ودخل النفط، فليس لديها سوى اهتمام قليل بقوة العمل الوطنية، ويتم الاحتفاظ بهم فقط لشراء منتجاتها المُستوردة، ولا تعدو سياسات مثل ما يُدعى سَعْوَدة العمالة (الاعتماد على العمال المحليين بدلاً من المهاجرين) أن تكون أدوات استرضاء أيديولوجية ولن تنجح إلا بصفتها هذه. والعلاقة الكامنة هنا هي أن ركود أجور قطاع الخدمات الوطنية يحقق غرض تعظيم الربح بدلاً من رفع الإنتاجية. وفي ظل وجود تشغيل فقر ضخم وقطاع غير رسمي منخفض الإنتاجية؛ لا يمكن سوق العمل في العالم العربي أن تكون جامدة، فيظل توفير العمالة مرنًا وتهبط الأجور الحقيقية بحدة، وبالتالي تكون مرنة، وقد انخفضت الأجور الحقيقية على نحوٍ مطرد في العقود المفقودة للثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين [33].

انخفضت أجور الصناعة التحويلية الحقيقية بالساعة في اقتصادات تصدير النفط بمقدار

---

(32) *World Development Indicators* (various years).

(33) Noha El-Mikawy and Marsha Pripstein Posusney, «Labor Representation in the Age of Globalization: Trends and Issues in Non-Oil-Based Arab Economies,» in: Handoussa and Tzannatos, eds., *Employment Creation and Social Protection in the Middle East and North Africa*, p. 82.

النصف تقريبًا بين عامي 1986 و1992، ولم تتعافَ إلا ببطء في نهاية العقد[34]. كانت إضرابات العمال في مصر قبل الانتفاضة ردًا على التضخم المرتفع وعدم إصلاح الأجور، كما قاد القطاع العام عملية ضغط الأجور وإرهاب الطبقة العاملة (بزيادة العقود المؤقتة). من المُتوقع أن تساهم القيود الباقية في أسواق العمل، وخصوصًا عمالة القطاع العام، بصورة جوهرية في تقليل البطالة أو في منع مستويات التشغيل بأجور الفقر من المزيد من التورم. ومن منظور الاقتصاد السائد، نحن نقف أمام حالة تذكرنا بقانون ساي (نسبةً إلى جون باتيست ساي)، الذي يقول إن العرض يخلق الطلب، أي إذا تدنّت الأسعار أو الأجور نبيع كل شيء بأسعار بخسة، ما يثبت أن اقتصاد السوق المنظم بالأسعار المرنة هو الكفؤ، لكن الحقيقة أن الأسعار هُندست لسلب القيمة من الإنسان العامل[*].

رابعًا: حجة النمو السكاني الزائفة

على الرغم من أن نمو السكان في ستينيات القرن الماضي وسبعينياته كان تقريبًا بنفس سرعته في الثمانينيات، فإن خلق الوظائف المدفوع بتدخل الدولة كان سريعًا أيضًا، واستوعبت المدن جماهير ضخمة من المهاجرين الريفيين في وظائف جيدة، وحين حدث التحول إلى النيوليبرالية تراجع خلق الوظائف بينما استمرت مستويات السكان في النمو المعدل نفسه تقريبًا. تم تحميل الاقتصادات المحمية والمُنظمة وأسعار الصرف والفائدة المتعددة وزيادة الاستثمارات العامة مسؤولية أوجه القصور في الستينيات والسبعينيات، ومع ذلك كانت هذه السياسات وسيلة لغاية؛ ومقارنة بالحقبة النيوليبرالية كان أداؤها جيدًا. كانت الطبقة التي تقف وراء هذه السياسات القومية متحالفة مع الطبقة العاملة، لكن لاحقًا ـ كما رأينا ـ قامت الطبقة المسؤولة عن التنمية بارتداد عكسي في السياسات وطبقت سياسات قللت التنظيم وخلق الوظائف. وبدلاً من إلقاء اللوم على تلك الطبقة المسؤولة عن التنمية وسياساتها الخبيثة، غالبًا ما عزا محللو التيار الرسمي البطالة العالية إلى ارتفاع معدل النمو السكان مقترنًا بسياسات التنظيم والخطط الخمسية. مع ذلك فسياسة السكان، وبالتبعية سياسات السلوك الإنجابي، تقدمان دليلاً قويًا على أن الدولة تنظم إنجاب القوة العامة وفقًا لمتطلبات رأس المال.

ولوصف الوضع صوريًا:

تتحقق مستويات السكان والقوة العاملة المرغوب فيها بين نقطة دنيا لا تتورم عندها أعداد العاطلين من العمل إلى درجة المساهمة في تكوين قوة متماسكة اجتماعيًا تهدد هيمنة حكم رأس

---

(34) World Bank, *Unlocking the Employment Potential in the Middle East and North Africa: Toward a New Social Contract*, MENA Development Report (Washington, DC: World Bank, 2004), p. 115.

(*) الأسعار لا تهندس على صعيد المعمل أو التجار، الفاعل التاريخي أو ناتج القوى التاريخية الذي يحدد موازين القوى والاحتكارات مسبقًا هو الذي يخلق الأرضية المؤاتية لبنية الأسعار. تلقائية الأسعار تتأرجح بين الهوامش التي فرضتها موازين القوى.

المال، ونقطة عليا يبدأ عندها قصور عرض العمل في الاقتطاع من الأرباح بالأجور الأعلى. وفي العالم العربي في ظل النيوليبرالية، إن «رأس المال» ليس رأسمالاً وطنيًا بالطبع، بل هو رأسمال مالي دولي، وهذا التوازن المُتلاعب به فاقم مأزق الطبقات العاملة العربية؛ لأن تجددها غير مرتبط بمطالب رأسمالها الوطني، بل بمطالب رأس المال بقيادة أمريكا، الذي لأجله يعمل تسليع خدمات العمل على تحقيق هدف تجريد الوطن من موارده. لذلك تظهر في السياق العربي العواقب السخيفة للقانون الحديدي للأجور (القانون الذي به تتدنّى الأجور لتخفض السكان) فعليًا، لكنها ليست سوى مظهر، فواقعيًا ما يحدث هو عمل نظام الأجور في التشكيلات التي تسيطر عليها الإمبريالية، ومع هبوط الدخل واندلاع الحرب ارتفعت مستويات السكان ببطء أكبر مما كان يمكنها في غياب الحرب والتهميش بسبب الهجرة القسرية، وانخفض متوسط العمر المتوقع لأقل من المحتمل اتساقًا مع تآكل الخدمات الاجتماعية الأساسية والموت الناتج من الحرب. هنا نرى أن منظومة الأجور الماركسية تعمل على التفريغ السكاني على نحوٍ منتظم لا يكلّ، على عكس فكرة القانون التحليلي أو الأحادي الجانب.

إن فكرة أن الحروب والأجور دون مستوى الكفاف تقلل القوة العاملة بديهية، وككل البديهيات حقيقية جدًا إلى درجة أنها تخفي زيفها في الحقيقة التي تحملها.

أولاً، تتفاوت الأجور على مدى حقب أقصر كثيرًا من الوقت الذي يتطلبه استبدال الأجيال العاملة؛ لذلك ليس من المُرجح أن تستطيع الأجور المُقومة نقديًا أن تكفي لتفسير التجديد الاجتماعي للقوة العاملة، وبالأحرى يعاد إنتاج القوة العاملة بعناصر تشكّل القيمة الاجتماعية، التي تحتوي عناصر نقدية وغير نقدية.

ثانيًا، هناك فجوة واسعة بين التاريخي الملموس والنمط التحليلي المنطقي الذي يقيس الحياة بمقياس الأسعار (الأجور كأسعار). ومن الصعب أن نجد أي حالة في التاريخ وُجدت فيها زيادة في فائض السكان مقارنة بالقدرة الإنتاجية الموجودة من دون أن تضيف بعض الضغوط الاجتماعية التي لا تخلو من العنف، وما لا يناقشه المالثوسيون الجدد هو الهياكل الطبقية ونمط الاستحواذ الذي يؤدي إلى إفقار الطبقة العاملة، ومعروف أن فاعل التاريخ ـ أي الطبقة المسؤولة عن التنمية ـ هو الذي يحدد طبيعة العملية التاريخية.

وفي ظل الرأسمالية، نظام الأجور هو ما يفرض تناسق العمل مع نمط منظم عضويًا لتراكم رأس المال العابرِ للحدود الوطنية. وغالبًا ما تكون علاقات القيمة العابرة للحدود الوطنية غائبة عن التحليل الاجتماعي المتجذر في المركزية الأوروبية. مع ذلك، فبعد قرنين من مالثوس بقيت السيناريوهات المتطرفة للقانون الحديدي للأجور كفزّاعات أيديولوجية تفرض الندرة المطلقة المبنية أيديولوجيًا كمكون متأصل في الحياة، على الرغم من أنه في الحقيقة سبق حتى لبعض

النقاد الأوائل لمالثوس الإشارة إلى أن الندرة مُختلقة اجتماعيًا ولها ارتباطات طبقية. وأبسط مثال على ذلك تكون معظم سلة الاستهلاك بالنسبة إلى الفقراء نادرة لقلة الدخل. يمثل هبوط معدل الأجر إلى ما دون مستوى الكفاف المُحدد تاريخيًا في العالم العربي أحد أعراض تراجع تدخل الدولة في سياسة الرفاهية، فليس هو سبب الكارثة، وتريد الطبقة المسؤولة عن التنمية في ظل الرأسمالية استغلال معدل نمو السكان لتحقيق أعلى معدل استغلال، ويتطلب هذا الوضع الأخير أن يفصل رأس المال أكبر عدد ممكن من العمال عن أي نشاط إنتاجي، وأن يخفض معدل الأجر باستمرار؛ ما يجعل سلع الكفاف بعيدة من متناول الكثيرين.

وفي العالم العربي ترتبط الحالات المتطرفة للبطالة بركود الأجور وتفكيك الاقتصادات الوطنية بفعل الحرب والنيوليبرالية، جنبًا إلى جنب مع اتجاهات السكان الصاعدة التي تغذي جيش العمل الاحتياطي. لهذا السبب ليس من المُتصور الحديث عن اعتبارات جانب عرض بينما يتم تفكيك الطلب على العمل عمدًا. يدل الخطاب المالثوسي الجديد على موقف سياسات كلية لاتدخُّلي، وتهدف الدعوة إلى حكومة صغيرة إلى تقليل التكلفة الاجتماعية لإعادة إنتاج القوة العاملة ولتعزيز العملية التي من خلالها يتم استهلاك قوة العمل في مدى حياة أقصر أو «أرخص»، وهي عملية يتطلب بها ترخيصُ قيمة العمل ترخيصَ العامل نفسه، ويجب النظر إلى هذا عالميًا وليس ضمن الحدود السياسية الأوروبية الوهمية[*]. إن خلق القيمة التي تجسدها قوة العمل يولد أيضًا فائض قيمة إضافيًا بالدرجة التي يساهم بها مزيد من المكونات المُنتهبة المكونة للقيمة غير النقدية - مثل العمل المنزلي غير المدفوع - في إعادة إنتاج الوجود البشري، وفي إطار كلي، فإن عملية العمل أو عملية إنتاج القوى العاملة هي كذلك عملية إنتاجية تمثل حجر الأساس في بناء القيمة المُضافة، حتى من خلال إفنائها، أي أنها مُنتجة للقيمة في حياتها ومماتها.

أما المهاجرون الذين لم تنفق عليهم الدولة المضيفة «فلسًا» فيوضحون المسألة: العمل المهاجر أُنتج في بلد آخر، لكنه يفيد رأسمال البلد الذي يُستخدم فيه؛ فرأس المال في سعيه إلى الأرباح يخفض أجور المعيشة ويقدم موارد أقل لإعادة إنتاج قوة العمل، وفي ضوء هذا المبدأ الأخير يمكن فهم النمو السكاني في ظل الرأسمالية بأفضل صوره، وتُبقِي الإمبريالية الضغط الاجتماعي والعسكري في عملية إفقار أطراف تقذف بعمالتها إلى المجهول، وتبقى مردودات المداخيل العائدة إلى الوطن دون المستوى الكافي لوقف النزيف السكاني.

تتحدد معدلات النمو السكاني بعلاقة محددة لاستخلاص فائض القيمة، الذي يتحدد على نحوٍ مشترك بفعل كلٍ من معدل استبدال العمل الميت (التكنولوجيا) بالعمل الحي في الإنتاج، وما

(*) أي الحدود عمومًا كشكل سياسي وليس الحدود الأوروبية كعين جغرافية (المترجم).

ينتج منه من فائض سكاني نسبي يخفض الأجور ومن ثم يزيد فائض القيمة المطلق والنسبي[35]. وفي المناطق الضعيفة السيادة مثل الدول العربية، ما ينظم نمو السكان هو رأس المال السائد أو رأس المال بقيادة أمريكا، فموتى وأرواح العمال العرب مهمة فقط بحسب دورهم في الغنيمة الإمبريالية وتموضعها وهيمنتها، وبما أن هدر الأرواح منوط بعملية إنتاج القيمة؛ يمكننا كذلك استنتاج قاعدة ثبات الحرب والأسباب التاريخية الخاصة لاستمرارها في ظل الحقبة الرأسمالية. على عكس مدخل الاقتصاد السياسي، يضع الاقتصاد النيوكلاسيكي التشغيل والتكاثر البشري في إطار الخيارات الفردية، فهو لا يفترض فقط ـ بجذل ـ أن العمال يستطيعون دائمًا الاختيار بين العمل ووقت الفراغ، بل إن أحد امتداداته الأخيرة ـ نموذج «الاقتصاد المنزلي» ـ يبني نظرية حول رؤية فردية وأحادية الجانب للإنجاب، تركز على أن الحفاظ على نوعية الحياة المُقدمة إلى الطفل لتربية أطفال بنوعية أعلى، تمثل عنصرًا أساسيًا في تخطيط الأسرة [36]، ويجب أن أضيف صفة «جذل» هذه؛ لأنه بالنسبة إلى الأغلبية في ظروف الحرب والتهميش تبدو التسلية بفكرة الاختيار غريبة إلى حد ما. وهو يفترض، استنادًا إلى افتراضات بديهية بأن الآباء الذين يسعون لأعلى مستوى معيشة لأطفالهم ولأعلى نوعية أطفال من ناحية الصحة والتعليم هم من يحوزون أعلى مستويات الدخل؛ إن الآباء يخصصون الموارد لتربية الأطفال ضمن مجموعة من التفضيلات والدخل، أي أنهم يختارون الإنجاب كما يختارون أي سلعة أخرى، بحساب تكاليفها وعائداتها.

إن افتراض أن الناس يسعون طبيعيًا لمستويات حياة أفضل لأطفالهم هو ابتذالٌ فارغ لا يستحق المناقشة، ومع ذلك فضم الأطفال إلى السلع الأخرى يختزلهم إلى مجرد قدرتهم على العمل ويواصل الافتراض بأن السوق الرأسمالية تعيد توزيع الدخل بعدالة وفقًا للجهد (أسطورة استناد الأجر الفردي إلى الإنتاجية الشخصية). وفي النقطة السابقة: بموجب الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، يُولد الأطفال بحقوق أصيلة في الحياة الكريمة بغض النظر عن قدرتهم على العمل؛ بالتالي فمن غير الإنساني خفضهم إلى مستوى السلع، وفي النهاية، يتحدد مستوى الثروة بالإنتاجية المُحددة اجتماعيًا، وينطوي هذا التحليل المجبول بالسكر «الأهل يحبون أطفالهم» ضمنًا على تسليع الطفل تجريد الإنسان في إنسانيته. يبرز عيب هذا المدخل مع إدراج عملية العمل في ظل الرأسمالية العربية ضمن إطارها، فكونيًا الموقف الطبقي الذي يحتله الفرد أو العائلة يحدد الاستجابة السلوكية، فالأفراد والأسر المحرومة التي تعتمد على وظائف غير مستقرة وتواجه مستقبلاً غامضًا لا تسلك وفقًا الخيارات الخيالية، بل وفقًا للضرورات التي تفرضها الشروط

---

(35) Karl Marx, «The Value-Form,» Appendix to the 1st German edition of *Capital*, vol. 1 (1867), <http://www.marxists.org/archive/marx/works/1867-c1/appendix.htm> (viewed on 6 September 2012).

(36) Gary S. Becker and H. Gregg Lewis, «Interaction between Quantity and Quality of Children,» *Journal of Political Economy*, vol. 81, no. 2 (March-April 1973).

الاجتماعية السائدة، فخيارات عمل الآباء وقدرتهم على إعداد ذريتهم لكسب العيش الكريم هي دوالٌّ في كيف تتموضع القيم ضمن السلوك في علاقته بالتراكم والوضع الطبقي والثروة. وبالنسبة إلى عائلات الطبقة العاملة في العالم العربي، تتحدد «الاستجابات السلوكية» بتقاليد زراعية – في طريقها إلى الذبول ـ تتطلب وعادةً ما ترتبط بمعدلات إنجاب عالية، كذا بالاضطرار إلى الاختيار بين خيارين أو ثلاثة خيارات سيئة أو بعدم وجود خيارات على الإطلاق. يرجع هذا ببساطة إلى أنه في العالم العربي يحدد كلٌّ من الطرد من الريف والأسواق غير المستقرة والمستقبل الغامض والأزمات المتكررة مستويات المعيشة، أي طريق خلق الوظائف والإنجاب، وما يؤدي إلى توسيع خيارات العمل وخيارات الحياة وضمان صحة وتعليم الأطفال كان منذ زمن طويل مسألة مركزية ضمن نضال الطبقة العاملة، ومستويات نجاحها هي نتاجات لهذا النضال، والخيار الأول هو خيار الصراع العنيف أو الاجتماعي الذي من خلاله تتجسّد الحريات الفردية.

ومن منظور طبقي (الذي يمثل منظورًا تاريخيًا ديناميًا) عملية العمل في ظل الرأسمالية هي ما يفسّر الدورات في ديناميات السكان وليس إطار الاختيار الفردي الذي يقع خارج الصيرورة التاريخية. في الآونة الأخيرة تبع الانخفاض في معدلات الخصوبة عبر العالم العربي المعدلات الأعلى للتحضّر، وأكد الانتقال إلى نمط إنجاب تظهر فيه معدلات خصوبة أدنى، وعلى الرغم من المعدلات المتناقصة للوافدين الجدد إلى سوق العمل، فإن النمو في صفوف الشباب العاطلين من العمل يبرز العجز المستمر للاقتصاد عن خلق وظائف جيدة، وتحليليًا وتاريخيًا ليست الخصوبة العالية هي ما يسبب البطالة، بل إنها السياسة التي هدفها الوحيد فك ارتباط العمل بالإنتاج، أي فك ارتباط القيمة الاستعمالية بالقيمة التبادلية، التي هي العلاقة الأهم في رأس المال. إن الشكلية النيوكلاسيكية، باختصار، تتخلص من الجزء الأكبر من الواقع التاريخي، فتحوّل الظروف الاجتماعية (المجردة) إلى متغيرات اقتصادية مُكممة (Quantified) بشكل مثالي؛ وتتخلص من الروابط السياسية الأساسية (الصراع الطبقي) التي تدمج الظروف الاقتصادية بالاجتماعية.

لا يعدو مظهر الاقتصاد بهيكله السعري أن يكون ظاهرة عرضية للظرف الاجتماعي؛ لهذا فالتكاليف والعوائد الحدية النيوكلاسيكية هي كميات مجردة من المعنى الاجتماعي، ويقوم المستشارون الاقتصاديون وصناع السياسات النيوليبراليون ونموذجهم الفكري الذي يخفض البشر إلى مجرد إنسان اقتصادي في مقابل الإنسان المدني ـ الإنسان الاجتماعي والسياسي ـ بتطبيق مفاهيم فارغة عن الكفاءة الإنتاجية والمعدلات الحدية المتكافئة كأدوات سياسات في معالجة البطالة.

إذًا لدينا (لنقُلها على نحوٍ مُلطَّف) كفاءة إنتاجية منخفضة في ظل تراجع التصنيع مع إنتاجية متوسطة/حدية تدفع الأجور إلى ما دون ظروف سوء التغذية بما يلقي بقوة العمل في ظروف

مدمرة، كما لا تزال العبودية للقوى الأجنبية والاستعمار والامتيازات الاقتصادية للأجانب بحكم قوتهم السياسية والعسكرية ـ كما هي الحال في ظل الاستعمار ـ تشكّل السياق الذي يعمل ضمنه الشغيلة كما قال مكسيم رودنسون عام 1973 [37].

خامسًا: مقاربة راديكالية

كما رأينا، تمثل التشكيلات الاجتماعية العربية حالات إخفاق تنموي، كما لا تخلق وظائف كافية، وتضع سياسات التيار الرسمي قائمةً بأسباب متنوعة لقصور أداء سوق العمل وللبطالة، لكن غرضها هو التعمية على السبب الرئيسي. على سبيل المثال، لا تُذكر الطبيعة الدورية لمشكلة البطالة سوى عرَضًا كما لو كانت سببًا عاديًا كغيره من الأسباب، والدورية هنا بمعنى أن الاقتصاد نفسه لا ينتج وظائفَ كافية. ومع ذلك، يعالج التيار الرسمي أسباب البطالة بقدر مساهمتها بدرجة أو بأخرى من الأهمية الإحصائية، لكن مع وزن تاريخي مكافئ: فالعامل (أ) يؤثر بنسبة (س) بالمئة، والعامل (ب) يؤثر بنسبة (ص) بالمئة، والعامل (ج) يؤثر بنسبة (ع) بالمئة، وهكذا. وحين يتعلق الأمر بالسياسات التطبيقية تؤكد الأرثوذكسية بصورة غريبة تدريبَ الأشخاص المناسبين للوظائف المناسبة، بينما في الحقيقة لا تُنتج الوظائف المناسبة ولا غير المناسبة بالنسب الكافية.

التراكم في جذوره عملية تحكّم اجتماعي، فجذور مرض البطالة تكمن في الطبقة وهيكل السلطة التي تعيد إنتاجها باستخدام سياسات الانفتاح (استنزاف القيمة)، وليس من السلطة التقديرية أو الدبلوماسية للبنك الدولي وصندوق النقد أن يبرئ المسؤولية الاجتماعية التي تقف وراء البطالة، لكنه التواطؤ. هذه التبعية من النظرية الاقتصادية لسلطة رأس المال أبعد ما تكون من أي منهجية، بل هي مجرد تذيّل العلم للسلطة، بما يجعلها بعيدةً من طابع أي علم حقيقي، والاقتصاد النيوكلاسيكي المُطبق خصوصًا في سياق العالم الثالث، يقدم أحد أكثر أنماط تزوير العلم الزائف فجاجة[38]، كذا تقوم السياسات «اللاسياسية» الهادفة إلى استعادة العمل المُعطل بالتضليل، وذلك غالبًا بحيل لغوية أو رياضية تضفي نوعًا من البراءة وتغييب موازين القوى عن واقع اجتماعي يتفاعل ضرورةً بالعنف. إن العمل كفاعل تاريخي يجب أن يعطي الأولوية لحقوقه، ولا بد من الوعي بأنه من دون خلخلة هياكل السلطة وتقييد الطبقة التجارية ستبقى كل السياسات مجرد شعارات سياسية، حتى سياسات جانب الطلب كسياسات مالية ونقدية أكثر توسعية وسياسات بناء روابط قوية بين القطاعات وزيادة الاستثمار في البحث والتطور لتحقيق الاستدامة وزيادة الاستثمار العام ودعم

(37) Rodinson, *Islam and Capitalism.*

(38) Oscar Lange, «Scope and Method of Economics,» in: Herbert Feigl and May Brodbeck, eds., *Readings in the Philosophy of Science* (New York: Appleton-Century-Crofts, 1953).

الشراكة بين العام والخاص وإدماج السياسات الإقليمية في استراتيجيات التنمية الوطنية، فكل هذه شعارات فارغة من دون سلطة العمل.

والطريقة الأساسية لكبح جماح الطبقة التجارية هي السماح لتوسّعها فقط ضمن عملة وطنية مُقننة لا بالدولار، ويجب ألا يكون التجار في وضع يمكنهم من تحويل العملة الوطنية كما يحلو لهم عبر حسابات رأس المال، فشريان الحركة الأساسي يجب أن يكون مربوطًا بإحكام، وإذا ما خطر ببال القارئ نموذج الصين، فهذا صحيح، وذلك هو عين العقل. وتغيّر أسعار الصرف والفائدة المتعددة وتجارة المقايضة الجزئية قواعد اللعبة لمصلحة القطاعات المضطربة من الاقتصاد العربي، أي الطبقات العاملة الحضرية والريفية والبائسين على حافة الكفاف في الدرجات الدنيا من «القطاع غير الرسمي»؛ إذ حين تجرّد الطبقات الحاكمة الطبقات العاملة من أمنها وسيادتها بحرمانها وساطة الدولة، فإنها تتلاعب دائمًا بالأسعار الكلية ـ الأجور وأسعار الصرف والفائدة ـ لتثبّت توازن قوى مُشوهًا، أي أن الدولة الكومبرادورية تعمّم الأسعار الكلية بسعر واحد كي تتحكّم سياسيًا واقتصاديًا، أي تتحكم في الإطار الاجتماعي المولّد للقيمة بشكلها النقدي، فهي تختزل التنوّع في كلٍّ كمّي.

إلا أن الخطوة الأولى للعمل ليستولي على قليل من ـ ويفضل كل ـ السلطة السياسية، ستكون في إطار الدولة الحالية التي يسيطر عليها التاجر، أي على تحسين موازين القوى لمصلحته، وهذا حتى الآن يسهل قوله كونه بديهيًا، لكنه صعب كاحتمال تاريخي. تهدف كل أوجه الوساطة النقدية لرأس المال بقيادة أمريكا ـ حتى لو كانت مُغلّفة بالسكر كالمعونة أو المساعدة ـ إلى مزيد من التفكك الاجتماعي، وتخفي مشاعر «مناصرة الفقراء» المستهلكة حقيقة أن النقود هي الصورة النقدية لقيمة، وأن القيمة هي نتاج طبقة وعلاقات قوة، وهي كذلك بديهيًا؛ لأن عملية التفريغ السكاني النسبي مترابطة مع أزمة فائض الإنتاج، فالفشل والدمار العربي يولّد فائض قيمة. الأمر كذلك في ما يتعلق بالقطاع الصناعي الصاعد الذي تترسمل ضمنه طبقة كادحة اجتماعيًا: يجب أن يكون هناك قطاع مُفقر ومُسيطَر عليه اجتماعيًا؛ لتوفير قيمة أرخص لأجل أرباح أعلى. والقطاع الزراعي الذي يمثل آخر معقل للدعم الاجتماعي لأجزاء ضخمة من الجماهير العاملة يتم تقليصه بالنسبة إلى الاقتصاد الكلي؛ لتحويل الفلاحين إلى عمل اجتماعي مأجور (أي اقتلاعهم من الأرض وتحضيرهم قسرًا)؛ بحرمانهم ملكياتهم الصغيرة. ومنذ عام 1980 انخفضت حصة الزراعة في الاستثمار الكلي باستمرار لتصل إلى فقط 5 بالمئة بحلول عام 2009 [39].

كل هذه تبدو جهودًا مُدبرة ومتضافرة لإضعاف الطبقات العاملة وإعادة تشكيل القيمة

(39) Arab Labour Organisation, Workshop on Agricultural Rebirth, Damascus, 23–25 November 2010.

الاجتماعية للاستيلاء عليها بوسائل عنيفة ونهائية، وهي نتاج تاريخ موضوعي وغير مُشخصَن له عقلانية تتبلور في إطار أيديولوجي يستمد قوته من الناتج الاجتماعي عن موازين القوى الطبقية. ثمة تفسيرات أكثر أهمية لسؤال لماذا يحتاج رأس المال إلى تفكيك الاقتصاد الوطني تتناول دور النهب الاستعماري في كبح ميل معدل الربح إلى الانخفاض؛ وهكذا ففي عملية تراكم متشابكة عالميًا تهضم رأس المال والعمل، هناك مجال لإصلاح راديكالي فقط ما دامت متطلبات التراكم لا ترفع مستويات المعيشة في أحد الأركان على حساب آخر، أي تنمية غير متوازنة تنمو بحسب درجة الأمْوَلة[40]، وبالطبع كل ما سبق مشروط بمعادلة تاريخية، ألا وهي مدى سلطة رأس المال على التاريخ، وفي ما نحن عليه من انحسار اجتماعي وأيديولوجي، نرى رأس المال يتحرك بحرية شبه تامة لا تُقارن بأي وقت آخر منذ مئتي عام مثلاً.

تنطوي إصلاحات العمل الراديكالية على نقيض الطائفية والفئوية والجهوية وأي هوية مُجزأة أخرى؛ فالراديكالية في مواجهة رأس المال الأكثر تدويلاً تحتاج إلى الأممية، ولن يكون الإصلاح قويًا إلا حين تتوافق مصالح أفقر البلدان مع نتائج الإصلاح في أي بلد متوسط أو مرتفع الدخل؛ في ظل التقسيم الدولي الحالي للعمل حتى الآن، تنجو الدول الصناعية المتوسطة الدخل مؤقتًا من العدوان الإمبريالي، بقدر ما يضرب البؤس ومصائب الحرب الأنساق الأدنى كاليمن والصومال والسودان... إلخ. ولتوضيح ذلك، إذا كانت البرازيل في سبيلها لتحقيق تقدم في التنمية، فإن الإمبريالية يجب أن تضمن مزيدًا من تدهور الأوضاع الاجتماعية في البلدان الأقل تطورًا. وبتجاهل مركزية الخصومات الطبقية يخفي التغنّي الكينزي بجانب الطلب الأهداف الحقيقية لرأس المال ويعزز هيمنته الأيديولوجية، فحيثما تعمل سياسات الطلب، لا بد من أن تكون بعض الأركان الأخرى من الكوكب مُقيّمة بأقل من قيمتها اجتماعيًا للحفاظ على تدفق الثروة الحقيقية، الموجودة دائمًا ضمن حدود الثروة وشروط الكفاف المُحددة تاريخيًا. تقدم سياسات جانب الطلب الكينزية سبيلاً لرأس المال لإدارة التراكم، بإفقار البلدان المكشوفة أمنيًا عبر الكوكب، والبلدان العربية في مقدمة المكشوفين أمنيًا. لكن لأن خلق القيمة عملية اجتماعية؛ تكتسب سياسة التنمية أهميتها حين تتكون من وجهة نظر الشرائح المنهوبة قسرًا من العمال في العالم العربي؛ لأن هذه تسقط الأقنعة التي تشيئ الإنتاجية الرأسمالية كأداة لتقدم الإنسانية.

إن السياسات التقليدية لخلق الوظائف مثل النمو الاقتصادي الكثيف العمالة، سياسات ضرورية في الواقع لعلاج البطالة، إلا أنها لم تعد كافية لإعادة الجيوش الضخمة من العمال المعطّلين إلى العمل، فنحن نواجه الآن مأزقًا هيكليًا، حيث العدد المطلق من العمال يتخطّى

(40) István Mészáros, «Beyond Capital: Toward a Theory of Transition,» *Monthly Review Press* (January 1995), <http://monthlyreview.org/press/books/pb8812/> (viewed on 17 August 2013).

الطاقة الإنتاجية المُستغلة منها وغير المُستغلة. وبالنظر إلى صغر الحجم الذي انتكس الاقتصاد العربي الإنتاجي إليه مقارنةً بالعمالة الزائدة؛ فسيحتاج النمو المكثف إلى عقود قبل أن يبدأ في الإثمار، وهو يجب أن يكون نموًا مُكثفًا يتضمن، على الأقل، اعتماد مشاريع صناعية وطنية وسياسة إحلال محل الواردات وتكنولوجيا صديقة للعمل، ومع ذلك فبالنظر إلى ارتفاع أعداد المعطلين من العمل؛ سنواجه نمو إنتاجية منخفضًا يعقبه نمو أجور منخفض، وطبعًا التنمية غير المتوازنة هي رد الفعل الذي يقفز إلى الأذهان، لكن حتى هذا مشروط بموازين قوى وترابط اقتصادي دولي.

لن يكون التأثير في الطلب الضروري لإطلاق الاقتصاد كبيرًا، ما لم تتم إعادة توزيع الثروة. ونظرًا إلى الحجم الهائل للمشكلة لن يتم حل مشكلة البطالة في العالم العربي بوصفات جانب طلب نموذجية تقليدية؛ ففي السياق العربي يجب أن يسبق الإنصاف الكفاءة في خلق الوظائف حتى يبدأ تثمين العمل اجتماعيًا في إعطاء أكله في وقت ما في المستقبل، فنحن إذًا أمام دربين: الأول التركيز على عدم التوازن، أي خلق قطاعات قوية الإنتاجية مقابل توظيف كمّ هائل من العمال في مجالات ضعيفة الإنتاجية من ناحية؛ والثاني من ناحية أخرى، نحن أمام مُعضلة أيديولوجية تقلب رأسًا على عقب المعايير الاجتماعية للتوظيف.

على أية حال، يصعب تحقيق العمالة الكاملة في ظل الظروف العالمية السائدة من إفراط الإنتاج، البعيدة كل البعد من واقع الأيام التي كانت فيها مستويات التكنولوجيا الصناعية المنخفضة تستوعب العمالة، فلا يغيب عن أذهاننا أن معظم التوظيف في زمن الرأسمالية هذا لا يعدو كونه سياسة استقرار سياسي. إن جعل العمل اجتماعيًا، أو حقيقة اعتماد الناس على السوق للبقاء، لا بد أن تستتبع عمليًا تشريك (كنقيض لخصخصة) الإنتاج الوطني، ببناء ملكية وهياكل توزيعية أكثر مساواة. وتبرز عدة نقاط أخرى تلقائيًا عما سبق:

- يجب إعادة ضبط نظام السعر بحيث يعيد تثمين العمل ويرسمل الاقتصاد برأسمال تولده الدولة (وبالتبعية ستكون ضمانات الأسعار والإعانات جزءًا منه).

- يجب أن تكون الملكية والثروة أكثر اجتماعية؛ بحيث يتغير نمط الاستحواذ أيضًا ليصبح اجتماعيًا؛ فالإنتاج الاجتماعي يستلزم استحواذًا اجتماعيًا وإصلاحًا للأرض، الذي تمثل ضمنا الصناعة برعاية الدولة والتنظيم المالي للمؤسسات المصرفية الرئيسية خطوات ضرورية.

- على المستوى الوطني، ينطوي الاحتفاظ بالناتج الاجتماعي لإعادة تدويره داخل الحد الوطنية على هندسة أسعار متعددة الطبقات؛ لضمان أن سياسات أسعار الصرف والفائدة حركة الموارد: الناس والنقود ورأس المال.

- على المستوى القطاعي أو الأكثر فرعية، لا بد أن تشمل تدابير الإصلاح الرئيسية ض

للناتج الزراعي وتمويل للصناعة والزراعة بفوائد ميسرة وإدماج للزراعة من خلال زيادة الاستثمار في الاقتصاد (في عام 2012 كان 40 بالمئة تقريبًا من السكان العرب يقيمون في مناطق ريفية).

وقد تستلزم سياسات العمالة الكاملة فك ارتباط نسبيًا للاقتصادات العربية عن الاقتصاد العالمي من خلال هندسة أسعار كلية وحماية جزئية، ولا بد أن تعمل الدولة بوصفها صاحب العمل الرئيسي وتقدم برامج عمل عامة واجتماعية. وكما ذكرنا آنفًا، تعتمد التنمية على الاستقلال الذاتي في مجالات السياسة وإعادة تدوير الموارد داخل الاقتصاد والتفاعل الكافي بين السياسات الاجتماعية ونتائجها، وهو ما يعتمد بدوره على إضعاف الروابط الكومبرادورية بالإمبريالية وفك الارتباط بالعولمة ورفض تحويل القيمة الاجتماعية بقيمة منخفضة إلى المركز الرأسمالي[41].

تعتمد التنمية على طبيعة المسؤول عنها وميل الطبقة الحاكمة إلى بناء القدرات، كما ستحدد درجةُ السيادة على الموارد والسياقُ الطبقي للعالم العربي إلى أي مدى وكيف سيتم التعامل مع التحديات التنموية المختلفة؛ فعلى الجانب الاقتصادي يجب حل التناقضات بين السياسة النقدية التوسعية والتحفيز المالي النشيط، وبين الادخار والاستثمار وغياب عوامل الاستقرار الذاتية، وذلك بقصر إصدار الائتمان على سلطة الدولة. يؤدي تخفيف القيود على ميزان المدفوعات من خلال درجة ما من الاستقلال، إلى تزويد الدولة بالقدرة على تركيز الاستثمار العام على خلق الوظائف. هذا الإجراء الهادف إلى الاستقلال المالي ليس بدعة، بل كان إطار السياسات في ستينيات القرن الماضي وحتى سبعينياته، وكما ذكرنا سابقًا، فقد تفوق أداءً على الإطار النيوليبرالي.

لكي تعمل سياسات توليد العمالة الكلية بصفة مشتركة ومترابطة وتصبح أدوات تنموية، سيتوجب على الدول العربية أن تتصدى للقيود الإمبريالية المحيطة بإطار السياسات، كما سيتعيّن عليها أن تترجم الموارد المالية الخاملة إلى موارد حقيقية، وتطبق معيارًا اجتماعيًا للتشغيل وتربط التنمية بأمن الطبقة العاملة، فلا توجد دولة عربية طبقتها العاملة آمنة من العوز أو تمتلك سيادتها الوطنية التي تتحدد بأمن الجماهير العاملة. وفي الوقت الحالي تغذي التفاوتات الشديدة في الدخل القومي وتزايد التمايز في صفوف قوة العمل حالة اللايقين، وهو ما يجعل النقل قصير الأجل لرأس لمال النقدي إلى أسواق نقد آمنة يحلّ محل الاستثمار الطويل الأجل في الاقتصاد الوطني.

وما دامت أجهزة أمن الطبقة الحاكمة في أي بلد عربي تعتمد على الغطاء العسكري أو ويل الإمبريالي؛ فسيظل بحث التفاعل بين سياسة التشغيل والنتائج بلا معنى، فنقطة البدء نيقية الوحيدة للمناقشة هي تحليل الترتيب المُسبق للإمبريالية بقيادة أمريكا لفرض التخلف

(41) أنور عبد الملك، **تغيير العالم**، عالم المعرفة؛ 95 (الكويت المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1985)، و Samir Amin, *Delinking: Towards a Polycentric World* (London: Zed Books, 1990).

على العالم العربي، ويؤدي تواطؤ كثير من الدول الأخرى الخائفة من قطع إمدادات النفط، بسبب عدم الأمن العالمي برعاية أمريكية، إلى التعميق المتزايد لأزمة التنمية، فيظل استبعاد الناس في سن العمل في العالم العربي من الاستثمار المنتج وقبولهم مبادلة خضوعهم بقيمة نقدية رمزية، هو الوضع النظامي بالنسبة إلى العالم العربي. حتى الآن لم تنجز الانتفاضات العربية شيئًا يذكر في ما يتعلق بإعادة هيكلة تحويل القيمة في المجتمع، ولا يزال الوضع عملية تغيير وجوه سياسية أكثر منها ثورة اجتماعية. وفي أماكن كليبيا حيث لم تكن هيمنة رأس المال بقيادة أمريكا كاملة من خلال السياسات النيوليبرالية، أنجزت قوات الناتو والحروب عملية إفشال الدولة وإحلال تدمير الذات كرابط قيمي في تراكم رأس المال الدولي. وحاليًا (2018) لدينا مجموعة من البلدان في حرب مفتوحة وأخرى تحكمها أحزاب إسلامية محافظة أو صعد جيشها الممول أمريكيًا (مصر) إلى سدة الحكم؛ بينما في أماكن أخرى، تولت أحزاب سياسية إسلامية السلطة من خلال صندوق الاقتراع، لتظل هذه البلدان محتجزة في سياسات النظام السابق، وهو ما عمّق تخلفها أكثر.

أما الفساد الذي يُفترض بأي عملية ثورية أن تواجهه، فهو تحويل للقيمة والموارد المُخفضة القيمة إلى البلدان الأكثر تقدمًا، وليس رُشى الدولارات التافهة التي تغذي أطفال موظفي الخدمة المدنية منخفضي الأجور؛ فالفساد هو الإطار القانوني الكامل للسياسة النقدية؛ وبهذا تكون البنوك المركزية أساس الفساد. وما دامت الأحزاب السياسية في السلطة تصوّت تقديسًا لحق الملكية بغض النظر عن درجة سوء التوزيع، وتقمع عملية العمل وتضع الالتزامات قبل الحقوق؛ فستستمر التنمية في التدهور، وطبعًا ستظلّ الأيديولوجيا السائدة تتهم أفرادًا ما بالفساد حين يكون الفاسد هو الاقتصاد الكلي، ولن يتغيّر الكثير.

المشكلة إذًا واضحة في نهاية المطاف: أغلبية الطبقة العاملة محرومة بالقهر، وتم تقليص القطاع الاقتصادي الذي يستطيع تشغيل الناس في نشاط منتج؛ ومن ثم لا تستطيع الاقتصادات العربية أن تعيد تشغيل العدد الهائل من السكان الفائضين الذي تورم في ظل الحرب والنيوليبرالية بفعل الخضوع لمعيار الكفاءة السائد؛ ويمثل هذا وضعًا ثوريًا كافيًا ينتظر تبلّور وعي، تعمل الأيديولوجيا السائدة على تشويهه بصورة يومية. بعيدًا من أي حل راديكالي يعيد تثمين العمل الاجتماعي ويلغي مركزية الخدمات الاجتماعية للدولة ويقطع الحبل السري بالإمبريالية؛ لن يتحقق سوى القليل. والانتفاضة القادمة لا تنتظر أن تصبح الظروف الاجتماعية البائسة أشد بؤسًا بالنسبة إلى أولئك البؤساء جدًا بالفعل، بل تنتظر فقط أن تضعف قبضة الطبقة الحاكمة برعاية الإمبريالية على الدولة، وكما ذكرت سابقًا، لا يكفي في مرحلة كهذه قلب المفاهيم السائدة، بل يجب قلب مناهج التفكير الشعبية نفسها. إن العمال العرب أسرى هيكل تراكم يُعاد نشره في الزمان والمكان عبر نهب الموارد، وستستلزم إعادة تنظيم التشكيل الاجتماعي كطريقة لحجز الموارد

لأجل التنمية تحولاً في العناصر التي تحدد التحالفات الطبقية داخل المنطقة وخارجها، وضمنها يمثل العنصر البارز المتمثل بالهيمنة على النفط الحلقة الحاسمة في هذه العملية التاريخية. تتحدد سياساتُ النفط خارجَ المنطقة؛ وبالتالي فإن هيكل التراكم بالسلب أو الاستحواذ سيبقى بلا تغيير ما دامت القوى العالمية تعيد موضعة قواها ضد رفاهية الطبقات العاملة العربية، وتستطيع السياسة دائمًا أن تحوز الأولوية ـ كما أنها دائمًا ذات ثقل اقتصادي ـ حين يتم توليد القيم والثروة بهيكل طبقي منظم داخل دولة قومية.

وبالنسبة إلى البعد المنظم لرأس المال تحظى الهيمنة بأولوية على المكاسب النقدية المباشرة. وهذه الأولوية للسياسة ليست خاصة فقط بإفقار العالم العربي، بل إنها معنية بآفاق جديدة هنا، يصبح فيها إخضاع وإفقار العرب غايةً في ذاته؛ كي تعمل التشكيلات العربية المُشوّهة كروافد قوة وقيمة للإمبريالية العالمية.

الفصل التاسع

الحسم في زمن تراجع الأيديولوجيا الاشتراكية

ركّز نمط التحليل المهيمن في العالم العربي على مدى أكثر من ثلاثة عقود على التنمية بقيادة القطاع الخاص، فبدأ تجهيز البيئة الممكنة للقطاع الخاص تدريجًا، لكن التنمية تراجعت في المقابل، فكلما تحررت الأسواق وتدفقات التجارة والتمويل؛ زادت الثروة المملوكة ملكية خاصة للطبقات الحاكمة، وأصبحت الطبقة العاملة أقل حريةً وأقل ملكية. نحن هنا في صدد الحديث عن الملكية الإنتاجية على عكس الملكية الشخصية، وإن كان هوس التقليد في العالم العربي قد جعل الأخيرة أداة تكبّر وتسيّب، بما في ذلك الملكيات البسيطة الشعبية للطبقة العاملة. يُظهر التاريخ أن هناك بعضًا قليلاً من الاستحالات السوسيواقتصادية الكاملة، ومن المؤكد تقريبًا أن أحدها هو تحقيق التنمية في بلدان بلا سيادة تقع في جانب الحرب والنفط من عملية التراكم(*)؛ ففي هذه البلدان تشبه جهود ضخ رأس المال وتحقيق الاستقرار ملء الغربال ماءً، ولا بد من أن نفهم ضعف أدائها التنموي انطلاقًا من علاقات القوة الإمبريالية ومظاهرها في العدوان على الطبقات العاملة.

وفي سياق كهذا، ليست الأولوية للجانب التشغيلي من السياسات النقدية والمالية، بل لامتلاك ناصية هذه السياسات. وفي نطاق السياسة النقدية العربية يظهر تاريخ النمو في عرض النقود أن النقود تتوسع أساسًا لتلبية الطلب على النقد الأجنبي أو طلبات الطبقات التجارية العربية التي تحوّل الأموال الوطنية إلى دولارات، بينما في الوقت نفسه تتراجع السياسة المالية، فيتم الاحتفاظ بموازنات أولية كثيرة في حالة فائض لدعم إمكان تحويل العملة الوطنية إلى الدولار. هذا هو فعلاً الإطار الكلي للفساد، وليس فساد هذا المسؤول أو ذاك. ومن نافل القول أنه لو كانت

(*) بافتراض أن لها جانبين (المترجم).

الطبقات العاملة تمتلك السياسة الكلية (أي تديرها بسلطتها داخل الدولة)؛ لما نُفذت أبدًا سياسات تقليص التصنيع والانفتاح غير المتوازن وباقي السياسات الاجتماعية والاقتصادية التي أضرت بالأمن القومي بشدة، لكن يصح القول إن الطبقات العاملة مُخدّرَة ذاتيًا بأيديولوجيا سلفية لا تمتّ إلى الماضي بصلة، أو بأيديولوجيا استهلاكية لا تمتّ إلى الحاضر بصلة، إنها خارج الزمن... إلى حين طبعًا، وللتذكير، الأيديولوجيا هي الظاهرة الثقافية للطبقة الإمبريالية وأداة إعادة إنتاج رأس المال. الأيديولوجيا السائدة تنتج الطبقة العاملة التي تستهلك نفسها من أجل رأس المال.

وكما أنه من غير المُرجح إعادة إطلاق التنمية في بلدان تكتنفها الحرب وبلا سيادة، فمن غير المُرجح بالدرجة نفسها أن نجد شخصًا لديه معرفة معقولة بالعالم العربي يعتقد أن السوق العربية غير المنظمة لن تطلق العنان لوحشية الطبقات الحاكمة القوية. فحيثما لا تمزق القنابل والسيارات المفخخة الشوارع المأهولة إربًا، يدمر احتكار الأقلية الحاكمة الفعّال للنظام السياسي والقانوني أي شيء يعمل لمصلحة الطبقة العاملة. الفساد إذًا حالة طبقية تتجلّى في السياسات الكلية التي تورّد الثروة العامة إلى القطاع الخاص من خلال الدولرة. وعلى الرغم من أن العالم العربي يعاني الأداء السيئ وفقًا لمؤشرات الشفافية والفساد، فإن هذه المؤشرات مضللة؛ لأنها تتجاهل دوائر التسرّب الكلية أو الفاعلية التي تنهب بها الطبقة الحاكمة الموارد حين تمتلك الدولة عمليًا[1]. فمؤشر فساد جيد لا بد من أن يقيس قوة الطبقة الحاكمة في الدولة، بما فيها المكون الأجنبي والمدى الذي ينهب به القطاع الخاص القطاع العام. فالفساد في العالم العربي ليس الرشوة برغيف الخبز الذي يأخذه ضابط الجمارك السوري على الحدود، بل هو سياسة التحرير والانكماش؛ وبدلًا من أن يصبّ الناس لعناتهم على شرطي شبه متسوّل، يجب أن يواجهوا البنك المركزي وسياسته.

لذلك فالفساد الحقيقي ـ المتمثل باغتصاب الموارد الوطنية وليس المفهوم الأخلاقي المبتذل ـ هو السياسات الكلية التي من خلالها تحتفظ الدولة بأصولها في شكل أدوات أو أصول للدين الأمريكي بالخارج، أو التي بسببها يغرق العمال العرب (أي البشر من الطبقة العاملة) في أعالي البحار في قوارب اللاجئين بحثًا عن العمل والأمن في أوروبا. وأثناء كتابة هذه السطور (2013) غرق مؤخرًا قاربان: أحدهما قبالة شواطئ إيطاليا والآخر أمام شاطئ أستراليا، وكلاهما كان يحمل لاجئين لبنانيين ويمنيين وأردنيين وفلسطينيين. كان الضحايا الفلسطينيون يسعون للهرب من مخيمات اللاجئين المعرضة للقصف في سورية[2]، فيجب أن نعي أن هؤلاء البشر مورد مهم جدًا

(1) Transparency International, *Annual Report 2012* (Berlin: Transparency International, 2012).

(2) Al Jazeera: «Death Toll Hits 28 in Indonesian Boat Sinking,» 28 September 2013, <http://www.aljazeera.com/news/asia-pacific/2013/09/morerefugees-found-drowned-off-indonesia-20139296152682599.html> (viewed 4 October 2013), and «32 Palestinian and Syrian Refugees Drown, 212 Survive Another Sinking Incident Near Coasts of Malta and Italy,» 17 October 2013, <https://bit.ly/2CuGYhN> (viewed 20 October 2013).

وتسريبهم أو موتهم على هذا النحو هو جزء من عملية فساد كبرى أساسها منظومة أجر دولية يعتمد ترتيبها على التنكيل باليد العاملة.

علاوةً على ما سبق، فنقاط الانطلاق التاريخية التي يجب أن تراعيها السياسات قريبة جدًا من مستويات كارثية، بحيث لو التزمنا النظرية الاقتصادية الرسمية في وضع سعر لطاقة العمل لموازنة السوق؛ لأصبح «معدل أجر التوازن» منخفضًا إلى درجة أن يصفّي أيضًا كثيرًا من الأرواح البشرية؛ فعملية التنكيل هذه إذا صيرورة اقتصادية باردة تتكرر يوميًا لإعادة التوازن في سوق العمل الرأسمالية. ولا يمكن للأسواق أن تصبح بلا احتكاكات بمجرد أن تحقق مجموعة أسعار تزيل العوائق الحقيقية غير المحددة بوصفها تكاليف صفقات تعوق التوازن، فهذه تضاريس التفاعل الاجتماعي تتحدد بهياكل القوة والمصالح. ومع ذلك، ففي الاقتصاد النيوكلاسيكي، الواقعُ مُصممٌ ليتناسب مع وهم المنافسة الحرة والمكاسب القائمة على الإنتاجية الفردية والندرة، كما أنه بأسلوبه الذرّي يجرّد الهياكل الاجتماعية من موازين القوى التابعة للسيرورة التاريخية. والحقيقة أنه لا توجد أبدًا «منافسة حرة»، بل يوجد بالأحرى تدفق مستمر من تركز القوة للهيمنة على الأسواق، بينما «الندرة» تنطبق فقط على الطبقات التي لا تملك قوة شرائية، أي ندرة في الظروف الأساسية للبقاء، مثل الأمن والمسكن والسعرات الحرارية الكافية.

وفي الفانتازيا النيوليبرالية المفروضة بالقوى المادية والرمزية، يُجبر الإنسان الاجتماعي على الانسجام مع الإنسان النيوكلاسيكي الخيالي؛ فكانت النتيجة النهائية أن تم التخلص من الإنسان الاجتماعي كأي شيء مادي عديم النفع. وشكّل النموذج النيوليبرالي ديناميات التشغيل والنمو السكاني بهدف غير معلن لكن واضح، هو خفض قيمة الحياة البشرية وخفض النفقات على العمل الذي يولّد الثروة، وقد كانت هذه سياسة الطبقة المسؤولة عن التنمية، أي الطبقة التي وظّفها التاريخ ووظّفت التاريخ لإملاء شروط توسّع السلع والقيمة. هكذا بعد ثلاثة أعوام من الانتفاضات تتجه الواردات لتشكّل نحو نصف الدخل، بينما تبلغ البطالة (المحددة بالفقر «Poverty-determined» كما شرحنا في الفصل السابق) زهاء نصف القوة العاملة، ولا تمثل القدرة الصناعية سوى جزء ضئيل مما اعتادت أن تكونه، وهكذا أصبح تفكك التشكيلات الاجتماعية العربية كاملاً تقريبًا، إذ تعاني موريتانيا والمغرب فقرًا شديدًا، ولا تكاد الجزائر تتعافى من الحرب الأهلية، وليبيا في حالة نزاع داخلي، وأطفال مصر لا يزالون يعانون سوء التغذية، أما اليمن وفلسطين والسودان والصومال وسورية والعراق فربما تكون أسوأ الأماكن على وجه الكوكب. هذا البؤس يجسد اختزالاً للقيمة والثراء، هو وضع طاقات العرب الإنتاجية جانبًا لكي تتماس مع متطلبات الإمبريالية الحديثة. هذه هي الإشكالية الهائلة التي نواجهها، فكيف نعيد القيمة ـ الموارد والسلع والثروة ـ التي قد تحسّن ظروف معيشة الطبقات العاملة في العالم العربي، إلى تلك الطبقات العاملة؟ وكيف نعزل هذا الدمار المُنتج في حلقات إعادة إنتاجه في الدوائر الإمبريالية؟

ووفقًا للعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، يحق للشعوب، لأغراضها الخاصة، أن تنظم ثروتها ومواردها الطبيعية بحرية، ولا يجوز بأي حال من الأحوال حرمانها وسائل عيشها الخاصة[3]. لكن تفسيرات «حقوق الإنسان» تنحني لأهواء السلطات الرئيسية، وهكذا غدا حرمان الطبقات العاملة العربية المقموعة سياسيًا حقَّها في امتلاك وسائل عيشها حقيقةً وأمرًا واقعًا، وهذا بالطبع يُرد إلى عامل أساس وهو التهادن مع اغتصاب فلسطين التاريخية؛ فإسقاط هذا الحق هو استدخال للهزيمة بكل ما يتبعها. تمثل إعادة الثروة لمالكها الشرعي، الطبقة العاملة، أولاً وقبل أي شيء (بالطبع) مشكلة سياسية، تتعلق بالقدرات التنظيمية والأيديولوجية للطبقة العاملة، وهو كذلك أمر تاريخي تُرَدُّ أسبابه إلى حقيقة أخرى، وهي أن الظرف الحالي هو حصاد ما زرعته الأحزاب اليسارية في الماضي. فبادئ ذي بدء تم تفتيت تضامن الطبقة العاملة على طول خطوط الهويات الدينية والعرقية، وأيديولوجيًا نما تأثير الإسلام السياسي في الفراغ الأيديولوجي الناتج من الضعف الاشتراكي العالمي، ونفخت الدولارات الرخيصة المذهبَ الوهابيَ من طائفة دينية تضم نحو مليون شخص أوائل القرن العشرين إلى ظاهرة عالمية؛ وهذا ما أدى بدوره إلى تعزيز التفكك في التشكيلات العربية، فهذه الوهابية المُؤمركَة هي الشكل الحداثي الأيديولوجي المُراعي لتوسّع الإمبريالية الذي لا يمتّ بصلة إلى محمد بن عبد الوهاب.

وعلى الرغم من أن أقلية صغيرة جدًا في العالم الإسلامي هي التي تعتنق الوهابية، فإن تأثيرها في الخطاب السياسي تسبب بانقسامات مذهبية وسياسية أكثر وضوحًا على المستويين الوطني والإقليمي. ومع تنامي التناقضات بين البلدان العربية ضعف الأمن القائم على التضامن الطبقي والإقليمي، كما ضاعت ضمن عملية التفكك هذه أوجه التكامل التي كان يمكن أن تنشأ بين الاقتصادات العربية ذات الموارد المختلفة، وزاد التفككُ من ارتباط الكومبرادور بالإمبريالية، بما في ذلك دوره في تدمير كياناته في إطار عملية تهضم القيمة الوطنية لإعادة تدويرها من خلال الدولرة إلى ريع إمبريالي. هناك بالطبع أسباب ثانوية فرعية تساهم في الانقسامات على المستوى الوطني، لكن الدرجة العالية لهيمنة الطبقة التجارية المتكاملة عالميًا على الموارد الإقليمية، بما في ذلك القطاع العام الذي يتحكم فيه القطاع الخاص، تمثّل مبررًا كافيًا للانقسام، أي أن التفسير الطبقي أو ارتباطات الطبقة المُؤمْوَلة عبر الحدود هو المُحدد الأوّلي في إنتاج علاقة رأس المال من خلال التجزئة.

أما إعادة التوزيع كحق فقد اختفت من مفردات التنمية.

(3) International Covenant on Economic, Social and Cultural Rights [UNHCR] (1966), <http://www.ohchr.org/EN/ProfessionalInterest/Pages/CESCR.aspx> (viewed 5 October 2012).

إن النظام الرأسمالي العالمي، الذي يدمر الطبيعة وحيوات البشر لخلق الثروة، يموّل ويبعث مجتمعًا مدنيًا إسلاميًا لتأكيد تفسيرات سخيفة للكارثة العربية المستمرة، إنه غضب الله من الخطاة الفاسدين، هذا هو الانتصار الأيديولوجي لرأس المال، أن يحجب العمليات الحقيقية ويعيق تطوير المفاهيم التي تتعامل مع هذه العمليات بقداسة قروسطية، فيحجب على سبيل المثال لا الحصر، أن الدولرة هي تنقيد الثروة الوطنية بالدولار، الأمر الذي يعني فعليًا أن الاقتصاد الوطني مُمتلك أمريكيًا.

إن الأفكار وحرب الأفكار شديدة الأهمية، وحجم رأس المال المُنفق للهجوم على مفاهيم كالتأميم والإصلاح الزراعي والتوزيع العادل، ربما يضاهي حجم المُنفق على القنابل، كما تتم تنقية اللغة التي يمكن أن تساعد على كشف الغموض من المفردات الشائعة السهلة الفهم؛ وهكذا فالحرب النظرية والثقافية هي الركيزة الأولى والأخيرة في معاداة الإمبريالية.

يتطلب قطع الروابط مع الإمبريالية حماية الصناعة الوطنية والسيطرة على حسابات رأس المال والتجارة وتوزيع الدخل على نحوٍ عادل وطنيًا. وقد يسأل أحد الآن: إذا كانت روسيا الجبارة قد واجهت صعوبات في هذا الانتقال في عصر الصعود الاشتراكي، فكيف يستطيع بلد عربي صغير في عصر التراجع الاشتراكي محاولة ذلك؟ نحن لن نقدر أن نوفي هذا السؤال حقه، فالإجابة عنه هي الحل للبربرية الرأسمالية الغربية التي حلّت على الكوكب في القرن السادس عشر، والتي تكاد تنتهك الكوكب. كما أن الأهمية الاستراتيجية للعالم العربي، ناهيك بالنفط واقتصادات الحرب المرتبطة به، ستدفعان إلى العدوان الإمبريالي، ولن يكون اللعب على التناقضات داخل المعسكر الإمبريالي ـ كما فعل هُو شِي منه في إعلان الاستقلال عام 1945 ـ كافيًا[4]؛ فـ «المعسكر الإمبريالي» اليوم يشمل تقريبًا كامل الكوكب بينما اليسار العالمي ليس عالميًا؛ وبالتالي يجب أن يأخذ النضال سمة الأممية، وضرورة ممارسة الأممية هذه ليست جديدة، فقبل أكثر من قرن كان التحرر مرتبطًا بأممية واجهت نهب المستعمرات.

«إذا كان تحرر الطبقات العاملة يتطلب توافقها الأخوي، فهي كيف ستلبي هذه المهمة العظيمة بسياسة خارجية تسعى خلف ترتيبات إجرامية وتلعب على النعرات الوطنية وتهدر دماء وثروات الشعوب في حروب قرصنة؟... فلم يتحقق هذا التحرر نتاج حكمة الطبقات الحاكمة، بل بسبب المقاومة البطولية للطبقات العاملة في إنكلترا لحماقتها الإجرامية، التي أنقذت غرب أوروبا من الغرق في وحل حملة صليبية مشينة لإدامة ونشر العبودية على الجانب الآخر من الأطلسي [...]

(4) Chi Minh Ho, «Declaration of Independence, Democratic Republic of Vietnam,» in: Chi Minh Ho, *Selected Works* (Hanoi: Foreign Languages Publication House, 1961), vol. 3, pp. 17–21.

إن النضال لأجل هذه السياسة الخارجية يمثل جزءًا من النضال العام لتحرير الطبقات العاملة»[5].

وفي المرحلة المالية الحالية من الإمبريالية قام الدولار بتدويل رأس المال، أي بتجديد القيمة وتسييلها في الدولار، وقد أصبح رأس المال مُدولرًا وبدأ في استخلاص الأرباح عبر قنوات مالية، كما أصبح على نحوٍ متزايد قوة مُوحدة ضد العمل العالمي، فهذه السيولة في القيمة هي المُتجسّد الجديد في الحالة النظرية مقابل مُتشعب آخر هو العمل. ولا تخلق الأمْوَلة والتبادل لأجل التبادل قيمة ما، فالقيمة تظهر بطريقتين: من الإنتاج وزيادة متوسط الإنتاجية الاجتماعية للعامل، و/أو من خفض حصة العمل في الناتج الاجتماعي من خلال الإفقار أو تدابير التقشف؛ ومن ثم ففائض القيمة التاريخي المُستخرج من الأطراف يستمر في دعم أجور الطبقات العاملة بالمراكز، حتى مع انخفاض كل منهما نسبيًا. ومع هذا التسييل للقيمة يتوضّح لنا أن عملية الإنتاج تتلخّص بالصراع الطبقي العالمي، أو بالتناقض الأوّلي بين حركات التحرر والإمبريالية.

توجد وفرة في الناتج العالمي، وهو ما جعل الاستثمار في النشاط الصناعي يترك المقعد الأمامي للتمويل منذ مدة طويلة[6]؛ وبالتالي أصبحت الأرباح العالمية في التمويل تتحدد على نحوٍ إجمالي بواسطة زيادة حصة رأس المال على حساب الحصة العالمية للعمل، ولهذا يقمع الجهاز المنظم لرأس المال العمل كلما تعمقت أزمة الاستثمار في الإنتاج الجديد، أي أننا نستسيغ هذا المُتجسّد الجديد الناتج من الأمْوَلة الذي يسمح لنا بالقفز إلى الكونية في التحليل. وتتسع الأرضية الموضوعية لترابط القوى العاملة مع بعضها بتجانس رأس المال في الدولار؛ لأن حصة الأجور ستتحدد بعد حصة الأرباح المالية، وهذا هو السبب - من بين أسباب أخرى - في هيمنة التقشّف على الصعيد الأممي كسياسة كلية، فهي إذًا اقتناص للقيمة الضرورية الدولية.

الأرباح المالية هي مبالغ من رأس المال النقدي تتقاسمها البرجوازيات المتعددة الجنسيات، فتركد الأجور أو تتدهور عبر الحدود كنتيجة لهجوم رأس المال لخفض حصة العمل، القيمة الضرورية، التي تتقيد اليوم نتيجة صعود الأمْوَلة. لهذا فإن نقطة الانطلاق في النضال ضد الإمبريالية يجب أن تتحول من النطاق الوطني إلى النطاق الدولي، أو بمعنى أصح، يجب أن يتوسط النضال الوطني الموقف الدولي ليضمن الصدى والأثر الدوليين.

رأس المال في العالم العربي في أضعف حالاته، فإذا فقدت الولايات المتحدة هيمنتها هناك ستجد الطبقة العاملة - في ظل الأزمة العالمية التي قد تندلع - نفسها لا تمتلك سوى شعارات

(5) Karl Marx, *Grundrisse: Outlines of the Critique of Political Economy* (1857-1861), <http://www.marxists.org/archive/marx/works/1857/grundrisse/> (viewed 22 November 2012).

(6) John Bellamy Foster, «Introduction to the Second Edition of the Theory of Monopoly Capitalism,» *Monthly Review*, vol. 65, no. 3 (July-August 2013).

عاطفية يسارية لا جدول أعمال لتشريك وسائل الإنتاج، أي مجرد هدم دونما بناء. وعلى الرغم من تزايد الأسباب الموضوعية لوحدة العمل، فقد انتشرت على الصعيد الذاتي أو الفوقي عوارض الاغتراب وصنمية السلعة في كل جانب من جوانب الحياة في المركز الرأسمالي، هو ما عادل الضغوط الناتجة من انخفاض الأجور والكدح بما لا معنى له[7]. بالطريقة نفسها التي تصاحب الاغتراب في السياسات الإسلامية أو تلك الملوَّنة بالدين، يقف عدم إيمان الطبقات العاملة المركزية بجدوى البدائل الأممية وراء الاغتراب الدنيوي. ربما يمكننا أن نعترض على فكرة لوفيفر بأن كل الأيديولوجيات تاريخيًا تم تبديلها بعد مدة أطول أو أقصر من الوعي بتعاسة الوضع، بل إنه نظرًا إلى انهيار الحركة القديمة للطبقة العاملة والتصفية العملية للأيديولوجيا والتنظيم الاشتراكيين؛ فمن المُرجح بالدرجة نفسها أن تصعد أشكال أكثر حقدًا من رأس المال، أي الفاشية. لقد أدى فرض ثقافة هوليوود على الوعي العام بالأغلبية إلى الاعتقاد بأن التاريخ يحاكي سلاسل بطولات كرة القدم، أي أن الخاسرين يغادرون المسابقة في مراحل التصفية. لكن التاريخ هو صنع الوقائع الاجتماعية التي تبقى. وكما يلاحظ مايكل بارنتي[8]، نشأ الكثير من الإنجازات الاجتماعية في التشكيلات المركزية نتيجة المنافسة مع نموذج الرفاهية الاجتماعية السوفياتي، وما زال زخم هذه الإنجازات باقيًا حتى الساعة؛ لسببين مترابطين، هما: نضال الطبقة العاملة المركزية والريع الجيوسياسي المُحفِّز للأجور والناتج عن ممارسات الإمبريالية.

إن لغة الاشتراكية ـ وخصوصًا تأميم وسائل الإنتاج ـ يجب أن تسيطر على خيال الطبقة العاملة مرةً أخرى. لا يتعلق الأمر هنا بشيوعية الماضي، فربما تكون تنويعًا جديدًا يقوم على مصادرة وسائل الإنتاج وتطويعها لمنتجات أخرى والتوزيع وتواصل مجالس ـ العمال خارج نطاق هيمنة رأس المال، هي القاعدة الحسابية الوحيدة التي تُؤخذ في الحسبان، ونحن نشدد على المنطق الحسابي لا العملي في هذا التفاعل. هذا التحول الديمقراطي الذي يمُكِّن له باستعادة العمال لوسائل الإنتاج، يجب أن يكون في الرأسمالية المتقدمة قاعدة الثورة الاجتماعية، التي تعد الثورةُ السياسيةُ تعبيرًا عنها وإتمامًا لها، «يجب أن تستمد الثورة الاجتماعية[...] أشعارها من المستقبل»[9]، وفي هذا العصر الممول يجب أن تكون الطبقة العاملة الاشتراكية الصاعدة بالضرورة عملية دولية[10]. نقول هذا ونحن مدركون أن عملية التحوّل الواعي تواجه صعوبة قلب المناهج الفكرية المُتبعة لدى الطبقة العاملة.

---

(7) Henri Lefebvre, *Key Writings* (London; New York: Continuum, 2003).

(8) Michael Parenti, «US Global Policy after the Overthrow of Communism,» (2003), <http://dimension.ucsd.edu/CEIMSA-IN-EXILE/colloques/pdf/ch-16.pdf> (viewed 1 November 2012).

(9) «Marx to J. Weydemeyer in New York,» (5 March 1852), <https://www.marxists.org/archive/marx/works/1852/letters/52_03_05-ab.htm>.

(10) طرحت هذه الملاحظات في مناقشة مع آدم كورنفورد (Adam Cornford).

إن القانون العام المُطلق للتطور الرأسمالي لم يتوقف عن العمل، وحين تُرفع غشاوة الدولة القومية سيُكتشف أن العاطلين من العمل في العالم الثالث هم طبقة أليعازار رأس المال (Lazarus Class of capital) رأس المال ونذكر أنه في سبعينيات القرن التاسع عشر ـ كما في زمننا الحالي ـ ساهم العاطل من العمل بتكامله الوثيق عالميًا في خلق قيمة بفعل اقتلاعه، ونحن هنا نستقي هذه المُحددات في مقولة ماركس حول تكوين العمل الاجتماعي.

يقول ماركس: «تصبح الزيادة السكانية النسبية أكثر وضوحًا في بلد ما، كلما تطور نمط الإنتاج الرأسمالي فيه [...] وهو ما يرجع إلى رخص ووفرة العمال المأجورين العاطلين من العمل أو المُتاحين»[11]، هنا نرى بوضوح أن إنتاج فائض القيمة مُركب صعب لا يتكئ فقط على العمالة المُنتجة، إنما هو في دورة يحددها الزمن الاجتماعي، فتتشكل الإنتاجية بحكم ضغوط منظومة الأجور على إعادة إنتاج الطبقة العاملة؛ وكلما زاد التطور، زاد الضغط لإلغاء العمالة الفائضة بأبشع السبل، أي تصبح مُدخلاً في عملية الإنتاج المتطورة. وفي ظل الأَمْوَلَة أصبح العالم أكثر تكاملاً من تكامل بلد واحد في منتصف القرن التاسع عشر. ويساهم القوى العاملة ـ المُوظفة والعاطلة من العمل ـ وكتلة العمل نفسها في خلق القيمة بصورة مباشرة أو غير مباشرة بالتأثير هيكليًا في عملية الإنتاج، وفي إطار أزمة إفراط الإنتاج الحالية، حيث رفعت الأَمْوَلَة انتزاع الثروة في شكل نقدي إلى مكانة النمط الأساسي لتركيز رأس المال، توجد حاجة أقل إلى إدماج العمل الاجتماعي الفائض في جهود الإنتاج المنخفض العائد[12].

هنا مرةً أخرى، يستتبع التناقض بين ما يُفترض أنه الجانب التقدمي الدائم في الرأسمالية وقدرتها على خلق بؤس جماهيري، ذُرىً جديدةً منه في ظل الأَمْوَلَة، ناهيك بالأزمة البيئية. «وهكذا كلما زادت الثروة الاجتماعية ـ رأس المال الموظف ـ ومدى وطاقة نموها؛ وزادت تاليًا الكتلة المُطلقة من البروليتاريا وإنتاجية عملها، زاد الجيش الصناعي الاحتياطي[...]، وكلما زادت اتساعًا في نهاية المطاف الشرائح الأليعازرية المعدمة من الطبقة العاملة وجيش الاحتياطي الصناعي، زاد الإفقار الرسمي...؛ هذا هو القانون العام المطلق للتراكم الرأسمالي»[13]. لقد كانت الرأسمالية تقدمية بالنسبة إلى أنماط الإنتاج ما قبل الرأسمالية، لكنها في ذاتها كمرحلة تاريخية عاشت قرابة خمسة قرون، فهي ليست رجعية فقط بل قبيحة أيضًا بحسب لوكاش، وإذا أخذنا في الحسبان الضرر الذي ألمّ بالبيئة

---

(11) Karl Marx, *Capital: The Law of the Tendency of the Rate of Profit to Fall* (Moscow: Progress Publishers, 1887), vol. 3, chap. 14.

(12) Michel Chossudovsky, *The Globalization of Poverty and the New World Order* (Québec: Global Research, Center for Research on Globalization, 2006).

(13) Karl Marx, *Capital: A Critique of Political Economy* (Moscow: Progress Publishers, 1887), vol. 1, chap. 25.

والبشرية حتى هذه اللحظة؛ فسنجد أنها رجعية بالمطلق. إن عملية جعل العمل اجتماعيًا يجب أن تنطوي على جعل عملية العمل اجتماعية والسيطرة على فائض القيمة والتراكم، ويعني الإنتاج الاجتماعي بالضرورة إعادة تنظيم نظام الأسعار، إذ يتخفى رأس المال خلف الأسعار التي يصنعها ثم يضفي عليها سمات إلهية وقدرة على توليد توازن شبه خيالي وازدهار اجتماعي، وهذه الأسعار التي يتوسط تكوينها رأس المال، تجعل من غير الضروري (بالنسبة إلى رأس المال) كثيرًا من العمل الاجتماعي في العالم. لإعادة تثمين العمل ورسملة القطاعات المتعثرة، يجب أن يؤدي التأميم وضمانات الأسعار والإعانات إلى مساواة ظروف المعيشة. والظرف المعيشي، على عكس الفرص، يصبح هو السباق. وكما أشرت، لم يكن ما فشل في الاشتراكية القصيرة العمر في العالم العربي هو التأميم، بل طبيعة الطبقة الحاكمة المسؤولة عن الاقتصاد الوطني، أما حين كانت الطبقة المسؤولة عن الدولة ملتزمة بالطبقة العاملة؛ كان أداء التأميم جيدًا. ولا يكمن الفشل في الوسيلة كشيء، فهذا ما يُعرف بالتشييء، إنما يكمن في الفاعل التاريخي، أي الطبقة في علاقتها بالطبقات الأخرى.

يكمن الدرس البارز من التجربة الماضية في أن سياسات إعادة التوزيع المنفصلة عن التمكين السياسي للطبقات العاملة على أساس الحق في التنظيم سياسيًا والدفاع عن إنجازات الطبقة العاملة، تؤدي إلى نتائج كارثية، فضلًا عن أن «الاشتراكية» من الأعلى إلى الأسفل هذه (رأسمالية الدولة القومية التوزيعية) اعتمدت سياسات وخططًا كانت أقل تطابقًا مع الحاجات الاجتماعية الفعلية؛ لأنها كانت تفتقر أكثر فأكثر إلى مشاركة الطبقة العاملة. والأهم في ذلك كان حيْد التنمية عن الصراع ضد الإمبريالية ولجم عملية بناء الوعي المرتبط بتطور سبل الكفاح. وعلى الرغم من الانتفاضات الأخيرة، لا يزال الهيكل الطبقي وإطاره المؤسسي الذي يمنع الطبقة العاملة من تنفيذ استراتيجية تنمية فعّالة باقيًا، فكيف يمكن إعادة الهيكلة الطبقية لمصلحة الطبقات العاملة وتنميتها؟ إن الظروف الصعبة تفرض الأسئلة الصعبة، أي تلك الأسئلة التي لا تُحل تحليليًا وإنما تاريخيًا، أي من خلال العملية التاريخية، لكننا سنحاول شكليًا إلقاء بعض الضوء على هذه المسألة.

أولًا: تصفية التنمية العربية كأولوية إمبريالية ضرورية

لا توجد إجابات جاهزة للسؤال أعلاه، فمن بين التعريفات الكثيرة للتنمية، يؤكد التعريف المُعتمد في هذا العمل أن التنمية هي نتاج لإدماج تطلعات الطبقة العاملة في العملية السياسية، أو بصورة أكمل هي نتاج نضال الطبقة العاملة الذي يفرض هذا الإدماج. إن عكس اتجاه حالة تراجع التنمية يمثل تحولًا في نضال الطبقات العاملة العربية لتحتفظ بمواردها الوطنية وتستخدمها لما فيه رفاهيتها، ويجب أن تقرر المشاركة السياسية الجماهيرية الأولويات الاجتماعية، مع مراعاة الروابط العضوية للطبقة العاملة الدولية. وهكذا فالتناقض الرئيسي هو بين الطبقات العاملة العربية وتحالف رأس المال بقيادة أمريكا مع الطبقات الحاكمة العربية.

وفي وضع كهذا يقدم الكيان الصهيوني إلى رأس المال بقيادة أمريكا دعمًا أمنيًا إضافيًا يعزز الهيمنة الأمريكية. وبالنسبة إلى رأس المال بقيادة أمريكا ينبغي أن ينمو رأس المال الإسرائيلي من دون أن يتكامل مع المنطقة العربية تجاريًا أو سياسيًا، وإلا فإن دورها كشرطي للمنطقة قد يتداعى، وكشريك لرأس المال بقيادة أمريكا ينتمي رأس المال الإسرائيلي جغرافيًا إلى العالم العربي، لكن ليس اقتصاديًا ولا اجتماعيًا. بغض النظر عن التكامل الطفيف بفعل اتفاقيات كامب دايفيد، فإن إسرائيل وأمريكا هما من تقاومان غريزيًا التطبيع التكاملي لإسرائيل مع العالم العربي، الذي يختلف عن معاهدات السلام الانتقائية الهادفة إلى إضعاف الهياكل العربية، أي حتى التكامل الثقافي مبتغاه إضعاف البنية الاجتماعية العربية. تنشغل مجمل الحركة العربية المناهضة للتطبيع بأمور وهمية؛ فإسرائيل ببساطة لا تستطيع تطبيع العلاقات مع العالم العربي؛ نظرًا إلى علة وجودها كشرطي للمنطقة ينفذ مهمة تصفية التنمية العربية؛ فهي تطبع فقط بما يبقيها معزولة عن محيطها وما يحافظ على زخم العدوان الإمبريالي، فهي نتيجة للتاريخ الإمبريالي لا صانعة له. بمعنى آخر، الكيان الصهيوني انتقائي في ما يطبّع ومع من يطبّع لغاية في نفسه، ألا وهي القضاء على كل ما هو ثقافي عربي؛ فالتناقض الحدي هنا هو تناقض وجود حسبما ذكرنا سابقًا بسبب قانون تطور رأس المال المطلق.

وفي العصر الحديث لا تشبه التهديدات الوجودية الإبادة الجماعية التي لحقت بسكان أمريكا الشمالية أو أستراليا الأصليين؛ فالتهديد الأقرب لهذا النوع من التهديد الوجودي هو الموجود في حرب الكونغو، هذه الحرب التي كانت مؤخرًا موضوعًا لمحادثات سلام وتباطأت وتيرتها، أي حتى تفكيك المجتمعات وخلق أسس تدميرها في أدواتها الذاتية. ومع ذلك، فالحرب في سورية، كما كانت مؤخرًا في لبنان والعراق، ازدادت زخمًا وبدأت تشبه تهديدًا وجوديًا، إلا أن نجاحات المقاومة هنا وهناك ارتباطًا مع التحوّلات الجيوسياسية الدولية ربما تغلق الباب على تحوّل كهذا.

تحمّل الفلسطينيون خصوصًا، وعرب الهلال الخصيب عمومًا، عددًا كبيرًا من القتلى بسبب العدوان الإمبريالي. يقارن مايكل نيومان الفلسطينيين بالأمريكيين الأصليين، ويرى ما يبرر الأشكال العنيفة في مقاومتهم، «فالهنود الحمر لم تكن لديهم أية فرصة لهزيمة البيض بالوسائل العسكرية التقليدية؛ لذلك كان ملجؤهم الوحيد هو ضرب أهداف ناعمة والتسبب بأقصى ضرر ممكن، ولقد كان هذا هو الشيء الصحيح من وجهة نظرهم، لأن البيض لم يكن من حقهم الإتيان مسافة آلاف الأميال لتدمير الشعب الهندي، إن هذه المقارنات مع وضع الفلسطينيين أكثر من واضحة»[14]. ونرى في المقابل أن هناك تهديدًا وجوديًا لرأس المال من قبل الطبقة العاملة؛ حيث إنه يجعل حربه

(14) Michael Neumann, «Israelis and Indians,» Counterpunch (9 April 2002), <http://www.counterpunch.org/2002/04/09/israelis-and-indians/>.

ضد العمل حرب وجود، ففي العالم العربي يستهدف رأس المال الفئات الاجتماعية التي تطلب غلق الشرايين المفتوحة للعالم العربي باستعارة تعبير إدواردو غاليانو (Eduardo Galeano)، أي تأميم وتشريك الموارد، أما خصومه المتشحين بالإسلاموية الذين لا يشككون في الخصخصة والتساهل في هروب الموارد؛ فحروبهم من ذخائر الإمبريالية؛ وبالتالي يشكّلون ماديًا ركيزة لرأس المال، أي أنهم يتوازنون مع دورة رأس المال الحرة، التي بالزخم الأيديولوجي الإسلامي المُشجِع للتجارة الحرة، تكتسب المبررات للتوسّع.

تعاني الطبقة العاملة العربية المُفقرة كثيرًا انعدامَ أمنها المباشر على المستوى الوطني، وبالتالي ستحتاج الجماهير التي تعيش ظروفًا متخلفة إلى التضحية أكثر في نضالات مناهضة للإمبريالية، وسوف يضعف من نجاح ثوراتها تخلفُها ومستواها المتاخر في التعليم والصحة والتكنولوجيا والتحصيل التعليمي، وبالتعبير الدارج، الجوعى غير قادرين على القتال جيدًا. وهكذا أصبحت التنمية العربية مسألة تتعلق بتعديل التوازن الإقليمي ضد إسرائيل والولايات المتحدة وشركائهما، أي الطبقات الحاكمة العربية، فحين ننظر إلى كل الهزائم العسكرية التي تعرضت لها التشكيلات العربية نجد أن العامل الإسرائيلي وحده، بقدر ما يكرّس حالة من الهزيمة في البنية الاجتماعية، يفسّر كثيرًا من خراب المجتمع العربي وما يرتبط به من فشل التنمية.

أما عن الطريقة التي تعاملت بها المجتمعات العربية مع الهزيمة فتتجسد في كيف وظفت الطبقات الحاكمة الهزيمة والانهزامية لتعزيز مصالحها، وفرض ـ ضمنًا أو صراحةً ـ شروط دفع الجزية والاستسلام على الطبقات العاملة؛ فمن فطرة الطبقات البرجوازية الحاكمة أن تسعى لصنع الثروة في السياق الذي وُجدت فيه؛ فليس في الانتماء الوطني بالنسبة إليها أي قداسة، وقد كان للريع النفطي الخليجي دورٌ مهم في هدم قدرات التصنيع العربية وتحويل الطبقات الحاكمة إلى كومبرادورية تجارية. ليست وحدها الوحشية الشديدة للهجوم على الطبقات العاملة العربية هي التي تميّز ممارسة الإمبريالية في العالم العربي عن ممارساتها في أي مكان آخر من العالم النامي، بل أيضًا الظروف الاقتصادية السياسية المختلفة، أي كون قاعدة إنتاج الدورة الرأسمالية الرئيسية مرتبطة لزومًا بإنتاج فائض القيمة المُتعلق بالاستغلال التجاري، الذي ينتج من استعباد الشعوب من خلال التحكّم بأطر تنظيمها، أي الدول. وكما أُشير في الفصل الخامس، تؤدي الحصة غير العادلة لرأس المال بقيادة أمريكا في الريوع الإمبريالية كنتيجة لدولرة الاحتياطي النقدي العالمي إلى جانب مخاطر الاكتتاب في الديون الأمريكية التي تزداد وتتعمّق بزيادة الهيمنة على العالم العربي، إلى زيادة القلق والإحباط بين القوى الإقليمية الصاعدة، فالبرازيل وروسيا والهند والصين اقتصادات تستخرج القيمة من إنتاج صناعي وطني وقلقة من الدين الدولاري المتزايد قياسًا على الأصول الحقيقية، ويتزيد مخاوفها التنافس الإمبريالي النشط.

إن شهية رأس المال بقيادة أمريكا المفتوحة للريوع الإمبريالية ومعها الحجم المتزايد للعرض النقدي الدولاري، تعرّض النظام المالي العالمي لمشاكل تثير استياء الرأسماليين المحليين الذين يملكون حيازاتهم من الثروة بالدولار. من هنا فوجود القوى العسكرية الأمريكية في العالم العربي يعزز هيمنة رأس المال بقيادة أمريكا عالميًا، كما يدعم أنماطه الاستهلاكية المدفوعة بالتدفقات الدولية الإيجابية. «فيعتمد مشهد الاستهلاك دون إنتاج موازٍ على تدفقات إيجابية من رأس المال الأجنبي المُقترض، الذي تعتمد تدفقاته الإيجابية بدورها على التفوق العسكري الأمريكي، [...] وهكذا إذا لم تغزُ منطقة غرب آسيا؛ فستفقد الولايات المتحدة الهيمنة الدولارية بخسارتها الهيمنة على مشاريع تطوير حقول النفط الأساسية في العقد القادم»[15]. وهكذا سيتوقف مستوى التوتر في العالم العربي حتمًا ـ لكن ليس حصرًا ـ على الدرجة التي سيصبح بها نمو رأس المال الأمريكي المعتمد على الحرب/النفط عبئًا على رأس المال الدولي، لتجعله يسمح بالتخلص من الهيمنة الأمريكية ودولارها. أعني بالعبء هنا ليس مجرد تحليل التكلفة الاقتصادية البسيط لنظامين مغلقين من المتنافسين الإمبرياليين المتنازعين، بل أيضًا مدى أهمية الولايات المتحدة وحليفتها إسرائيل كغطاء أمني لمصالح رأس المال المالي ككل في العالم العربي. كما أن رأس المال بقيادة أمريكا لا يزال يكسب من تعزيز الأيديولوجيات المتعصبة حول المسألة العربية ـ الإسرائيلية، ولا يمكن فصل أطروحات مثل «صدام الحضارات» و«ثقافات العسكرة» عن التفوق العسكري الفعلي الذي تستعرضه الولايات المتحدة إقليميًا.

أما الدول العربية الأقل تطورًا المكشوفة أمنيًا ـ سواءٌ بتقديم النموذج، أو بعمليات التكامل الفعلية التي تمكّن رأس المال بقيادة أمريكا من ترخيص موارد العالم الثالث ـ فستشهد مزيدًا من تسليع الحياة البشرية، وسيستمر سعر قوة العمل عالميًا يتحدد جزئيًا على خلفية بؤس العالم العربي المُدمر. تؤدي الغنيمة الإمبريالية في هيئة حصة أعلى من الريع الإمبريالي يحتفظ بها رأس المال بقيادة أمريكا لنفسه[16]، مع الاختلالات العالمية المستمرة وعدم الاستقرار المحتمل للدولار الأمريكي الذي يهدد الثروات الدولارية، إلى إبقاء المنافسين على عرش الإمبراطورية قلقين.

باختصار، تؤخر هيمنة رأس المال بقيادة أمريكا على العالم العربي اللحظة التي سيحوّل فيه الأجانب ملاك الدين الأمريكي أصولهم النقدية الأمريكية إلى أصول حقيقية، وسيمثل هذا تحويلاً جزئيًا من رأسمال وهمي إلى رأسمال حقيقي ـ التحويل الكامل ليس ممكنًا نظرًا إلى الحجم الهائل

(15) Arab Industrial Development and Mining Organization (AIDMO), *Annual Report 2003.*

(16) Samir Amin, «The Surplus in Monopoly Capitalism and the Imperialist Rent,» *Monthly Review*, vol. 64, no. 3 (July-August 2012).

للدين الوهمي ـ؛ لكن الاقتراب من هذه النقطة هو العتبة التي بعدها تنحدر الإمبراطورية(17). لقد أصبحت المشكلة تحتوي على تناقض، فمن ناحية تعتمد قوة الدولار نفسها كعملة دولية على ضمان الولايات المتحدة بقاء العالم العربي متخلفًا لضمان ألّا يصدر عملته السيادية مستقبلاً، ومن ناحية أخرى رأس المال بقيادة أمريكا مستمر في الاستيلاء على ريوع إمبريالية على حساب رؤوس الأموال الوطنية المنتجة الأخرى. ويؤدي هذا التناقض المستعصي إلى درجات متفاوتة ـ لكن غير صفرية ـ من التواطؤ وحتى التآمر بين الأمم على تجاهل الكوارث الإنسانية للمنطقة العربية. فكيف تستطيع أي دولة قومية أن تزيح المكانة الإمبريالية الأمريكية بينما جزء من ثروتها مملوك بالدولار، ويمثل تراجع التنمية العربية ضمانًا له؟

ويمثل الحصار الوحشي على العراق باستمراره سنوات كمأساة هائلة (وثّقتها جوي غوردون)(18) مثالاً حديثًا على هذا التواطؤ، وبصورة مُحجمة إلى حد كبير؛ فالعالم يخشى هزيمة أمريكية تودي بدولارها، كما يخشى من توسّعه كذلك؛ لأن هذا بدوره يتطلّب انتصارات إمبريالية جديدة. لا يستطيع أي بلد من البلدان الصاعدة حديثًا أن يتحمل التهديد بقطع إمدادات النفط أو ارتفاع أسعاره، وهي، أي هذه البلدان، تبذل في الوقت نفسه قصارى جهدها لمقاومة تعدي رأس المال بقيادة أمريكا على قيم ثرواتها بالدولار، حين يقوم البنك المركزي (الاحتياطي الفدرالي) الأمريكي بزيادة عرض الدولار لتلبية متطلبات الأمْوَلة، فنحن هنا أمام مأزق تكاثر الأرباح المؤمْوَلة التي تبدو وكأن لا علاقة لها بالاقتصاد الحقيقي من جانب، بينما يتطلب توسّع الرقعة النقدية والائتمان ضمانات مستقبلية مبنية على ناتجي العمالة والحرب. تشير الحروب و«التيسير الكمي» وديناميات الأرباح المحققة بتقليل حصة العمل في الأمْوَلة إلى أن الألعاب البهلوانية لرأس المال بقيادة أمريكا لا يمكن أن تستمر طويلاً، وتمثل مواقف الصين وروسيا الأخيرة في الصراع السوري تمظهرات من هذا القبيل. وقد كشفت الأزمة المالية الأخيرة (2007 ـ 2008) عن تجاوزات فاضحة إلى درجة أن تحويلات القيمة لم يكن ممكنًا تغطيتها بنمو نقدي دولاري من دون مراجعة دقيقة من الدول الأخرى، فكان للصين حضور رسمي في المناقشات بين الاحتياطي المركزي والنظام المصرفي الأمريكي.

إن الهيمنة الإمبريالية بقيادة أمريكا على الخليج، بما فيها احتمال هجوم على إيران أو صفقة

---

(17) Prabhat Patnaik, «Notes on Contemporary Imperialism,» *MRZine* (20 December 2010), <http://mrzine.monthlyreview.org/2010/patnaik201210.html> (viewed 3 March 2012).

(18) Joy Gordon, *Invisible War: The United States and the Iraq Sanctions* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 2010).

[وصدرت حديثًا الترجمة العربية من هذا الكتاب بعنوان: جوي غوردون، **الحرب الخفية: أمريكا والعقوبات على العراق**، ترجمة عبد الرحمن أياس (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2018)] (المترجم).

إيرانية، ستفعل بإيران ما فعلته كامب دايفيد بمصر، تظهر أكثر فأكثر كاحتيال سافر يوظفه رأس المال بقيادة أمريكا لتغطية توسعات الدولار والريوع الإمبريالية الأخرى. يتمشى هذا بالطبع مع النظرية اللينينية في الإمبريالية، التي تركّز على أولوية الأمْوَلة في دفع التوسّع الإمبريالي. تعكس هشاشة ترتيبات الأمن الدولية عدم استقرار النظام المالي الدولي؛ وهو ما يرجع إلى أن الولايات المتحدة قادرة على إثارة عدم الأمن وممارسة الهيمنة في الوقت الذي تزداد تدفقات رأس المال إليها، وقد استمر ارتفاع الدولار بعد الأزمة العالمية (2007 ـ 2008) على الرغم من حقيقة أن الاقتصاد الأمريكي بدأ يتدهور وكان عمومًا في حالة سيئة، إذا ما قسنا هذا بزيادة مستويات الفقر والتفكك الاجتماعي الذي يعيشه هذا المجتمع. وبعد الأزمة المالية الكبيرة كشف دخول النظام المالي العالمي في حروب عملات منخفضة الوتيرة مع الدعوات إلى الانتقال من نظام الدولار، عن تخوف كثير من البلدان من آلية الدولار الحالية التي تهيمن عليها أمريكا والتي تتوسط القيمة في شكل نقدي، لكن هذه المخاوف ليست بتلك التي تصل إلى المطالبة بتفكيك الأمْوَلة الإمبريالية، أكثر مما هي إعادة جدولة وتهذيب لحصة أمريكا في الريع الإمبريالي.

وفي ضوء معدل الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي المرتفع في أمريكا (نحو 300 بالمئة وفقًا لمعهد ماكينزي العالمي)[19]، سيكون على الهيمنة التي يمارسها رأس المال بقيادة أمريكا أن تتعزز لتعالج الضعف في الضمانات (العسكرية المالية) الاستراتيجية المطلوبة لتغطية توسع الثروة النقدية المُقومة بالدولار، وحين تتدهور هذه الهيمنة ستصل عملية التسوية إلى نقطة انهيار قد تنطوي على انخفاض كبير في قيمة الدولار. نحن هنا ضمنيًا علينا أن نركّز على أن ضمانات الدولار لا تقتصر على العمل الغربي بساعاته، بل تشمل العالم الثالث كقيمة كذلك. تراوح مساحة صنع القرار بين تقليص الدين الأمريكي (مع تقليص حيازات الثروة العالمية بالدولار) وممارسة مزيد من العسكرة مثل دعوات الهيمنة على الضفة الشرقية من الخليج (أي احتواء إيران إما بالعدوان العسكري وإما بالمعاهدات الخبيثة التي تطفو بالطبقات الاجتماعية التي تنمو اعتمادًا على الفضاء الإمبريالي، أي الشركاء الطبقيين للإمبريالية داخل إيران)، إن هذا التوسع بصناعة الحرب، أي بصناعة تدمير الإنسان بالإنسان ضمن آلية ضبط عملية العمل، هي كذلك عمالة مُنتجة، وهي بالذات الضمان الأكبر للدولار، بأكثر حتى من مُجمل ساعات العمل المتوافرة للإنسان مُستقبلاً. إن انخفاض قيمة الدولار انخفاضًا كبيرًا يمثل مؤشرًا على التدهور، كما يضعف وضع الإمبراطورية على نحوٍ طويل الأمد، وخصوصًا حين تتلاشى الفرص لمزيد من التعديات الإمبريالية، وفي هذه المرحلة المفصلية فإن أزمة رأس المال، كأزمة في وضع السلطة، تدفع بالعالم العربي إلى درجة

---

(19) McKinsey Global Institute, <http://www.financialiceberg.com/jan_30_in_us_debt_we_trust.html> (viewed 10 September 2013).

أعمق في وهاد الحروب والصراع، وسيتعيّن على رأس المال بقيادة أمريكا أن يقود عملية صنع الحرب/تفكيك التشكيلات العربية، وعلى هذا النحو يستحوذ على قيمة جديدة (ريوع إمبريالية) من التعجيل بتدهور الدول العربية، هنا نعيد التأكيد أن ضمانات إصدار الدولار التي كانت أساسًا الذهب فيما سبق، انقلبت إلى نفط وحروب تفكيك. من المؤكد أن هناك جهدًا مستمرًا من قبل رأس المال بقيادة أمريكا لترميم وضع سلطته في ضوء استمرار بطء دورة الائتمان والربحية المالية الهشة منذ الركود الكبير لعامي 2007 ـ 2008. وكما ذُكر آنفًا، يتطلع رأس المال بقيادة أمريكا إلى احتواء إيران لضمان الهيمنة على الضفة الشرقية من الخليج. ومع ذلك فرأس المال العالمي منقسم في شأن العدوان على إيران، فرأس المال الوطني الصاعد في الصين وغيرها من الاقتصادات الوطنية معارض استراتيجيًا لطغمة رأس المال المؤمْول بقيادة أمريكا في هذه المسألة، والتواطؤ الضمني لرأس المال الصيني ذي «حسابات رأس المال المُقيدة» مع الموقف العدواني الأمريكي ضد إيران، قد يستمر فقط حتى النقطة التي تبدأ عندها خسائره في مناطق النفط تهدد اقتصاده الوطني بصورة خطيرة، وينطبق الأمر نفسه على الدول الصناعية الصاعدة الأخرى.

كما أنهم قد يقلقون أكثر فأكثر من الخسائر التي قد تكابدها حيازاتهم من الثروات التي هي بأغلبيتها بالدولار. إن رأس المال بقيادة أمريكا، ولا سيَّما الطبقات والمؤسسات المؤمْولة التي تشارك في النهب الناتج من الأمْوَلة المتزايدة (المستفيدين مجانًا من الاندفعات الأمريكية)، يعرف جيدًا أن استقرار الدولار وريوعه يعتمدان كثيرًا على هيمنة الولايات المتحدة في مناطق النفط، وستستمر دوائر رأس المال المالي وتابعيه المستفيدين مجانًا في دعم الولايات المتحدة دون قيد أو شرط في استهداف الضفة الشرقية من الخليج (إيران) أو على الأقل في إضعاف سيادة الدولة الإيرانية بحيث تتعاظم الهيمنة الأمريكية. بهذا ـ كما العراق ـ تتوسّع الرقعة النقدية والائتمان المصرفي الذي بتوسّعه سيعطي مُحفزًا جديدًا لدورة رأس المال الدولية الكاسدة. أما بالنسبة إلى معظم رؤوس الأموال ذات الإطار الوطني، فاحتفاظها بثرواتها الدولارية الثابتة القيمة(*) هو أمر، لكن المصدر الحقيقي لثرواتها الذي تملكه ضمن اقتصاداتها الوطنية، هو أمر آخر لا تتهاون فيه (وهذا قد ينتج من عدم توازن استراتيجي). في إشارة إلى عدم الرضا المتزايد إزاء موقف الولايات المتحدة العدواني تجاه إيران، صوّتت الصين التي اعتادت الزهد في استخدام حقها في الفيتو خارج محيطها الضيق في الماضي، بالفيتو مرتين في مجلس الأمن الدولي في شأن سورية التي تمثل بوابة الدخول إلى إيران.

يمكن تبيّن الصراع داخل الصين بين «جناحَي اليسار واليمين أو رأس المال الوطني ورأس المال المؤمْوَل» من الطريقة التي رُتبت بها قيود رأس المال لمصلحة الرأسماليين الوطنيين بصورة

(*) لدعم قوة أمريكا (المترجم).

كبيرة (لا يزال مؤيدو تنظيم حسابات رأس المال يمارسون تأثيرًا كبيرًا في الصين، وهذه هي القناة التي لو فُتحت، ستسمح لرأس المال بقيادة أمريكا بضم رأس المال الصيني بدرجة أكبر)[20]، والصين هي القوة الرئيسية التي كسرت الحصار على إيران، كما أن الطريقة التي يتشكّل بها البترو ـ رنمينبي (Petro-renminbi) كبديل آسيوي للدفع مقابل النفط الإيراني تقلق رأس المال بقيادة أمريكا. إن هذا التحوّل الجنيني من عالم أحادي القطب إلى عالم متعدد الأقطاب يمثل فرصة سانحة، يمكن خلالها للدول الأصغر غير الآمنة أن تمارس حق إعادة امتلاك سياساتها وحقها في التنمية.

ثانيًا: تقويض التنمية ضمن سياقه

كما أُشير طوال الوقت، أدت هزيمة القوات الوطنية بالضرورة إلى إعادة هيكلة المجتمع العربي لتصبح تشكيلاته السياسية بالصورة الطيّعة التي أصبحتها، كما فرضت إعادة توزيع الثروة لمصلحة الطبقات الحاكمة في سياق الاستبداد الرأسمالي، الندرة على الحاجات الأساسية للطبقة العاملة، بحيث تتنافس عليها داخليًا مع انشقاق صفوفها بينما تتراجع الأيديولوجيا الاشتراكية. إن صعود الظلامية الإسلامية لا علاقة له بإحياء الماضي، فالماضي لا يمكن إحياؤه في أي مكان، والتاريخ يُنشر لغرض في الحاضر، بل هو كليًا منتج للانهزامية الراهنة ومحسوبية البترودولار، فالإسلام السياسي هو نزعة إخضاعية أيديولوجية مصطنعة ضرورية لتحالف التاجر العربي ورأس المال بقيادة أمريكا لتسريح أو إنهاء تعبئة الطبقة العاملة وفك ارتباط الموارد العربية. أما الانفصام أو الانفصال الهائل بين مطالب الشعوب الحقيقية وأفكار وأشكال التنظيم الاجتماعي التي تسعى بها لتلبية تلك المطالب فليس ظرفًا حصريًا تعانيه التشكيلات العربية، وإن كان هذا الصدع قد تعمّق بشدة عبر الأعوام الثلاثين الماضية؛ فقد نما الشقاق على طول الخطوط الثقافية المُكرسة سياسيًا؛ كنتيجة للتحول من التصنيع إلى الأنماط التجارية لإعادة الإنتاج.

لم تكن أشباح الماضي ـ أي ماضٍ ـ الإسلامي (المُتخيل على أية حال) هي وحدها التي أدت إلى تحويل المقاومة إلى خضوع؛ بحيث نقلت القدرة على إعادة التوزيع إلى مؤسسات الهوية الدينية المُتشكلة حديثًا، بل كان التحالف الإمبريالي بقيادة أمريكا الذي صمم عملية تفتت الطبقة العاملة في كل مرحلة، منظرًا لتردي ظروف العيش وأيديولوجيا المقاومة التي ترتبط بمصالح العمال الحيوية، لكن هذا سيحدث في كل الأحوال وبصور مختلفة تحددها بعض ملامح الهوية الثقافية. وكانت الأدوات التاريخية للإخضاع هي الحروب والمؤسسات المالية الدولية، أي مُجمل القوى التاريخية المحكومة بالأيديولوجيا السائدة، ومن غير المُرجح أن تستطيع أي من

(20) Fengjuan Xiao and Donald Kimball, *Effectiveness and Effects on China's Capital Controls* (Beijing: University of International Business and Economics, 2006), <http://faculty.washington.edu/karyiu/confer/beijing06/papers/xiao-kimball.pdf> (viewed 12 October 2012).

الطبقات الحاكمة العربية أن تستمد شرعيتها من مواقف الطبقة العاملة المُجسدة على المستوى الوطني؛ وذلك لسبب بسيط واحد: أنها لم تدخر جهدًا لتفكيك الطبقة العاملة كفاعل تاريخي، فأصبحت طبقة عاملة من دون وعي طبقي عمالي؛ ومن ثم عادت وانقلبت على نفسها، حتى إنها شاركت بالوعي المهزوم في الوتيرة الأيضية المتصاعدة لرأس المال بإهلاك ذاتها بمعدلات أسرع. والمفارقة أنه ليس هناك كثير من القيمة النقدية يُستخلص من خلق فائض القيمة المطلق (تمديد يوم العمل أو تكثيف العمل من دون زيادة الأجر) أو من إفقار الطبقة العاملة العربية، فلا توجد في الواقع كثير من ساعات العمل القيّمة التي يمكن نهبها من الطبقة العاملة في معامل عالية التقنية، فتلك اندثرت في معظمها، وما تبقى هو الآثار التي في مصانع الحروب، أصبح تسييل الحيوات الإنسانية المسلَّعة المصدر الأول لفائض القيمة.

وعمومًا معظم الموارد والطبقات العاملة العربية راكدة في حالة خمول كمادة خام لرأس المال، وهي جزء من قوة العمل التي بانتظارها المتلهف للاشتراك في إنتاج قيمة ما متى دعاها رأس المال، تمارس ضغطًا هبوطيًا على تحسين ظروف المعيشة على نطاق كوكبي، وقد نتجت هذه الحالة من ثلاثة عوامل رئيسية: أزمة فائض الإنتاج العالمية، والطريقة التي يتمفصل بها النمط النامي للإنتاج مع النمط المتقدم (التي تتحقق في حالة العالم العربي قهرًا بالقوة العسكرية)، والطريقة التي تشكّل بها الأزمات الطرفية جزءًا لا يتجزأ من تكوين القيمة في المركز، ولا بد من التنويه هنا أن فائض إنتاج القيمة الدولي يفرض تقنين استعمال الموارد، بما في ذلك المورد البشري.

توجد قوة العمل والموارد كقيم استعمالية لرأس المال؛ ففي ظل الرأسمالية فئة الملكية هي كذلك فئة اقتصادية بحتة. وحين يُقال إن رأس المال «عمل متراكم (محقق) (بالأحرى، عمل مُشيّء [vergegenständlichte]) يعمل كوسيلة لعمل (إنتاج) جديد»، فإن هذا يشير إلى المادة الخام البسيطة لرأس المال من دون اعتبار للطابع الشكلي النظامي الذي من دونه لا يكون رأسمالاً، وهو ما لا يعني أكثر من أن رأس المال أداة إنتاج. وبأوسع المعاني فإن كل شيء بما فيه المُهيَّأ بالطبيعة وحدها كالأحجار، يجب أولاً أن يُعالج ببعض من النشاط قبل أن يستطيع العمل كأداة، كوسيلة إنتاج[21]. بعبارة أكثر تحديدًا، نجد أنه على الرغم من أن معظم العالم الثالث يمكن التشديد على أهميته الجيوستراتيجية، إلا أن الأهمية المبالغ فيها للنفط بالنسبة إلى الإنسانية وكون العالم العربي يحتوي نصف احتياطيات النفط العالمية المعروفة (الرخيصة الاستخراج)، يؤيدان دعوى الأهمية الاستراتيجية العربية. يُضاف إلى هذه الدعوى، حقيقة أن نحو ثلث إمدادات النفط البحرية العالمية تمر عبر مضيق هرمز (20 بالمئة من المعروض العالمي)، والتهديدات بتوسع الحروب يمكن أن تضع العالم على الحافة، وهذا الموقف الجيوستراتيجي للعالم العربي يصبح واضحًا

(21) Karl Marx, *Grundrisse: Outlines of the Critique of Political Economy* (18571861), <http://www.marxists.org/archive/marx/works/1857/grundrisse/> (viewed 22 November 2012).

وسط الضباب الأيديولوجي، وفي ظروف كهذه يعني مفهوم أولوية السياسة أن وضع الإمبريالية في المنطقة لا يمكن تفسيره بصورة صحيحة استنادًا فقط إلى القيمة النقدية المُستخرجة من التشكيلات العربية، كما في الحالة العامة أعلاه.

العالم العربي يهم الإمبريالية بقيادة أمريكا أكثر فأكثر من ناحية كيفية تأمين هيمنتها على الموارد الإقليمية؛ لتعزيز وضعها الإمبريالي في مقابل بقية العالم، وهذا هو سبب أن العلاقات والسياسات الاقتصادية العربية لا تدعم التنمية العربية، بل بالأحرى تدعم موقف الإمبريالية بقيادة أمريكا عالميًا بتخلفها نفسه، ولهذا فدرجة القهر الإمبريالي التي تعانيها الطبقات العاملة العربية ليست مصادفةً، بل نتيجة لضرورات الإمبريالية بقيادة أمريكا وللسمات المميزة لمنطقة قُسّمت وأُعيد تشكيلها بالعدوان الإمبريالي المستمر. إن النفط العربي والحروب المحلية العربية، بحكم مساهمتهما في القيمة وبكونهما وسائل للهيمنة العالمية الإمبريالية، يمثلان متطلبات لرأس المال ويدخلان في صلب سلطة الإمبريالية بقيادة أمريكا.

ثالثًا: التغلّب على المأزق

كيف يمكننا إذن تعبئة الموارد الفعلية؟ أو لنقلها بصورة مختلفة: كيف يمكننا تنمية العالم العربي؟ هذا سؤال آخر أكبر من أي تحليل؛ لأنه وليد النزعات التاريخية. لقد جادل هذا العمل بأنه لتقييم خيارات السياسة المتاحة للعالم العربي، يجب أن نفهم بصورة أفضل هيكله الطبقي كما تجسّد عبر إطاره السياسي، وبصيغة تحليلية أكثر وضوحًا، توازن القوى الطبقية الناتج من هذا الهيكل الطبقي هو ما سوف يقود ويشكل مهمة التنمية. إن وصفات السياسات العامة التي تزعم أنها تقدم ترياقًا شافيًا للتنمية، مثل شعار «حرروا الأسواق!»، مجرد مقولات مبتذلة تستخدمها الأنظمة التجارية المتحالفة مع رأس المال بقيادة أمريكا لغرس نهج السوق الذي يمكن أن يكون أي شيء إلا أن يكون حرًا، فالحرية بالنسبة إلى الطبقة العاملة متعددة الأطراف؛ لكنها أولاً هي الزيادة الحسابية في العمل الضروري أو القيمة الضرورية أو حصة الأجور. تعتمد التنمية في نهاية المطاف على طبيعة المسؤول عن التنمية، فسيحدد الجوهر الطبقي للمؤسسات العربية ـ الذي يمثل الإطار الفعلي لصنع القرار في العالم العربي ـ ما إذا كانت البلدان ستكون قادرة على التعامل مع التحديات التنموية المختلفة أم لا. والتحدي الرئيسي هو إعادة تدوير القيمة وطنيًا: لإغلاق حنفيات تحويلات القيمة الحقيقية والمالية إلى المركز، وهو ما يعني إعادة تثمين القيم الوطنية بما هو ضروري اجتماعيًا للطبقة العاملة في الدولة المقاومة، ما يعني التحكم في أسعارك التي بها تقيّم مواردك.

وفي العصر الذهبي للنمو العربي مرحلة ما بعد الاستقلال، تبعت السياسة النقدية خطة تحفيز مالي نشطة، وتعادلت المدخرات الإقليمية مع الاستثمارات الإقليمية، وحلّت إعادة التوزيع محل آليات الاستقرار التلقائية، كما كانت قدرة الدولة على التدخل في الاستثمار المنتج مرتبطة اجتماعيًا بصحتها هي نفسها كدولة. كانت هذه التدابير ممكنة فقط لأن الاقتصاد كان مُنظمًا، وكانت حسابات

رأس المال والتجارة خاضعة لسيطرة صارمة، وتم جزئيًا تصفية تشيىء (De-fetishised) النقود، ولم يكن ممكنًا للنمو أن يكون على حساب الطبقة العاملة، فكانت الأجور الحقيقية والتشغيل جوهر استراتيجية التنمية. كما خفف التحكم في أسعار الصرف والفائدة من الضغوط الدولية على العملة الوطنية، وحين كان صناع القرار ملتزمين بالطبقة العاملة أثمرت هذه التدابير. وفي الواقع كانت مستويات العجز والدين ضئيلة بالنسبة إلى معدلات المديونية في الوقت الحالي[22]. هذا هو السبب في أن سياسة الدخول وإعادة التوزيع عوَّضت عبثية ادخار الأغنياء كي يستثمروا في الوطن للاستثمار فقط. إن اختزال الواقع إلى مجموعة من الأشكال الأفلاطونية ـ الأمة والزعيم والإيمان الحقيقي وحتمًا العدو غير الإنساني ـ لترويج جدول أعمال هجومي، هو بالضبط ما تفعله الفاشية. من الصعب أن نجد أمثلة تاريخية لبرجوازيات كبحت مصالحها الطبقية لمصلحة قوميتها، ما لم تكن قوميتها نفسها بالطبع أداة في تراكم رأسمالها.

أكدت المبادئ التي قامت عليها مشاريع ما بعد الاستقلال النمو غير التضخمي المصحوب بتوزيع عادل وزيادة للأجور[23]. وكان طبيعيًا أن يؤدي اشتداد الصراع الطبقي لترشيد حافز الربح وتعزيز سياسات دولة المساواة إلى الصدام مع البرجوازية، إذ تستدعي هذه الإصلاحات تدخل الدولة وتخطيط الاستثمار، وهو ما لا يمكن تحقيقه من دون إعادة توزيع عادل ووزن كبير للعمل في الدولة، ومع ذلك فقد أصبحت قبضة أيديولوجيا الوهم والتخيلات قوية جدًا في العالم العربي إلى درجة قلب كثير من الحقائق رأسًا على عقب، ومنها بلا شك تحميل الشخصي مسؤولية الفساد، بينما الفساد هو التاريخ المحكوم رأسماليًا بمُجمله. حين اجتاحت الأزمة المالية العالمية الكوكب عام 2008، أعلن المتحدثون باسم الطبقة الاجتماعية الحاكمة في سورية[*] أن اقتصادهم نجا، وأن ما يقرب من 11 مليار دولار أمريكي استثمارات كانت ستاتي من الخارج[24]. كان هذا في وقت بلغ التقزم الناتج من سوء التغذية في الأطفال دون سن الخامسة في سورية نسبة 28 بالمئة[25][**]. ولم يمض وقت طويل حتى شهد هذا البلد انتفاضةً استُغلت إمبرياليًا لإشعال حرب بالوكالة لا تزال

---

(22) World Bank, *World Development Indicators* (various years).

(23) J. Ghosh, *Growth, Macroeconomic Policies and Structural Change* (Geneva: United Nations Research Institute for Social Development, 2008).

(*) الطبقة الحاكمة في سورية ليست سورية بالمعنى الوطني أو القومي فقط. كما ذكرت في المقدمة، الطبقة علاقة اجتماعية بعلاقات أخرى في كلٍّ هرميٍّ تكون فيه قدرات الإمبريالية حلقة الوصل الأولى. وفي هذا المركب الكلي تغدو الظاهرة الثقافية امتدادًا للأيديولوجيا السائدة. إذا تصبح الطبقة بذلك تجليات أيديولوجية.

(24) <http://www.alwatan.sy/dindex.php?idn=128939fb_source=message> (viewed 2 March2012).

(25) «At a Glance: Syrian Arab Republic,» UNICEF, <http://www.unicef.org/infobycountry/syria_statistics.html> (viewed 27 October 2012)

(**) أي أن تتضح الطبقة ظاهريًا بممارسة ثقافة ما، أي أيديولوجيا ما، ربما أن في هذا الهرم المركّب كونيًا مارست الحكومة السورية بعض أوجه النيوليبرالية، فهذا يعني أنها في قاع الهرم الطبقي الدولي كانت تنساب مع بعض هذه السياسات الجارفة، لكنها تفعل ذلك ليس كفاعل تاريخي محدد إنما كوسيط للطبقة أو الأيديولوجيا المهيمنة. مفهوم الطبقة الماركسي فئة فلسفية لا تختزل بالشكل الاقتصادي كما يثير الأمر بعض المتمركسين. ما حصل في سورية كان نتاجًا لهيمنة النيوليبرالية لكن عندما تتعافى الذات السورية تتغير الاقتصاديات.

مستمرة حتى كتابة هذه السطور (2013)، وهو ما أدى إلى نزوح أكثر من مليون لاجئ، في ما يُعد أكبر هجرة مُسجلة في مثل هذه المدة القصيرة في التاريخ الحديث المدون، وقسْ على ذلك بدرجات مختلفة في بلدان أخرى. حين نتأمل الهمروجة الوقحة لادعاءات الدول العربية المتعثرة في أزمة اجتماعية حادة، أنها نجت من الانهيار المالي العالمي وأنها اقتصادات ناجحة، فإننا في الحقيقة نشهد القوة المتراصة لأيديولوجيا رأس المال. فهذه البلدان ذات المعدلات العالية من سوء التغذية وعمالة الفقر، وبعضها في حالة حرب، لا تزال تتكلم على الانكماش المالي والنقدي كما لو كانت رؤوس أموالها في لندن ونيويورك، والأسوأ من ذلك أن المثقفين العرب لا يزالون يؤمنون ويروِّجون القصص الخيالية النيوليبرالية بتكرار ممل. فهذا منتدى البحوث الاقتصادية في مؤتمره عام 2012، يعيد اجترار مصطلحات إعادة بناء الدولة والقضاء على الفساد[26](*)، ووفقًا لهذا الخطاب البالي والفارغ ، لم يتم تفكيك الدول ولم تنحرف الحسابات الكلية بالموارد إلى غايات معادية للمجتمع نتيجةً للسياسات النيوليبرالية، بل السبب عنده هو الفساد المتأصل في السكان العرب غير القادرين على الالتزام بالمعايير الديمقراطية الليبرالية الغربية. لكني أؤكد مجددًا: لقد حُرمت البلدان العربية سيادتها، وهذا جعلها لا تملك أدوات التنمية. وهكذا كلما حدثت كارثة بسبب الإمبريالية، أصبحت «نتيجة غير مقصودة»، بينما الحقيقة أنه في العالم العربي كل الكوارث الاجتماعية هي نتائج الأرضية التي كونتها الطبقة الإمبريالية كخيارات تاريخية لموقفها في دوامة أيديولوجية من أشكال معقدة من التنظيم وصنع القرار(*). إن الانهيار الثلجي المتدفق المتمثل بالانتصار الأيديولوجي لرأس المال ـ دوائر قوته ـ يخلق تيارًا مُوحدًا من الصور والمؤسسات والهياكل، التي تتحقق معها مصالح رأس المال قصدًا أو عفوًا بحسب قدراته. وفي هذه المرحلة من التراجع الأيديولوجي الاشتراكي ربما يكون من الآمن القول إنه لا توجد كارثة واحدة يمكن أن تفلت من مخالب الحديد لرأس المال؛ فحين تتجاوز الموارد الخاملة وأرقام البطالة في العالم العربي تلك التي كانت في «الكساد العظيم»، قد يكون من الأفضل أن نعيد صوغ عبارة تشيخوف: حتى الأبله يستطيع أن يتصدى لأزمة لكن، الحياة اليومية هي التي ترهقنا.

ولإظهار أن العالم العربي تجاوز الأزمة المالية، سيلزم القول بأنه لم يكن في أزمة من البداية، لكنه في الحقيقة كان ولا يزال في أزمة اجتماعية حادة، بما فيها (من وجهة نظر الطبقة العاملة) أزمة اقتصادية حادة. والحقيقة أن الضرر الناجم عن انهيار 2007 ـ 2008 كان ضئيلاً بسبب الانفصال بين القطاعين المالي والحقيقي، كما هي الحال في أي اقتصاد متخلف، أو بسبب وفرة الثروة المالية المتحققة من ريوع النفط بأكثر مما هو بسبب فاعلية السياسات الكلية. إن السياسات المثالية تجسر

---

(26) ERF's Eighteenth Annual Conference, 2012, <http://www.erf.org.eg/cms.php?id=NEW_publication_de-tails_books&publication_id=1670> (viewed 1 June 2013).

(*) كما ذكرت في المقدمة هناك استحالة لثورات تعمّق حكم شعب عندما تكون إسرائيل قادرة على تفكيك منجزات الشعوب وبخاصة في سورية. كذلك الطبقة الحاكمة في سورية هي نتاج التيار الأيديولوجي النيوليبرالي الجارف، لذا لا يمكن ملامة الدولة السورية على الإخفاقات الاقتصادية حصرًا، الكل انجرف بالنيولبرالية وكانت النتائج السلبية كونية الطابع. هناك من يحصر النتائج السلبية في سورية بدوافع كامنة في الحكومة، لكن هذا الحصر واللوم فيه تكملة للأجندة الأيديولوجية التي كانت تفتت التنمية في سورية من أجل تدمير الدولة.

الفجوة بين النمو الاقتصادي والتنمية، لكن في العالم العربي تبرز القيود عند كل منعطف في فضاء صنع السياسات، ويدير الرأسماليون التجاريون الترتيبات المؤسسية ويعالجون السياسات العامة كامتداد لمصالحهم الخاصة الراسخة، التي تُدخِل أوطانهم في نهاية المطاف في دوامة تدمير الذات، أي تلك الصناعة التي يتخلّلها الاستغلال التجاري الأكثر جدوى اقتصاديًا. وحيث تتطلب السياسات المالية التوسعية نظامًا ضريبيًا تصاعديًا وإعادة صوغ أسعار صرف متعددة لحماية سلال الاستهلاك الوطني والعملة من ضغوط ميزان المدفوعات، فإن العائدات الضريبية للدولة في العالم العربي تتأتى من ضرائب الاستهلاك غير المباشرة المفروضة على الطبقات العاملة، بينما تبقى حسابات رأس المال مفتوحة. ببساطة يُعد كل هذا فسادًا؛ لأنه القناة القانونية لنقل الثروة الوطنية إلى الخارج. وتؤدي فجوة واردات المنطقة إلى إضعاف فاعلية السياسات المالية بتبديد النفقات العامة من طريق التسرّبات والمضاعفات الضعيفة أو آثار المعجل (Accelerator)، بينما تظلّ كذلك حسابات التجارة مفتوحة، وهذا أيضًا قانوني! وبالمثل تضعف فاعلية السياسة النقدية بالارتباط بالدولار وبالصدع بين الاقتصادات الحقيقية والمالية، التي تقلل أثر الأسعار في القطاعات التي تجذب اهتمام المضاربين، بينما لا توجد أطر تنظيمية عمليًا، وذلك أيضًا قانوني، وهكذا فالفاسد الحقيقي يمارس عمله بصورة قانونية. تتطلب هذه القضايا الهيكلية سلطة سياسية حازمة قادرة على وقف تسرّبات حسابات رأس المال والتجارة.

وبعد سنوات من لبْرلة الأسواق ازداد اللايقين مع التفاوت المتنامي في هيكل الملكية. وقد أدت فقاعات العقارات الأخيرة التي غذّتها سياسات البنك المركزي إلى مزيد من التفاوت بين ملّاك العقارات وغير الملاك، وإن الحجم الهائل من الأصول المملوكة ملكية خاصة مقارنةً بالكتلة الضخمة من الجماهير التي لا تملك أصولاً هو بحد ذاته عنصر أساسي في اللايقين. تؤدي حدة هذا الانقسام الذي تشرف عليه الإمبريالية بقيادة أمريكا بصورة كاملة إلى عرقلة تكوين أشكال اجتماعية من التنظيم تجسّد التنمية.

ونظرًا إلى قوة قبضة الطبقة التجارية على العائدات الاقتصادية و/أو الغموض المحيط بالملكية التي يمتزج فيها القطاعان العام والخاص، فإن استراتيجية إعادة توزيع وطنية ربما تُفهم كونها تضرّ بالمالكين مقابل غير المالكين، وليس لدينا هنا «لعنة أرملة» كينزية(*) يكسب المنظمون ما ينفقونه وينفق العمال ما يكسبونه؛ فالمستثمرون العرب يكسبون معظم دخلهم مما تنفقه الدولة على العمل، ويكسبون فقط هامشيًا مما ينفقونه داخل الوطن؛ فهم أساسًا تجار لا صناعيين يستثمرون في اقتصاد المعرفة أو المصانع والمعدات، وسيتوقف اغتصاب القيمة ـ الذي يستنزف قدرة الاقتصاد على تجديد ذاته ـ فقط في إطار إصلاحات صناعية ومنصفة تدعمها.

(*) تعبير مجازي يشير إلى مصدر يبدو كما لو كان لا ينضب (المترجم).

وبالنظر بطريقة أخرى، نجد أن الوساطة الاجتماعية الممزقة بين المصالح الفردية والاجتماعية، إلى جانب التدخل الإمبريالي، يمهدان الأرض لتجديد واستمرار تراجع التنمية. نظريًا يمكن أن يتعلم العالم العربي من نجاحات وإخفاقات المناطق الأخرى في تحسين أوضاعه في مواجهة أزمات التخلف، فيستطيع مثلاً أن ينمذج مؤسساته جزئيًا على أساس خبرة شرق آسيا، حيث تمت المواءمة المتوازية بين السعي إلى الريع وأهداف الأمان من ناحية والأنشطة التنموية من ناحية أخرى، كما يمكن أن يتحرك بعيدًا من الأسباب المحورية للأزمة المالية في المركز؛ وهي السياسات النيوليبرالية التي ضغطت الأجور والطلب على مدى أكثر من عقدين، وسمحت للتربّح القصير الأجل من المضاربة المالية بالازدهار، على حساب الأنشطة الاقتصادية المدفوعة اجتماعيًا. بل يمكنه أيضًا أن يستفيد من نموذج الاتحاد الأوروبي في التكامل، حيث تخلت الدول القومية جزئيًا عن سيادتها لتوسيع الإنتاج. لكن عمليًا لا يستطيع العالم العربي أن يحاكي أيًا من هذه الاستراتيجيات؛ ببساطة لأنه ليس عالم للطبقات العاملة العربية. وبينما كان باقي العالم يتطلع بقلق إلى الزيادة المطردة في معدلات البطالة في أكثر الاقتصادات تقدمًا بعد الأزمة المالية العالمية، كانت معدلات البطالة في العالم العربي الأعلى عالميًا لأكثر من عقد من دون أن يلقي أحد بالاً. وفي عام 2009، حذرت الورقة الرسمية الأساسية المُقدمة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة (ECOSOC) من أن: «بالأزمة أو من دونها، وفي سياق نامٍ متضرر بالنزاعات استقر فيه معدل البطالة ـ وهو مؤشر رئيسي على الرفاهية والتنمية ـ على نحوٍ مستمر في الأرقام العشرية (من10 إلى 99)، ويستجيب بصورة ضعيفة للتقلبات في معدلات النمو، من المُرجح أن تعاني الأغلبية العظمى من الشريحة الدنيا ـ التي تعاني الفاقة الشديدة بالفعل ـ ضررًا أكبر قليلاً مما تعانيه بالفعل، [...] كما أن جزءًا كبيرًا بالفعل من مدخرات المنطقة لا يذهب للاستثمار الوطني أو الإقليمي، ما يعني ضمنًا أن هذا التسرّب يرتكز على ترابط مستويات متعددة من الأمن، الذي أدى لمدة طويلة إلى تقويض إمكانات التنمية، [...] لهذا السبب أصبح الأمن والسيادة هدفين مترابطين، كما يؤلفان ضرورة ـ وإن كانت غير كافية ـ لتحقيق تنمية اقتصادية سليمة، وما يستكملهما سيتطلب [...] إنشاء تحالف محلي لأجل سياسة تنمية داعمة للفقراء وتقوم على الحقوق»[27].

إن أزمة العالم العربي ليست من النوع الذي يمكن قياسه كميًا ببساطة بمؤشرات اقتصادية، فهي أزمة اجتماعية متجذرة عميقًا تتغذى وتتجدد باستمرار بالتفكك الاجتماعي وبالصراعات الدينية والعرقية المُصطنعة وبدوائر القوى الاجتماعية التي تشجعها المغامرات العسكرية الأمريكية

(27) United Nations, Economic and Social Commission for Western Asia, *Summary Survey of the Economic and Social Developments in the ESCWA Region 2008-2009* (New York: UN Economic and Social Council, 2009).

والقدرات العسكرية المتفوقة لإسرائيل. ولنقلها بوضوح: الدينامية الإقليمية للتنمية في المنطقة هي النفط والحرب، معًا وكل على حدة، وهذا الذي يجعل من الصعب تكرار تجارب الآخرين في العالم العربي. لهذا أيضًا من الأفضل عند دراسة المهمة المستعصية تقريبًا لكشف عملية التنمية، أن نركز على القضية الوحيدة الأكثر أساسية ـ الكامنة خلف ضعف العالم العربي على صعيد كافة القدرات ـ وهي ضعف سلطة الطبقة العاملة في الدولة. ومن المُحتم أن تتم تصفية الأوهام الأيديولوجية، فالدولة التي ستريد الطبقات العاملة العربية الاستيلاء عليها ستكون استمرارًا لنضالات التحرر الوطني السابقة، كما من المُرجح أن تنطوي على إعادة تشريك عاجلة وقسرية لوسائل الحياة بدءًا من القطاع المالي والتوزيع والنقل والاتصالات، وهو ما يمثل أيضًا أكثر فأكثر الطريق الوحيد المفتوح إلى العمل اللارأسمالي/الشيوعي في المركز الرأسمالي.

وبالنسبة إلى هذه النضالات «أثبت التاريخ وسيستمر في إثبات أن الحرب الشعبية هي السلاح الأكثر فاعلية ضد الإمبريالية الأمريكية وأذنابها، وسيتعلم كل الثوريين أن يشنّوا الحرب الشعبية ضد الإمبريالية الأمريكية وأذنابها»[28]، وهذا النضال ليس مشكلة العرب وحدهم؛ إذ مع تعاظم ضراوة رأس المال المستمرة في تدميره الحياة البشرية والمحيط الحيوي؛ سيصبح نضال الطبقة العاملة العالمية هو نضال الطبقة العاملة العربية.

(28) Biao Lin, *Long Live the Victory of People's War! In Commemoration of the 20th Anniversary of Victory in the Chinese People's War of Resistance Against Japan* (Beijing: Foreign Languages Press, 1966), p. 58.



المراجع

1 ـ العربية

كتب

أبو النمل، حسين. **الاقتصاد الإسرائيلي**. بيروت: مركز درسات الوحدة العربية، 2006.

جامعة الدول العربية الأمانة العامة [وآخرون]. **التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2005**. القاهرة: الأمانة العامة، 2005.

———— . **التقرير الاقتصادي العربي الموحد** (سنوات مختلفة).

الحمش، منير. **الفكر الاقتصادي في الخطاب السياسي السوري في القرن العشرين**. بيروت: بيسان للنشر، 2004.

الدوري، عبد العزيز. **مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012.

شعبان، عبد الحسين. **الهوية والمواطنة: البدائل الملتبسة والحداثة المتعثّرة**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2017.

عبد الملك، أنور. **تغيير العالم**. الكويت المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1985. (عالم المعرفة؛ 95)

———— . **الجيش والحركة الوطنية**. ترجمة حسن قبيسي. بيروت: دار الفارابي، 1971.

غوردون، جوي. **الحرب الخفية: أمريكا والعقوبات على العراق**. ترجمة عبد الرحمن أياس. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2018.

دوريات

فرجاني، نادر. «نقد مشروع «الشرق الأوسط الكبير»: ما أحوج العرب إلى رفض إصلاح يأتي من الخارج.» **الحياة**: 2004/2/19.

2 ـ الأجنبية

Books

Abdel-Malek, Anouar. *Social Dialectics: Nation and Revolution*. New York: SUNY Press, 1981.

Ali, Tariq. *The Clash of Fundamentalisms: Crusades, Jihads and Modernity.* London: Verso, 2002.

Allison, Henry. *Kant's Theory of Freedom.* New York: Cambridge University Press, 1990.

Althusser, Louis. *Lenin and Philosophy, and Other Essays.* New York: Monthly Review Press, 1971.

Amin, Samir. *Delinking: Towards a Polycentric World.* London: Zed Books, 1990.

Arab Monetary Fund. *Joint Arab Economic Report 2009.* Abu Dhabi: Arab Monetary Fund, 2009.

Ayubi, Nazih N. *Over-Stating the Arab State: Politics and Society in the Middle East.* London: I. B. Tauris, 1995.

Azzam, Henry T. *The Arab World: Facing the Challenge of the New Millennium*. London: I. B. Tauris, 2002.

Beblawi, Hazem and Giacomo Luciani (eds.). *The Rentier State*. London: Croom Helm, 1987.

Bottomore, Tom (ed.). *Dictionary of Marxist Thought*. Oxford: Blackwell, 1983.

Chi Minh Ho. *Selected Works*. Hanoi: Foreign Languages Publication House, 1961.

Chomsky, Noam. *Fateful Triangle: The United States, Israel, and the Palestinians.* Christchurch: Clarity Press, 2008.

———. *Zionism, Militarism, and the Decline of United States Power.* Cambridge, MA: South End Press, 1983.

Chossudovsky, Michel. *America's «War on Terrorism».* Quebec: Global Research, Centre for Research on Globalization, 2005.

———. *The Globalization of Poverty and the New World Order*. Québec: Global Research, Center for Research on Globalization, 2006.

Dahl, Robert. *Polyarchy: Participation and Opposition.* New Haven: Yale University Press, 1971.

Deffeyes, Kenneth S. *Hubbert's Peak: The Impending World Oil Shortage.* Princeton, NJ: Princeton University Press, 2002.

Deutsch, Karl W. [et al.]. *Political Community and the North Atlantic Area: International Organization in the Light of Historical Experience*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1957.

Eatwell, John [et al.]. *Understanding Globalisation: The Nation-state, Democracy and Economic Policies in the New Epoch: Essays*. Stockholm: Almqvist and Wiksell, 1998.

Elbadawi, Ibrahim. *Reviving Growth in the Arab World.* Washington, DC: World Bank, 2004.

Emmanuel, Arghiri. *Unequal Exchange: A Study of the Imperialism of Trade.* Translated by Brian Pearce. New York; London: Monthly Review Press, 1972.

Engels, Friedrich (ed.). *Capital, vol. 3: The Process of Capitalist Production as a Whole.* New York: International Publishers, 1894.

Estimated Household Income Inequality Data Set (EHII) (various years).

Expanding the Measure of Wealth: Indicators of Environmentally Sustainable Development. Washington, DC: World Bank, 1997. (Environmentally Sustainable Development Studies and Monograph Series; no. 17)

Feigl, Herbert Herbert and May Brodbeck (eds.). *Readings in the Philosophy of Science.* New York: Appleton-Century-Crofts, 1953.

Foucault, Michel. *Power/Knowledge.* New York; Toronto: Pantheon Books, 1980.

Frank, Andre G. *ReOrient: Global Economy in the Asian Age.* Berkeley, CA: University of California Press, 1998.

———. *The Underdevelopment of Development.* Thousand Oaks: Sage Publications, 1996.

Gelvin, James L. *The Modern Middle East: A History.* New York: Oxford University Press, 2004.

Ghosh, J. *Growth, Macroeconomic Policies and Structural Change.* Geneva: United Nations Research Institute for Social Development, 2008.

Gordon, Joy. *Invisible War: The United States and the Iraq Sanctions.* Cambridge, MA: Harvard University Press, 2010.

Gramsci, Antonio. *Selections from Political Writings (1921–1926).* Edited by Quintin Hoare. London: Lawrence and Wishart, 1978.

———. *Selections from the Prison Notebooks.* New York: International Publishers, 1971.

Guerriero, Marta. *The Labour Share of Income around the World: Evidence from a Panel Dataset.* Institute for Development Policy and Management [IDPM], Development Economics and Public Policy, 2012. (Working Paper Series; no. 32)

Handoussa, Heba and Zafiris Tzannatos (eds.). *Employment Creation and Social Protection in the Middle East and North Africa.* Cairo; New York: The American University in Cairo Press, 2002.

Hasseb, Kheir El-Din (ed.). *Economic Cooperation in the Middle East: Prospects and Challenges.* Cairo: Dar Al-Mostaqbal Al-Arabi, 1995.

——— and Samir Makdisi (eds.). *Arab Monetary Integration: Issues and Prerequisites.* London: Routledge Kegan and Paul, 1982.

Hegel, Georg W. *The Philosophy of Right.* Oxford: Oxford University Press, 1952.

Hilferding, Rudolf. *Financial Capital: A Study of the Latest Phase of Capitalist Development.* London: Routledge and Kegan Paul, 1981.

Hitler, Adolf. *Mein Kampf.* Boston, MA: Houghton Mifflin, 1941.

Hobbes, Thomas. *Leviathan* [1651]. Oxford: Clarendon Press, 1929.

Hudson, Michael. *The Bubble and Beyond: Fictitious Capital, Debt, Deflation and the Global Crisis*. ISLET, 2012.

———. (ed.). *Middle East Dilemma: The Politics and Economics of Arab Integration.* New York: Columbia University Press, 1999.

Ilyenkov, Evald V. *Dialectical Logic, Essays on its History and Theory*. Moscow: Progress Publishers, 1974.

International Labour Organisation [ILO]. *Key Indicators of the Labour Market.* Geneva: International Labour Organisation, 2003.

International Monetary Fund [IMF]. *International Financial Statistics (IFS).* Washington, DC: IMF, 2001–2002.

International Trade Union Confederation [ITUC]. *Annual Survey of Violations of Trade Union Rights.* Brussels: ITUC, 2007.

Jomo, K. S. and Ben Fine (eds.). *The New Development Economics: After the Washington Consensus*. New York: Zed Books, 2006.

Kaldor, Mary. *New and Old Wars: Organised Violence in a Global Era.* Oxford: Polity Press, 1999.

Kalecki, Michał (ed.). *Selected Essays on the Economic Growth of the Socialist and the Mixed Economy.* Cambridge, MA; London: Cambridge University Press, 1972.

Karl, Terry Lynn. *The Paradox of Plenty: Oil Booms and Petro-States*. Berkeley, CA: University of California Press, 1997.

Karshenas, Massoud. *Macroeconomic Policies, Structural Change and Employment in the Middle East and North Africa.* Geneva: International Labour Organization, 1994.

Keynes, John M. *The General Theory of Employment, Interest and Money.* Cambridge, MA: Cambridge University Press, [1936] 1964.

Laqueur, Walter Z. (ed.). *The Middle East in Transition: Studies in Contemporary History.* London: Routledge and Kegan Paul, 1958.

League of Arab States. *The Joint Arab Economic Report 2011*. Abu Dhabi: Arab Monetary Fund, 2011.

Lechner, Frank J. and John Boli (eds.). *The Globalization Reader.* Oxford: Blackwell Publishers, 2000.

Lefebvre, Henri. *Key Writings*. London; New York: Continuum, 2003.

Lenin, V. *Collected Works.* Moscow: Progress Publishers, 1917.

Lin, Biao. *Long Live the Victory of People's War! In Commemoration of the 20th Anniversary of Victory in the Chinese People's War of Resistance Against Japan.* Beijing: Foreign Languages Press, 1966.

Lukacs, György. *History and Class Consciousness* [1920]. London: Merlin Press, 1967.

Lutsky, Vladimir B. *Modern History of the Arab Countries.* Moscow: Progress Publishers, 1969.

Marx, Karl. *Capital: A Critique of Political Economy*. Moscow: Progress Publishers, 1887.

———. *Capital: The Law of the Tendency of the Rate of Profit to Fall*. Moscow: Progress Publishers, 1887.

Meillassoux, Claude. *Maidens, Meal and Money: Capitalism and the Domestic Community*. Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1981.

Mészáros, István. *Beyond Capital: Toward a Theory of Transition*. London: Merlin Press; New York: Monthly Review Press, 1995.

Migdal, Joel S. *State in Society: Studying How States and Societies Transform and Constitute One Another*. Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2001.

———. *Strong Societies and Weak States: State-Society Relations and State Capabilities in the Third World*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1988.

Mundy, Martha. *Domestic Government, Kinship, Community and Polity in North Yemen*. London; New York: I. B. Tauris, 1996.

Niblock, Tim and Monica Malik. *The Political Economy of Saudi Arabia*. London: Routledge, 2007.

Organization of Islamic Cooperation [OIC]. *Pharmaceutical Industry in OIC Member Countries: Production, Consumption and Trade*. Ankara: OIC, 2012.

Organization of the Petroleum Exporting Countries [OPEC]. *Annual Statistical Bulletin*. Vienna: OPEC, 2012.

Owen, Roger. *Cotton and the Egyptian Economy, 1820-1914: A Study in Trade and Development*. New York: Oxford University Press, 1969.

Oxenford, John (trans.). *Conversations of Goethe with Eckermann and Soret*. Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2011. (Cambridge Library Collection – Philosophy)

Poulantzas, Nicos A. *Classes in Contemporary Capitalism*. London: NLB, 1975.

Reich, Wilhelm. *Sex-Pol: Essays, 1929–1934*. New York; London: Verso, 2013.

Rey, Pierre P. *Les Alliances de classes*. Paris: Maspero, 1978.

Richards, Alan and John Waterbury (eds.). *A Political Economy of the Middle East: State, Class, and Economic Development*. Boulder, CO: Westview Press, 1990.

Rodinson, Maxime. *Islam and Capitalism*. New York: Pantheon, 1973.

Rubin, Isaak I. *Essays on Marx's Theory of Value*. Detroit, MI: Black and Red, 1972.

Scholch, Alexander. *History of Palestine 1856–1922*. Edited by R. Owen. London: Athlone Press, 1982.

Scruton, Roger. *A Dictionary of Political Thought*. New York: Macmillan, 1982.

Seers, Dudley. *The Political Economy of Nationalism*. Oxford: Oxford University Press, 1983.

Sen, Amartya K. *Development as Freedom*. Oxford: Oxford University Press, 1999.

Shafik, Nemat (ed.). *Prospects for Middle Eastern and North African Economies: From Boom to Bust?*. Foreword by Heba Handoussa. New York: Macmillan Press, 1998.

Shahin, Wassim N. and Ghassan Dibeh (eds.). *Earnings Inequality, Unemployment, and Poverty in the Middle East and North Africa*. Westport, CT: Greenwood Press, 2000.

SIPRI Military Expenditure Database. Stockholm: Stockholm International Peace Research Institute, 2009.

Skocpol, Theda. *States and Social Revolutions: A Comparative Analysis of France, Russia and China.* Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1997.

Smith, Adam. *The Wealth of Nations*. New York: Random House, 1976.

Stepelevich, L. S. (ed.). *Selected Essays on G. W. F. Hegel*. Atlantic Highlands, NJ: Humanities Press, 1993.

Stewart, Jon (ed.). *The Hegel Myths and Legends*. Evanston, IL: Northwestern University Press, 1996.

Tarbush, Mohammad A. *From the Role of the Military in Politics: A Case Study of Iraq to 1941*. London: Kegan Paul, 1982.

Targetti, F. and A. P. Thirwall. *The Essential Kaldor.* London: Gerald Duckworth, 1989.

Transparency International. *Annual Report 2012*. Berlin: Transparency International, 2012.

Turner, Bryan S. *Capitalism and Class in the Middle East: Theories of Social Change and Economic Development.* London: Heinemann Educational Books, 1984.

United Nations. *The Demographic Profile of Arab Countries' Ageing Rural Population*. New York: United Nations, 2008.

———. ««A More Secure World: Our Shared Responsibility»: Report of the High-Level Panel on *Threats, Challenges and Change*. New York: United Nations, Department of Public Information, 2004.

———. *National Accounts Statistics: Analysis of Main Aggregates 2004-05*. New York: United Nations, 2007.

United Nations Children's Fund [UNICEF]. *The State of the World's Children*. New York: UNICEF, 2012.

United Nations, Economic Commission for Latin America and the Caribbean [UN-ECLAC]. *Social Panorama of Latin America*. Chile: United Nations, 2011.

United Nations, Economic and Social Commission for Western Asia [ESCWA]. *Survey of Economic and Social Developments in the ESCWA Region 2005-2006.* Beirut: United Nations, 2006.

———. *Survey of Economic and Social Developments in the ESCWA Region 2007-2008.* New York: ESCWA, 2008.

———. *Summary Survey of the Economic and Social Developments in the ESCWA Region 2008-2009*. New York: UN Economic and Social Council, 2009.

———. *Survey of Economic and Social Developments in the ESCWA Region 2011-2012.* Beirut: United Nations, 2011.

———. *Survey of Economic and Social Developments in the ESCWA Region 2009-2010.* Beirut: United Nations, 2010.

United Nations Conference on Trade and Development [UNCTAD]. *The Palestinian War-Torn Economy: Aid, Development and State Formation.* New York; Geneva: UNCTAD, 2006

———. *World Investment Report: Investing in a Low-Carbon Economy.* New York; Geneva: UNCTAD, 2010.

United Nations Development Programme [UNDP]. *Human Development Report 1994: New Dimensions of Human Security.* New York; Oxford: Oxford University Press, 1994.

———. [UNDP] and International Labour Organization [ILO]. *Rethinking Economic Growth: Towards Productive and Inclusive Arab Societies*. Beirut: ILO Regional Office for Arab States, 2012.

———. [UNDP] and League of Arab States [LAS]. *Growth, Inequality and Poverty in Arab Countries: Stylized Facts, Challenges and Policy Considerations for an Alternative MDG-Based Development Paradigm.* New York: UNDP and LAS, 2008.

———. [UNDP] and [LAS]. *The Millennium Development Goals in the Arab Region 2007: A Youth Lens.* New York: UNDP and LAS, 2007.

Verret, Michel. *Le Travail ouvrier.* Paris: L'Harmattan, 1999.

Winckler, Onn. *Arab Political Demography: Volume One: Population Growth and Natalist Policies*. Brighton: Sussex Academic Press, 2005.

Wood, Ellen M. *Democracy against Capitalism: Renewing Historical Materialism.* Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1995.

———. *Liberty and Property: A Social History of Western Political Thought from the Renaissance to the Enlightenment.* Brooklyn: Verso, 2012.

World Bank. *Better Governance for Development in the Middle East and North Africa: Enhancing Inclusiveness and Accountability: Overview*. Washington DC: World Bank, 2007.

———. *Claiming the Future: Choosing Prosperity in the Middle East and North Africa.* Washington, DC: World Bank, 1995.

———. *Middle East and North Africa Region, Assessment of the Local Manufacturing Potential for Concentrated Solar Power (CSP) Projects.* Washington DC: World Bank, 2011.

———. *Reducing Vulnerability and Increasing Opportunity Social Protection in the Middle East and North Africa.* Washington DC: World Bank, 2002.

———. *Unlocking the Employment Potential in the Middle East and North Africa: Toward a New Social Contract*. Washington, DC: World Bank, 2004. (MENA Development Report)

———. *World Development Indicators* (various years).

World Economic and Social Survey [WESS]. *Overcoming Economic Insecurity.* New York: WESS, 2008.

Xiao, Fengjuan and Donald Kimball. *Effectiveness and Effects on China's Capital Controls.* Beijing: University of International Business and Economics, 2006.

Yassiri, Munaf. *What Is Happening in Iraq?: The ABC of the Current Situation in Iraq.* Bloomington, IN: Xilbris Corporation, 2006.

Ziegler, Jean. *Destruction massive: Géopolitique de la faim.* Paris: Editions du Seuil, 2011.

Periodicals

Alavi, Hamza. «The State in Post-Colonial Societies: Pakistan and Bangladesh.» *New Left Review*: vol. 1, no. 74, July-August 1972.

Alesina, Alberto and Dani Rodrik. «Distributive Politics and Economic Growth.» *Quarterly Journal of Economics*: vol. 109, no. 2, May 1994.

Amin, Samir. «Accumulation and Development: A Theoretical Model.» *Review of African Political Economy*: vol. 1, no. 1, 1974.

———. «The Arab Nation: Some Conclusions and Problems.» *MERIP Reports*: no. 68, June 1978.

———. «The Surplus in Monopoly Capitalism and the Imperialist Rent.» *Monthly Review*: vol. 64, no. 3, July-August 2012.

Anderson, Lisa. «The State in the Middle East and North Africa.» *Comparative Politics*: vol. 20, no. 1, October 1987.

Balibar, Étienne. «Es Gibt Keinen Staat in Europa: Racism and Politics in Europe Today.» *New Left Review*: vol. 1, no. 186, March-April 1991.

Baran, Paul. «On the Political Economy of Backwardness.» *Manchester School of Economy and Social Studies*: vol. 20, no. 1, 1952.

Becker, Gary S. and H. Gregg Lewis. «Interaction between Quantity and Quality of Children,» *Journal of Political Economy*, vol. 81, no. 2, March-April 1973.

Bellofiore, Riccardo. «A Crisis of Capitalism.» *Guardian:* 21/9/2011.

Bohr, Felix and Klaus Wiegrefe. «The Philosopher and the Terrorist: When Sartre Met RAF Leader Andreas Baader.» *Spiegel Online International*: 6/2/2013.

———. «On the Crisis in the US Economy.» *London Review of Books*: vol. 5, no. 3, 2003.

Brenner, Robert. «Towards the Precipice: The Continuing Collapse of the US Economy.» *London Review of Books*: no. 5, 2003.

Bush, Ray. «Poverty and Neo-liberal Bias in the Middle East and North Africa.» *Development and Change*: vol. 35, no. 4, 2004.

Collier, Paul [et al.]. «Breaking the Conflict Trap: Civil War and Development Policy.» *World Bank Policy Research Report*: no. 26121, 2003.

Collier, Paul and Anke Hoeffler. «Greed and Grievance in Civil War.» *World Bank Policy Research Working Paper*: no. 2355, 2000.

Coopération Internationale pour le Développement et la Solidarité [CIDSE]. «CIDSE Study on Security and Development.» *CIDSE Reflection Paper*: January 2006.

Cramer, Christopher. «Does Inequality Causes Conflict?.» *Journal of International Development*: vol. 15, no. 4, May 2003.

Cui, Zhiyuan. «The Bush Doctrine and Neoconservatism: A Chinese Perspective.» *Harvard International Law Journal*: vol. 46, no. 2, Summer 2005.

Davis, A. K. «Decline and Fall.» *Monthly Review*: vol. 12, no. 5, October 1960.

Eken, Sena [et al.]. «Economic Dislocation and Recovery in Lebanon.» *IMF Occasional Paper*: no. 120, 1995.

Foster, John Bellamy. «Introduction to the Second Edition of the Theory of Monopoly Capitalism.» *Monthly Review*: vol. 65, no. 3, July-August 2013.

Gindin, Sam. «Beyond the Economic Crisis: The Crisis in Trade Unionism.» *Socialist Project E-Bulletin*: no. 878, 2013.

Griffin, Keith. «Foreign Capital, Domestic Savings and Economics Development.» *Bulletin of the Oxford University Institute of Economics and Statistics*: vol. 32, no. 2, 1970.

Grossman, Gene M. and Elhanan Helpman. «Comparative Advantage and Long-Run Growth.» *American Economic Review*: vol. 80, no. 4, September 1990.

Harris, John R. and Michael P. Todaro. «Migration, Unemployment and Development: A Two Sector Analysis.» *American Economic Review*: no. 60, 1970.

Hertog, Stephen. «Defying the Resource Curse: Explaining Successful State-Owned Enterprises in Rentier States.» *World Politics*: vol. 62, no. 2, April 2010.

Hoekman, Bernard and Patrick Messerlin. «Initial Conditions and Incentives for Arab Economic Integration: Can the European Community's Success Be Emulated?.» *Policy Research Working Paper* (World Bank): no. 2921, 2002.

Ianchovichina, Elena, Josef Loening, and Christina Wood. «How Vulnerable Are Arab Countries to Global Food Price Shocks?.» *Policy Research Working Paper*: no. 6018, March 2012.

Imai, Kosuke and Jeremy Weinstein. «Measuring the Economic Impact of Civil War.» Centre for International Development, Working Paper, no. 51, 2000.

Kalecki, Michael. «A Macrodynamic Theory of Business Cycles.» *Econometrica*: vol. 3, no. 3, 1935.

Kautsky, Karl. «Ultra-imperialism (Editorial Note).» *Die Neue Zeit*: September 1914.

Keynes, John M. «The General Theory of Employment.» *Quarterly Journal of Economics*: vol. 51, no. 2, 1937.

Kohler, Gernot. «Global Keynesianism and Beyond.» *Journal of World Systems*: vol. 5, no. 2, 1999.

Koubi, Vally. «War and Economic Performance.» *Journal of Peace Research*: vol. 42, no. 1, 2005.

Krane, Jim. «The End of the Saudi Oil Reserve Margin.» *Wall Street Journal*: 3/4/2012.

Kroegstrup, Signe and Linda Matar. «Foreign Direct Investment, Absorptive Capacity and Growth in the Arab World.» *Graduate Institute of International Studies Working Paper*: no. 2, 2005.

Leftwich, Adrian. «Politics in Command: Development Studies and the Rediscovery of Social Science.» *New Political Economy*: vol. 10, no. 4, December 2005.

Levy, Daniel. «Maximum Bibi.» *Foreign Policy*: 27 September 2013.

Li, Tania Murray. «To Make Live or Let Die? Rural Dispossession and the Protection of Surplus Populations.» *Antipode*: vol. 41, no. 1, January 2010.

Lucas, Robert E. «On the Mechanics of Economic Development.» *Journal of Monetary Economics*: vol. 22, no. 1, July 1988.

Mabro, Robert. «The Oil Price Conundrum.» *Oxford Energy Forum:* no. 74, 2008.

Maher, Stephen. «The Political Economy of the Egyptian Uprising.» *Monthly Review*: vol. 63, no. 6, November 2011.

Mayer, Jörg, Arunas Butkevicius and Ali Kadri. «Dynamic Products in World Exports,» United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD), *Discussion Papers*: no. 159, May 2002.

Michaels, Jim. «Iraq Buys U.S. Drones to Protect Oil.» *USA Today*: 20/5/2012.

Moore, Matt. «European Sanctions against Iran Could Raise Oil Prices.» *Canadian Press*: 24 May 2005.

Nabli, Mustapha Kamel and Marie-Ange Véganzonès-Varoudakis. «Reform Complementarities and Economic Growth in the Middle East and North Africa.» *Journal of International Development:* vol. 19, no. 1, January 2007.

The New Palgrave Dictionary of Economics. London: Palgrave, 1998.

Nurkse, Ragnar. «Growth in Underdeveloped Countries: Some International Aspects of the Problem of Economic Development.» *American Economic Review*: vol. 42, no. 2, 1952.

Ottolenghi, Emanuele. «Iran Regime Change Only Hope.» *J-Wire*: 4 April 2012.

Parker, Christopher and Pete Moore. «The War Economy of Iraq.» *Middle East Report*: no. 243, 2007.

Patnaik, Prabhat. «Notes on Contemporary Imperialism.» *MRZine*: 20 December 2010.

———. «Socialism and Welfarism.» *Monthly Review*: 30 August 2009.

Petras, James F. «State Capitalism and the Third World.» *Journal of Contemporary Asia*: vol. 6, no. 4, 1976.

Reinert, Erik S. «Neo-classical Economics: A Trail of Economic Destruction since the 1970s.» *Real-World Economics Review*: no. 60, June 2012.

Romer, Paul M. «Increasing Returns and Long-Run Growth.» *The Journal of Political Economy*, vol. 94, no. 5, 1986.

Ross, Michael L. «The Political Economy of the Resource Curse.» *World Politics*: vol. 51, no. 2, January 1999.

Saad-Filho, Alfredo. «Life beyond the Washington Consensus: An Introduction to Pro-Poor Macroeconomic Policies.» *Review of Political Economy*: vol. 19, no. 4, 2007.

«Saudi Arabia's Riches Conceal a Growing Problem of Poverty.» *Guardian*: 1/1/2013.

Solow, Robert M. «A Contribution to the Theory of Economic Growth.» *Quarterly Journal of Economics*, vol. 70, no. 1, 1959.

Stewart, Frances. «Development and Security.» *CRISE Working Paper*: no. 3, 2004.

Tabb, William K. «Wage Stagnation, Growing Insecurity, and the Future of the U.S. Working Class.» *Monthly Review*: vol. 59, no. 2, June 2007.

Takagi, Shinji. «Establishing Monetary Union in the Gulf Cooperation Council: What Lessons for Regional Cooperation?.» *ADBI Working Paper Series*, no. 390, October 2012.

Tilly, Charles. «War and State Power.» *Middle East Report*: vol. 21, 1991.

Warren, Bill. «Imperialism and Capitalist Industrialization.» *New Left Review*: vol. 1, no. 81, September-October 1973.

Weeks, John [et al.]. «On the Macroeconomics of Poverty Reduction Case Study of Viet Nam: Seeking Equity within Growth.» *CDPR Discussion Paper*: no. 2102, 2002.

Winn, Daniel. «McCaskill Wants to Use Strategic Oil Reserve to Cut Price at Pump.» *Connect Midmissouri:* 5 April 2012.

Wolff, Rick. «The Fallout from Falling US Wages.» *Monthly Review*: June 2006.

Wright, George. «Wolfowitz: Iraq War Was about Oil.» *Guardian*: 4/6/2003.

Yates, Michael D. «Who Will Lead the U.S. Working Class?.» *Monthly Review*: vol. 65, no. 1, May 2013.

Electronic Studies

Al Jazeera. «32 Palestinian and Syrian Refugees Drown, 212 Survive Another Sinking Incident Near Coasts of Malta and Italy.» 17 October 2013, <https://bit.ly/2CuGYhN>.

———. «Death Toll Hits 28 in Indonesian Boat Sinking.» 28 September 2013 http://www.aljazeera.com/news/asia-pacific/2013/09/morerefugees-found-drowned-off-indonesia 20139296152682599-.html>.

———. «Iraq's Bandoned Children.» 10 May 2011, <http://www.aljazeera.com/video/middleeast/2011/05/201151041017174884.html>.

«At a Glance: Syrian Arab Republic.» UNICEF, <http://www.unicef.org/infobycountry/syria_statistics.html>.

Cole, Juan. «The American Genocide Against Iraq: 4% of Population Dead as Result of US Sanctions, Wars.» *Informed Comment*, 17 October 2013, <http://www.juancole.com/2013/10/american-population-sanctions.html>.

Davis, Arthur K. «Decline and Fall.» *Monthly Review*: vol. 12, no. 6, October 1960.

Economic and Social Council, Commission on Human Rights (ESCCHR), «Open-ended

Working Group on the Right to Development», 5th Session, Geneva, 11–20 February 2004, <http://www.ohchr.org/EN/Issues/Development/Pages/WGRightToDevelopment.aspx>.

«Egypt's Poverty Rate Rises to 26 Per Cent in 2012/13: CAPMAS.» *Ahram Online*: 28/11/2013, <http://english.ahram.org.eg/News/87776.aspx>.

ERF's Eighteenth Annual Conference, 2012, <http://www.erf.org.eg/cms.php?id=NEW_publication_details_books&publication_id=1670>.

«Estimated Household Income Inequality Data Set (EHII).» <http://utip.gov.utexas.edu/data.html>.

Ghosh, Jayati. «Global Oil Prices.» International Development Economics Association (13 July 2011), <http://www.networkideas.org/news/jul2011/news13_Oil_Prices.htm>.

Guerriero, Marta. «The Labour Share of Income around the World: Evidence from a Panel Dataset,» Working Paper Series; no. 32 (Institute for Development Policy and Management Development Economics and Public Policy, 2012), <http://piketty.pse.ens.fr/files/Guerriero2012.pdf >.

Harris, Lee. «Tech Central Station: Where Free Markets Meet Technology.» <http://ww.techcentralstation.com>.

Humphreys, Macartan. *Economics and Violent Conflict*, Program on Humanitarian Policy and Conflict Research (Harvard College, 2003), <http://hhi.harvard.edu/publications/economics-and-violent-conflict>.

International Covenant on Economic, Social and Cultural Rights [UNHCR] (1966), <http://www.ohchr.org/EN/ProfessionalInterest/Pages/CESCR.aspx>.

Jabotinsky, Vladimir. «The Iron Wall (We and the Arabs).» *Rassvyet*: 4/11/1923, <http://www.marxists.de/middleast/ironwall/ironwall.htm>.

«Lawyer Wants Jinn to Testify in Court.» Emirates 24/7 (23 October 2010), <http://www.emirates247.com/news/region/lawyer-wants-jinn-to-testify-incourt1.307686-23-10-2010->.

Lenin, Vladimir I. «Imperialism, the Highest Stage of Capitalism.» ([1916] 1963), <http://www.marxists.org/archive/lenin/works/1916/imp-hsc/ch07.htm>.

Luxembourg, Rosa. *The Accumulation of Capital* (1913), <http://www.marxists.org/archive/luxemburg/1913/accumulation-capital/>.

Marx, Karl, «The German Ideology.» (1844), <https://www.marxists.org/archive/marx/works/1845/german-ideology/ch01a.htm>.

———. *Grundrisse: Outlines of the Critique of Political Economy* (18571861-), <http://www.marxists.org/archive/marx/works/1857/grundrisse/>.

———. «Marx to Ruge.» *Letters from the Deutsch-Französische Jahrbücher* (September 1843), <http://www.marxists.org/archive/marx/works/1843/letters/43_09.htm>.

———. «The Value-Form.» Appendix to the 1st German edition of *Capital*, vol. 1 (1867), <http://www.marxists.org/archive/marx/works/1867-c1/appendix.htm>.

«Marx to J. Weydemeyer in New York.» (5 March 1852), <https://www.marxists.org/archive/marx/works/1852/letters/52_03_05-ab.htm>.

Mayen, N. «Yemen Battles Hunger, Child Malnutrition.» Al Arabiya News (11 June 2012), <http://english.alarabiya.net/articles/2012/06/11/220010.html>.

McKinsey Global Institute, <http://www.financialiceberg.com/jan_30_in_us_debt_we_trust.html>.

«Memorandum of a Conversation, Department of State, Washington, February 27, 1958, 11:30a.m,» <http://history.state.gov/historicaldocuments/frus195860-v13/d10>.

«Memorandum of Discussion at the 402nd Meeting of the National Security Council.» <http://history.state.gov/historicaldocuments/frus195860-v12/d176>.

Miharja, Nurhidayahti Mohammad. «Scholars Discuss China and Middle East Relations at Well-Attended Event.» National University of Singapore, Middle East Institute, 2011, <http://www.mei.nus.edu.sg/blog/scholars-discuss-china-andmiddleeast-relations-at-well-attended-event>.

Neumann, Michael. «Israelis and Indians.» Counterpunch (9 April 2002), <http://www.counterpunch.org/2002/04/09/israelis-and-indians/>.

Niebyl, *A Problem of Methodology* <http://www.marxistlibr.org/meth.html>.

Parenti, Michael. «US Global Policy after the Overthrow of Communism.» (2003), <http://dimension.ucsd.edu/CEIMSA-IN-EXILE/colloques/pdf/ch16-.pdf>.

Patnaik, Prabhat. «Finance and Growth under Capitalism.» *IDEAs* Featured Articles: 11 December 2012), <http://networkideas.org/ideasact/dec11/pdf/Prabhat_Patnaik.pdf>.

Petras, James. «Empire or Republic: From Joplin, Missouri to Kabul, Afghanistan.» 4 June 2011, <http://petras.lahaine.org/?p=1857>.

Roy, Sara. «The Economy of Gaza.» *Counterpunch* (4 October 2006), <https://www.counterpunch.org/2006/10/04/the-economy-of-gaza/>.

Research Unit for Political Economy (RUPE). «Behind the War on Iraq.» (1 May 2003), <https://monthlyreview.org/2003/05/01/behind-the-war-on-iraq/>.

Samhouri, Mohammed. «Egypt's Hard Economic Choices.» *Sada* (30 January 2013), <http://carnegieendowment.org/2013/01/31/egypt-s-hard-economic-choices/f7ib>.

«Special National Intelligence Estimate.» <http://history.state.gov/historical documents/frus195860-v12/d210>.

Suleiman, Nasser M. «Economic Integration Tendencies in the Middle East and North Africa.» (2000), <http://www.al-bab.com/arab/econ/suleiman.htm>.

Surk, Barbara. «Lebanon Shiites Ousted from Gulf as Hezbollah Fans.» Associated Press (11 July 2013), <http://bigstory.ap.org/article/lebanon-shiites-ousted-gulfhezbollahfans>.

«Telegram from the Department of State to the Embassy in Israel.» <http://history.state.gov/historicaldocuments/frus196163-v17/d275>.

«Telegram from the Embassy in Iraq to the Department of State.» <http://history.state.gov/historicaldocuments/frus195860-v12/d199>.

United Nations. «UNICEF Warns on High Rates of Malnutrition among Children in Yemen.»

UN News Centre, 25 January 2012, <http://www.un.org/apps/news/story.asp/html/realfile/story.asp? News ID= 41037& Cr=yemen&Cr1=#.UmSyo_mnoSU>.

United Nations Economic Commission for Europe [UNECE], 2005, <http://www.unece.org/info/ece-homepage.html>.

«UNICEF Warns on High Rates of Malnutrition among Children in Yemen.» UN News Centre, (25 January 2012), <http://www.un.org/apps/news/story.asp?NewsID=41037&Cr=yemen&Cr1=>.

United Nations High Commissioner for Refugees [UNHCR]. «Number of Syrian Refugees Tops 1.5 Million Mark with Many More Expected.» UNHCR.org, 17 May 2013, <http://www.unhcr.org/519600a59.html>.

Reports and Papers

Chouman, A. «The Socialist Experience in Syria, the Consequences of its Movement towards the Market Economy, and the Impact of Restructuring and Globalization.» (Unpublished paper 2005).

Naqib, Fadle M. «The Role of Public Policies in Promoting Sustainable Development in The ESCWA Region.» (University of Waterloo, Unpublished Paper 2005).

Sala-i-Martin, Xavier and Elsa Vila-Artadi. «Economic Growth and Investment in the Arab World.» (Columbia University, Department of Economics Working Paper, no. 0203-08) (2002).

United Nations. ««A More Secure World: Our Shared Responsibility»: Report of the High-Level Panel on *Threats, Challenges and Change* (New York: United Nations, Department of Public Information, 2004).

United Nations. «Unemployment EGM, Summary and Objectives of the EGM.» (First draft, unpublished manuscript, 2007).

———. «Unemployment EGM: Is a Rigid Labour Market Responsible for Unemployment?.» (First draft, unpublished manuscript, 2007).

United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization [UNESCO]. «Education for All Regional Report 2012 for Arab States.» Global Education for All Meeting, Paris, 2123- November 2012.

Conferences

The 4th Nordic Conference on Middle Eastern Studies, «The Middle East in a Globalizing World», Oslo, 13–16 August 1998.

Arab Labour Organisation, Workshop on Agricultural Rebirth, Damascus, 23–25 November 2010.

Conference of the Institut du Monde Arabe, World Bank, Paris, 12 February 2004.

High-Level United Nations Development Conference in Millennium Development Goals, United Nations, New York, 14–15 March 2005.

New Directions in Marxist Theory: Historical Materialism Conference, London, 8-10 December 2006.

Towards a Cosmopolitan Marxism, Historical Materialism Conference, London, 4–6 November 2005.

فهرس